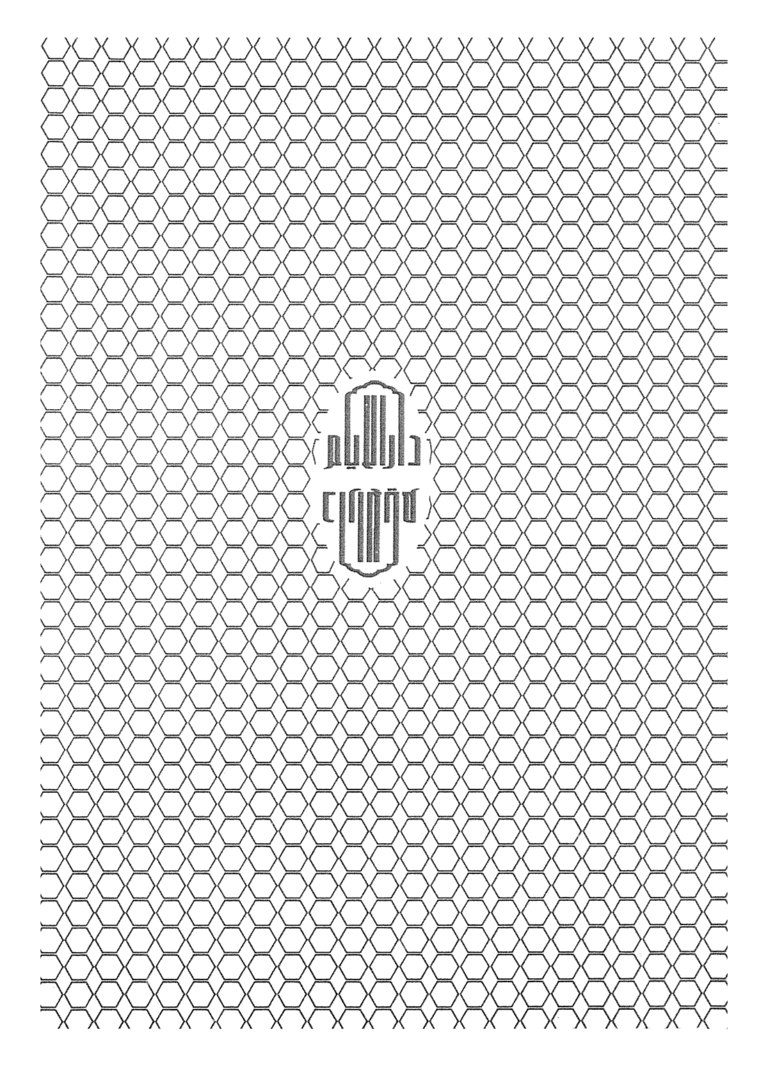
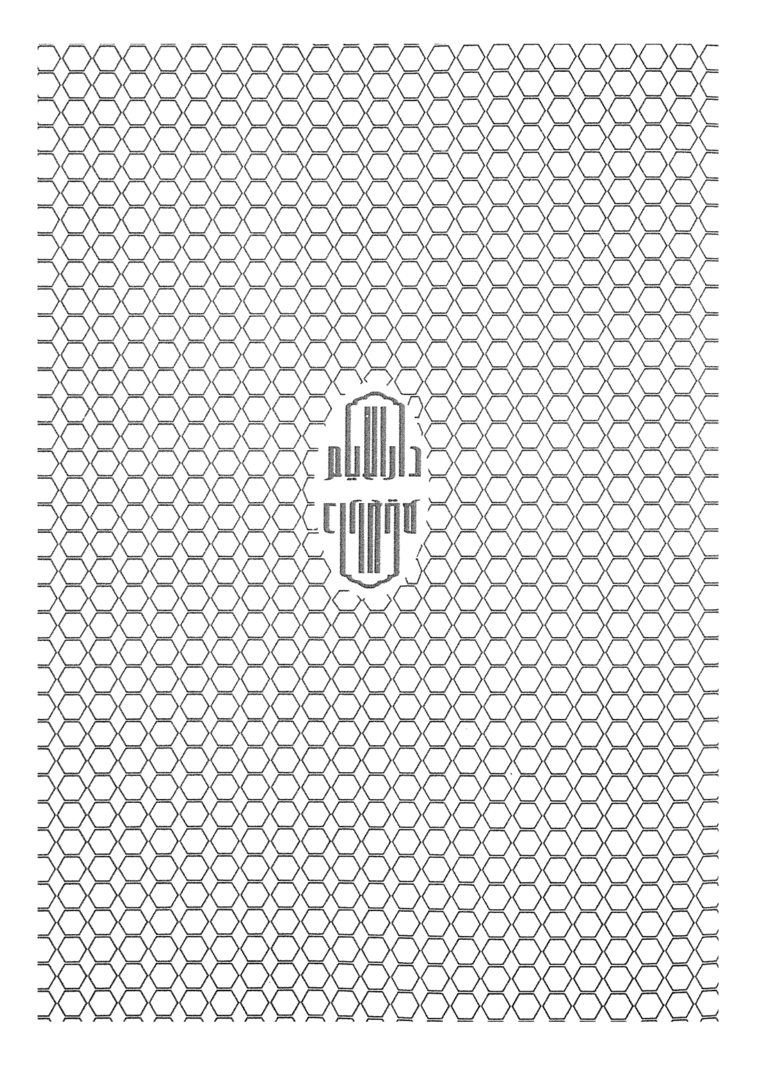
مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة

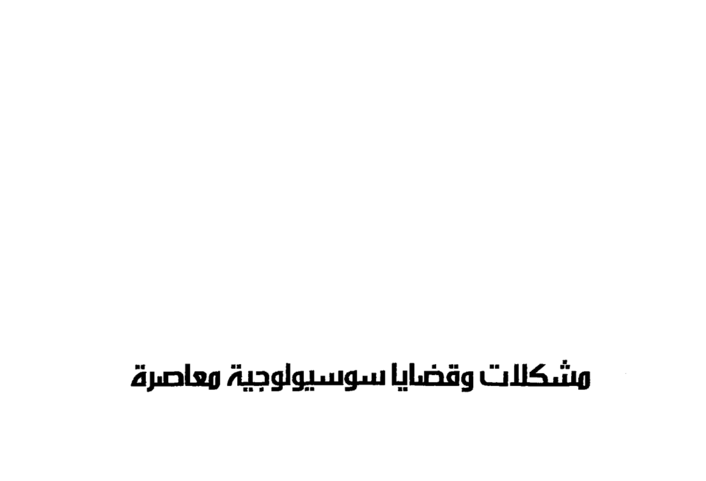
الدكتورة

فيروز مامي زرارقة









مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة

مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 3103 / 9/ 2013

الطبعة العربية

2014



عمـــان-ش الملك حسين - وسط البلد أول طلعـــة
جبل الحسين بجانب سرفيس جبل الحسين خط 9
ص.ب 925636 العبدلي 11190 الاردن
هاتف: 4633362 6 00962 تلفاكس:4633352 6 00962
جوال:707630 795 00962 - 509925 797 00962
E-mail:salah_tallawi@yahoo.com

مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة

الدكتورة

فيروز مامي زرارقة



المحتويات

المحور الأول 13

الفصل الأول 15

العولمة والتغير الثقافي 15

الفصل الثاني 71

التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري 71

الفصل الثالث 101

دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية_المشاركة المجتمعية 101

الفصل الرابع 121

قراءة سوسيولوجية في الثقافة المجتمعية وعمل المرأة........................ 121

المحور الثاني.. 145

الفصل الأول 147

قراءة نقدية لأهم الاتجاهات النظرية حول ظاهرة الانحراف والجريمة 147

الفصل الثاني 175

انحراف الأحداث بين الواقع الاجتماعي الأسري والتشريع القضائي في المجتمع الجزائري .. 175

الفصل الثالث 191

الأسرة الجزائرية في ظل تغير العلاقات و بروز مشكلة انحراف الأبناء. 191

الفصل الرابع 217

الرعاية الاجتماعية للأطفال المنحرفين داخل الأسرة وفي مراكز إعادة التربية 217

الفصل الخامس 235

الهجرة السرية: عنف مجتمع أم عنف شباب........................ 235

الفصل السادس 255
الجزائر تحت وطأة الثالوث الأسود: الاختلاس الرشوة وغسيل الأموال 255
المحور الثالث.. 279
الفصل الأول.. 281
نحو إستراتيجية إعلامية للطفل العربي.. 281
الفصل الثاني 289
التنمية البشرية وإستراتيجية التعليم في الجزائر 289
الفصل الثالث 309
المحيط الاجتماعي للأسرة وعلاقته بتفوق الأبناء دراسيا 309
الفصل الرابع 339
دور الأسرة في التكفل النفسي والاجتماعي بالمعاق سمعيا 339
الفصل الخامس.. 367
الإصلاح التربوي في الجزائر بين المتطلبات والصعوبات 367
الفصل السادس 401
الجود الشاملة في التعليم العالي الجزائري.. 401

تقديم

إنه لمن الحقائق الجليّة في راهننا الاجتماعي والفكري والحضاري، أن التحوُّلات المجتمعية في العالم الكوني اليوم ككل، و انبجاس أشكال أخرى من العيش في هذا الأفق المُعَوْلَمْ تتداخل فيها فكرة صدام القيم وصدام الحضارات، وتُقابلها دعوات تُعَايُشْ الثقافات، جميع هذا، يقدّم فرصة كبرى للعلوم الإنسانية والاجتماعية من أجل أن تتقدّم وتنتفضْ؛ هذا التقدُّم والانتفاضُ، ليس فقط من أجل الرّصد والتَّحليل، وإنّما من أجل التّنظير والتّشريع لأفق حضاري جديد، يُعيد للقيم قيمتها وللإنسان محدّاته الأصلية المرتبطة بفطرته، بما هي: أي هذه الفطرة : الهيئة الخلقية والرُّوحية التي انطوت عليها نفس الإنسان بما هي كذلك. وتبعا لهذا الإقرار الجوهري فإن المشكلات الكبرى التي تنخر جسم الإنسان في العالم العربي والغربي، ترتبط بشكل مخصوص بفقدان هذا الإنسان لمنظومة القيم أو تعطيل فاعليتها، وَوَحْدَها العلوم الاجتماعية والإنسانية مَنْ يَسْتأهل مقام إعادة الاعتبار لمنظومة القيم، باعتبارها جملة المبادئ والمثل العليا التي من الأجدى للإنسان أن يأتي سلوكه وفق مقتضياتها.

لكن الفارق بين أزمة القيم في العالم العربي والإسلامي، وبين أزمتها في العالم الغربي، أنّها في الأول؛ لم تفقد طابعها المقدّس وروحها الجوهرية، فمازال الشخص المسلم يؤمن بقدسية القيم الإيمانية ويؤمن بتعاليها، وارتباطها بالمبدأ الإلهي الأعلى، رغم الواقع الإنفصالي عنها في الممارسة الفردية والاجتماعية، لكن الفارق الجوهري بين هذا المقام، وبين أزمة القيم في الغرب، أن هذا الأخير أفقد القيم قيمتها، وصار يُبصر فيها شكلا من أشكال السياسات الثقافية، صارت القيم تبعا لرؤيته، أقنعة وتأويلات زائفة للسلوكات الإنسانية، وأحل محل الطابع القُدسي الشامل والمطلق للقيم، فكرة : منظورية القيم، أي تجذُّر أيّة لوحة أحكام خلقية ضمن نسق اجتماعي وحيثيات تاريخية وإرادات إنسانية لا تحمل من الإطلاق والتعالي شيئا، ومن هذا المبدأ خرجت كافة المذاهب الأخلاقية كالنّفعية واللّذية وأخلاق القوة وأخلاق السعادة المادية. ولم تدري هذه المذاهب أنّه لا يمكن كما يقول أفلاطون لناقص الكمال أي الإنسان، أن يكون معيارا للكمال، لأن البشر تعلموا تبرير سلوكاتهم، لا بالمقاصد أو الغايات، وإنما بالنَّجاحات أو الإخفاقات التي يحصلون

عليها، في حين أن النّجاحات والإخفاقات متصارعة وأحادية النّظرة، ما ينتج عنها، فقدان شبكة العلاقات الاجتماعية تماسكها واطّرادها، والاندراج في دوّامة عبادة الأنا الفردية المنفصلة عن تسديد القيم، والمتجهة إلى دروب اللاّمعنى والعبثية.

إننا بهذه اللفتة نمهّد الكلام إلى المحاور الكبرى لكتاب الدكتورة : "فيروز مامي زرارقة" الذي يفكّر في هذا الأفق، والمتميّز في إشكالياته، وفي طبيعة الموضوعات التي ساءلها، فهو كتاب يقيم على أرض المقاربات السّوسيولوجية لظواهر فاقعة اللّون في المشهد الثقافي المعاصر. إن محاور الكتاب نلمس فيها الارتباط بالمشكلات المعيشة، و بكبرى الأزمات التي تملأ سماء وأرض الخطاب الاجتماعي المعاصر، وإن شئنا تصنيفها فإننا نقول أن أفكار كتاب : الدكتورة "فيروز" تتموضع ضمن دوائر البحث والمعرفة الآتية :

أولا . دائرة سؤال القيم في أفق العولمة وانعكاساتها على الواقع الثقافي بخاصة في الجزائر كشاهد أمثل.

ثانيا : دائرة سؤال التربية وموقع القيم ضمن هذا الفضاء النّفسي والاجتماعي، من خلال ظاهرة الانحراف.

ثالثا: دائرة سؤال إصلاح التّعليم والتّفكير في آليات إنجاح المسيرة التّعليمية باعتبارها جسر العبور إلى إصلاح التّعليم العالي وصناعة الجودة فيه.

إن الدّكتورة "فيروز" بتفكيرها في هذه الدّوائر، شقّت محراث البحث في أرض حيوية، ومركزية تراهن عليها مشاريع الإصلاح والتغيير في أيّة منظومة ثقافية، لقد أنشأت الدكتورة " فيروز " ورشة سوسيولوجية مهمة، تكون لمن يروم الانطلاق الإصلاحي بالنّسبة له، مادة معرفية ومنهجية مهمة، لأن الدكتورة كانت على وعي بمركزية تفعيل القيم وبمركزية الفعل التربوي للوقاية من أشكال الانحراف، وعلى وعي كبير أيضا بتكامل الأنساق الاجتماعية : نسق الأسرة ونسق المؤسسة الدينية ونسق المؤسسة الجامعية من أجل إنجاح مسيرة التعليم وصناعة الجودة في التعليم العالي.

ونحن بدورنا نرفع الاهتمام بقوة بمسألة القيم والتربية والتعليم، إنها المداخل الكبرى لأي إصلاح اجتماعي أو بناء نفسي وحضاري، لأن الحضارة تبدأ وتنطلق

بالالتزام الأخلاقي القيمي، وتنهار أيضا بفقدان هذا الالتزام الأخلاقي، لأن التَّنشئة على القيم وزرعها في نفسية الإنسان، تزيد من تلاحم شبكة العلاقات الاجتماعية باعتبارها أي شبكة العلاقات؛ أساس حركة التاريخ، لأن روح الجماعة المتواشجة أخلاقيا والمتآلفة علاقاتيا، تدفع بالفعل الحضاري إلى الحركة والإنجاز وكذا المحافظة على الإنجازات، بما هي أي هذه الإنجازات رصيد من القيم الجوهرية تعطي للسلوك وجهته وللنّسيج الاجتماعي تماسكه.

وفضلا عن هذه اللفتة، فإن الدكتورة " فيروز زرارقة" لفتت انتباهنا مُجدّداً إلى تلك العلاقة بين العولمة كإكراه كوني، وبين ظاهرة التغيُّر الثقافي متخذة من التغير الاجتماعي الجزائري نموذجا على ذلك، وبالفعل فالعولمة بما هي سعي إلى تحويل العالم نحو مجال واحد من العلاقات؛ يسيطر فيه الاقتصاد في حقل التنمية ويسيطر فيه الإعلام في حقل التّواصل والتقنية في حقل العلم، بما هي هكذا، أدت إلى إحداث لا أقول التغير الاجتماعي فقط، وإنما الانقلاب القيمي في الممارسات الثقافية للإنسان الجزائري، وأورثت صراعا جليا وحادا، بين نظام القيم الأصلي وبين قيم العولمة الزاحفة، وهذا ما قصدته الدكتورة في عبارتها الكثيفة الدّلالة "إن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم الهجينة هو ضعف منظومة القيم التقليدية التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، وضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى، وبهذا أصبح المجتمع الجزائري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية؛ ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد حالة اللاتجانس القيمي الذي تعانيه الجزائر(الصراع بين القيم التقليدية والعصرية)، والتي يمكن أن تقف عائقا أمام عملية الاندماج الحضري، ويمكن أن تؤدي حالة الضعف وغياب المعالم الاجتماعية إلى صراع اجتماعي بين الأجيال من جهة وبين حاملي القيم المتناقضة من جهة أخرى".

فبدلا من أن تكون القيم الأصلية بما هي روح المجتمع، الأداة الأساسية في تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي قوة الحياة الاجتماعية، فإن هذه العولمة التَّنميطية انعكست بالصراع وفقدان التجانس وتوريث الهوية الهجينة في المجتمع الجزائري، وهكذا فإن روح العولمة لا ترفع القيم العليا وإنما تخفضها، إنها تنجز مهمة " التصفية الروحية" وتراهن على تغيير الوجدان النفسي تمهيدا لتغيير السلوك، وصرف

النّظر عن القيم العليا (الرُّوحية والفكري) وإسكان أشواق الإنسان وأحلامه ورغباته المصنوعة-إسكانها في ثقافة الجسد وتجارة الغرائز، والظاهرة الإعلامية التي لمحت إليها الدكتورة في أفقنا اليوم لم يعد إعلامها إعلاما، موصولا بقيم الإيمان والتعبّد، أي ملاذ الإنسان الأقصى والأكثر ارتباطا بالمعنى، وإنما صار أداة قوية من أدوات تحويل العالم إلى نمط استهلاكي، وتوليد هذا الواقع الفائق الذي يجعله تعيش في عالم متخيّل لذيذ في تخيُّله أليم في الانتقال إلى الواقع بعده.

إنه لا مسلك يتبدى آمنا اليوم من أجل التّصدي لقيم العولمة، سوى تفعيل منظومة قيم الإيمان، وتحويل وظيفة هذه الأدوات التّقنية إلى وظيفة بنائية تربوية، تعمل على مخاطبة البعد الأخلاقي الكامن في الإنسان، الذي همشته عولمة اللّذة الحسية، وعطّلت مفعوله التربوي والتوجيهي.

هذا، وقد ختمت الدكتورة "فيروز زرارقة" كتابها هذا، بلفت انتباهنا إلى رهان آخر محوري، هو إصلاح التعليم ، وبيان قيمته الكبرى في مشاريع الإصلاح والبناء، فالتعليم في الحقيقة ليس هو فضاء لنقل المعلومة وتقديمها، وإنما هو فضاء أكبر يعكس ثقافة أمّة من الأمم، ومستوى الوعي الحضاري الذي بلغته، إنه -أي التعليم- الورشة والمحضن الذي يجري فيه تكوين وبناء الإنسان من كافة جوانبه العقلية والرُّوحية والإيمانية والنفسية في إطار رؤية كلية متكاملة عن الإنسان والحقيقة، ونحن نعتقد أن صناعة الجودة assurance qualité بالإضافة إلى المقترحات العملية والإجرائية التي اقترحتها الدكتورة؛ التي منها التشدّد في الضّوابط العلمية وعدم التّساهل فيها،أو التّنازل عنها، أي إعطاء فرص متكافئة وفق أصول وضوابط إدخال مفهوم التعليم الالكتروني إلى جانب التعليم التقليدي والتأكيد على استقلالية الجامعات وإصدار الأنظمة الخاصة بها... فضلا عن هذه المقترحات؛ فإننا نرى أن تفعيل نظام التعليم بخاصة الجامعي، يحتاج إلى إعادة ترميم ووضع العناصر الكبرى المُشَكِّلَة لنظام التعليم ضمن نسق كلي يعكس في الحقيقة روح المجتمع ورؤيته إلى العالم والمعرفة والقيم، لأن الجامعة كانت في التراث والتاريخ الخاص بالعالم العربي أخطر تحوُّل روحي عرفته البشرية، وأن العالم الإسلامي هو أول من عرف الجامعة كمؤسسة علمية معرفية مستقلة قانونيا وماليا، وكلمة الجامعة تتواشجُ معها مفردات أخرى وتتكامل في المكوّنات المفاهيمية والتّكامل المعرفي والأداء الوظيفي، كالجامع والجماعة، لأن

الجامعة والجامع يؤشران على وحدة المؤسستين في إطار ديني إسلامي، بخلاف النظرة العلمانية الغربية المُهيمنة التي فصلت بين مؤسسات البحث وبين مؤسسات العبادة، فهذه الثنائية نبتة غربية خالصة لا صلة لها بدوائر المعرفة في الحضارة الإسلامية، في حين نجحت الجامعة في التاريخ الإسلامي لأنها كانت في صلة مع الرؤية الدّينية الإسلامية، وفي صلة مع الجماعة الإسلامية، أو حاجات المجتمع وخادمة لقيم المجتمع ولأنساقه الروحية والحياتية، من هنا، فمن الأجدى لنا نحن أن نوسّع مفهوم الجودة في التعليم العالي، بتخليصه من المحدّدات العملية الإجرائية التي جرى فيها اختزال مفهوم الجودة، وربط الجودة في التعليم العالي بمقاصد أساسية نذكر منها: إنهاء التعارض بين العلوم الطبيعية والإنسانية (الأخلاقية)، وإنهاء التعارض بين مصادر المعرفة المتعالية ومصادر المعرفة العقلية، وإنهاء التعارض بين الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى التركيز على مركزية المقصد الأخلاقي للجامعة، ذلك أن الجامعة في التحليل الأخير فضاء لتعلّم الفضيلة، وفضاء لتكميل الجوانب الأخلاقية في الطالب، وفضاء لشد النّسيج الأخلاقي، إن الجودة في التعليم ليست تدريب الطالب والأستاذ على إتقان مهارات مخصوصة، كيْما يحصل على شهادة للاسترزاق منها، إنها فضاء للتّربية ولتكوين إنسان الوعي بدوره الحضاري لمجتمع وللإنسانية ككل.

إن كتاب " الدكتورة فيروز مامي زرارقة "، هو تذكير لنا جميعا، بمركزية التربية على القيم، وتذكير لنا بضرورة تشقيق أساليب مستحدثة في التربية، وتذكير لنا أيضا بمركزية إصلاح التعليم، لأن أي نجاح لنا ما هو إلا عرض على نجاح مشاريع التعليم، وأي إخفاق وانحطاط لنا ما هو إلا إخفاق لمنظومة التعليم من حيث الفلسفة النّاظمة لها، ومن حيث المناهج التي يجري توظيفها.

نهنئ الدكتورة مجددا على هذا الإنجاز العلمي، وننتظر منها إنتاجات أخرى تلبي لنا بها حاجة المجتمع والإنسان إلى التربية والقيمة والتعليم.

الدكتور عبد الرزاق بلعقروز

الجمعة 10 ماي 2013 ميلادي الموافق لـ 29 جمادى الآخرة 1434 هجري

المحور الأول
في الثقافة والمجتمع

الفصل الأول: العولمة والتغير الثقافي .

الفصل الثاني: التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية.

الفصل الرابع: قراءة سوسيولوجية في الثقافة المجتمعية وعمل المرأة.

الفصل الأول

العولمة والتغير الثقافي

تمهيد:

تعد العولمة ظاهرة العصر فلا يمكن اختصارها في البعد الاقتصادي أو المالي فحسب لأن تداعياتها وتأثيراتها امتدت إلى المستويات السياسية، الثقافية، البيئية، القانونية وكل ما يتعلق بالجوانب المختلفة لحياة الأفراد، برزت العولمة ببروز النظام الرأسمالي فهي إذن وليدة الرأسمالية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية ،ومن المتفق عليه أن العولمة كنظام عالمي جديد تهدف إلى تنميط العالم وفق نمط غربي أمريكي واحد تتلاشى فيه الخصوصيات الثقافية للبلدان المختلفة،وتعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال وما أحدثته هذه الأخيرة من ثورة حقيقية في سرعة التدفق الإعلامي و المعلوماتي العامل الرئيسي الذي ساعد على هذا الامتزاج الثقافي،وتعد شبكة الإنترنيت والتلفزيون السمة الأساسية لهذا العصر بما يتسرب من خلالهما من أنماط ثقافية وسلوكات غربية تتنافى مع الموروث الثقافي للمجتمع العربي والإسلامي على السواء نتيجة التأثير الكبير للصوت والصورة الذي تحدثه هذه التكنولوجيا على الأفراد،لذا وفي ظل هذه التطورات العالمية يشهد المجتمع العربي تغيرات واسعة النطاق من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها فظهرت معها كثير من المشكلات كنتاج تأثيراتها على المجتمعات وانعكاس هذه التأثيرات على الشباب خاصة،باعتبارهم من أكثر الفئات في المجتمع العربي والجزائري بالتحديد من أكثرهم معاناة وتأثرا بمختلف التغيرات وامتثالا لنتائجها،وسنتناول كل هذا بالتفصيل في الصفحات اللاحقة من هذا الفصل.

أولا: ماهية العولمة

1- جذور العولمة و تاريخ ظهورها:

اختلف الباحثون في وقت ظهور العولمة و تركز الاختلاف في مسألتين مهمتين هما:تاريخ ظهور مفهوم العولمة و مصطلحها حيث تباينت الآراء في تحديد تاريخ ظهور العولمة.وقبل البحث في تاريخ ظهورها لابد من التفريق بين مفهوم العولمة و

مصطلحها.و يمكن أن نقول أن مصطلح العولمة ظهر في التسعينيات من القرن الماضي(سهيل حسين الفتلاوي، 2009: 13).

وقد ظهر مصطلح العولمة بصورة واضحة بعد ظهور الدعوة إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية مراكش عام1994، وهناك رأي آخر يرى أن كلمة العولمة كان لها أثر في القاموس الإنجليزي، ،أين ذكرت تحت اسم عالمي Global و يعود تاريخ البحث إلى سنة 1676،حيث استعملت كلمة العولمة لأول مرة في مقال بمجلة Spectator (Cerami,1962)تحت عنوان 'عيون أمريكا تعظم أوروبا' The US eges greater Europe

أما تاريخ ظهور مفهوم العولمة فقد تعددت فيه آراء الباحثين وعليه فسنتناول بعض الآراء التي قيلت في هذا الصدد: إن جذور مفهوم العولمة تمتد إلى حقب تاريخية قديمة منذ أن كان الإنسان متطفلا على الطبيعة يعيش على ما تجود به من ثمار أو نبات،ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة،حيث توجت هذه المراحل بالمعرفة العملية والتنظيمية التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية وحولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة أي أن ظهورها اقترن بالاقتصاد الرمزي وغلبة أشكال الثورة المالية.

من الملاحظ على أن هذا الرأي يتناول العولمة من ناحيتين،الأولى:من ناحية سيطرة الإنسان على الطبيعة، والثانية:من ناحية تطوير الإنسان لوسائل إنتاجه وتخليه على الطرق البدائية واعتماده على مصادر أخرى في الإنتاج بعيدا عن المصادر الطبيعية.

يذهب رأي آخر إلى أن تطور العولمة بخمسة مراحل وهو النموذج الذي صاغه رولاند روبرستون وهذه المراحل هي كالآتي:

أ- المرحلة الجنينية:تمتد ما بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

ب- مرحلة النشوء:وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده.

ج- مرحلة الانطلاق:امتدت من عام 1870 إلى العشرينيات من القرن العشرين.

د- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:تمتد ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينيات.

ه- مرحلة عدم اليقين:بدأت منذ الستينيات وأدت إلى ظهور اتجاهات وأزمات في التسعينيات.

ولكل من هذه المراحل سمات مميزة تبدأ منذ ظهور المجتمعات القومية إلى تبلور العلاقات الدولية وحدوث الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم وإلقاء القنبلة الذرية في اليابان ومن ثم هبوط الإنسان على سطح القمر ونهاية الحرب الباردة.

- هذا الرأي يربط العولمة بالتطورات السياسية التي مرت بها المجتمعات وعلى الرغم من أن للعولمة أبعاد سياسية إلا أن لها أبعادا أخرى اقتصادية تتمثل في حرية التجارة بين الدول وإزالة الحواجز والحدود بينها
- يرى بعض الباحثين أن ظهور العولمة بدأ عام 1866 وما رافقه من ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات، وتوقيت غرينيتش وظهور الراديو وانتقال الأموال دون فرض الضرائب وإطلاق أول قمر صناعي عام 1956 مرورا بأول اتصالات دولية عبر الأقمار الصناعية إلى المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية..
- يبدو أن هذا الاتجاه يربط العولمة بالثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية وظهور المؤتمرات الدولية، وعليه فبروز هذه العوامل ساعد على انتشار العولمة في العالم.
- يرى رأي آخر أن العولمة ظاهرة متصلة بمسيرة المجتمعات الإنسانية منذ أن وجد الإنسان على الأرض،فهو يرتبط بسيادة دولة معينة على دول العالم وتحكمها فيها على مر التاريخ،فحين تسود دولة على دول العالم فإنها تحاول أن تفرض نظامها الاقتصادي،السياسي،القانوني والاجتماعي،فعندما سادت الدولة البابلية أو الأشورية أو الرومانية أو الإسلامية العالم فإن هذه الدول فرضت نظامها على الدول التي خضعت لها
- من خلال هذا الرأي يتضح أن ظهور العولمة ارتبط بسيادة دولة أو حضارة ما في إدارة توجيه السياسات العامة للدول الخاضعة لها،وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن سيادة الدولة الإسلامية كان لخدمة جميع المجتمعات البشرية وتحقيق العدالة الدولية ولم يكن لعالمية الإسلام أهداف خفية،على عكس

العولمة الأمريكية في عصرنا هذا التي تهدف إلى السيطرة الكلية على دول العالم من خلال مجموعة من المؤسسات والمنظمات على الرغم مما تنادي به من محاولتها تحقيق السلام والأمن العالمي.

- تعددت الآراء حول ظهور العولمة واختلفت وكل أرجع جذورها الأولى إلى حقب معينة،ومن خلال مطالعتنا وتفحصنا للتراث النظري حول هذا الموضوع،يمكن أن نرجع البدايات الأولى للعولمة إلى نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي وبروز القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- مفهوم العولمة:

- **لغة**: هي الترجمة الحرفية لكلمة Globalization و هذه الكلمة تعني إعطاء الشيء صفة العالمية و الخروج به من نطاق المحلية أو الإقليمية و أصل هذه الكلمة بالإنجليزية هو Globe وتعني كرة، كرة أرضية أو كرة جغرافية أو أي جسم كروي و هي مشتقة من اللاتينية من كلمة Globus وجاء في معجم وبسترز أن مصطلح العولمة يعني إكساب الشيء صفة العالمية أو جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا. (محمد سيد فهمي، 2009: 16).
- **اصطلاحا**: ليس من شك أن مفهوم العولمة قد أثار جدلا واسعا ومتشعبا بين الباحثين وتشكل من ذلك تيارات مختلفة ومذاهب متعددة،ولعل السبب في هذا التفاوت والتباين هو اختلاف المرجعيات التي ينتمي إليها هؤلاء الباحثون،لذلك دعى أحد الباحثين إلى الخروج بنتيجة مفادها أن "تعريف العولمة هو أمر شائك وتوجد صعوبات كبرى في الاتفاق على مثل هذا التعريف أو القبول بتعريف واحد ومحدد لهذه الظاهرة التاريخية التي مازالت في حالة سيولة".(محمد سيد فهمي، 2009: 17)

وبهذا سندرج بعض التعاريف التي تناولت موضوع العولمة،من بينها:

- تعريف أحمد وهيستنجزدونان:إننا نستخدم اصطلاح العولمة لنشير به أساسا إلى التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والمعلومات والتي قربت أصقاع العالم مع بعضها حتى أصبحت قريبة المتناول.

- ربط هذا التعريف العولمة بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة امتزجت فيه ثقافات البلدان المختلفة حتى أصبح بإمكان أي مجتمع الإطلاع على ثقافة المجتمعات الأخرى.
- وليس بعيدا عن التعريف الأول ما يراه مارتن ألبرو حيث يرى أن العولمة "هي تلك العملية المتشابكة التي يتفاعل فيها البشر في ظل مجتمع واحد.
- ومعنى هذا أن العولمة عملية اجتماعية يتفاعل فيها الأفراد في إطار من العلاقات الاجتماعية التي تزيل بينهم الحواجز والحدود وتجعلهم يعيشون في مجتمع واحد.
- ويرى المفكر الأمريكي الياباني الأصل فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ" والذي اعتبر فيه أن سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الاشتراكية هو انتصار حاسم للرأسمالية على الشيوعية.(محي محمد مسعد، 2009: 45).
- ويقصد بهذا أن العولمة ترتبط بالهيمنة الأمريكية أو الأمركة،ذلك أن سقوط الاتحاد السوفياتي والاشتراكية ساعد على انتشار الرأسمالية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة حاكمة للعالم.
- وهو ما عبر عنه كيوهان بقوله: "إن الهيمنة -يقصد الهيمنة الأمريكية- تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعب"(محمد سيد فهمي، 2009: 15).
- أما روبرستون فيرى أن العولمة "هي انضغاط الزمان والمكان وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط"(ممدوح محمود منصور،2003: 13).
- يبدو أن هذا التعريف ينظر إلى العولمة على أنها تراجع وزوال الحدود المكانية أي المسافات الجغرافية التي تفصل بين الشعوب،وزوال الحدود الزمانية وفروقات التوقيت على التعامل الدولي فكل حدث يقع في أي دولة من دول العالم يصل صداه إلى باقي الدول في ظرف وقت قصير.
- ونفس التصور نجده عند جيدنز حيث يقول أنه "لا يتعين النظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى تقوم على تزايد درجة الاعتماد بين الدول،وإنما هي تتمثل في المقام الأول في ذلك التحول الهائل الذي طرأ على مفهومي الزمان والمكان في عالمنا المعاصر.

- من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن أن نخلص إلى تعريف شامل للعولمة حيث تعني "بناء عالم بلا حدود سياسية،اقتصادية،ثقافية أو اجتماعية" أي أنها انفتاح الدول على بعضها البعض حيث تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية،أمام رأس مال يتحرك بلا قيود ومعلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة الاستيعاب وشركات تحالفت فتبادلت الأسواق والاستثمارات عبر الحدود،فمن خلال هذا النظام العالمي تداخلت الدول وتقاربت الأسواق فتكتلت في ما بينها وأزالت جميع الحواجز من جميع الأنواع.

3- الفرق بين العولمة وعالمية الإسلام:

- لأن مصطلح العولمة ارتبط بالنظام العالمي الجديد فقد وصفت العولمة بالعالمية وأنها قدر العالم كله،بل أن بعض المسلمين أعجبهم هذا الوصف فقالوا ما يفيد أن الإسلام دين العولمة وهم يقصدون بذلك دين العالمية، وفاتهم أن هناك فروقا بين العولمة والعالمية ينبغي أن تكون في وعينا ونحن نحدد مفاهيم المصطلحات ومن بين هذه الفروق ما ذكره أحد الباحثين بقوله:"العالمية تصف موضوعها بما هو عليه،بمعنى أن الشيء الذي يوصف بالعالمية لا بد أن تكون طبيعته ونتائجه صالحة لأن يستخدمها البشر، أما العولمة فهي تدل على فعل وليس صفة يراد بها إخراج شيء عن طبيعته الإقليمية وفرضه على المجتمعات الأخرى وإن لم يتفق في طبيعته ونتائجه مع طبيعة هذه المجتمعات.
- العالمية لا يترتب عليها رد فعل مضاد للآخر لأنها لا تفرض عليه تبنيها بل تفرض نفسها بديلا يعتد به،وتترك له الحرية في أن يأخذه بجملته وتفصيله أو أن يأخذ منه ما يرى فيه صلاحه ويترك غير ذلك ولا تضمر العداء لهذا البديل،بينما العولمة تؤدي حتما إلى رد فعل مضاد يفرض القهر على تبني مفاهيم غريبة عن طبيعته لم تولد في تربته ولا تتناسب مع روحه.(أبو اليزيد أبو زيد العجمي، 2003: 442)
- ثم إن الإسلام يدعو إلى طلب العلم النافع الذي يفيد الإنسان ويحق الخير ويحق الحق وكل ما جاءت به المدنية من علوم وابتكارات مما فيها نفع للناس،ويحارب كل علم ضار فيه فساد للإنسان أو هلاكه،بينما العولمة فهي بخلاف ذلك فرغم ما أنتجته من المخترعات والابتكارات إلا أنها ابتدعت من خلالها علوما مخربة للأخلاق والقيم ومفسدة بل ومهلكة للإنسان،إضافة إلى أنه في الوقت الذي تعني

فيه العالمية الانفتاح على الآخر مع الاحتفاظ بالاختلاف الإيديولوجي،فإن العولمة نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل التنوع الفكري الذي يساهم في إغناء الحضارات البشرية،وفي هذا الصدد يقول الجابري:"........العالمية طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف والحوار و التلاقح إنها طرق 'الأنا' في التعامل مع الآخر بوصفه 'أنا ثانية' طريق إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة،أما العولمة فهي طموح بل إرادة لاختراق 'الآخر'وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من 'العالم'،العالمية إغناء للهوية الثقافية أما العولمة فهي اختراق وتمييع لها.

وفي السياق ذاته يقول أحد الباحثين أن العولمة "حالة" وليست ظاهرة عامة فضلا عن كونها عالمية وعلينا أن نتعامل معها في حدود هذا الفهم.(أبو اليزيد أبو زيد العجمي، 2003: 442).

4- العولمة بين القبول والرفض:

يرى بعض الباحثين أن العولمة أصلا ليست للقبول أو الرفض ،إنها نظام فكري واقتصادي وسياسي لابد من فهمه وتفكيكه والتعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة.

وعلى حد قول أحد الباحثين فإنه:"قد لا تشعر كل دولة أنها جزء من نظام العولمة ولكن كل دولة أصابتها العولمة بطريق مباشر أو غير مباشر وتشكلت وفقا لهذا النظام".(محمد سيد فهمي، 2009: 39).

وبناءا على ما تقدم يمكن تقسيم الآراء حول العولمة إلى:

ا- القبول المطلق للعولمة:

يرى أصحاب هذا التيار أن العولمة آتية لا محالة وهي قدر كوني ليس للأمم معه أي اختيار وإنما عليهم المشاركة فيها والاستفادة من ميزاتها والتقليل من سلبياتها قدر الإمكان وأي محاولة للوقوف في وجهها هي نوع من الانتحار،ويبدو أن هذا التيار معلن الهزيمة والاستسلام من البداية وذلك للدوافع والأسباب التالية:

- التشوق لمزيد من الحرية
- تحقيق الرفاهية الإنسانية

- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحديثة
- تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير
- تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة.
- تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة الفاعلة كحق الإنسان في الاختيار وحقه في المشاركة
- تحقيق مزيد من التعاون الخلاق القائم على تفعيل مواهب العباقرة واحترام نبوغ الآخرين.

ويزيد أحد الباحثين الأمر وضوحا بقوله:"إن عدم قدرة البشر اليوم على التحكم في القرارات والمعلومات بعد أن تنساب في شبكات الاتصال الالكترونية جعل الظاهرة تبدو فيما تفرزه يوميا من نتائج إيجابية وسلبية وكأنها قضاء وقدر".

ب- الرفض المطلق للعولمة

والوقوف في وجهها وسد جميع الطرق والمنافذ التي يمكن أن تنفذ من خلالها،حيث يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن العولمة كل لا يتجزأ فالأخذ بها سيكون من حيث نشعر أو لا نشعر أخذا كليا واجتياحا ثقافيا وأول شيء سنفقده بسبب العولمة هو هويتنا الثقافية،بحيث ستمسخها العولمة وتحولها إلى صورة من صور المجتمع الغربي والأمريكي على الخصوص.

كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن القول بالحتمية كما يرونه أنصار القبول للعولمة هو في الحقيقة ليس دفاعا عن العولمة أو تمجيدا لها وإنما هو تعبير عن اليأس من أي محاولة للوقوف في وجهها.

ويؤكد أصحاب هذا التيار أن العولمة ليست –حتمية تاريخية- وهي كذلك ليست –نهاية التاريخ- كما بشر به المفكر فرانسيس فوكوياما ولهذا يعبر أصحاب هذا الاتجاه عن خطورة القضية وما يمكن أن تجلبه للأمة من خطر ومسخ للهوية وإحالتها إلى كيان مشوه المعالم وتائه التماسك بالأصول وضائع في عالم العولمة.

ج- التوسط بين الطرفين:

وذلك بقبول العولمة في بعض جوانبها والاستفادة من ميزاتها وردها في الجوانب الأخرى التي تتعارض مع المبادئ والأصول الاجتماعية.

حيث أن التسليم المطلق لقوى العولمة هو الانهزامية المطلقة وفي المقابل فإن الانغلاق على الذات ورد العولمة جملة وتفصيلا يعني التأخر عن ركب الحضارة والتخلف التقني والصناعي.

فالدفاع عن الهوية الثقافية ضد مخاطر العولمة لا يتأتى عن طريق الانغلاق على الذات ورفض الغير وإنما يكون أولا بإعادة بناء الموروث الثقافي المكون الرئيسي للثقافة الوطنية الذي لا تزال معوقاته وتستنفر عوامل تقدمه.

ويتطلب الدفاع عن الهوية الثقافية كسر حدة الانبهار بالغرب ومقاومة قوته وجذبه وذلك برده إلى حدوده الطبيعية والقضاء على أسطورة الثقافة الغربية،فكل ثقافة مهما ادعت العالمية تحت تأثير أجهزة الإعلام فإنها نشأت في بيئة محددة وفي عصر تاريخي معين ثم انتشرت خارج حدودها بفعل الهيمنة وبفضل وسائل الإعلام.

وبالحديث عن التقليد الأعمى للثقافة الغربية نجد أن مجتمعنا العربي عامة ومجتمعنا الجزائري بشكل خاص قرب إلى تقليد الغرب في كل شيء فلم يتوقف الأمر عند طريقة الأكل أو اللباس أو السكن بل تعداه إلى تقليدهم في السلوكات والممارسات اللاأخلاقية التي تزداد تفشيا في المجتمع خاصة بين جيل الشباب،والغريب في الأمر أن هذه المظاهر اللاأخلاقية صارت أكثر بروزا في المراكز التعليمية خاصة الأوساط الجامعية التي من المفترض أنها تعد نخب الأمة وكفاءات المستقبل إلا أنها أصبحت الوسط الأكثر إقبالا على مختلف المظاهر و السلوكات السيئة من الاختلاط المفرط بين الجنسين للهو والعبث إلى اللباس غير المحتشم المبرز لمفاتن الطالبة إلى الكلام البذيء من كلا الجنسين،وصولا إلى نقص مسؤولية الطلبة التي تكاد تنعدم اتجاه تحصيلهم الدراسي أو احترامهم لضوابط الحرم الجامعي،كل هذه المظاهر وغيرها التي لا تمت بصلة لعاداتنا وثقافتنا يبرر أنصارها أفعالهم بدعوى الحرية و الديمقراطية ومواكبة العصر.

5- أسباب نشوء العولمة:

من المعروف أن النظام الدولي القديم كان يستند على القطبية الثنائية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم المعسكر الراسمالي الغربي،والاتحاد السوفياتي الذي كان يتزعم المعسكر الاشتراكي،وقد شكلت مناطق العالم الثالث في ظل الحرب الباردة ساحات التنافس والمواجهة بين القطبين،ولكن التحولات التي شهدها الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وانهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول وقيامها بتبني التعددية السياسية وأشكال الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربي والانخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي،هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولي القديم و أسهمت ضمن عوامل ومتغيرات أخرى في وضع الأساس لبروز نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.(السيد عبد القادر شريف، 2004: 100).

إضافة إلى وجود فائض من الإنتاج العالمي في الدول الصناعية والحاجة القصوى إلى تسويقه خارج هذه الدول فكان لابد من التفكير في إنتاج منهج جديد يفرض نفسه على العالم،فلم يجدوا أفضل من العولمة الاقتصادية التي فتحت الأسواق أمام الشركات المتعددة العملاقة لتسويق منتجاتها بالنظر إلى قدرة هذه الشركات على المنافسة.

تطور وسائل الإعلام والاتصال ونقل المعلومات مما أدى إلى تقصير المسافات بين الدول حيث أصبح العالم قرية صغيرة مناسبة للعولمة تلاحقت فيها الثقافات وامتزجت.

الرغبة في تنقل رؤوس الأموال بحرية بين الدول دون قيود بحثا عن الاستثمار والربح،حيث وجدت ضالتها في آسيا وإفريقيا حيث اليد العاملة الرخيصة والسوق الاستهلاكي الكبير مما يحقق أعلى نسبة من الأرباح.

إبرام اتفاقية الجات للتعرفة والتجارة التي تقضي بتحرير تدريجي للتجارة العالمية في السلع والخدمات والملكية الفردية.

رغبة الدول الكبرى ومؤسسات التحويل الدولية في تحويل ديونها في الدول النامية إلى استثمارات في هذه الدول وبذلك فهي لا تسترد أموالها فحسب بل وتستثمرها أيضا وتحقق أرباحا طائلة من وراء ذلك.

أدت هذه العوامل أولا إلى ظهور العولمة الاقتصادية ثم امتدت العولمة إلى جميع ميادين الحياة الاجتماعية فظهرت بذلك العولمة السياسية ثم الثقافية والدينية والاجتماعية.

6- أهداف العولمة:

ا- الهدف الظاهري:

الهدف الظاهري من العولمة هو خدمة البشرية وتوحيد مصيرها بإزالة الحواجز بينها وإشاعة القيم الإنسانية في عالمها وحمايتها من الإهدار حتى لو كان من قبل الدولة نفسها،وكذلك مقاومة الرقابة التي تحد من حرية الإنسان الاقتصادية والسياسية والثقافية وتعمل على توحيد الجهود لتحسين حياة الأفراد عن طريق نشر التقنية الحديثة من مراكزها في العالم المتقدم اقتصاديا إلى أقصى مناطق الأرض،وعلى رأسها أمريكا التي تساعد باقي دول العالم في حل مشكلاتها لصالح الإنسانية.أمريكا التي تساعد باقي دول العالم في حل مشكلاتها لصالح الإنسانية.

ب- أما الهدف الحقيقي للعولمة فيبدو جليا في تحقيق الأهداف التالية:

- الهدف الديني:

تعمل العولمة على الفصل بين جانبي الإنسان المادي والروحي لتتجه إلى إشباع أحدهما دون الآخر ويعتبر التوجه الحقيقي للعولمة هو نحو الإسلام والمسلمين حيث يقول هنتجتون في هذا الصدد:"مشكلة الغرب الخطيرة هي الإسلام الثقافة المختلفة التي يقتنع أصحابها بتفوق ثقافتهم"،وقد ذكر أن الحل لاختراق هذه الثقافة هو إجراء حوار بين الحضارات وذلك لاحتواء الاختلافات الموجودة بين الإسلام والثقافة الغربية،وهذا الهدف ليس جديدا مع العولمة ولا مع الحوارات الحضارية والدينية بل هو قديم منذ أن كان الاستعمار يرعى حملات التنصير التي كان هدفها كما قرره المنصر زويمر، هو إذابة مشاعر التقديس لدى المسلم للقرآن الكريم والسنة النبوية ليصبح فكره ونفسه مفتوحة لتقبل الروح الغربية في معارفها وقيمها ونظمها الاجتماعية،أو على الأقل لتقطع صلته بدينه فيصبح "مخلوقا لا صلة له بالله تائها في الحياة تتحكم به شهواته فيسهل استعباده".(عبد الله العزاز،2011)

- الهدف الاقتصادي

تهدف العولمة إلى وضع العالم في سوق واحدة يحكمه نظام اقتصادي واحد بتوجيه من القوى الرأسمالية الكبرى،وتهدف إلى الاستغلال الاقتصادي من قبل الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات لكل طاقات وموارد الدول الضعيفة وسلب خيرات المسلمين من أهمها البترول والغاز،بمعنى مزيد من التخلفين للمتقدمين ومزيد من التبعية،ونظرا للدور الكبير والخطير الذي تؤديه هذه الشركات فإذا صح وصف هذا العصر بأنه عصر العولمة فمن الأصح وصفه بأنه عصر الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم للعولمة والمحرك الرئيسي لها.

- الهدف السياسي والعسكري

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية وكثير منها تمت مع أعداء سابقين مثل اليابان وكوريا،وهدفت تلك التحالفات إلى منع أي قوة تهدد المصالح الأمريكية،فهي تبحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل فتدعم أولئك الخصوم على نحو ما فعلت حين دعمت حلف الشمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، وكما دعمت اليابان والتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفياتية والصينية وزرعت اليهود في فلسطين المحتلة ليكونوا في مواجهة العرب والمسلمين،وقد استخدمت مواردها المالية الضخمة في إيجاد حلفاء لها يعتمد عليهم وما مشروع مارشال والاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا والمساعدات الخارجية للدول الصديقة ما هي إلا نماذج على ذلك.

- الهدف الثقافي

تهدف العولمة ثقافيا إلى إزالة خصوصية الشعوب التي تحافظ على مبادئها وقيمها المنبثقة عن إطار ديني،وتقهر معتقدات الأمم ومقدساتها وأنماط الحياة فيها وتعمل على تذويب الفروق التي تعني الأصالة والحضارة بكل أبعادها حيث تهيمن بثقافتها على كافة الشعوب،ومن خلال هذا يتضح أن الهدف النهائي للعولمة هو أن يعتلي الغرب وخاصة اليهود عرش العالمية ويبسط ثقافته وحضارته على جميع الحضارات خاصة المسلمين ويصبح هو السيد بلا منازع والكل تابعون له بعد تذويب هويتهم الثقافية والدينية والاجتماعية ...

7- أبعاد العولمة:

أ- العولمة الاقتصادية:

تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتم على الصعيد العالمي عبر شركات عابر للقارات والتي لا تخضع للرقابة الحدودية التقليدية حيث تدير جميع عملياتها الإنتاجية بمعزل عن الدول.(ماجد الزيود، 2006: 72).

ويرى أحد الباحثين أن العولمة "تهدف إلى إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول،ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم أسواقا عدة ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها".(سهيل حسين الفتلاوي، 2009: 45).

معنى هذا أن العولمة الاقتصادية تهدف إلى تشكيل سوق كبيرة تحت سيادة دولة واحدة تضم هذه السوق العالمية أسواقا متنوعة بتنوع الأقاليم والثقافات والعادات والتقاليد التي تخضع جميعها لحكم الدولة المسيطرة.

ب- العولمة السياسية

ترتبط الجوانب السياسية للعولمة بالجوانب الاقتصادية ارتباطا وثيقا ويتمثل في تراجع أهمية الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي في الوقت الذي تتجه فيه الدولة للتخلي الطوعي أو الاضطراري عن مظاهر السيادة التقليدية،فالدولة القومية – ذات السيادة- التي تمارس صلاحياتها على أرضها دون تدخل أجنبي أصبحت اليوم نقيضا للعولمة،فالعولمة تحاول خلق عالم بلا حدود سياسية وفي هذا يرى أحد المفكرين:"أن الدولة لم تعد هي صاحبة القرار الوحيد وهي حتما ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وأمنها ومصيرها رغم أنها مازالت تدعي ذلك نظريا ولكن على أرض الواقع لم تعد الدولة قادرة على الثبات على هذه الأحقية التاريخية".(محمد سيد فهمي، 2009: 23).

ج- العولمة الاجتماعية:

وتعني بروز المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي تهدف إلى السعي نحو خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات الدول وسياستها في مجالات حقوق الإنسان، البيئة، الإرهاب، الجريمة، القضايا الاجتماعية والإنسانية الأخرى..

كما تراقب هذه المنظمات جميع مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والاتحادات المهيمنة والأحزاب السياسية.(محمد محي مسعد، 1999: 46).

وفي هذا الصدد يرى وترز أن العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على ترتيبات -النظم- الاجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع.(ممدوح محمود منصور،2003: 12).

د- العولمة الثقافية:

تشير إلى بروز عالم بلا حدود ثقافية تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمية والسلوكية بحرية كاملة على الصعيد العالمي وبأقل قدر من التدخل من قبل الدول،وتشير كذلك إلى التقدم الهائل في وسائل ووسائط نقل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات مما أدى إلى الانتشار السريع والفعال لأنماط القيم الغربية في الفن والملبس والمأكل والتسلية،والتي تحمل رؤية محددة للعالم تختلف اختلافا جذريا من جوانب متعددة مع رؤية المجتمعات العربية لها.(محمد سيد فهمي، 2009: 23)، وفي هذا الصدد يعرف مالكوم والتر العولمة بأنها كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد.

إن الثقافة المعولمة في عصرنا هذا لديها وسائل تساعد وتسارع على انتشارها وعليه فقد اندمجت كليا هذه الثقافة في وسائل الاتصال من الصحافة والإذاعة والتلفزيون والحاسوب والإنترنيت،كل هذه الوسائل أصبحت تقدم إلى الجمهور بطريقة جذابة تجلب الأنظار ويزداد التعلق بها نتيجة ما تقدمه من مغريات و إثارات تخاطب معظمها البعد الغريزي أو الشهواني للأفراد هادفة بذلك إغراق الأمة العربية والإسلامية في أمور تافهة تقودهم إلى الانحطاط الأخلاقي والقيمي، وعلى هذا الأساس فقد ظهرت في مجتمعاتنا العربية ومجتمعنا الجزائري بالتحديد احتفالات عديدة لأعياد كثيرة فهذا عيد الأم وذاك عيد المرأة والآخر عيد الشجرة وغيره عيد الحب، و يعد هذا الأخير الذي يصادف الرابع عشر من شهر فيفري من كل عام من أكثر الأعياد التي تنال اهتماما واسعا من طرف الأفراد خاصة فئة الشباب، فبقروب هذا اليوم تصبح الأسواق الجزائرية عامرة بالسلع الخاصة من القلوب الحمراء المتعددة الأحجام،إلى الشموع المختلفة الأشكال والألوان،إلى أنواع الشكلاطة الثمينة والتي تعتبر الهدية الرئيسية الخاصة بهذا العيد،أما في الأوساط الجامعية فكثيرا ما نرى في هذا

اليوم الطالبة أو الطالب وهو يخرج هدية ليقدمها لطرفه الآخر معبرا بذلك عن عديد من مشاعر الحب والإخلاص والوفاء، بالإضافة إلى اللباس الأحمر الذي يرتديه كلا الجنسين دليلا على أنهما على علاقة عاطفية، و يعتبر التلفزيون السبب الرئيسي وراء تفاقم هذه المظاهر من خلال ما تبثه القنوات الفضائية من ثقافات غربية غريبة عن أصولنا الدينية والعقائدية،وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على أن العولمة تستهدف إغراق المجتمعات في اللهو والعبث واللامسؤولية بينما لا يعرف العرب من الأعياد إلا عيدين عيد الفطر وعيد الأضحى،وما ورائهما زيادة لا تستهدف إلا إلقاء الناس في تيار الانحرافات والتبعية للحضارة الغربية.

9- آثارالعولمة:

آثار العولمة على الاقتصاد:

في البداية لابد من الإشارة إلى أنه وبالرغم لما خلفته العولمة من آثار سلبية على المجتمع العربي والإسلامي إلا أنها لم تخل من بعض الآثار الإيجابية والتي تمثلت في أنها:

- تجلب المزايا والإجراءات المختلفة للدول العربية لجذب القطاع الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا متمثلا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة،وتعمل على تهيئة البنية الأساسية التي تعينه على القيام بأنشطته الاستثمارية المختلفة وذلك بما توفره من طرق معبدة وشبكة اتصالات وغيرها من الركائز اللازمة لقيام البنية الأساسية لأي نشاط اقتصادي،كما تعمل على منحه الإعفاءات الضريبية فترات تصل إلى عشر سنوات كما تكفل له اللجوء إلى التحكيم في المنازعات التي يكون طرفا فيها بعيدا عن القضاء الوطني،وتعطى له إمكانية اختيار نظام قانوني للفصل في هذه المنازعات بعيدا عن قانون الدولة التي يمارس فيها نشاطاته.

ومن آثارها السلبية نجد:

- تنمية النزعة الاستهلاكية:تؤثر العولمة على تشجيع النزعة الاستهلاكية ومن أمثلة السلع الاستهلاكية التي تم ترويجها داخل المجتمعات المختلفة ما نجد من شباب اليوم الذين يتكالبون ويتهافتون على محلات (ماكولاند) ومشروبات المياه الغازية (كوكاكولا)،بالإضافة إلى أنواع كثيرة من السيارات ووسائل الترفيه الواردة من

الدول الخارجية وفي مقابل ذلك نجد أن الصناعات الوطنية الداخلية تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للمنتجات المستوردة،مما يؤثر على الصناعات المحلية ويؤدي بنا في النهاية إلى عدم القدرة على الاستغناء عن المنتجات المستوردة.

ومن الأخطار التي تواجهها الدول العربية من جراء المنافسة بين الدول الصناعية هي إذكاء الثقافة الاستهلاكية الموجهة التي تقوم بها الدول الغربية لدفع الشعب العربي إلى استهلاك المواد الصناعية والزراعية،ذلك أن المنافسة تؤدي بالتأكيد إلى رخص الأسعار وسهولة إيصالها للمستهلك العربي بسعر أقل والبيع بالتقسيط والاستبدال بفارق بسيط، ورواج تجارة المواد المستعملة لمختلف أنواع المواد من السيارات وأدواتها الاحتياطية والمواد الكهربائية والحاسبات والملابس وغيرها من المواد التي كانت تشكل عبئا على الدول الصناعية.(سهيل حسين الفتلاوي، 2009: 153).

تلوث البيئة:

إن تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من المراكز إلى البلدان العربية والعالم الثالث يتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال،خاصة أن الصناعات الملوثة تعاني ضغوطا قانونية وشعبية واسعة في الدول المتقدمة حيث لا توجد مثل هذه الضغوط في الدول العربية.

- زيادة ديون الدول العربية:إن الدول العربية كإحدى المناطق المستهدفة بالعولمة بلغت ديونها الخارجية عام 1995 (250)مليار دولار وتتفاقم ديونها بمقدار (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة،ولا شك أنه كلما ارتفعت وتيرة الديون كلما ترسخت التبعية ووجدت الذريعة للتدخل،فعن طريق القروض احتلت انجلترا مصر واحتلت فرنسا تونس في القرن الماضي،وبسبب هذه الديون التي بدأت بتشجيع من الغرب عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يعملان على إغراق الدول المستهدفة بالديون،أصبح اقتصاد معظم هذه الدول متخبطا يستطيع وبصعوبة بالغة ملاحقة خدمة الديون وفوائدها التراكمية أو المتراكمة فهي في الحقيقة وسيلة لبسط النفوذ على البلاد تماما كما كان في الماضي.وفي جميع الأحوال فإن الآثار السلبية للعولمة تفوق فوائدها بكثير وإن اقتصاد الوطن العربي أكثر اقتصاديات دول العالم تضررا من العولمة.

ب- آثارالعولمة على السياسة:

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع اقتصادي كبير ومن خلاله استطاعت أن تتدخل في توجيه العلاقات الدولية بالاتجاه الذي يخدم مصالحها،كما أنها استطاعت أن تفرض أنظمة حكم في العديد من الدول ولأجل ذلك فهي تملك في الوقت الحاضر الهيمنة السياسية على دول العالم أجمع،كما تملك الهيمنة على المنظمات الدولية العالمية والإقليمية وإن لم تكن عضوا فيها.وعلى الرغم من أن توحيد القوانين بين دول العالم مسألة تؤدي إلى توحيد العالم من الناحية القانونية والسياسية وتزيل العوائق بين الشعوب وتسهل الاتصالات الدولية بين مختلف الدول مما يسهل انتقال الأشخاص والأموال إلا أن ذلك يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية على دول العالم من بينها:

- إن تجريد الدولة من سلطة وضع قوانينها يعني المساس باستقلالها وإذا ما افترضنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتغيير قوانينها فإن ذلك يتطلب من المنظمة أن تبدل أهدافها ومبادئها في ضوء هذا التغيير،مادامت الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن الرئيس على المنظمة وهذا يتبع أن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بتغيير قوانينها.
- تخطت العولمة بصورة متزايدة الحدود القومية وجعلت من المستحيل للأمم المنفردة أن تصون الاستقلال أو حتى استقلالية المؤسسات السياسية والاجتماعية ولم تعد الدولة القومية وحدة ملائمة لأغراض التحليل،ومن سمات هذه العملية الانتشار التدريجي للإنتاج الرأسمالي وقدرته على أن يحل محل العلاقات الرأسمالية السابقة.
- أدت العولمة إلى تكامل عالمي في أنموذج رأسمالي واحد وهذا يتضمن العمليات كلها ويتضمن التحولات العابرة للقوميات وللطبقات والتقسيم المتسارع للإنسانية،إلى مجرد طبقتين هما رأس المال العالمي والعمل الدولي فالكوكبة الرأسمالية تدمر الأنظمة كلها التي لا تخضع لهيمنة آليات السوق والتي وضعت في الماضي حدودا لعمليات التراكم.(سهيل حسين الفتلاوي 2009: 202)

آثار العولمة على الثقافة:

لابد من الإشارة إلى أنه وبالرغم لما خلفته العولمة الثقافية من آثار سلبية على المجتمع العربي والإسلامي إلا أنها لم تخل من بعض الآثار الإيجابية والمتمثلة في:

- تنمية الثقافة العربية والإسلامية من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتحرير المواطن العربي من قيود الإعلام الرسمي ونشر الثقافة العربية الإسلامية ولو بشكل محدود في المجتمعات الغربية من خلال قنوات الاتصال المختلفة.

أما الآثار السلبية فنجد منها:

- انتشار بعض الثقافات الغربية في مجتمعنا العربي والإسلامي التي تتنافى مع القيم الإسلامية كالتفكك الأسري في بعض الأسر الذي أضعف سلطة الآباء على الأبناء والحرية و اللامسؤولية للبنين والبنات.
- التقليد الأعمى للغرب واللهث وراء ما يسمى بالموضة لمواكبة التطور واللحاق بركب الحضارة الغربية الموهومة.
- التقليل من شأن التراث العربي الإسلامي وحدوث فجوات بين الأجيال.
- تعظيم شأن ثقافة السوق وسلب الخصوصيات الثقافية والوطنية.
- التركيز على قضايا هامشية تخص الطفل والمرأة وحقوق الإنسان في دول العالم الثالث وتعظيم قدرها من أجل الانشغال بها عن قضايا أخرى أهم.
- التركيز على الحرية الإعلامية والانفتاح وإنهاء الرقابة على وسائل الإعلام من أجل نشر الإباحية التي تؤدي إلى فساد الأخلاق والبعد عن الدين.
- ورغم هذه الآثار التي خلفتها العولمة على الثقافة العربية إلا أن هذه الأخيرة تواجه العديد من التحديات أهمها:
- الثورة الإعلامية المتمثلة في شبكة الإنترنيت والقنوات الفضائية التي ترجع للثقافة الغربية وتدعو إلى أنماط جديدة للحياة وزرع القيم والأفكار الغربية في المجتمعات العربية والإسلامية والترويج لثقافة الاستهلاك بعيدا عن القيم السامية والمثل العليا.

- الدعوة إلى حرية التعبير المطلقة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الكفر وخير مثال على ذلك الرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم وبعض الكتب التي تجاوزت جميع الخطوط بجميع الألوان.
- انتشار بعض القيم الغربية في مجتمعاتنا كالاختلاط،الزنا،الإجهاض وبيع الأعضاء....
- تهديد اللغة العربية من خلال التركيز على استخدام اللغة الإنجليزية في الجامعات والمعاهد والمدارس وحتى في التعاملات التجارية بين الدول العربية وداخل الدولة الواحدة نفسها،حيث أن لغة التخاطب في الشبكة الدولية (الإنترنيت) هي اللغة الإنجليزية.
- الاختراق الثقافي للعالم العربي والإسلامي من قبل الدولة الغربية من خلال السيطرة على وسائل الاتصال وقنوات الإعلام المختلفة وتأثر وسائل الإعلام العربية بمثيلاتها الغربية ومحاولة تقليدها،مما أدى إلى طمس الهوية -جزئيا- للأمة ومحاولة طمس معالم الدين من خلال بث الشبهات والشهوات وإشاعة الأنماط السلوكية والمفاهيم الغربية على ثقافتنا.
- الدعوة إلى فصل الدين عن أمور الدنيا وإهمال الجوانب الروحية وتهميشها والتركيز على الجوانب المادية دون عودة الإسلام إلى واقع الحياة من خلال تصويره بالرجعية ووسمه بالإرهاب وأنه عدو العلم والتقدم،وعلى من أراد السير في ركب الرأسمالية لابد له من أن يتخلص من أوهام الماضي على حد زعمهم.

آثار العولمة على نظام التعليم الجامعي في الجزائر "ل.م.د" مثلا:

لقد عملت الدول المستغلة للشعوب الضعيفة قديما وحديثا على السيطرة على هذه الشعوب بمختلف الوسائل مستخدمة الغزو الثقافي الذي يرتكز على محاربة اللغة المحلية وإحلال اللغة الأجنبية محلها،وما الآثار التي تركتها لغة المستدمر في مختلف الدول التي كانت تسيطر عليها إلا دليلا على ذلك.كما يتركز على التشكيك في العقيدة وعدم تماشيها ومسايرتها للعصر،فليست العولمة نظاما اقتصاديا كما يروج له البعض بل يتغلغل في كافة المجالات الممكنة التي يجد من خلالها منفذا لتحقيق أهدافه

ذلك أن هناك اتجاهات عالمية في المجال العلمي والتربوي ارتبطت خاصة بلغة التدريس ومضمون البرامج التعليمية،وقد تركت الدول المستعمرة بصمات واضحة في البرامج التعليمية خلال فترة استقلالها. ففي الجزائر كانت البرامج التعليمية بعد الاستقلال يغلب عليها الطابع الغربي من حيث المضمون والتدريس باللغة الفرنسية،ثم جاءت مرحلة التعريب الشامل لمرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وتعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية بالنسبة لمرحلة التعليم الجامعي. وفي السنوات الأخيرة كثر الحديث عن إصلاح التعليم فأصبح تدريس الرياضيات يتم باللغة العربية مع استعمال الرموز والقوانين بالفرنسية ويؤكد الممارسون للتدريس أن صعوبة الاستيعاب والفهم تزداد بهذا المزيج اللغوي. وعلى صعيد التعليم العالي جاء إصلاح التعليم الجامعي بنظام جديد هو نظام "ل.م.د" وهو نظام غربي النشأة باللغة الفرنسية والإنجليزية وأصبحت البرامج في مختلف التخصصات متوفرة على المواقع الإلكترونية وأصبح الكل يدعو إلى تعميم هذا النظام لمزاياه المتعددة والتي نذكر منها:

- هو نظام جديد يقوم على فلسفة جديدة يكون الطالب طرفا فعالا في العملية التربوية.
- مضمون البرامج عصري وفيه تجديد.
- يهدف هذا النظام إلى ضمان التكوين النوعي.
- هو نظام يسمح بالتنقل أو الانتقال من فرع لآخر ومن جامعة إلى أخرى بل ومن بلد إلى آخر وفقا لرغبات الطلاب.وغيرها من المميزات لذلك لقي هذا النظام إقبالا وتشجيعا من طرف بعض الجامعات وبعض الأقسام مع تدعيم صريح على مستوى الخطاب الرسمي،أما على صعيد التطبيق فهناك تحفظات حول جدوى هذا النظام في جامعاتنا.

لقد ساعد على سرعة انتشار هذا النظام الجوانب الإيجابية التي جاء بها فضلا عن ميكانيزماته ومنهجيته وتنظيمه للتكوين والتدرج ونظام الأرصدة،تحسين المستوى وتوحيد الشهادات....لكن يلاحظ أن بعض التخصصات مثل الطب ترفض تطبيق نظام "ل.م.د" لأن لديهم تقاليد في الاختصاصات ولأن لديهم القدرة على الدفاع عن تخصصهم ولا يخضعون للضغوطات التي تمارس على جل التخصصات الأخرى.لذا

فقد أصبحت الجامعة الجزائرية تشهد عولمة مستوحاة من النظام الجديد في برامجها التعليمية،حيث أن كل البرامج في كل التخصصات الموجودة على كل المواقع الإلكترونية يمكن الحصول عليها بسهولة.

لذلك ينبغي عدم التسرع في تطبيق هذه الأنظمة التعليمية الجاهزة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجامعة الجزائرية فضلا عن الإمكانات اللازمة لتطبيق النظام الجديد ضمانا لتحقيق النتائج المرجوة في هذا المجال. (دليو فضيل وآخرون: 2011: 316).

آثار العولمة على المرأة:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على فرض الحياة الغربية على العالم لذلك اتخذت من مؤتمرات المرأة والسكان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة،أسلوبا مباشرا لفرض مفاهيمها حول الأسرة والزواج وحقوق المرأة وحقوق الطفل والعلاقات الجنسية والإجهاض وكل ما يتصل بالناحية الاجتماعية في الحياة،وأطلقت من خلالها الدعوات لدول العالم من أجل رفع تحفظاتها على توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتفاقية إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة،وهما وثيقتان خطيرتان تهددان استقرار الأسرة ومستقبلها في العالم أجمع،وتتوالى الاجتماعات في نيويورك من أجل التأكد من مدى وفاء الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة بالتزاماتها بمقررات هذه المؤتمرات.

وتستغل العولمة على الصعيد الثقافي و القيمي بعض المؤسسات الاجتماعية النسائية أيضا لتمرير مشروعاتها ونسقها القيمي حيث تجري عملية تضليل للأولويات الاجتماعية،فنجد بعض الجمعيات النسائية في العالم العربي تخدم مخططات تخريبية في أوطانها لحساب قوى أخرى أجنبية دون أن تدري،بسبب الغفلة والبحث عن الأصداء الإعلامية العالمية لنشاطاتها المتحررة في بلاد العالم الثالث.

كما أكدت الوثيقة التي انبثقت عن مؤتمر بكين حرية الإنسان في تغيير جنسه وحق الفتاة أو المرأة بالتمتع بحياة جنسية آمنة مع من تريد وفي أي سن تريد،وقد عقدت العديد من المؤتمرات وكان أغلبها تحت إشراف الأمم المتحدة حيث دعت هذه المؤتمرات إلى ما يلي:

أولا: حقوق المرأة:

- الدعوة إلى حرية العلاقات الجنسية المحرمة وعد ذلك من حقوق المرأة الأساسية.
- توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة.
- الدعوة إلى تحديد النسل.
- نشر وسائل منع الحمل ذات النوعية الجيدة ومنع حالات الحمل غير المرغوب فيه والدعوة إلى منع حالات الحمل المبكر.
- الاعتراف بحقوق الزناة والزانيات.
- منع الزواج المبكر.
- السماح بأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج.
- الاعتراف بالشذوذ الجنسي.
- سلب قوامة الرجال على النساء.
- سلب ولاية الآباء على الأبناء.

ثانيا: ما يتعلق بالجانب التعليمي:

- تشجيع التعليم المختلط.
- الدعوة إلى المساواة في مناهج التعليم.
- الدعوة إلى التثقيف والتربية الجنسية

ثالثا: ما يتعلق بالجانب الصحي: وأهم السلبيات في هذا الجانب نجد:

الأمراض الجنسية:

- تيسير انتشار وتوزيع الواقيات الذكرية بين الذكور على نطاق واسع وبأسعار زهيدة.
- القضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالإيدز.
- ضمان عدم تعرض المصابات بالإيدز للنبذ والتمييز بما في ذلك أثناء السفر.
- تقديم ما يلزم من الرعاية والتعاطف للرجال والنساء المصابين بالإيدز مما قد يؤدي إلى استفحال الظاهرة بشكل أكبر.

- الاعتراف بهذه العلاقات الجنسية المحرمة والتي تسبب هذه الأمراض الجنسية
الإجهاض:
- الدعوة إلى أن يكون الإجهاض غير مخالف للقانون وأن يكون مأمونا.
- الدعوة إلى إلغاء القوانين التي تنص على اتخاذ إجراءات عقابية ضد المرأة التي تجري إجهاضا غير قانونيا.
- الدعوة إلى أن يكون الإجهاض حقا من حقوق المرأة وتيسير حصولها على هذا الحق عندما تريد إنهاء حملها.
- الدعوة إلى إنشاء مستشفيات خاصة بالإجهاض.

رابعا: ما يتعلق بالجانب الاقتصادي:

- التقليل من عمل المرأة داخل المنزل واعتبار ذلك عملا ليس له مقابل ومن ثم فهو من أسباب فقر المرأة.
- الدعوة إلى خروج المرأة للعمل المختلط.
- تيسير حصول المرأة على الإئتمانات (القروض الربوية)
- الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بالعمل(نوعية العمل ووقته).

خامسا: ما يتعلق بالجانب السياسي:

- دعوة الحكومات والمنظمات لاتخاذ إجراءات من أجل مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية.
- ضمان حق التصويت للمرأة وحقها في الانتخاب.
- الدعوة لإصدار تعليمات حكومية خاصة لتحقيق تمثيل منصف للمرأة في مختلف فروع الحكومة.
- – تشجيع الأحزاب السياسية على تعيين مرشحات من النساء من أجل انتخابهن على قدم المساواة مع الرجل.
- حق المرأة في أن تكون رئيسة دولة أو رئيسة وزراء أو وزيرة. (سهيل حسين الفتلاوي، 2009: 306)

أهم جوانب الخطورة في هذه المؤتمرات:

- أن القاسم المشترك بينها هو المرأة ومساواتها التامة بالرجل في مجالات الحياة المختلفة وكذلك الجنس والحرية المطلقة.
- أنها تستظل بمظلة الأمم المتحدة وتستثمر شعارات العولمة وأدبياتها.
- أنها توظف سلطان الدول الكبرى سياسيا واقتصاديا وحضاريا لفرض تنفيذ توصياتها.
- هي عولمة الحياة الاجتماعية بالمفهوم الغربي الإباحي.

بعض إيجابيات هذه المؤتمرات:

الأمور التي سبق ذكرها هي ابرز سلبيات مؤتمرات الأمم المتحدة حول المرأة غير أن هذه المؤتمرات قد دعت إلى أمور تخص المرأة وتعد أمورا إيجابية ومن ذلك:

- الدعوة إلى تعليم المرأة وإزالة الأمية عنها.
- الدعوة إلى الرضاعة الطبيعية بالنسبة للأم.
- الدعوة إلى مكافحة الأمراض السارية عند النساء خاصة في البيئات الفقيرة.
- الدعوة إلى إعطاء إجازة الأمومة للمرأة العاملة.
- محاربة الاتجار بالمرأة والطفل واستغلالهما جنسيا من خلال شبكات وعصابات دولية متخصصة في هذا المجال وعد ذلك جريمة دولية محرمة.
- شجيع وسائط الإعلام على الامتناع عن تصوير المرأة على أنها مخلوقة أدنى منزلة من الرجل.
- الدعوة إلى المساواة في الأجور بين الجنسين للعمل نفسه وبالجودة نفسها.
- مكافحة التحرش الجنسي ضد المرأة من قبل الرجل في مواقع العمل وغيرها.

آثار العولمة على الشباب العربي:

على الصعيد الاجتماعي

لا يخفى على المتأمل في سلوك الشباب وعلاقاته الاجتماعية من تأثير العولمة السلبي حيث نلاحظ ارتداء الشباب وخاصة الفتيات والنساء لملابس هي غاية في

التحرر والابتذال بدعوى الحرية،متأثرين في ذلك بما تعرضه الأفلام الأمريكية من مظاهر الحرية وإثبات الذات متجاهلين بذلك حقيقة بالغة الأهمية وهي أن مظاهر التحرر التي تقدمها الأفلام الأمريكية للمرأة الأوروبية هي منسجمة إلى حد كبير مع خصوصية المجتمع الغربي الذي حقق العلمانية منذ عصر النهضة،في حين أن المجتمع العربي له خصوصية ومرجعية مختلفة هي المرجعية الدينية الإسلامية التي تعتبر اللباس المحترم شرطا من شروط صلاحية الفرد واستقامته داخل المجتمع والإسهام في بناء مجتمعه،والواقع أن خطورة التحرر في اللباس لم تقف عند حدود المظهر الخارجي للفرد وحسب بل استتبعت معها انحرافا في السلوك وتحللا في الأخلاق،فمن مظاهر انعكاسات العولمة على البنية الاجتماعية: نجد تراجع الدور التربوي الأسري نتيجة انشغال الآباء بأعباء الحياة وتكاليفها الجديدة التي ازدادت مع نظام العولمة،الأمر الذي جعل الأطفال عرضة للتأثر المباشر بوسائل الإعلام التي تزرع في روحهم العنف وتشحنهم بقيم منافية لمجتمعاتهم مستوحاة من قيم المجتمع الغربي،وقد كان من نتائج ذلك تفكك الرابطة الأسرية في العديد من الدول العربية وضعف تشرب الفرد لقيم أصيلة نابعة من سيرورة مجتمعه التاريخية ومتلاحمة مع القضايا الراهنة التي تشغل أمته،وعلى هذا الأساس فالصورة المنفصلة عن طبيعة الواقع العربي تعد من أقوى استراتيجيات اختراق العولمة لمنظومة قيم الشباب وتغريبهم عن أصالتهم وتذويبهم في مركزيتها،لأن احتواء الشباب ثقافيا يعد أخطر من الاستعمار العسكري فهذا الأخير يكون مرئيا ومباشرا مما يسهل من عملية مقاومته وتحفيز الهمم باسم الدين والوطن لمجابهته،أما هذا الاحتواء الثقافي للشباب فيجعل الفرد مستلبا ومتشبثا بقيم معتقدا أنها كونية مغيبا بذلك النزعة المركزية والإيديولوجيات المضمرة خلف هذه القيم لطمس كينونته التاريخية والدينية والاجتماعية.

وبما أن الطالب الجامعي هو في مرحلة الشباب فهو الآخر تأثر إلى حد كبير بواقع العولمة وبالثقافة الغربية وكما ذكر سابقا يتمظهر ذلك من خلال السلوكات المتفشية بين الطلبة داخل الحرم الجامعي،وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات العاطفية بين الجنسين الذي من خلاله يلاحظ أن الطالب الجامعي الجزائري متأثرا فعلا بالعولمة من خلال تقليده لمختلف السلوكات الغربية على الرغم من تعارضها مع ما هو اجتماعي عربي إسلامي.ويبدو أن الحرية التي أعطتها الجامعة للطالب في تفجير قدراته

وإبداعاته في ميدان البحث العلمي، استوعبها الطلاب في غير مسارها واستغلوها في ميدان سلبي لتفجير طاقاتهم السلبية مقلدين بذلك ثقافة غربية غريبة عن مبادئنا وقيمنا الدينية.

على الصعيد الديني

لم يقف تأثير العولمة على الشباب عند حدود المستوى الاجتماعي بل بدت معالمه واضحة أيضا على صعيد البعد الديني،حيث أنه شارف الشباب عن الانفصال عن قيم دينهم والاعتقاد بعدم صلاحيتها للاستمرار والتفاعل مع سيرورة العصر الراهنة،نتيجة تأثرهم بمظاهر معتقدات جديدة يعرضها الإعلام الغربي،خاصة وأنها ترتبط بشخصيات ونجوم في الغناء والسينما مما يدفع الشباب العربي إلى التأثر بمعتقدات هؤلاء النجوم وتشربها للظهور بمظهر الحداثة،وبهذا يظهر الشباب مستهترين بقيم دينهم الأصيل ومتحللين خلقيا ومدمنين على الخمور والمخدرات أسوة ببعض القيم والمظاهر التي يسربها الغرب إلى المجتمع العربي الإسلامي.

إلا أن أخطر تأثير تمارسه العولمة على الصعيد الديني هو ظهور بعض النزعات الدينية المتطرفة فنتيجة لسعي النظام العالمي الجديد الهادف إلى تسيد النموذج الأمريكي على العالم وما يحمله من قيم متعددة،جاء رد الفعل متطرفا من بعض الشباب العربي الذي انكفأ على ذاته وحاول الاحتماء من خطر الغرب بالرجوع إلى الماضي والتعصب للدين تعصبا أعمى وفض كل أشكال الحوار والتعايش،حيث يمكن ملامسة هذه الانعكاسات الخطيرة على مستويين هما:

على الصعيد الأول

إن إبراز صورة الشباب العربي المسلم المتطرف الرافض للحوار والتعايش والتشبث بأساليب العنف ترسم للإسلام صورة قاتمة تنفر منه كل الشعوب وسائر البشر وتثبت صحة تلك الصورة التخييلية التي رسمها الغرب للإسلام باعتباره مشجعا على الإرهاب،العنف والتطرف ودليلا على البربرية.

على الصعيد الثاني

إن الرجوع إلى الماضي والتسليم بكل ثوابته وقيمه واعتباره النموذج الأرقى والجدير بالإتباع لضمان التقدم دون مساءلة أو بحث،هو أمر يساهم في التخلف وعدم

مواكبة مظاهر العصر الراهنة،كما أنه يتيح للغرب الفرصة للسيطرة علينا وتعميقها لأنه يجد الحاضر فارغا بسبب هذا الانكفاء على الذات والإغراق في الماضي،كما أن البحث عن حل للأزمة من طرف الشباب عن طريق الارتماء في الماضي هو أمر يحمل معه سلبيات أخرى متمثلة في تقديم الإسلام للغرب باعتباره عاجزا عن استيعاب مظاهر الحضارة الجديدة ويؤكد تلك الأفكار التي اتخذها الغرب مطية لاستعمار الدول العربية.

ومن هذا المنطلق فارتماء الشباب العربي في أحضان الماضي لمقاومة خطر العولمة هو سبب عميق في حرمان المجتمعات العربية من طاقات هذا الشباب في خلق التنمية الحضارية والالتزام بقيم عصره الراهنة.

أما في الجانب الديني فيمكن القول أن الشاب أو الطالب الجامعي الجزائري قد ابتعد -جزئيا- عن تعاليم الدين ويمكن القول من خلال ما يلاحظ أن عددا كبيرا من الطلاب لم يعد يقم وزنا أو اعتبارا لهذا الغذاء الروحي الذي من خلاله يمكن أن يتحصن الفرد لمختلف التغيرات والإغراءات التي يجدها في كل يوم وفي كل مكان،ولم يصدر هذا الحكم من فراغ فما نلاحظه على تصرفات الطلاب ومظهر لباسهم يتنافى كليا مع تعاليم الدين الإسلامي فلا الطالبة تلتزم بشروط اللباس المحتشم خاصة تلك التي ترتدي الخمار فهي لا تلتزم بأبسط شروطه،أما الطالب فهو الآخر يظهر بمظهر غير لائق من تسريحات شعره الغريبة والغربية إلى أنواع ثيابه هي الأخرى غير المحتشمة،وهذا وإن دل على شيء فهو يدل على أن الثقافة الغربية اجتاحت مجتمعاتنا محالة طمس هويتنا لتحل محلها وإن لم تتكاتف الجهود فسنقع في فخ العولمة.

- على صعيد استراتيجيات التنمية وعلاقتها بسلوك الشباب

يمكن القول أنه نتيجة لتضرر اقتصاد الدول العربية من سيطرة اقتصاد الدول المتقدمة وارتهان سرعة تطوره وتأخره بالاقتصاد الأمريكي،فإن الدول العربية تحاول في العقود الأخيرة تشجيع استثمارات الدول الأجنبية وتشجيع المشاريع العمرانية لتحسين الصورة في الخارج وجلب عدد من السائحين،إلا أن هذه الاستراتيجيات قد نجمت عنها فوراق طبقية خطيرة تمثلت في إحجام الدول عن دعم مشاريع أخرى تخدم المكونات الحقيقية للتقدم والتنمية،مثل محاربة البطالة والفقر وتشجيع الثقافة ودعم المناطق المهمشة،وبناءا عليه فأن تجاهل الدول لهذه المشاكل كانت لها انعكاسات

سلبية خطيرة على الشباب العربي حيث وجد نفسه مهمشا ويعاني البطالة والفقر والإقصاء ومجموعة من الظواهر الاجتماعية الأخرى،التي تعيق التقدم في مقدمتها تعاطي المخدرات للهروب من هذه المشاكل إضافة إلى الإجرام والعنف نتيجة للمعاناة واليأس.

آثار العولمة على الإعلام:

للإعلام دور فعال في حركة المجتمع في الميادين كافة فكثيرا ما نسمع مقولة "الحرب دعايات" في إشارة إلى أهمية الإعلام في مجريات الأحداث،وقد شهد العالم تحولات كاسحة ومتسارعة تجري على المستوى الكوني بفعل ثورات الاتصال والتقنيات العالمية والوسائط المركبة والشبكة الالكترونية،وبذلك يجد المرء نفسه إزاء ظاهرة كونية جديدة على مسرح التاريخ العالمي،وثورة الاتصالات هي ثورة الانتقال من نظام مفاهيمي قديم إلى نظام مفاهيمي جديد وأهم هذه الأدوات نجد:

- البث الفضائي التلفازي والإذاعي

حيث حولت وسائل الإعلام خاصة التلفاز عالمنا إلى شاشة صغيرة يمكن التجول في أجوائها عبر جهاز التحكم. (أدهم عدنان طبيل،2011)

ولا توجد رقعة على الأرض لا تمسها بالبث قنوات الأقمار الصناعية التلفازية ومن أهم شبكات البث التلفزيوني الفضائي والتي تعد أداة من أدوات العولمة الإعلامية وهي: شبكة Euro News ، شبكة CNN و شبكتي HBO. TNT

- شبكة الإنترنيت

حيث أصبح وسيلة لتبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر والثقافات وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها لعولمة الإعلام والاتصال في العالم إلى استخدام الشبكة لتحقيق ذلك من خلال نقل الثقافة الأمريكية ونشرها عبر الحدود ونقل الفكر والعادات الغربية وفق نمط الحياة الأمريكية عبر العالم عن طريق البريد الإلكتروني والاستفادة من الأمية التكنولوجية في دول العالم الثالث لإبعاد هذه الدول عن مسيرة التقدم والسعي إلى الهيمنة والتحكم والانفراد بالعالم.

وفي هذا الإطار عبرت دول متقدمة داخل المنظومة الحضارية الغربية نفسها مثل فرنسا،كندا(مقاطعة كيبيك)،عن التوجس الشديد من المخاطر الناجمة عن الهيمنة

الأمريكية على الإعلام والثقافة تحت ستار العولمة،وذلك بسبب أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر في الواقع على 65 بالمائة من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية،بل إن فرنسا تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنيت ذلك لأن 95 بالمائة من حجم تداول المعلومات والاتصالات على الانترنيت باللغة الإنجليزية حيث أن نسبة 2 بالمائة فقط باللغة الفرنسية.وفي هذا الصدد يقول وزير العدل الفرنسي جات توبون:"إن الإنترنيت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر" ولذلك رفعت فرنسا خلال مناقشات اتفاقية الجات شعار "الاستثناء الثقافي".وفي المقاطعات الكندية بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق البرامج الإعلامية والتلفاز إلى حد دعا بعض الخبراء إلى تنبيه إلى أن الأطفال الكنديين أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون لكثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية.

أما في الوطن العربي والإسلامي وفي ظل صعود الإعلام السمعي البصري أصبح هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلت محل الأسرة والمدرسة،والتي تقوم بدور أساسي في تلقين النشأ والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة عن سياقها التاريخي للقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية،ومن خلال هذه الوظيفة يمارس الإعلام أخطر أدواره الاجتماعية التي تتمثل في إحداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها،وتقوم وسائل الإعلام حاليا باختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب من خلال المسلسلات والأفلام وقد نجحت أمريكا في اختراق الأنظمة الثقافية لدول الجنوب وقدمت لشعوبها النموذج الأمريكي كغاية مثلى.ويقوم الإعلام بدور أساسي في ترويج السلع والخدمات التي تقدمها السوق العالمية من خلال الإعلانات التي تتضمن في محتوياتها قيما وأنماطا للسلوك الاستهلاكي تستهدف الدعاية للسلع الأجنبية مما يلحق الضرر بالاقتصاديات المحلية،علاوة على التأثير السلبي للإعلانات على حرية الإعلام والصحافة في دول الجنوب. (عواطف عبد الرحمان،2011)

وقد بدت هيمنة الدول الكبرى واضحة على السينما العالمية فصدرت الكثير من أفلامها ولو لألقينا نظرة على ما تعرضه أكثر التلفزيونات العربية لرأينا ما يعرض فيها من العجب،إذ أن معدل ما يعرض من الأفلام الأجنبية في أكثر هذه الدول هو

فيلم واحد أو أكثر في اليوم على أقل تقدير ناهيك عن المسلسلات والسهرات والبرامج الترفيهية.

إن تصدير الأفلام الغربية إلى الدول الإسلامية لم يكن يوما لأجل كسب مادي فقط وإنما هو لأجل هدف معنوي خطير،وهو تغريب الشعوب الإسلامية وهدم معتقداتها وتضليلها ومن ثم صياغتها صياغة غربية تتوافق مع متطلبات وتوجهات الغرب بعيدا عن الشريعة الإسلامية وعندئذ تترسخ التبعية التامة للغرب،وفي هذا الصدد يقول الدكتور عدلي رضا: إن ما يقدم فكريا من خلال دراما المسلسلات يجعلنا تحت سيطرة الغزو الفكري حيث أن أغلب ما يقدم هو أعمال أمريكية في قالب مصري.

ويقول بخصوص الاستيراد:تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي تعتمد عليها مصر في استيراد الأفلام والمسلسلات حيث تبلغ نسبتها92،77 بالمائة من الواردات.

لقد عمقت الفضائيات مفهوم العولمة فتقحمت على كثير من بيوتهم لتؤدي هدفا بكل حرية وجرأة فكانت هذه الفضائيات ترجمة واقعية للعولمة مع أنها ليست كل العولمة،فنرى في الفضائيات عولمة الأخلاق وعولمة الثقافة،عولمة الحياة الاجتماعية،عولمة الجنس وعولمة الرذيلة وذلك من خلال مقدار لا يكاد ينفذ من الأفلام والمسلسلات،ويستغل الغرب ذو القدرات التقنية المذهلة والمعلوماتية المتطورة يستغل الإعلام العربي والإسلامي فيملي عليه أفكاره المنحرفة مؤثرا بذلك على أفراد المجتمعات الإسلامية وخاصة منهم الشباب.

وكما سبق الذكر فإن تأثير العولمة يكون عميقا على فئة الشباب ذلك أن هذا الأخير يعد أكثر تقبلا للتغيرات والتحولات أو بالأحرى الأكثر تمثلا للقيم الثقافية السائدة،ونقصد بذلك فئة الشباب الجامعي أو الطالب الجامعي الجزائري حيث بدا تأثير الإعلام المعولم واضحا على سلوكات الطلبة داخل الحرم الجامعي والذي يبدو بارزا في اللباس غير المحتشم المبرز لمفاتن الطالبة مقلدة من خلاله الفتاة الأجنبية ومؤخرا صارت تقلد الفتاة التركية عن طريق ما تبثه القنوات العربية من مسلسلات تحمل معها ثقافة هذه البلدان المصدرة،ولا يقتصر اللباس غير المحتشم على الطالبة فهو الآخر يشمل الطالب وما يرتديه من ألبسة ضيقة مبرزة لعضلاته وألوان زهرية زاهية

ليتباهى أمام الآخرين وخاصة لجلب اهتمام الجنس الآخر،إضافة إلى تسريحات شعره المتنوعة مقلدا من خلالها الشباب الغربي ،ويعد المظهر الغالب في الجامعة بالإضافة إلى نوع اللباس نجد العلاقات العاطفية بين الجنسين والظهور في جميع الأماكن والزوايا والاختلاط المفرط دون منح اعتبار للضوابط الاجتماعية والدينية أو حتى القوانين الداخلية للجامعة.وفي ظل هذه المظاهر اللاأخلاقية التي تهدد كل يوم مستقبل الجامعة الجزائرية يتناسى كل من الطالب والطالبة أن قيام الشباب الغربي لمثل هذه السلوكيات يعتبر أمر عادي ولا ضير منه في ظل الخصوصية الثقافية للمجتمع الغربي،عكس الثقافة العربية الإسلامية التي تندد لهذه الأفعال وتنادي بالسلوك الإنساني السوي بعيدا عن الحيوانية والغريزية التي تحاول العولمة بأي شكل من الأشكال تثبيتها في الشباب العربي لتحقيق أغراضها المتعددة.

10- الحلول لمواجهة العولمة:

إن القضاء على العولمة أو الحد من الهيمنة الأمريكية على العالم من قبل الدول العربية وحدها يعد شيئا من ضرب الخيال فالقضاء على العولمة أو الحد من أخطارها يتطلب تكاتفا دوليا يشمل الدول جميعا،وعلى الرغم من أن الدول الصناعية الكبرى هي الأخرى غير قادرة على مواجهة العولمة والهيمنة الأمريكية،وبسبب أن المزايا التي تحصل عليها هذه الدول هي أكثر بكثير من السلبيات التي ترتبها العولمة عليها،وبسبب عدم إمكانية هذه الدول على مواجهة العولمة فإنها لا ترغب أن تكون في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ولا ترغب كذلك في التضحية بعلاقاتها معها لما ترتبه هذه التضحية من تهديد لأمنها وسيادتها ووجودها.

أما بالنسبة للدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة فإنها لن تتمكن من القضاء على العولمة أو الحد من أخطارها بسبب عدم قدراتها ومواقفها للوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت هذه السياسة تتناقض مع مصالحها الوطنية وتمس سيادتها،وعليه فإذا كانت العولمة أمرا مفروضا على الأمة العربية وأنها غير قادرة على مقاومتها فإن عليها معايشة هذه الحالة باتخاذ الإجراءات التالية: (سهيل حسين الفتلاوي،2009: 147-148).

- دعوة الدول العربية للدخول في تكتلات اقتصادية عربية تحقيقا للمصالح المشتركة.

- إنشاء هيئة محلية مرتبطة بهيئة عربية عليا هدفها دعم البحث والتطوير واستقطاب التقنية المناسبة.
- وقف نزيف العقول العربية بإيقاف هجراتها إلى الخارج.
- تكوين قاعدة بيانات لخدمة النشاط الاقتصادي العربي.
- كذلك المواجهة الديمقراطية للعولمة وذلك بصعود نخب وطنية جديدة للحكم بالأساليب الديمقراطية وضمان حرية تكوين النقابات لحماية المنتجين والمستهلكين في دول الجنوب من طغيان أصحاب الاحتكارات العالمية وأصحاب وأرباب الأعمال،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن صعود نخب وطنية ديمقراطية للحكم في دول الجنوب سيسمح بخلق قوى ضغط تدفع لتعديل ميزان القوى الاقتصادية في التبادل التجاري وفي تدني الشروط الاجتماعية للعمل والعمال والمنتجين.
- إن المطالبة بحرية انتقال المزايا الاجتماعية في مقابل انتقال السلع والخدمات سيكون هو محور النضال الوطني للنخب الحاكمة في المستقبل وهو نضال لا يمكن كسبه دون صعود نخب نظيفة ومعبرة عن شعوبها.
- أما من حيث البعد الثقافي فيجب تعميق الوعي العقائدي والديني والخلقي ذلك أن العولمة تحمل روحا علمانية مادية،وتؤسس حياة استهلاكية دنيوية تختزل الإنسان في بعده المادي الاستهلاكي وتهون من شأن القيم والمعايير الأخلاقية لحماية تيار الشهوات الجارف الذي تغذيه العولمة –إنعاش قيم التفوق الثقافي والفكري والأدبيات الحضارية المكافئة والملائمة لقيم العولمة الثقافية مثل الشورى والعدل وحقوق الإنسان بأصولها الشرعية بدلا لما يقابلها من القيم الغربية بأصولها العلمانية.
- المحافظة على الخصوصية الثقافية مع الانفتاح الفكري الذي يجعلنا نستوعب ما عند الآخرين من علوم ومنجزات حضارية ونمتنع عن التأثر السلبي لهذا الانفتاح.

- لحذر من ظهور تيارات عقلانية ومدارس منحرفة متأثرة بالاكتساح الحضاري تفسر الإسلام وأحكامه تفسيرا يتلاءم ويتوافق مع قيم وفلسفة الحضارة الغربية ويستجيب للروح المنهزمة التي يعيشها كثير من المسلمين.

أما من الناحية التربوية فإن التعامل مع العولمة يتطلب منا إعداد جيل بمقاييس معينة تمكنه من التعامل مع الظاهرة دون أن يضمحل في ثناياها وتطمس هويته.ولعل السبيل إلى ذلك –كما يحدده العلماء–يكمن في إيلاء المجال التعليمي مزيدا من العناية كما وكيفا،بإعادة النظر في مناهجنا والتدقيق في محتواها وفي الطرائق وأساليب التقويم والوسائل وتحديدها وجعلها مواكبة لعصر العولمة، وغرس مبدأ التعلم الذاتي في نفس المتعلم والتفكير الناقد لسلوكيات حياته اليومية،والاهتمام بالبحث العلمي على مختلف المستويات والحقول المعرفية مع التمسك بالتراث الثقافي القائم على الكتاب والسنة.

إن العالم العربي يمثل نقطة شديدة التخلف على أصعدة المواجهة المتعددة (الاقتصادية،السياسية والثقافية) كما أن الدور الذي يؤديه سياسيا على الساحة الدولية يكاد يكون هامشيا،ومن ثم فإن فاعليته على المواجهة محدودة جدا بدون متغير جديد يعيد العرب إلى الساحة الدولية بقوة،ولا نجد متغيرا واحدا قادرا على فعل ذلك إلا فعل الوحدة العربية.

ومن بين أخطر آثار العولمة الآثار الثقافية ومدى تأثيرها على القيم الاجتماعية والتراث الثقافي للمجتمعات المختلفة،هذا الذي يصاحبه تغير على مستوى الثقافة وهو ما يشهده المجتمع العربي والجزائري على وجه الخصوص.

ثانيا: الثقافة والتغير الثقافي

لكل مجتمع إنساني ثقافة معينة تميزه عن المجتمعات الأخرى حيث تمثل الثقافة ضرورة أخلاقية وهي نوع من أنواع الضبط الاجتماعي فامتلاك لثقافة مشتركة يكسب أعضاءه السلوك السوي المتماشي مع هذه الثقافة كما يكسبه الشعور بالانتماء والوحدة الاجتماعية،لكن تبقى الثقافة نسبية ومتغيرة بتغير المجتمع، حيث يشير التغير إلى ذلك التحول أو انتقال الفرد أو المجتمع من حالة إلى حالة أخرى خلال فترة زمنية معينة ويمس التغير الاجتماعي النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية،ويعد التغير الثقافي من بين أهم أنواع التغير حيث يمس عادات الأفراد و قيمهم واتجاهاتهم،وقد

ارتأينا أثناء دراستنا لموضوع التغير الثقافي أن نعرج أولا على دراسة الثقافة باعتبارها الجانب الرئيسي الذي يعالجه التغير في موضوع بحثنا.

1- ماهية الثقافة

أ-تعريفها لغة

الثقافة في اللغة العربية تعني "الحذق والدراية والتهذيب" فالعرب تقول "ثقف الرمح"أي سواه،و"ثقف الولد" أي علمه و هذبه والمثقف من الرجال هو "الشديد الحذق"،فالثقافة هي النتاج الفكري الذي بعد التأثر به إلى إحداث تبدلات نفسية و اجتماعية في المتلقين له.(عصام موسى، 1988 :245).

ويعبر عن الثقافة باللغة الانجليزية بلفظ Culture وتعني الزراعة والاستنبات أما أصل الكلمة فهو لاتيني وتعني الزراعة أو فعل الزراعة، واستعملها اللاتينيون أيضا لمعنى الدرس والتحصيل.(دلال ملحس إستيتية،2008: 228).

- اصطلاحا:

تعددت تعاريف الثقافة بتعدد واختلاف اختصاصات الباحثين واهتماماتهم، وكذلك حسب إيديولوجياتهم، وعليه فسنعرض بعض التعاريف الأكثر تداولا في علم الاجتماع.

ومن أشهر التعاريف نجد تعريف تايلور في كتابه "الثقافة البدائية" الذي نشر سنة 1871،حيث يرى من خلاله أن الثقافة هي "ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع"(حميد حروف والربيع جصاص، 2003 :20).

يعتبر هذا التعريف من أشهر التعاريف ذلك أنه تناول الثقافة وصفيا معتمدا على مكوناتها وخصائصها.

- يعرف كلباتريك الثقافة بأنها"كل ما صنعته يد الإنسان وعقله من الأشياء ومن مظاهر في البيئة الاجتماعية،أي كل ما اخترعه الإنسان أو ما اكتشفه وكان له دور في العملية الاجتماعية".(دلال ملحس إستيتية،2008: 228).

يبدو أن هذا التعريف قد ربط الثقافة بالحياة الاجتماعية للفرد، والتي هي نتاج ما اخترعه وابتكره وما كان له أهمية ودور في بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها.فالثقافة من خلال هذا التعريف ذات مفهوم شامل يرتبط بالحياة الاجتماعية بما فيها من علاقات وتفاعلات وغيرها من العمليات الاجتماعية.

- أما بارسونز فيرى أن الثقافة هي"نتاج للتفاعل الاجتماعي، وهي دليل السلوك لما يلي ذلك من تفاعل، ومن هنا تصبح الثقافة على صلة وثيقة بالمجتمع والشخصية، ومن ناحية أخرى فالفرد يتمثل في ثقافة المجتمع الذي نشأ فيه ويعيش فيه، وتنمو شخصيته على وفاق مع متطلبات هذا المجتمع.

يلاحظ على هذا التعريف أنه ربط الثقافة بعملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وجعلها كنتاج لهذا التفاعل والتواصل الاجتماعي، واعتبرها عنصرا أساسيا من العناصر المكونة لشخصية الفرد والتي تساعده على التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه، وهو ما يجعل الثقافة على رباط وثيق بالمجتمع والشخصية، ويعتبر هذا التعريف أضيق من التعريف الأول، ذلك أنه ربط الثقافة بعملية التفاعل الاجتماعي فقط في حين أن التعريف الأول جعل للثقافة مفهوما أوسع لربطها بالحياة الاجتماعية والذي يعد التفاعل الاجتماعي جزءا منها.

- أما فيرث فيقول في تعريفه للثقافة:"إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد فإن الثقافة طريقتهم في الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية فإن الثقافة هي محتوى هذه العلاقات، وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنساني وبتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم، فإن الثقافة تعني المظاهر التراكمية المادية واللامادية التي يتوارثها الناس ويستخدمونها ويتناقلونها.

بالنظر إلى هذا التعريف تعتبر الثقافة عملية اجتماعية توجه الأفراد في المجتمع للتعامل مع بعضهم البعض في إطار نوع ونمط الثقافة السائدة كما أنها عبارة عن مظاهر متوارثة بين الأشخاص تمارس من طرف الأفراد ويتم تناقلها عبر الأجيال.

ومن جانب آخر يعبر كاردينر عن الثقافة بقوله:"حينما نجد مجموعات منتظمة من الكائنات البشرية فإنما نجد بعض الانتظامات للتعامل مع العالم الخارجي من أجل إشباع الاحتياجات الأساسية في الحياة.

يلاحظ على هذا التعريف أنه بعيد عن تعريف الثقافة ككيان مكون من عناصر معقدة أو بسيطة أو أنها عملية اجتماعية كما رأينا في التعاريف السابقة،و إنما هي حسب كاردينر عبارة عن نسق منظم ومجموعة أفكار ومعايير خاصة بتنظيم سلوكات الأفراد.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى تعريف شامل للثقافة حيث أنها تُمثل شكل الحياة الإنسانية والاجتماعية كما يرسمها البشر في زمان ومكان معين،بما فيها من عادات ومعتقدات وأساليب وأفكار وقيم واتجاهات،التي تعد بمثابة الموجه لسلوك الأفراد لتحقيق التفاعل داخل المجتمع الذي يعيشون فيه".

ب: التطور التاريخي للثقافة

- الفكر اليوناني القديم

تميز العالم الهلنسكي بانشغاله بموضوع الفكر، وبالرغم من أن الفكر اليوناني لم يعرف كلمة تعادل الثقافة بالمعنى الحديث إلا أنه استخدم بعض الكلمات التي يقترب بعضها من ذلك فكلمة **تروبوس** Tropos التي استخدمها أوريبيد تعني حرفيا "الطرز" أو اتجاهات تشير إلى ما تمثله الثقافة باعتبارها كسبا من مكاسب وسط معين، كذلك فإن كلمة **إثوس** Ethos والتي تعني الوراثة البيولوجية تدل بالأصل على معنى "بيت"، ومعنى عادات أخلاقية ومعنى الروح أو الفكر واستخدمت كلمة **نوموس** Nomos لتدل على الشروط ،الاجتماعية وإلى إمكانية تغيرها معا وهي تعني مطابقة مع الطبيعة الثابتة التي لا تتغير مطلقا ، أما كلمة بايديا **Paideia** فهي أقرب الكلمات الإغريقية إلى المفهوم الحديث للثقافة ومنها اشتق اللفظ الفرنسي الذي يشير إلى بقاء التربية العملية والتي لا تستهدف الطفل من حيث هو طفل، ولكن تستهدف الإنسان وتستمر هذه التربية طول الحياة بحثا عن الكمال.(علي عبد الرزاق جلبي،1998: 16).

وقد أكد هيرودوت مؤسس علم التاريخ أن الأعراف سيدة كل شيء ولام ملك فارس لمخالفته الأعراف العريقة لسائر الشعوب،وقد أبرز أفلاطون العلاقة بين المجتمع والثقافة وذهب إلى أن الإنسان يحقق ذاته في حياة المجتمع أو حياة المدنية،أما أرسطو فقد أكد على أن الإنسان حيوان اجتماعي فطبيعته هي التي تعطي الإنسان

إنسانيته،ويذهب هيبوقراط إلى أن الفارق بين أخلاقيات الأمم إنما ترجع إلى التنظيم التربوي والتدريبي والأخلاق والأعراف.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان،2006: 104،105).

يتضح مما سبق أن إسهام اليونان لم يكن مقتصرا على تعميق التفكير في مشكلة الثقافة على النحو الذي قد يمكن الباحثين من الشعور بها شعورا مسبقا في ذلك الحين،بل جاء الإسهام متمثلا في تعميق التفكير في جميع الأنواع الأدبية وجميع مجاري الفكر المتصلة بالثقافة، ومن ناحية أخرى فقد عمل المسرح القديم على الاتصال بين الشعب والممثلين كذلك كانت الفرق الغنائية الصوتية تقوم بدور بارز في ذلك المجال مما جعل الناس يشعرون بأن الثقافة "مشاركة بالمعنى الحديث.

- الفكر الروماني القديم

لم يكن للرومان إسهامات كبرى في علم الاجتماع واقتصر دورهم على تطبيق المبادئ القانونية والسياسية والإدارية تطبيقا عمليا في الشعوب التي أخضعوها فأقاموا أنساقا من القوانين كانت تعتبر مقاييسا للتنظيم الاجتماعي في العالم الذي عرفوه، وقد اقتصر مفهوم الثقافة في الفكر الروماني على التربية فهي "أرهاف متميز" و "امتياز خاص" بأقلية من الناس، وقد تحدث شيشرون عن ثقافة الفكر وهي في رأيه تعني المجتمع السياسي وهي الشعب وليس كل مجتمع يعد شعبا وإنما الشعب هيئة رباطها التوافق الشرعي والصالح المشترك.

إن الإسهام الحقيقي الذي شارك فيه الرومان إنما يمثل في اللفظة ذاتها الثقافة Culture المشتقة من اللفظة اللاتينية colere بمعنى الزرع فالكلمة كانت تشير إلى استصلاح الحقول والأراضي لحصد حبوبها ونباتها وثمارها،وقد اشتق من كلمة Colere لفظة أخرى هي Culte وتعني عبادة الآلهة.

لقد كانت الثقافة عند الرومانيين مرتبطة بالدين ذلك أن مفهوم الثقافة كان يقصد به عندهم الزراعة، وكانت توصف عبادة الله بأنها بمثابة زراعة أرض الله أو لله تؤدي إنتاجها في الآخرة، وبما أن هذا ما كانوا يتصورونه فما يلاحظ هو انصهار الدين والثقافة في التراث الروماني.

- العصور الوسطى

جاءت المسيحية بفكرة المساواة بين الأفراد فليس هناك أغنياء أو فقراء وسادة أو عبيد وأحرار أو أرقاء، وقد عرف القديس أغسطين المجتمع بأنه ليس حشدا من الأفراد كما اتفق،ولمنه جماعة من الأفراد يشتركون في الأفكار والعواطف ويؤلفون وحدة معنوية تقوم على الرضا و المحبة ويهدفون إلى غايات مشتركة.

وقد شهد مفهوم الثقافة والدين في العصور الوسطى المسيحية تأويلا متميزا طبقا للتعاليم المسيحية خاصة الكاثوليكية، ذلك أن اهتمامهم بحياة التأمل هو أكثر من اهتمامهم بحياة العمل، حيث تنفرد حياة التأمل بأنها كانت وحدها التي تتيح بلوغ ما كان يعد ثقافة في ذلك الوقت، بما تتضمنه من معرفة ما وراء الحياة، مطلب مقابلة الإنسان الله وجها لوجه في الصمت وتلاوة النصوص المقدسة وقراءة آثار المفكرين الدينيين الكبار.

بقيت لفظة الثقافة في العصور الوسطى محافظة على دلالتها "الزراعية" كما احتفظت في ترجمتها إلى معنى عبادة تلك الدلالة الزراعية، ومن الملاحظ أن كلمة الثقافة كانت مرتبطة بالأمور الميتافيزيقية وما وراء الطبيعة في العصور الوسطى،وقد جاء الاستخدام الأول للمصطلح في معجم أكسفورد سنة 1420 أين ذكر المصطلح للمرة الأولى.

- في التراث الإسلامي

إن كلمة "ثقافة" كلمة عربية أصيلة ولفظة قرآنية وفي معناها اللغوي يقصد بها الفهم والإدراك والخدمة والمهارة، ونجد في مقدمة ابن خلدون عرضه للمفهوم حيث تناول المقارنة بين الإنسان والحيوان، عرض ابن خلدون أن الحيوان لا ثقافة له لذلك كان عدوانيا بطبعه أما الإنسان فهو صانع الثقافة والذي وهبه الله الفكر واليد ومن خلالهما تنشأ الصنائع وتعمر الأرض، ومن ناحية أخرى يمكن الحديث في العصور الوسطى على ثقافتين:ثقافة العلماء والفلاسفة وثقافة الجماهير، وفد ظهرت هذه الثنائية بوضوح بعد بروز الترجمات الإسلامية للفلسفة اليونانية وظهور علم الكلام الإسلامي، لذا فقد أدخلت السير الشعبية لتكون المادة الثقافية لمجالس المشاهير وظلت

الفلسفة والصوفية المادة الثقافية للفلاسفة والعلماء.(علي عبد الرزاق جلبي:1998، 20،21).

بقيت الثقافة في التراث الإسلامي متنوعة بين جمهور العلماء والفلاسفة وبين ثقافة الجماهير نتيجة لاحتكاك المسلمين باليونانيين والإطلاع على ثقافتهم، وبالرغم من أن الثقافة كلمة عربية أصيلة وذات دلالة أعمق مما كانت عليه في العصور الأخرى إلا أنه ورغم ذلك اعترتها بعض التغيرات نتيجة للتبادل المعرفي والاتصال الذي كان سائدا بين العلماء المسلمين والفلاسفة اليونانيين.

- العصور الحديثة

مع تقدم المذهب الإنساني في عصر النهضة انتقل مفهوم الثقافة من كونه مفهوما شخصيا إلى ثقافة شخصية، وفي القرن السابع عشر استخدمت كلمة "المثقف" ولكن اسم "الثقافة" ظل قليل الانتشار وكان يستخدم في ثقافة الفنون أو ثقافة العلوم، وقد استخدم صمويل بوفندورف في كتابه "الدليل المضاد" المصطلح على النحو التالي:أن الثقافة تتيح لكل إنسان بلوغ حياة إنسانية حقا بفضل معونة سائر البشر وأعمالهم واكتشافاتهم، ولكن أيضا بفضل الجهد البشري والتفكير الشخصي لكل شخص وأيضا بفضل الإلهام الإلهي.

وقد عرض إسحاق واط الإنجليزي خمسة وسائل لتثقيف الفكر:الملاحظة، القراءة، تعلم الأساتذة، المحاضرات، والتأمل وكان المؤرخ الإنجليزي جيبون أول من استخدم لفظة حضارة في كتابه "انحطاط الحضارة الرومانية وسقوطها"، وبعد ذلك انتشر مفهوم الحضارة لدى أوزوالد شبنجلر وكذلك قدم المؤرخ الإنجليزي أرلوند تويتي مصطلح الحضارة للدلالة على ابتكارات اجتماعية ذات قدر من الاتساع ، فإفريقيا بالنسبة له عرفت ثقافات ولكنها لم تحدث حضارات وهناك حضارة صينية ولكن لا توجد سوى ثقافة عند الإسكيمو.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان:2006، 108،109).

وقد أدت المناقشات حول الثقافة والحضارة إلى تشتيت الأفكار في الغرب خلال الثلاثين السنة الأولى من القرن العشرين، كما أنها لم تساهم في استنباط قاسم مشترك في مفهوم الثقافة ولم تعد هذه المناقشات تشغل بال الرأي العام، بل اكتفى

العلماء بملاحظة التحولات التي تطرأ على ثقافة شعب من الشعوب، لقد تصورت إنجلترا الثقافة بأنها ذو معنى تربوي وفكري بوجه خاص، بينما كان المفهوم شخصي ونفعي في أمريكا. (علي عبد الرزاق جلبي،2006: 26).

ومضت ألمانيا وتبعتها في ذلك إيطاليا في معنى الثقافة بمعنى شعبي معين، أما في معجم المجتمع الفرنسي فقد جاء تعريف الثقافة عام 1934 على أنها "تطلق مجازا على الجهد المبذول في تحسين العلوم والفنون وتنمية المواهب الفكرية ومواهب العقل والذكاء.

وقد تطور مفهوم الثقافة خلال أربعة وعشرين قرنا تطورا خاصا ويبدو أنه ما يزال ينمو وتتغير مدلولاته كما أنه يبدو في العصور الحديثة، وأصبح لا يفهم فهما عقليا وأدبيا فقط بل يتسع ليشمل قيما أخرى فردية وجماعية، فهي بقدر ما تهتم بالفرد فهي لا تهمل المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه والذي يكتسب منه ثقافته.

ج- خصائص الثقافة و مكوناتها:

- الثقافة إنسانية

إن الثقافة ظاهرة تخص الإنسان لأنها من إنتاجه العقلي، والإنسان متميز عن باقي المخلوقات الأخرى بإمكانياته وقدراته الإبداعية، وقد مر الإنسان بمراحل تطور كثيرة من الحية الرعوية إلى الزراعية فالصناعية وهو يفكر ويبني، بحيث أن هذا المستودع المتراكم من الأفكار والعادات والتقاليد والنظم والمخترعات هو من صنع الإنسان،إذن فالثقافة هي إنتاج إنساني ولا تنتقل إلا بواسطته.(إبراهيم عبد الناصر،2004: 126).

- الثقافة مكتسبة

أي أنها ليست وراثية أو غريزية أو فطرية بل إنها تتكون من العادات والميولات الفردية التي يكتسبها الفرد من خلال التجربة الخاصة، أي أنه يكتسب ثقافته عن طريق التعلم.(حميد خروف والربيع جصاص: 2003، 28).

كما أن الإنسان وبفضل احتكاكه مع الآخرين بدءا بالأسرة وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية،فإن عملية الاكتساب تتم أيضا بواسطة الأفراد في

المجتمع بطرق مقصودة أو غير مقصودة، ودليل ذلك وجود أفراد يكتسبون ثقافة غير ثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه وذلك بحكم أنهم يعيشون مجتمع آخر.

- الثقافة ثابتة ومتغيرة

عناصر الثقافة ومكوناتها منها ما يظل ثابتا ولا يعتريه التغير كالقيم الاجتماعية والعقائد الشرعية والأصول الدينية، ومنها يخضع للتغير والتطور كالجوانب المادية، ومن المعلوم أن بعض الثقافات تكون قابلة للتغير أكثر من غيرها كما أن درجة التغير وأسلوبه ومحتواه يختلف من ثقافة إلى أخرى.

- الثقافة متنوعة المضمون

إذ تختلف الثقافات في مضمونها بدرجة كبيرة قد تصل أحيانا إلى درجة التناقض، وكمثال على ذلك نجد أن بعض المجتمعات تسمح بتعدد الزوجات بينما تعتبره مجتمعات أخرى جريمة يعاقب عليها القانون.

- الثقافة انتقالية

الثقافة قابلة للانتقال من جيل الكبار إلى جيل الصغار بواسطة عملية التثقيف أو التنشئة الثقافية والاجتماعية،كما يمكن أن تنتقل من فئة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى ومن شعب إلى آخر، فهي قابلة للانتشار بين الأمم والأجناس المختلفة وذلك لسهولة أساليب الاتصال الحديثة.(إبراهيم عبد الناصر،2004: 127).

- الثقافة مشتركة

إن الثقافة بمعناها الاجتماعي تكون مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد،ولا يمكن أن يمتلكها فرد واحد أو حتى عدد قليل من الأفراد،فالاختراع إذا لم يستخدم فإنه لن يمثل عنصرا من عناصر الثقافة، والثقافة باعتبارها مشتركة بين أفراد المجتمع فهذا يعني أنه متفق عليها ومستخدمة في المجتمع، وقد تكون هذه العناصر الثقافية مشتركة بين أفراد المجتمع ككل ولها صفة العمومية بذلك تسمى بالعموميات الثقافية،أو مشتركة بين فئات معينة في المجتمع مثل الجماعات المهنية أو الطبقية أو المعرفية والتي تسمى بالخصوصيات الثقافية.

د- عناصر الثقافة و وظائفها

أو ما يطلق عليها بالقطاع المادي للثقافة، وهي تشتمل على كل ما يستعمله الإنسان في حياته اليومية من (أدوات،أثاث،ملابس،مسكن،وسائل نقل...).

- المكونات الاجتماعية ويطلق عليه البناء الاجتماعي للثقافة ويقصد به النظم الاجتماعية والتي عن طريقها يصل مجموعة من الأفراد إلى حالة التكامل والترابط وهي الحالة اللازمة لتكوين مجتمع.
- المكونات الفكرية: ويطلق عليه القطاع الفكري للثقافة والذي يشمل(اللغة،الفن،العلم،العادات والتقاليد...).

هـ- عناصر الثقافة:

العموميات الثقافية

هي أنماط ثقافية يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، وتعد بمثابة الملامح الرئيسية المحددة لثقافة مجتمع ما وهي التي تميزها عن غيرها من الثقافات، والعموميات الثقافية غالبا ما تكون أكثر عناصر الثقافة استقرارا ومن بين هذه العموميات نجد مثلا:اللغة،اللباس الشعبي،طريقة الأكل،أسلوب التحية،الاستقبال،الوداع،طراز المباني،أسلوب الاحتفالات في الأفراح، والتعبير عن الأحزان وغيرها...وبذلك تشكل العموميات الثقافية القاسم المشترك بين أبناء المجتمع الواحد وتكون عنصر تجميع وتآلف بينهم،تؤدي إلى ظهور اهتمامات مشتركة تجمعهم وتولد بينهم شعورا بالتضامن والمصير المشترك،فاللغة العربية على سبيل المثال هي من أهم العموميات الثقافية التي يمتاز بها المجتمع العربي عن غيره من المجتمعات،وهي إحدى قواسمه المشتركة ونسبة إليه تسمى العرب بهذا الاسم،وهي من الوسائل المهمة للتربية في هذا المجتمع لنقل المعرفة والمعلومات عن الموروث الثقافي إلى الدارسين.

الخصوصيات الثقافية

يقصد بها تلك العناصر الثقافية التي لا يشترك فيها جميع أفراد المجتمع وإنما يشترك فيها أفراد فئة معينة.(إبراهيم عبد الناصر2004: 123)، وهناك عدة أنواع من الخصوصيات الثقافية منها:

الخصوصيات العمرية، الخصوصيات المهنية، الجنسية، الطبقية، العرقية، العقائدية، والخصوصيات التعليمية

و- وظائف الثقافة:

الوظيفة الاجتماعية:

- الثقافة موجهة للسلوك حيث يتفاعل الأفراد فيما بينهم في مواقف عديدة، وبذلك تتكون أنواع وأنماط سلوكية معينة وتصبح الأنماط موجهة لسلوك الأفراد.(خالد حامد: 161، 2008).
- الثقافة تخلق شخصية اجتماعية واحدة في المجتمع ذلك أنها تمد الأفراد بقيم واحدة ومعارف مشتركة مما يخلق سمات واحدة بين أبناء المجتمع الواحد،والشخصية الاجتماعية هي مجموع الصفات التي تميز مجموعة من الأفراد وتجعل لهم سمات مشتركة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم من المجتمعات.(سلوى عبد الحميد الخطيب:287، 2002).
- تقوم الثقافة بدور مهم في استمرار المجتمع واستقراره فبدونها لا يستطيع التفهم وتبادل وجهات النظر، فلا يمكن تخيل وجود مجتمع بلا لغة فالثقافة هي التي تخلق لغة مشتركة بين أفراد المجتمع وهي التي تخلق قيم وعادات وتقاليد واحدة في المجتمع،بحيث يمكن من خلالها التنبؤ بسلوكات الأفراد في المواقف المختلفة.(سلوى عبد الحميد الخطيب، 2002: 286).
- تجمع الثقافة أعدادا من الناس في بوتقة جماعة متميزة وخاصة،بحيث أن هناك عوامل أخرى موضوعية توصل إلى نفس النتيجة منها:روابط الدم،القرب الجغرافي،السكن،وتقسيم العمل،والتي قد تتبدل والثقافة هي التي تعطي معنى لهذه العوامل،لذلك فالثقافة عبارة عن عالم عقلي أخلاقي رمزي مشترك بين الأفراد وبفضلها يستطيعون الاتصال فيما بينهم ويقربون الروابط التي تشد بعضهم إلى بعض.(خالد حامد،2002 :130).

الوظيفة النفسية:

- هي وظيفة القولبة لأفراد المجتمع أي اكتساب هؤلاء أنماط السلوك وأساليب التفكير والمعرفة و التعبير عن العواطف والأحاسيس ووسائل إشباع الحاجات

الفزيولوجية أو البيولوجية والروحية،وهو ما أصبح يعرف بمصطلح "التدامج الاجتماعي" و "التنشئة الاجتماعية"،وغاية هذه الوظيفة مساعد الأفراد على التكيف مع الثقافة واكتسابهم لهويتهم الاجتماعية الثقافية ومن هنا تكتسب أهميتها الكبرى.

- الثقافة مصدر للضبط الاجتماعي حيث أنه لكل مجتمع قيمه الأخلاقية ومعاييره الخاصة التي تميزه عن باقي المجتمعات،والثقافة هي التي تحدد الخطأ والصواب وهي التي تقرر الجزاء والعقاب في المجتمع،فالثقافة تعمل على حفظ النظام والأمن عن طريق القيم والمعايير والأعراف التي تضعها في المجتمع.(سلوى عبد الحميد الخطيب،2002: 287).

الوظيفة الفردية (الإنسانية):

تكوين أو إنتاج الشخصية الثقافية للفرد القادرة على أن تمثل ثقافة مجتمعها وفهمها واستيعابها،مما يساعده على التكيف مع مجتمعه وإقامة علاقات اجتماعية مع أفراده داخل الثقافة الواحدة.

- حماية الإنسان من المخاطر والكوارث الطبيعية والبيئية، فالثقافة هي أداة الإنسان في حل مشكلاته المختلفة التي يواجهها في إطار البيئة، وبالتالي فإن لكل عنصر من عناصرها غاية ووظيفة محددة.
- مساعدة الفرد على التنبؤ بالأحداث المتوقعة والمواقف الاجتماعية المحتملة،والتنبؤ بسلوك الفرد والجماعة في مواقف معينة، ومعنى هذا أننا إذا عرفنا الأنماط الثقافية التي تسود الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، يمكننا أن نتنبأ بأنه سيسلك بحسب هذه الأنماط الثقافية في معظم المواقف التي يواجهها.

ن- فئات الثقافة:.

قسم شرابي المثقفين إلى أربع فئات كالتالي:

فئة المثقفين الملتزمين

هم الذين يتوفر عندهم الوعي الكامل مع الممارسة الكاملة والممارسة الكاملة مع الوعي الكامل، وهم الذين لا يمكن التفريق بين حياتهم الخاصة والعامة وهؤلاء يكونون الطليعة المثقفة وعليهم تقوم عملية التغير الاجتماعي، وهم بطبيعة الحال لا

ينتمون إلى طبقة واحدة وإنما الذي يجمعهم الممارسة الواحدة والوعي الكامل لقضاياهم.

فئة أنصاف الملتزمين:

أولئك العاملون بالكلمة لا بالممارسة المباشرة وهم يتمثلون في الأدباء والكتاب والمفكرين العاملين اجتماعيا، ولهم تأثير في الوعي الجماهيري الذي من شأنه أن يحدث تغيرا اجتماعيا على المدى الطويل، ولهذا فإن حياة هؤلاء لا تفرض عليهم نمطا معينا فهم ملتزمون معنويا وممارساتهم فكرية فقط.

فئة العاملين في حقل التعليم:

كالمعلمين والأساتذة وتأثيرهم يشبه تأثير الفئة السابقة وهم يمارسون العمل الاجتماعي دون الانخراط المباشر في صراعات المجتمع، وتأثيرهم الجيلي يأتي بعد مدة طويلة من الزمن وتؤثر على المدى البعيد في تكوين القوى الطليعة وتحريكها.

فئة التكنوقراطيين والمهنيين في الإدارة والخدمات:

هم في المجتمعات عامة يشكلون الفئة الأكثر بعدا عن الوعي الإيديولوجي والسياسي، وبالتالي فإن التزامهم مهني فقط وعملها في مجال اختصاصها وتأثيرها في التغير الاجتماعي يكون جذريا وعميقا ولكن بعد فترة طويلة معتمدة على العلم والتكنولوجيا.

ي- أهم عوامل اختلاف الثقافات:(سلوى عبد الحميد الخطيب،2002: 318).

العامل التاريخي:

يعتبر تاريخ كل مجتمع من المجتمعات سلسلة من الأحداث والمواقف، وكل حدث من الأحداث يؤثر على هذا المجتمع سلبا أو إيجابا، فقيام ثورة في مجتمع ما أو حدوث كارثة بيئية كالزلازل أو البراكين تؤثر على حياة الأفراد في هذا المجتمع، كما أن اكتشاف ثروة معدنية كالبترول في مجتمع ما يؤثر على مستوى معيشة الأفراد.

كما تؤثر الظروف التاريخية والأحداث التي يمر التي يمر بها المجتمع على القيم السائدة في هذا المجتمع،فظهور الإسلام في الجزيرة العربية أحدث تغيرات كبيرة لا على مستوى الجزيرة العربية فقط بل في مجرى التاريخ، كما أن قيام الثورة البلشفية في

روسيا أثر على حياة المواطن الروسي والقيم السائدة لديه، وسقوط القنابل الذرية في نجازاكي وهيروشيما أثر على حياة اليابانيين، فالأحداث التاريخية المختلفة من حركات إصلاحية وحروب وثورات وغيرها تؤثر على ثقافة الأفراد ونمط معيشتهم.

العامل الديني:

يقوم العامل الديني بدور مهم في تشكيل القيم الدينية في أي مجتمع، فظهور الإسلام عند العرب أثر على قيمهم كما أن القيم البروتستنتية أدت دورا هاما في ظهور الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت القيم البروتستنتية تؤكد على فكرة العمل الدؤوب والعمل المتواصل من أجل الخلاص، ولما كان المهاجرون الأوائل لأمريكا من البروتستانت الذين يعتقدون أن عملهم هذا واجبا دينيا يجب تأديته بالكامل لذا فقد حرصوا على العمل والجد،لذا ظهرت الرأسمالية في الولايات المتحدة بين البروتستانت أولا ثم أصبحت جزءا من ثقافة المجتمع الأمريكي.(سلوى عبد الحميد الخطيب،2002: 318).

وبالرغم من أن الناس جميعا يشتركون في إيجاد حاجات جسمية ونفسية واجتماعية إلا أنهم يتباينون في طرق إشباع هذه الحاجات، فبالرغم من أن الطعام حاجة عامة إلا أن العادات المتعلقة به تختلف من حيث أنواعه أو طرق طهيه أو تناوله، فقد تستطيب شعوب أكل لحم الخنزير أو الضفادع وتقبل عليها في حين أن هناك شعوب أخرى تشمئز من ذلك وتحرم بعضه، وفيما يتعلق بالدافع الجنسي نجد بعض المجتمعات تتيح تعدد الزوجات في حين نجد مجتمعات أخرى لا تسمح بالزواج من أكثر من زوجة واحدة، وفيما يتعلق بالضبط الاجتماعي نجد مجتمعات تفرض عقوبات مثل قطع يد السارق ورجم الزاني في حين نجد مجتمعات أخرى تفرض عقوبات من نوع آخر مثل عرف الغاز والكرسي الكهربائي".(حميد خروف والربيع جصاص:37،2003).

العامل الجغرافي:

تختلف القيم باختلاف الظروف البيئية المتاحة كالمناخ والأرض والموارد الطبيعية المتوفرة، فنجد أن البيئة الطبيعية تؤثر على شكل الإنسان وطول قامته ولون بشرته وبنية جسمه، فنجد أن سكان المناطق الحارة يتصفون بالبشرة السمراء في حين أن

سكان المناطق الباردة يتصفون بالبشرة البيضاء، وسكان المناطق الجبلية يتصفون بقصر القامة في حين أن سكان الغابات يتصفون بطول القامة، ويرى ابن خلدون في هذا الصدد أن الظروف الطبيعية لا تؤثر في أشكالنا وحسب بل تؤثر في أمزجتنا ونمط شخصياتنا فيرى أن البدوي يتصف بالشجاعة و القوة والصلابة وقوة التحمل، في حين أن سكان المناطق الحضرية يتصفون بالجبن والإستكانة والترف.(سلوى عبد الحميد الخطيب:318،2002).

النشاط الاقتصادي للسكان:

يتأثر النشاط الاقتصادي للسكان بالموقع الجغرافي للإقليم فالبيئة الطبيعية تحدد النشاط الإنساني وبالتالي تؤثر الظروف الطبيعية على ثقافة المجتمع، فنجد أن سكان المناطق الساحلية يعملون في الصيد والصناعات البحرية، في حين نجد أن سكان المناطق الخصبة يعملون في الزراعة، ولا شك في أن أي نشاط اقتصادي للمجتمع يؤثر على نمط حياة الأفراد وعلى عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس تتباين الثقافات وتختلف بتباين العوامل المؤثرة فيها، وكما للثقافة عوامل تؤثر في تمايزها بين الشعوب و المجتمعات لها أيضا عوامل أخرى تساهم في تغيرها داخل المجتمع الواحد وهو ما يعرف بالتغير الثقافي.

2- التغير الثقافي

أ- مفهوم التغير الثقافي:

التغير الثقافي عند مالينوفيسكي تغيير في الوحدات حيث أن الثقافة عنده هي عبارة عن نسق وليست نمطا من السمات أو مركبات منها، وفي أثناء التغير تتخذ هذه الوحدات أشكالا جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك أو الاتصال، ولهذا فإن الانتشار الذي يتم عن طريق الاتصال هو عملية إعادة وتسليم على أسس جديدة كلية. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان:2006: 112).

حسب تعريف مالينوفيسكي يمكن إرجاع التغير الثقافي إلى الاتصال والتفاعل بين الثقافات المختلفة حيث أن هذا التغير الذي يمس أجزاء الثقافة يكون ناتجا عن

ظروف مستجدة في مجتمع ما، كما أن هذا التغير الذي يمس وحدات الثقافة يصاحبه تغيرات أخرى جديدة في وظائفها وأدوارها.

وقد قدم جورج ميردوك تحليلا لعمليات التغير جمع فيه بين المدخل التاريخي لدراسة التغير الثقافي من خلال تتبع النواتج الثقافية والأفكار والأنشطة والابتكارات، وبين المدخل الواقعي لدراسة الظاهرة باعتبارها محصلة عدد من المبادئ العامة وأوضح ميردوك الخصائص المميزة لعمليات التجديد والتقبل الاجتماعي والتكامل، وبين أن التغير الذي يطرأ على سمة ثقافية واحدة يصاحبه بالضرورة تغير في العناصر المرتبطة به، وفي رأيه أن التغير الثقافي يسير بوجه عام في الاتجاه نحو التوافق أو التكيف الأفضل للبيئة الطبيعية والاجتماعية معتقدا بأن مبدأ البقاء للأصلح يمكن أن ينطبق على السمات الثقافية بنفس القدر الذي ينطبق على الأنواع البيولوجية، وأشار ميردوك إلى أن الثقافة رغم أنها من طبيعة محافظة إلا أنها تتغير على مر الزمن ومن مكان إلى آخر وربما كان ذلك من أهم السمات التي تميز السلوك البشري الاجتماعي عن السلوك الحيواني.

يتضح من خلال التعريف أن أي تغير في وحدة من وحدات الثقافة يصاحبه بالضرورة تغير في الوحدات الأخرى، كما بالإمكان تطبيق مبدأ البقاء للأصلح على الأجزاء الثقافية ذلك أن قوة هذه الأخيرة وحصانتها ضد المتغيرات يجعلها تحافظ على مكانتها وتمسك الأفراد بها، عكس الأجزاء الثقافية الأخرى التي تتسم بالضعف فتكون أكثر عرضة للتغير والزوال، كما يبدو من خلال التعريف أن الثقافة البشرية لا تبقى على وتيرة واحدة وإنما هي متغيرة حسب الزمان والمكان هذا التغير الثقافي الذي يميز السلوك الإنساني عن السلوك الحيواني هذا الأخير الذي تبقى سلوكاته ثابتة بمرور السنوات والقرون.

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نخلص إلى تعريف شامل للتغير الثقافي "هو ذلك التحول الذي يحدث على مستوى فروع الثقافة والذي يصاحبه تأثيرات مادية،أخلاقية أو علمية سواء كان إيجابي أو سلبي"، وهو ما يشهده المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات العربية والإسلامية من تأثيرات أخلاقية نتيجة للتغير الثقافي والذي يتمظهر في تفشي بعض السلوكات اللاأخلاقية خاصة بين جيل الشباب في المجتمع عامة أو في مؤسساته التعليمية، والتي تظهر بشكل بارز في الأوساط الجامعية

من تغير نمط اللباس المخل بضوابط الحرم الجامعي والسلوكات اللاأخلاقية التي تصدر من طرف الطلبة والتي تخالف جميعها الموروث الثقافي الإسلامي للمجتمع الجزائري.

ج- عوامل التغير الثقافي:

يقصد بعوامل التغير الثقافي تلك المظاهر المؤثرة في إحداث التغير وانتقال المجتمع من حالة إل حالة أخرى، وكذلك درجات التغير التي تختلف في التأثير حسب طبيعة المجتمع ومن بينها:

التغير في البيئة الطبيعية

ويقصد بها تدخل الإنسان في إحداث تأثير على البيئة الجغرافية المحيطة به، وإعادة تكييفها مع حاجاته المتجددة كتحويل الأراضي الصحراوية إل أراضي زراعية واستصلاح أراضي جبلية...

-التغير العلمي والتكنولوجي:ويقصد به توصل المجتمع إلى مرحلة الإشباع العلمي واعتماد البحث وتجديد التصور الفكري، أو بعبارة أخرى انتقال المجتمع من التفكير التقليدي إلى التفكير العلمي لتفسير المواقف والأحداث، ويصاحب التغير العلمي التغير التكنولوجي في إنتاج الوسائل والأدوات التي تمكن المجتمع من إحداث عملية التغير، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الأنظمة الاجتماعية.

التغير الإيديولوجي

ويقصد به انتقال المجتمع من نظام معين إلى آخر يحقق من خلاله الأهداف التي وضعها لإحداث عملية التطور والتنمية.

التغير الثوري

وهو التغيير الذي يعني رفض المجتمع أو بعض فئاته للأوضاع القائمة في المجتمع والتوجه نحو تغييرها جذريا، بمعنى أنها تمس كل الفئات والنظم الاجتماعية، فالثورة في هذا الاتجاه ليست مجرد غضب الثوار على الأوضاع القديمة التي تستبد بمجتمعهم وتعرقل تحركه دون انطلاقة، وإنما الثورة هي علم التغير الاجتماعي الشامل والعميق لصنع حياة جديدة.

د-معوقات التغير الثقافي:

من بين العوائق التي تعيق حركية التغير الثقافي نجد:

التداخل بين الأجيال:

ويكون برفض جيل الكبار تغيير نمط معيشته ونظام قيمه ومعتقداته بل وإنه يحرص عليها أشد الحرص، واستمرار ذلك الرفض يؤدي حتما إلى تحليد المجتمع إلى مورثاته تخليدا قد يكون مطلقا، بينما في المقابل يعمل جيل الصغار على إحداث تغيرات في نمط وأسلوب الحياة ونظام القيم مما قد ينتج عنه صراعا بين الجيلين قد يعطل عملية التغير.

الوصولية والحفاظ على الماضي:

وربما العمل على عودة ذلك الماضي وما قد يحمله من أفكار وأعمال تأبى الاتصال بالآخر خوفا من التأثر به، وإذا ما اتسعت رقعة الرفض فإن كل جديد في المجتمع من تكنولوجيا وأفكار تبقى حبيسة التصور الرافض إلى أن تذبل وتختفي.

العزلة الثقافية:

يقصد بها انطواء الثقافة على ذاتها ويعود ذلك إلى عدم الاحتكاك الثقافي والاتصال بالمجتمعات الأخرى،ويرجع إلى رغبة المجتمع في المحافظة على التقاليد الخاصة به والاعتزاز بها كتراث،أو قد يرجع إلى ظروف المجتمع في مرحلة زمنية محددة تجعله إما ينغلق على نفسه أو أن يحاصر من قبل مجتمعات أخرى.

ه- التغير الثقافي و القيمي في المجتمع الجزائري

يرى كارل مانهايم أن "تغير القيم يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميا ويظهر صراع القيم عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين يحدث بينهما أو سيطرة واحدة على الأخرى". وعليه فالتغير الثقافي يكون نتيجة لتفاعل مستمر بين الفرد ومحيطه تبعا لعوامل ثقافية واجتماعية بالإضافة إلى اجتماعي ديناميكي وحراك فيزيقي،ومن خلال هذا يمكن القول أن التغير الثقافي في المجتمع الجزائري نتج عن تغير في مكونات البناء الاجتماعي والثقافي وتنوع الظروف المادية والمعنوية واختلاف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، كلها عوامل ساعدت على ظهور أشكال قيمية متباينة تعكس صراعا قيميا موجودا.

تستمد الجزائر على غرار البلدان العربية والإسلامية مبادئها الدينية وثقافتها الاجتماعية من الدين الإسلامي،هذه المبادئ التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري إلى غاية الثمانينات والتي تشكل جزءا هاما من القيم الاجتماعية حيث يسودها قيم التعايش والتضامن التسامح والتعاون، وقد شكلت هذه القيم في فترة الاستعمار الفرنسي رمز الوحدة والصمود والمقاومة،وبعده كانت تمثل أهم خصائص التنظيم الاجتماعي والجمالي للمجتمع الجزائري.

إلى غاية الثمانينات كان الحجاب بالنسبة للمرأة الجزائرية وما يشتمل على (الحايك،العجار،الملاءة،) جزءا هاما من تقاليد المجتمع الجزائري، أما بالنسبة للرجل فقد كان لباسه يتنوع بين (العمامة،الجلابية،البرنوس) إضافة إلى ارتدائه لباس قريب نوعا ما من اللباس العربي.لكن شهد المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في جميع جوانب الحياة الاجتماعية،تمثلت في ظهور قيم عصرية حديثة قادمة من الغرب كظهور النزعة الفردية من خلال البحث عن الاستقلالية بعد الزواج،تغير نمط العلاقات الاجتماعية وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل القران والذي ينتشر بين جيل الشباب نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ضاغطة.

وإلى جانب هذا يشهد المجتمع الجزائري تغيرا كبيرا في طرق إحياء الحفلات والزواج عند الكثير من الفئات الاجتماعية،بالإضافة إلى ظهور الموسيقى الغربية (Rap-Hip hop) وظهور أنماط لباس غربية وقصات للشعر أغرب هذه المؤشرات تنبأ بوجود حالة من التغير، إضافة إلى أن القيم التقليدية لم تعد تؤثر بشكل كبير في طرق تفكير وأنماط سلوك الكثير من الفئات الاجتماعية والحراك في المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري.

تكمن الإشكالية في الصراع القوي والدائم بين المبادئ والقيم وبين الدخيل على هذه القيم،فهذا الدخيل يكاد يزعزع قيم الناس وما يحملونه من مصداقية المبادئ،ولأن الغرب يملك دائما قوة تأثيرية فهو يسيطر على الكثير من المنافذ الإعلامية تحت شعار العولمة،التي من خلالها يتسلل إلى مشاعر وأحاسيس الناس فيعبث بها ويقودها إلى ما يريد،مستغلا جهل الناس بحقيقة الأمور وانبهارهم بالحضارة الغربية لأن عولمة القيم الثقافية والمفاهيم ترتكز اليوم على قضيتين هما:

القضية الأولى:ثنائية الجنس والعنف:

تتمظهر في وسائل الإعلام وفي القنوات الفضائية التي دخلت اليوم لكل بيت جزائري وعلى ما يمكن أن تسببه من تدهور في السلوك والقيم، من خلال انتشار الإباحية أو الشذوذ في مجتمع لا زال يقيم وزنا كبيرا لقيم العفة والحياء،وعليه فقد ظهرت سلوكات انحرافية هزت المجتمع:كالاعتداء الجنسي على الأطفال،ظهور المثليين الجنسيين علنا،عمليات الابتزاز بالصورة عبر الإنترنيت والهاتف المحمول التي تمس أعراض الناس،وأشكال العنف المتنوعة والسرقة والاعتداءات والحراقة،حيث استغرب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حالة التدهور القيمي التي آل إليها الشباب الجزائري من خلال أحد خطاباته.

- القضية الثانية:تنميط القيم وجعلها واحدة لدى البشر

سواء في المأكل والملبس والعلاقات الأسرية وبين الجنسين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية،وخصوصا قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة وانعكاساته على القيم والثقافة.

إن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم الهجينة هو ضعف منظومة القيم التقليدية التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة،وضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة أخرى،وبهذا أصبح المجتمع الجزائري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد حالة اللاتجانس القيمي الذي تعانيه الجزائر(الصراع بين القيم التقليدية والعصرية) والتي يمكن أن تقف عائقا أمام عملية الاندماج الحضري،ويمكن أن تؤدي حلة الضعف وغياب المعالم الاجتماعية إلى صراع اجتماعي بين الأجيال من جهة وبين حاملي القيم المتناقضة من جهة أخرى

من خلال ما تقدم يمكن القول أن سلوكات الأفراد وقيمهم ليست معطيات مجردة إذ أنها تتحدد بالوجود الاجتماعي النوعي للبشر والذي يتخذ متغيرات كثيرة،إن ظروف التغير الاجتماعي في الجزائر أدت إلى تفكك في النظام القيمي السائد

مما أدى إلى أزمة هوية عامة،فجمعت أشكال التغير القيمي والثقافي بين ما هو تقليدي راسخ وما هو عصري مساير وما هو دخيل يهدد البناء الاجتماعي،ولأن هناك تنوعا في البناء الثقافي للمجتمع الجزائري فلقد تأرجحت أنساق القيم بين السلبية الاستسلام والخضوع من ناحية،والإيجابية والتعدد من ناحية أخرى،ويرجع كل هذا لأسباب:تاريخية،ثقافية،اقتصادية واجتماعية مرت بها الجزائر خلال العقدين الأخيرين

المراجع

1. ابتسام الهادي، العولمة وتأثيرها على الشباب العربي ، متوفر في http://www.aclatri.maktooblog.com الدخول يوم 02 مارس 2011،
2. السيد عبد القادر الشريف: التربية الاجتماعية و الدينية، ط1، دار المسيرة، عمان، دون سنة.
3. السيد عبد القادر الشريف: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
4. أبو اليزيد أبو زيد العجمي: العولمة- مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 31، مجلس النشر العلمي- جامعة الكويت، العدد 02، 2003.
5. أدهم عدنان طبيل،الإعلام الحديث في ظل العولمة، جامعة عبد الحميد بن باديس،قسم علوم الإعلام والاتصال مستغانم-الجزائر-، متوفر في http://www.akhbarmontada.com الدخول في 02 مارس 2011،على الساعة 09:55).
6. إبراهيم ناصر: أصول التربية، الوعي الإنساني، ط1، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2004.
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأخلاق دراسة في علم الاجتماع الأخلاقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
8. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
9. حميد خروف و الربيع جصاص: علم الاجتماع الثقافة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003.
10. خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، ط1، الجزائر، 2008.
11. دلال ملحس إستيتية: التغير الاجتماعي و الثقافي ، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
12. دليو: العولمة و الهوية الثقافية، مخبر بحث علم الاجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2010.

13. سهيل حسين الفتلاوي: العولمة و آثارها في الوطن العربي ، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009

14. سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط1، مطبعة النيل القاهرة، 2002.

15. عصام موسى: الثقافة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، 1988

16. علي عبد الرزاق جلبي: علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

17. عبد الله العزاز، العولمة ،مصر،متوفر في http://www.muntada.islamtoday.net ،،الدخول يوم25 فيفري 2011 .

18. محمد سيد فهمى :العولمة و الشباب من منظور اجتماعى ،ط1 ،دار الوفاء للطباعة و النشر،الإسكندرية،2009.

19. ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرةو الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر الأزاريطة، مصر، 2003.

20. محمد مصلح الزعبي،العولمة وآثارها على الوطن العربي،مؤسسة الفكر العربي ،بيروت،جامعة آل البيت،كلية الدراسات الفقهية والقانونية،متوفر في Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.، الدخول يوم 17 فيفري 2011،على الساعة 10:05.)

21. ماجد الزيود: الشباب و القيم في عالم متغير، ط1، دار الشروق، عمان، 2005.

22. عواطف عبد الرحمان،الإعلام الحديث في ظل العولمة،منتدى التعليم العالي والبحث العلمي،قسم التخصصات التقنية ، متوفر في http://www.communication.akhbarmontada.com الدخول يوم 02 مارس 2011.

23. ماهر المعيقلي،تأثير العولمة ، والإعلام الغربي على الشعوب الإسلامية،مجالس الأفلاج،الكويت،متوفر في

24. ممدوح محمود منصور: العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرةو الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر الأزاريطة، مصر، 2003.

25. محي محمد سعد: ظاهرة العولمة الأوهام و الحقائق، ط1، مكتبة و مصلحة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

الفصل الثاني

التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري

تمهيد

إن اتساع نطاق الجدل على المستويات الاجتماعية والفلسفية في المرحلة الراهنة حول مصير الإنسانية في وجه تعاظم إنجازات الثورة المعلوماتية والتقنية ونتائجها السلبية أدى إلى تعاظم خيبة الأمل لما كان يقال عن رفاهية المرحلة الراهنة والمستقبلية، وعن تكامل المجتمع وغياب التناقضات والصراع داخل المجتمع، من خلال تعميم مظاهر الرفاهية، إلا أن تحولات هذه المرحلة أدى إلى استفحال ظاهرة التباين والتمايز الاجتماعيين وظهور بوادر لتغير كبير في سلم القيم الاجتماعية الذي سادته الفوضى وعدم القدرة على تحديد الأولويات وتجلت بوضوح مظاهر لصراع المرجعيات الثقافية التي انقسمت إلى ثقافة تقليدية وأخرى تغييرية، ولا نبالغ إذا قلنا أن عصرنا الحالي هو عصر اختلال التوازن والقوى على المستوى العالمي والمحلي والذي كانت له إسقاطاته وتبعاته على قيم وأفكار الفرد الجزائري، مما ولد نوعا من القلق والحيرة في فترة التغير الحضاري تمحورت حول القيم المطلوبة للسلوك الصحيح الذي يحقق توازن الشخصية وآمالها، ومن مسببات هذا القلق نذكر:الانقسام العالمي وظهور أنماط عالمية جديدة، وجود العديد من الخيارات والمسارات التي تخضع لنمطين من القيم القيم السلبية السريعة والقيم الإيجابية البطيئة، وكذلك عدم وقوع الأسرة والمدرسة والعمل والإعلام على خط مرجعي قيمي واحد.

ونستدل في بداية محاولتنا لتبسيط بعض الأطروحات حول التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية بالاستشهاد بقول العلامة العربي الكبير ابن خلدون الذي يقول" أن أخلاق الناس وقيمهم، وبالتالي ثقافتهم ووعيهم تتحدد حسب فرصهم في المعاش"، إلا أن هذه المقولة لا تكتمل قوتها التفسيرية في وقتنا الحاضر إلا إذا أضفنا لها العوامل الخارجية التي تزداد فيها تأثير الروابط والتفاعلات على صعيد الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة ويزداد تأثيرها أيضا على الأفراد والجماعات مهما كانت انتماءاتهم.

إن المدقق في التاريخ الاجتماعي في زمن العولمة سوف يكتشف أن هناك اختلافا بين عملية التغير في العصر الحالي وتلك التحولات التي حدثت في الماضي، فقد شهد هذا العصر سرعة وكثافة لم تشهدها البشرية من قبل في ظواهر الكون أو في منتجات وإبداعات البشر، ثورة معلوماتية تجاوزت الحدود والقارات، وثورة معرفية وتقنية فائقة غيرت من ثوابت الفكر والسلوك ولم تستطع الأخلاق والدين مجاراتها، وحدثت الفجوة بين عالم المادة والروح ، وبدأ الإنسان يفقد ذاته الروحية ويتحول إلى أشياء تباع وتشترى في ظل حضارة الفوضى والنظام حيث تعقدت مواقف الحياة وتحطمت القيم والقواعد الأخلاقية، و" في ظل هذه المتغيرات العالمية المتسارعة فقد الإنسان في دول الشمال 'الغايات' وفقد الإنسان في دول الجنوب 'الوسائل' كما يشير بذلك آلان توران في كتابه نقد الحداثة"(سليمان الديراني، خريف 1994: 6-15)

فقيم الغايات (القيم الضرورية/ الجوهرية): هي القيم التي تطلب لذاتها وهي قيم مطلقة لا تختلف باختلاف الزمان ولا المكان ولا الأحوال ومن أمثلتها قيم الخير والجمال والحق(حفظ الضروريات الخمس:الدين والنفس والعقل والنسل والمال) ، ونحمد الله أن ديننا الإسلامي يدعو إلى هذه القيم على أحسن صورة وارفع نموذج .

وهناك قيم الوسائل وهي التي تكون وسيلة لتحقيق قيمة أعلى منها، وهذه تكون نسبية وتتغير في الزمان والمكان وحسب الأحوال وتكون في خدمة الغايات وتابعة لها، ومن أمثلتها المعرفة والصحة والثروة ، فقد يسعى الإنسان لجمع المال لا لمجرد الجمع ولكن لأنه يريد اتخاذه وسيلة لهدف آخر.

إن اتساع نطاق الجدل على المستويات الاجتماعية والفلسفية في المرحلة الراهنة حول مصير الإنسانية في وجه تعاظم إنجازات هذه الثورة المعلوماتية والتقنية ونتائجها السلبية أدى إلى تعاظم خيبة الأمل لما كان يقال عن رفاهية المرحلة الراهنة والمستقبلية، وعن تكامل المجتمع وغياب التناقضات والصراع داخل المجتمع، من خلال تعميم مظاهر الرفاهية، إلا أن تحولات هذه المرحلة أدى إلى استفحال ظاهرة التباين والتمايز الاجتماعيين وظهور بوادر لتغير كبير في سلم القيم الاجتماعية الذي سادته الفوضى وعدم القدرة على تحديد الأولويات وتجلت بوضوح مظاهر لصراع المرجعيات الثقافية.

أولا- مدخل لتحديد مفهومي التغير القيمي والثقافة

1- تحديد مفهوم التغير القيمي

قبل أن نتدرج في تحديد مفهوم القيم يجدر بنا تحديد مفهوم التغير الذي يشير إلى حالة التبدل والتحول في الشيء أو الظاهرة عن ظاهره التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة.

التغير في ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة المختلفة ، وقديما قال الفيلسوف اليوناني (هيرقليطس) أن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم، كما عبر عن التغير في قوله الشهير: إنك لا تنزل البحر مرتين، فإن مياه جديدة تجري من حولك أبدا.

وظاهرة التغير أوضح ما تكون في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أدى ببعض المفكرين إلى القول بأنه ليس هناك مجتمعات ولكن الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر، كما أنه التبدل الذي يحدث على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه، ولذلك فتغير القيم يدخل ضمن التغير الذي يحدث على مستوى التغير الوظيفي للنسق الاجتماعي، فما هي القيم؟

تعرف العلوم الاجتماعية القيم "بأنها الأفكار المجردة التي تحدد ما يعتبر مهما ومحبذا ومرغوبا فيه في ثقافة ما، أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعبر عن هذه القيم الثقافية، وتعمل القيم والمعايير سويا على تشكيل أنماط السلوك التي يتعين على الأفراد انتهاجها إزاء ما يحيط بهم، ومع أن القيم والمعايير ترسخ في أعماق شخصيات الأفراد والجماعات ، فإنها لا بد أن تتعرض للتغيير والتغير مع مرور الوقت" (عبد العليم محمد: 2003-2004 :136)

نلاحظ هنا التأكيد على مبدأ التغير الذي يتجلى أمامنا بما نشهده في المجتمع من تحولات في التصورات والسلوكات والمواقف، فالبعض مما كان مرفوضا ومحرما في فترة ما لم يعد كذلك اليوم، خذ على ذلك أمثلة عديدة في علاقة الشاب بالفتاة وصلة الأولياء بأبنائهم وفي السلوكات في الفضاء العمومي والعلاقات بين الفئات الاجتماعية.

كما أن القيم عبارة عن المعتقدات التي يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، والتي تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ، وتتصف بالثبات النسبي، وهي تشكل قسم من الثقافة تؤثر على سلوك الإنسان وتفكيره مثل القيم الدينية التي تختلف من مجتمع لأخر ومن فتره لأخرى في نفس المجتمع، وتوجد قيم تضعف وأخرى تقوى وذلك تبعا للعقاب والثواب الذي يعطيه المجتمع لمنفذ القيم ولخارقه، وهذا الأخير هو الذي نعبر عنه بالتغير القيمي، ذلك أن القيم عبارة عن تنظيمات لأحكام تفضيلية عقلية انفعالية صريحة أو ضمنية معممة نحو الأشخاص أو الأشياء أو المعاني، ولذا فهي تتكون من ثلاثة أبعاد هي :

- معرفي يحتوي على المعلومات والمعارف التي كونها الفرد حول موضوع معين.
- وجداني ويتمثل بالشحنة الانفعالية التي تنشط القيمة وتكون شدتها حسب قوة القيمة.
- نـزوعي يتمثل بالأسلوب الذي يجب أن يسلكه الفرد تجاه موضوع معين(مبارك فتحي يوسف، 1992: 143)

كما يشير مصطلح النسق القيمي إلى منظومة متكاملة ومتفاعلة من القيم التي يتبناها الفرد ، والتي تتوزع إلى مجالات عديدة بحيث يمثل كل مجال عنصراً متفاعلاً مع بقية مجالات القيم الأخـرى؛ لتؤدي وظـائف توجيـهية وتقـويمية (عقل محمود، 2001: 56).

وتتصف القيم بالثبات الاّ أن ثباتها نسبي فهي قابلة للتغيير ، فكثيراً ما يتفكك النسق القيمي ويعاد ترتيبه من جديد. (حامد عبد السلام زهران، 1984: 36).

وتعرف أيضا بأنها مجموعة هامة من المعتقدات يتقاسمها ويشترك فيها أعضاء المجتمع الواحد، وخاصة فيما يتعلق بما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه، "فالقيم تتضمن دستور ينظم نسق الأفعال والسلوك، وهي التي تصنع الأفعال وطرق السلوك وأهداف الأعمال على المستوى المقبول وغير المقبول أو المستحسن والمستهجن، فإذا تساءلنا عن الأشياء أو الأعمال التي نحكم عليها بأنها قيمة وجدنا الجواب يكمن فيما

يستحسنه المجتمع أو فيما يقره وما يرى عنه ويقرره"(صلاح بسيوني رسلان،1990: 41)

ويكتسب الفرد قيمه ابتداءً من الأسرة والمدرسة فجماعة الأقران ووسائل الإعلام والجامعة والمهنة والتخصص ووسائط فرعية أخرى ضمن المجتمع وكل هذه الوسائط تستقي قيمها من ثقافة المجتمع التي بدورها تتلقح من ثقافات مجتمعات أخرى بحدود معينة .

و من الأسس التي اعتُمد عليها في تصنيف القيم ما يلي:

- تصنيف القيم حسب المحتوى
- إذ تنقسم القيم، حسب هذا الأساس، إلى: قيم نظرية، وقيم اقتصادية، وقيم جمالية، وقيم اجتماعية، وقيم سياسية، وقيم دينية وسوف يتم التفصيل في هذا النوع الشائع في المراحل القادمة من التحليل.
- تصنيف القيم حسب مقصدها
- إذ تنقسم القيم، حسب هذا الأساس، إلى قيم وسائلية، أي تعتبر وسائل لغايات أبعد، وقيم غائية أو نهائية.

تصنيفها حسب شدتها

إذ تصنف القيم، حسب هذا الأساس، إلى قيم ملزمة، أي ما ينبغي أن يكون، وقيم تفضيلية، أي يشجع المجتمع أفراده على التمسك بها، ولكن لا يلزمهم بها إلزاماً.

وينقلنا هذا التحليل للتعرف عن سلم الترتيب القيمي، حيث يمكن ترتيب القيم إلى قيم بدنية، قيم عقلية قيم أخلاقية ، قيم دينية، وبيان ذلك أن بناء الإنسان يبدأ أولا بالتفكير في بنيته، وعند وجوده ننتقل إلى سبل تطويره وتنميته للمحافظة على صحته (القيم البدنية)، والإنسان لا يعيش دون قيم مبادئ وإلا كان حيوانا (القيم الأخلاقية)، والإنسان أيضا محتاج إلى تنمية عقله وفكره بالثقافة ودراسة مختلف العلوم (القيم العقلية)، والإنسان ميولا ته وغرائزه مرتبطة أكثر بما هو مادي، فلا بد له من مؤطر لقيمه (القيم الدينية).

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن القيم ذات صبغة إنسانية وشخصية بحيث تصدر عن الشعور الذاتي الداخلي للفرد، فهي نتاج اجتماعي يصدر عن البيئة الاجتماعية والمادية، ولذلك نجد أن للقيمة مجموعة من الخصائص:

خصائص القيمة

ذاتية و موضوعية: فالقيم الذاتية تأخذ صفة الذاتية بحكم ذاتي صادر عن الذات، مما يصعب علينا دراستها لكونها غير ثابتة كاللذة أو الشبع، يحسه كل منا بإحساس مخالف عن الآخر، فهي تعتمد على الإحساس الداخلي للفرد.

أما عن القيم الموضوعية فهي" تكون خارجة عن نطاق الذات، كما أنه بإمكاننا إدراك أن لهذه الأشياء قيمة أعلى من ذلك الشيء الآخر، أي بإمكاننا التمييز بين مستويات الأشياء بالتفصيل"(ممدوحة سلامة، 1991: 122)، كما أنها ثابتة لا تتغير بتغير الأحوال، فهي مستقلة عن رغباتنا مثل قانون الجاذبية.

النسبية

بمعنى أن أي شيء قد تتبدل قيمته تبعا للظروف التي تتغير من غير أن يتغير في ذاته فمثلا اللوحة التي ينتجها فنان في وقت ما لا تحافظ على قيمتها عندما تظهر لوحة أخرى تضاهيها في الجمال والإبداع.

الشحنة الانفعالية

ومعناه أن القيم تعود إلى الجانب الانفعالي لا إلى الجانب العقلي في الإنسان، أما أبسطها فلا يعدو أن يكون تعبيرات عن رغبات طبيعية، في حين الدقيقة منها عبارة عن متصلات سامية ومهذبة، وأرفعها جميعا الروحية التي تصدر عن الإنسان.

والشحنة الانفعالية التي تتخذها القيمة كما يشير إلى ذلك "غي روتشي" G. Rocher "هي التي تجعل من هذه الأخيرة عاملا قويا ومؤثرا في وجهة فعل الأفراد والجماعات"(غي روتشي: 1971: 94) فالإنسان ينظر إلى القيمة بنظرة وجدانية نابعة من ذاته وهي تعود إلى الجانب الانفعالي في الإنسان.

التدرج القيمي

ونقصد به أن القيم غير ثابتة، وهي خاضعة للارتفاع والانخفاض وإلى التقدم والتراجع تبعا لمحددات الإنسان والطريقة التي جبل عليها، دون أن ننسى عامل البيئة وما يحيط بها من مؤثرات وضغوطات.

الترتيب الهرمي

ومن بين خصائص القيمة أنها ترتب نفسها ترتيبا هرميا، حيث لها درجات مختلفة من التأثير على الفعل، ويرجع هذا إلى أن القيم ليست متساوية في الأهمية، ولذلك نجد أن بعضها تهيمن على غيرها وتخضع لها حتى وجد ما يعرف "بسلم القيم"، "حيث ترتب القيم حسب الأهمية، وهذا السلم الهرمي هو الذي يربط القيم ببعضها ويحدد ما يجب أن يكون وما يجب أن يفعل"(محمد أحمد بيومي،1986: 24،25)

ومعنى الترتيب الهرمي للقيم هو أن "القيم تخضع لترتيب، مما يؤدي إلى وجود اختلاف بينها حسب تأثيرها على الفعل ومدى فعاليتها في المجتمع، وهذا يدل على أنها ليست متساوية من حيث أهميتها بل هناك تدرج هرمي من الأحسن إلى القبيح ومن الجيد إلى السيئ"(Andry R.Gl; 1960;p 225)

وتعد الثقافة واللغة والأسرة من أهم مصادر القيمة، حيث تقوم الثقافة بتطبيع الإنسان بصبغة المجتمع، وهذا لا يتم إلا عن طريق اللغة والرموز التي يتداولها المجتمع، في حين تمثل الأسرة نواة التنظيم الاجتماعي ومركز النشاطات الاجتماعية، وتعتبر من أهم مصادر القيم لأنها الوسيط بين الفرد والمجتمع، فهي تلعب دورا فعالا في تكوين القيم ونقل الثقافة وتوارثها من جيل إلى جيل آخر، وفي هذا الإطار يمكن القول أن عالم الانحراف والمنحرفين تحكمه مجموعة من القيم المتعارف عليها بينهم، فالمشهور في عالم المافيا والجريمة المنظمة، عدم التعرض إلى أفراد عائلة الخصم وعدم الثقة في الغرباء ووجود بعض القوانين التي تحكم كيفية توزيع الغنائم وتنظيم أفراد المجموعة.

أنواع القيم

القيمة الاجتماعية:

وتتضمن محبة الناس وإدراكهم لغاياتهم كوسائل لأغراض أخرى بشكل يحدد نمط الشخص الاجتماعي.

القيمة الاقتصادية:

وتتضمن الاهتمامات العملية والجوانب النفعية في حياة الفرد، في سبيل تحقيق منفعة قد يتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وتنميتها.

القيمة الدينية:

وتتضمن الاهتمامات بالشؤون الدينية والسعي نحو اهتمام الفرد وميله إلى الاهتمام بالعالم الغيبي، وهذه القيمة متصلة بالبحث في الجوانب الروحية في حياة الإنسان.

القيمة السياسية:

وتتضمن اهتماما وتوجها للعلاقات الاجتماعية بدافع السيطرة والرغبة في القوة والتفوق.

القيمة النظرية :

وتتمثل في الاهتمام بالنظرة الموضوعية للأمور والبحث عن الحقيقة، فهي اتجاه معرفي يسعى وراء القوانين التي تحكم هذه الأشياء وتجسد نمط العالم والفيلسوف.

القيمة الجمالية:

وهي تتضمن الحكم على الخبرات من منظور التناسق والموائمة، وهي تمس الشخص ذو الاهتمامات والاتجاهات الجمالية في الحياة.

لقد اختلف العلماء والمفكرون في علم النفس والاجتماع في تحديد تأثير القيمة على سلوك الفرد الاجتماعي، إلا أنه يمكن القول أن للقيم تأثير كبير على السلوك الإنساني، ففي كل مجتمع تنتظم مجموعة من القيم يشترك فيها الناس وتنظم سلوكهم الاجتماعي، فسلوكات الأفراد تحدد في إطار القيمة التي يؤمن بها كل فرد، ذلك أن الفرد ينتمي إلى جماعة معينة لها قوانينها الخاصة التي تحكم سلوكات الأفراد داخل

الجماعة، وأن عملية التنشئة الاجتماعية السليمة هي الكفيلة بإعداد الفرد القادر على مسايرة قيم وعادات وتقاليد المجتمع، وباعتبار الأسرة هي البناء الأساسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا في عملية إعداد وتكوين الأفراد، فإنها المسؤول الأول عن إمداد المجتمع بالفرد المستوعب لقوانين وقيم و عادات وتقاليد الجماعة التي ينتمي إليها(حامد عبد السلام زهران ، 1985: 208)

وهذا ما يفضي بنا إلى الحديث عن مفهوم التغير القيمي، فالمجتمعات تتحرك وتنمو وتتطور وهي عرضة للتغير المستمر، فكل مرحلة تحمل معها مستجدات أخرى، وغننا في الحياة أمام نهر دافق متجدد على رأي الفيلسوف اليوناني هيروقليطيس، فالإنسان لا يستحم في النهر الواحد مرتين، لأن ماء هذا النهر يتجدد...

ومما لا شك فيه أن هناك ثوابت تتميز بطابع الاستمرار والديمومة سواء كان ذلك في نطاق المؤسسات والبنى أو في مجال القيم والمعايير، إلا أن المبدأ العام هو مبدأ التغير والحركة، وسعي الإنسان في ملحمة وجوده هو سعي للتوفيق بين الثابت والمتحول، أي الملائمة بين جوهر المبادئ الخالدة التي تكتسب دوامها من سموها وصلاحها وبين مقتضيات تجدد العصر وضغوطاته وتحدياته.

لقد أنتجت الثقافة العربية الإسلامية مقولة رائعة في هذا السياق مفادها أن أبناءنا قد خلقوا لزمان غير زماننا، وأنه علينا أن نستوعب التحول في اتجاه الاستمرارية والتواصل وليس القطيعة والانشطار، عالم الاجتماع الألماني صاحب كتاب "مشكلة الأجيال كارل مانهايم" يقول "ليس المعلم وحده الذي يعلم التلميذ، التلميذ أيضا بمقدوره أن يعلم المعلم، فالأجيال تتعاقب في كنف استمرارية الوجود وتتناقل الإرث الثقافي وتجدده وتلك سنة الحياة"

2- حول مفهوم الثقافة

مصطلح الثقافة في اللغة العربية هي من فعل ثقف الرجل ثقافة، أي صار حذقا حصيف، فهو ثقف منه المثاقفة، والثقاف ما تسوى به الرماح، وتثقيفها تسويتها، ويقال ثقفته أي صادفته، ويبدو من ذلك أن المعنى اللغوي للثقافة في العربية يقترب من المعنى الاستعمالي لمفهوم الثقافة في اللاتينية.

ومصطلح الثقافة ترجمة حرفية لكلمة Culture في اللغة الفرنسية والإنجليزية، وهي كلمة ذات أصل اللاتينيCultura وهي تعني لدى الإغريق الاهتمام الموجه إلى حقل نظري بعينه"(Encyclopsedia universali.p225)

و يعرف رالف ليتون الثقافة بأنها "كل متناسق من السلوك المتعلم ونتائج هذا السلوك، وأن العناصر المكونة لهذا الكل تكون مشتركة بين أفراد المجتمع، وتنتقل بواسطتهم من جيل لآخر، ويتضمن هذا السلوك المتعلم كل ما يقوم به الفرد من أفعال سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة"(سميرة أحمد السيد، 1993: 116).

ويذهب مالك بن نبي في كتابه مشكلة الثقافة إلى البحث عن مصدر المفهوم ومنذ متى استخدم في اللغة العربية ليقول لنا بأنها الفعل ثقف يتصل تاريخه بلغة ما قبل الإسلام وقد وردت في القرآن الكريم "واقتلوهم حيث ثقفتموهم"، وهي قد تدل على العلاقة المعرفية أو العمل، إلا أنها لم تستخدم كثيرا في اللغة العربية، واقترن وجودها وتداولها بكلمة Culture الأجنبية، "وهي تعني سرعة التعلم والفطنة والذكاء أما مستخدمها فهو المثقف وهو ثابت المعرفة بما يحتاج إليه"(مالك بن نبي، 2000: 19)

أما تايلور فيعرفها بأنها" ذلك الكل المركب الذي يحتوي على المعرفة والاعتقاد والفن والأخلاق والقانون والعرف والعادات والتقاليد وأي قدرات أخرى تكتسب بواسطة الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع"(سميرة أحمد السيد، 1993: 113).

إن الثقافة هي جملة من الأفكار والاتجاهات العامة التي يتعلمها الإنسان من خلال احتكاكه بالواقع الاجتماعي، وتكمن أهمية الثقافة في تزويد الفرد بالمعرفة وطرق التفكير وأساليب العمل وأنماط السلوك المختلفة والمعتقدات وطرق التعبير عن المشاعر، كما أنها تسير عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، فالفرد في أي موقف اجتماعي يتصرف بناءا على معرفته بتوقعات الآخرين منه وتفسيره الشخصي للموقف ودوره ومكانته الاجتماعية.

خصائص الثقافة" (بلال حمدي وأمل حمدي دكاك، 2005-2006: 97)

و هناك جملة من الخصائص التي تتسم بها الثقافة وتحدد طبيعتها ومميزاتها هي:

- أنها مكتسبة: أي أنها تنتقل من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي والتنشئة وهي ليست وراثية بالمفهوم البيولوجي للثقافة.

- تقدم إجابات لكثير من السلوكات والظواهر الاجتماعية
- أنها من وسائل التكيف الاجتماعي وتساعد الفرد على عملية الاندماج الاجتماعي.
- تعتبر الإطار العام لعملية التربية والتنشئة الاجتماعية
- أنها نتاج إنساني، وهي تنتقل في الجسم الاجتماعي من خلال التربية و التعليم
- من خلال الثقافة تحدد الأدوار والوظائف الاجتماعية.

كما تعرف بأنها رؤية للواقع ومجموعة مبادئ ومفاهيم وتقاليد ومعتقدات ومعايير ومناقب ومواقف وقواعد تحدد السلوك اليومي للجماعة" (حليم بركات، 1985: 111)

وتمثل الثقافة نماذج من السلوك المتعلم، فالإنسان يتعلمها من الجماعة التي ينتمي إليها عن طريق عمليات التلقين والمحاكاة، وتعمل الثقافة على إشباع حاجات الفرد وتساعده على التكيف، فالفرد في بداية حياته يكون بحاجة إلى رعاية الراشدين لعجزه عن إشباع حاجاته بنفسه، ولكن مع الزمن يتعلم الاستجابة لمختلف السلوكات أو المثيرات، كما يتعلم أساليب تحقيق الأهداف والغايات، وعليه تعمل الثقافة على مساعدة الفرد على التكيف من أجل القيام بالأدوار الاجتماعية المتوقعة منه مستقبلا بعد اكتسابه مجموعة القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد والأنماط السلوكية السائدة في المجتمع.

فالمجتمع ومن خلال التوقعات المختلفة للسلوك يعمل على إكساب أفراده مجموعة الاتجاهات والقيم والمشاعر واللغة التي تمكنه من التعبير عن مختلف انفعالاته ومطالبه وأفكاره، ذلك أن عملية التربية وأهدافها تحددها ثقافة المجتمع ودرجة تقدمه وتطلعاته وأهدافه ووضعه الاقتصادي، ويعتبر أفراد المجتمع المادة الأساسية لعملية التربية والتي تشكلهم الثقافة وتهيؤهم بما يتوافق وأهداف المجتمع وقيمه، فالثقافة إذا تشكل أفراد المجتمع عضويا وفكريا واجتماعيا بهدف ممارسة أدوارهم الاجتماعية وإتاحة الفرص للجميع.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن للثقافة رافدان أساسيان هما:

- التعليم الرسمي: وهو التي تتكفل به المؤسسات الحكومية للتربية والتعليم
- التعليم غير الرسمي: وهو الذي يتم من خلال المؤسسات غير الرسمية للتنشئة الاجتماعية كالأسرة ودور العبادة ومراكز الشباب ووسائل الإعلام ...

وإذا ما تدرجنا بعد ذلك في الخوض في مفهوم المرجعية الثقافية فلا بد أولا أن نعرف مفهوم المرجعية الذي يشير إلى العودة إلى الجذور والأصول، وهي مشتقة من فعل رجع أو عاد والتي تعني الرجوع إلى التراث القديم وثقافة الأجداد والآباء لتصحيح اتجاه أو تقويم خطأ، أو كما قال العلامة يوسف القرضاوي: هي العودة إلى أصول الإسلام والدعوة إلى تطبيق شريعته والاحتكام إلى كتابه وسنته والمناداة بوحدة أمته(يوسف القررضاوي ، 1994: 57.)

فنقول جماعة مرجعية أي التي لا ينتمي إليها الفرد بل يرجع إليها وينظر إليها ويقارن جماعته بها وهناك جماعة مرجعية الايجابية التي تكون أفضل من جماعة الانتماء بقيمها ومعاييرها، وهناك الجماعة المرجعية السلبية التي يكون الوضع فيها سيئا بالمقارنة مع جماعة الانتماء وهي تنقسم إلى قسمين:

1. **جماعة مرجعية سلبية:** هي الجماعة التي يعتبر الناس سلوكها سلبي فيبتعدون عنها ويرفضونها ويعملون أشياء عكسية لها مثل: جماعة لصوص أو متعاطي مخدرات.
2. **جماعة مرجعية ايجابية:** هي الجماعة التي يظهر سلوكها ايجابي ويحاول الناس تقليدها أو التقرب منها والانتقال إليها

أما المرجعية الثقافية فهي الرجوع والعودة إلى الثقافة الأولية أو الأصلية بقيمها ومعاييرها وقوانينها، أو التي يعتقد أنها نموذج يحتذى به في الأخلاق والقيم والقوانين والسلوكات والمعرفة فيتبناها الأفراد، مثلما يقوم طلاب صف معين بتقليد طلاب صف آخر أو كما يقوم أفراد عائلة بتقليد أفراد عائلة أخرى أو كما يقوم شبابنا بالشرق بتقليد سلوك الشباب في الغرب.

ثانيا- مرجعية الثقافة والقيم

لا شك أن القيم السائدة والضوابط المشكلة للسلوك تعكس طابع الثقافة الجزائرية وتعبر عما تزخر به من تراث ثقافي متنوع ومتعدد المصادر، في الوقت الذي

تكشف فيه عن التناقضات ومظاهر الخلل التي أدت إلى ظهور السلبيات الفكرية-السلوكية وتراكمها في شخصية الإنسان الجزائري، وهو ما يدفعنا إلى القول بحقيقة وجود اتجاهين قيميين في الثقافة الجزائرية وهما سر وجود هذا الصراع في المرجعية الثقافية، أحدهما ينتمي إلى الثقافة التقليدية المتوارثة عبر التاريخ والتي تميل إلى الجبرية والماضوية والإتباع والشكلية وكذلك إلى اعتمادها على النصية والامتثال القسري لضوابطها وقوانينها واحترام السلطة بكل أنواعها والتسليم بطاعتها وأخرى تنتمي إلى الثقافة التغييرية التي تميل إلى تعزيز قيم المستقبل وتنادي بحرية الاختيار والإبداع وتطالب بتعزيز سلطة العقل والفردية والانفتاح والعدالة.

والظاهر أن هناك غلبة لقيم الثقافة التقليدية على الثقافة التغييرية في كثير من الجوانب وهو الشيء الذي يؤدي إلى احتدام الصراع بين متبنيهما خاصة الثقافة التغييرية _التي تنادي بضرورة الموازنة بين العقل والقلب والأصالة والحداثة_ التي يتبناها جيل الشباب وهو ما ولد ما يعرف بصراع الأجيال.

وإذا ما حاولنا الغوص في مرجعية الثقافة بتوجهاتها المختلفة فيمكن إرجاع مصادرها إلى:

- **أنماط العيش**: ونقصد بها انتماء الفرد بيئيا إلى منطقة جغرافية معينة قد تكون ريفية أم حضرية وخصوصية كل بيئة التي تتميز الأولى بالمحافظة على القيم والتقاليد ومقاومة التغيير والجديد، والثانية التي تتميز بالقابلية للتغيير ومسايرة التطورات والتغيرات، وإن اختلفت درجة المقاومة لدى كل منهما، ونفس الشيء يمكن قوله عند الحديث عن نمط المجتمع الزراعي والصناعي.
- **العائلة بنوعيها الممتدة والنووية**: تعتبر العائلة الوسط الاجتماعي الأكثر أهمية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، حيث تعد المصدر الأساسي لكل فعل أو سلوك يقوم به الأبناء والمتهم الأول في كل عملية خروج عن قيم ومعايير المجتمع.

وعليه فإن بنية العائلة ووظيفتها تحدد إلى حد كبير طبيعة المجتمع وبنيته، فأبناء الأسرة النووية يختلفون في تربيتهم عن أبناء الأسرة الممتدة، كما أن نوعية العلاقات السائدة بين الوالدين وبينهم وبين أبنائهم والمشاكل التي تعيشها الأسرة تؤثر تأثيرا

كبيرا على الأبناء وعلى تصرفاتهم سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو في المدرسة أو في أي مكان آخر الشيء الذي قد يعرض الأبناء إلى خطر الانحراف عن قيم وضوابط المجتمع.

كما سبق القول أن الأسرة من أولى الجماعات التي ينتمي إليها الطفل وأشدها صلة به "فهي المجال الأول الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والتي يتلقى فيها الطفل طريقة إدراك الحياة و أيضا كيفية التوجيه والتوافق والتفاعل مع المجتمع والآخرين"(عفاف محمد عبد المنعم، 2003: 50.49)

فالأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على صياغة نماذج السلوك الصحيح وعملية النمو الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، والأسرة هي التي تحدد بذور الشخصية كما تحدد فيه طبيعة الإنسان للإنسان، وهذا ما ذهب إليه شارلز كولي Charles Cooley فكما يتشكل الوجود البيولوجي للإنسان في رحم الأم يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في رحم الأسرة وحضنها، والأسرة المضطربة تنتج أطفالا مضطربين، وأن أكثر إضطرابات الأطفال ما هي إلا عارض من أعراض إضطرابات الأسرة المتمثلة في الظروف غير المناسبة في التنشئة الاجتماعية"(سهير كامل أحمد ، 1999: 13).

البيئة التعليمية: تساهم الأسرة في عملية إعداد الطفل للحياة المدرسية بعدما كانت تمثل له البيئة الأسرية والوسط الاجتماعي الأول والوحيد، وذلك عن طريق إعطائه صورة حسنة عن الجو المدرسي والهدف من الذهاب إلى المدرسة، إلى جانب إعداد الطفل للحياة والاندماج في المجتمع الكبير وهذا لا يتم إلا إذا قامت الأسرة بترسيخ ثوابت المجتمع وقيمه في الطفل وأن الانحراف عنها سوف يؤدي إلى تعرضه للعقاب سواء كان عقابا ماديا أو معنويا.

وتعمل المدرسة على غرس وتثبيت قيم ومبادئ المجتمع من خلال المقررات والمناهج الدراسية وكذلك من التربية الخلقية التي يقدمها المدرسون للتلاميذ والذين يعتبرون القدوة والحاملين لمثل المجتمع وقيمهم، بحيث يتشرب تلاميذهم من سلوكاتهم وأفكارهم التي يتفاعلون بها مع تلاميذهم.

ويؤكد بارسونز على دور الجامعة في التنشئة الاجتماعية ، ويرى أن دورها لا يتجاوز دور الأسرة والمدرسة فحسب بل يكمله ، فالجامعة تمثل النخبة المثقفة التي يعول عليها في ديمومة الحضارة والثقافة وتسيير عجلة التنمية وإدامة تطوير المجتمع ، فهي تضم أساتذة يمثلون (اعتبارياً) أعلى درجات العلم ، ونظاما علميا يمثل محكاً علمياً لنمو المجتمع ولرقيه العلمي والحضاري ، وتقاليداً جامعية تبعث في الطالب نوازع نفسية وتربوية (الدباغ رياض أحمد، 1989: 92) .

ومن أهداف الجامعة الأساسية بناء فكر الإنسان وتحقيق قيمه (الكناني إبراهيم،1987: 374) وبهذا يكون ميدان القيم ميداناً هاماً فهو يعتبر أحد أبعاد الجانب الانفعالي في عملية التعليم والتعلم وهو الذي يترك أثراً دائماً في شخصية الطلبة وتصرفاتهم (عبد الله انشراح، 1991: 111)

ولذا فتحقيق هذا الهدف يعتمد على فعالية عملية التعليم والإرشاد التي توفرها الجامعة وعلى الخصائص النفسية والاجتماعية التي يتسم بها تنظيمها وخاصة إذا أمكن القول بأن الجامعات تتميز بثقافة خاصة بها وتحتوي على قيم ومعايير معينة، وبالتالي فإن الطالب يتمثل قيم هذه الثقافة عن طريق معايشته لها في الحرم الجامعي ، وتكون درجة التمثيل على قدر وضوح هذه الثقافة ويكتسب الطلبة قيمهم من خلال محتوى المنهج و يتفاعلون مع أسلوب معين من أساليب التعلم من خلال التعبير الصريح للقيم من قبل مدرسيهم داخل القاعات الدراسية وخارجها وعن طريق توحد هؤلاء الطلبة ببعض مدرسيهم وتبني قيمهم وهذا ما أكدته دراسة (جيروس) (حسين مي الدين أحمد، 1981: 70) .

وهكذا يتضح بجلاء أن للجامعة تأثيراً كبيراً على قيم طلابها ولا يعود هذا التأثير لعامل معين وإنما لعدة عوامل منها المنهج والمدرس والعلاقات والزمالة والنشاط الجامعي والمناخ الجامعي بشكل عام.

الدين الإسلامي: يعد الدين المرجع الأساسي للثقافة، والمنبع الذي يتشرب منه المجتمع القيم والقواعد والضوابط وكذلك الرضا في الحياة وكل القيم النبيلة التي تسمو بالإنسان وتجعله من أفضل مخلوقات الله، ونحن هنا بصدد الحديث عن الإسلام وليس أي دين آخر، ومن غير الإسلام الذي يكرم الإنسان ويسموا به، ويحمل المثل والقيم العليا، فالدين هو الذي يخط مجراه في تفكير الثقافة وضميرها وأغوار

وجدانها، وهو الذي يحدد لها فلسفتها الأساسية عن سر الحياة وغاية الوجود، ويجيبها عن الأسئلة الخالدة التي فرضت نفسها على الإنسان في كل زمان ومكان: من أنا؟ ومن أين جئت؟ وإلى أين أذهب؟ ولماذا أحيا؟ ولماذا أموت؟." (يوسف القرضاوي،1994: 17)

فللدين الإسلامي تأثير عميق وشامل في نشأة الثقافة وتبلورها وكذلك في صياغتها الاجتماعية التي تحدد خصوصية كل مجتمع وشخصية كل فرد حسب انتمائه الديني، "فهو يتغلغل في حياة الفرد والأسرة والمجتمع ويؤثر في الفكر والشعور والإرادة ويوجه العقل والضمير والسلوك، ويصبغ الحياة كلها بصبغة متميزة، تتجلى في توجهها الرباني ونزوعها الإنساني، وانضباطها الأخلاقي وتحركها الإيجابي وتوازنها القيمي"(.يوسف القرضاوي، 1994: 18)

لقد أعجبتني قصة الرجل المغربي التي رواها العلامة يوسف القرضاوي في كتابه الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة، ولا بأس أن أعيدها في هذا المقام لتتضح مرجعية السلوك ومصدر الفكر الذي جعل رجلا إيطاليا يدخل في الإسلام، فقد روى العلامة أنه كان رجلا مغربيا مسلما يعمل بائعا متجولا في أحد شوارع إيطاليا في البرد الشديد، فسأله هذا الإيطالي الذي دخل في الإسلام، ما الذي يوقفك في هذا البرد الشديد؟ قال أطلب رزق الله، قال وهل تكسب ما يكفيك؟ قال الحمد لله، ما أكسبه يكفيني بعضه، وأرسل الباقي إلى أبوي وإخوتي في المغرب، قال: هل أنت مسؤول عنهم ؟ قال نعم، رضا الله من رضا الوالدين، وصلة الرحم تطيل العمر؟ قال يعني أنت راض عن حياتك هذه؟ قال رضا ولله الحمد، ربنا يديم نعمته علي، قال ومن أين تعلمت هذا؟ قال المغربي : ديننا علمنا هذا: ارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، قال فكيف لي أن اعرف دينكم؟ قال المغربي: أدلك على المسجد لتقابل إمامه وهو يشرح لك، وبعد أيام ومما عرف ذلك الإيطالي عن الإسلام دخل فيه وأصبح مسلما.

من خلال هذه الواقعة نرى أن القيم التي كان يتمسك بها الرجل المغربي وهي السعي والرضا، تنبع من قيم ديننا الحنيف الذي يحث على العمل والمثابرة والاجتهاد وعدم اتباع الطرق غير المشروعة في الكسب والمعاش، كما يدعو إلى الرضا والشكر على نعم الله و بما قسم لعباده من أرزاق.

الحضارة المعاصرة: بقيمها المختلفة التي تسعى لأن تكون كونية وشاملة عبر آليات العولمة الثقافية والإعلامية والاقتصادية التكنولوجية، الشيء الذي أدى إلى تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة لا ينأى فيها فرد أو جماعة عن التعامل مع وسائل الإعلام والاتصالات والمعلومات حتى وإن حاول الانغلاق والكف عن تأثيرها، ذلك انه لا يوجد فاصل حقيقي في سيرورة العولمة، بين متغيرات الاقتصاد والسياسة وبين الثقافة والقيم.

كما تبدو محاولات الانغلاق والإنكفاء الثقافي مظهرا لرد فعل سلبي يفتقد الفاعلية، طالما بقي عدم التكافؤ بين الدول والأمم على المستوى الكوني هو السمة المسيطرة" (مصطفى الولي، 2004: 84) وهو الأمر الذي يفرض في سبيل الحفاظ على الهوية الثقافية مواكبة المتغيرات الكونية وإعادة النظر في مفهوم الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على خلفية الإدراك لحتمية العولمة جنبا إلى جنب مع التأكيد على حاجتنا إلى المحافظة على الهوية القومية والوطنية.

والمجتمع الجزائري لا يملك أن يمنع العولمة الثقافية من الانتشار، لأنها ظاهرة واقعية تفرض نفسها بحكم قوّة النفوذ السياسي والضغط الاِقتصادي والتغلغل الإعلامي والمعلوماتي التي يمارسها النظام العالمي الجديد. ولكنه يستطيع أن يتحكم في الآثار السلبية لهذه العولمة، إذا بذل جهوداً مضاعفة للخروج من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم في المجالات كلّها، وليس فحسب في مجال واحد، للترابط المتين بين عناصر التنمية الشاملة ومكوّناتها

إن حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثّل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً، فإنها قادرة على الاِحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها .

ثالثا- التغير القيمي وصراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري

التلميذة خديجة نموذجا

التلميذة خديجة في المرحلة الثانوية من تعليمها حلمها أن تصبح صحافية محترفة في إحدى القنوات الفضائية، إلا أن نتائجها الدراسية الضعيفة لا تسمح لها حتى

بالانتقال من سنة إلى أخرى، وعليها أن تقرر بسرعة هل ترسب وتطرد من الدراسة بسبب ضعف نتائجها الدراسية، أم أنها تستخدم وسائل أخرى للمحافظة على استمرارية تمدرسها وانتقالها إلى المرحلة الأعلى.(سلم قيم ترتيب الخيارات)

خديجة أيضا مخطوبة لابن عمها "علي" منذ الصغر، وهو رجل حرفي متوسط التعليم يعمل كهربائي للسيارات، وهو متوسط الدخل كذلك، وعليها أيضا أن تختار بينه وبين صديقها "وليد" الجامعي الثري صاحب السيارة الفخمة والحوانيت المتعددة، فإذا اختارت علي الحرفي فعليها أن تبذل المزيد من الجهد والعمل للحصول على الشهادة ومنه للعمل في المستقبل لمساعدة زوج المستقبل "علي"، أم تختار وليد الثري التي تصبح معه زوجة وربت بيت وأم لعدد من الأبناء.

هكذا تجد خديجة نفسها أمام عدة مسارات واختيارات بين قيم سلبية سريعة التحقق كالغش في الامتحانات واختيار وليد الزوج الثري، وسلم القيم الإيجابية البطيئة التحقق كالزواج ب"علي" ابن العم والعمل سوية لتامين المستقبل، وبالتالي تتعرف خديجة على أمور الحياة الاجتماعية بمختلف مستوياتها في وقت متقارب والتي تتطلب منها اتخاذ قرارات مصيرية عاجلة لابد أن تكون مبنية على سلم الأولويات وترتيب القيم.

إنها مجموع القيم التي ينشا ويتطبع عليها الطفل منذ الصغر في الأسرة عن طريق الوالدين وفي المدرسة عن طريق المربين والإدارة التربوية أو في الشارع من جماعة الرفاق والقران، لتصبح في مرحلة النضج والشباب مسارات واختيارات وكذلك أولويات تحدد النهج والطريق المؤدي إلى المستقبل، فإذا اقتنعت خديجة بسلم القيم السلبية فإنها ستختار قيم الانتهازية والنجاح بأقل مجهود واستخدام الوسائل التكنولوجية في عملية الغش في الامتحانات، وتقديم بعض التنازلات والزواج ب"وليد" الثري الذي يضمن لها عيش رغدا وسهلا، أما إذا اختارت سلم القيم الإيجابية كالتعب والاجتهاد وبذل المزيد من الجهد والمثابرة والعمل كصحفية، وتختار"علي" الحرفي لأنه أقدر على فهم الحياة الزوجية وتقديرها وتقدير قيم النجاح والاعتماد على النفس.

أما إذا كان سلم قيم خديجة هجين بين القيم السلبية والإيجابية، أو فوضى شاملة، فإنها لاستطيع تحديد الأولويات وترتيب الخيارات، وقراراتها سوف تكون

متأرجحة وغير محددة، وقد تتدخل أطراف أخرى في اتخاذ بعض القرارات الحاسمة، ومن يمكن القول أن المرجعية الثقافية لخديجة وتصارعها بين القيم السلبية والإيجابية هي التي تتدخل في اختيارات خديجة ويصبح مستقبلها مرهون على نوعية وتوجهات هذه القيم.

وإذا كانت القيم الاجتماعية هي تلك المعتقدات التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضل ومعنى الوجود وغايته، فإن القيم تشكل مصدرا للمعايير والمقاييس والأهداف وأشكال التصرف المفضلة وهي متنوعة بسبب تنوع مصادرها وتوجهاتها وغاياتها، ولهذا ليس غريبا أن تتكامل في بعض الحالات وتتناقض في حالات مغايرة، "حيث تشكل القيم أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي نظرا لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات"(كريم أبو حلاوة، 2003: 120)

وتلعب القيم والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد دور كبير في تحديد تلك الاختيارات ليس بوصفها مقدمة إليه من الخارج بل باعتبارها شخصية الفرد التي اكتسبها وتطبع عليها وهي التي تضبط وتحدد وتوجه أسلوب حياته في المستقبل، غير أن القيم لا تعمم ولا يتم قبولها اجتماعيا كما يحدد المجتمع، بل يقبلها البعض ويرفضها بعض آخر ولا يسمعها الباقي مما يؤدي إلى انعدام الاتساق القيمين، ومثالنا على ذلك عدم وقوع الأسرة والمدرسة والعمل ووسائل الإعلام على خط مرجعي قيمي واحد، يجعل القيم تقدم بصورة متعاكسة ومتعارضة، فما تلقنه الأسرة لأبنائها من مبادئ تربوية وقيم سلوكية يتم تحطيمها في الشارع أو في المدرسة أو عبر وسائل الإعلام وكذلك ما تقدمه المدرسة من قيم ومبادئ يتم تكسيرها في الأسرة وعبر وسائل الإعلام...إلخ.

فالمدرسة مثلا تحرص على تعليم الأبناء اللغة العربية الفصحى، إلا أن هذا سرعان ما يتم اختراقه عبر وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون في الإعلانات والبرامج الترفيهية من خلال استخدام اللغة العامية الركيكة والهابطة.

وإذا انتقلنا إلى التربية البيئية فنجد أن المقررات والبرامج الدراسية تعلم وتحث على المحافظة على المحيط والبيئة بعدم رمي الأوساخ والقمامة، ولكن سرعان ما تخترق وتهدم هذه القيمة عندما يرى الطفل والدته ترمي بالقمامة ومن أعلى الشرفة في

الشارع، إذا علينا أن نتبنى فكرة عدم رمي القمامة ووضعها في الحاويات المخصصة لها، ولكن ذلك لا يكفي لأن هذه القيمة يمكن أن تخترق من إطار مرجعي آخر في المدرسة كأن يرمي الأستاذ سيجارته أو الأوراق على الأرض.

وحتى في الأسرة الواحدة تؤدي الصراعات بين الأب والأم وسلم القيم المرغوبة عند كل منهما إلى لآثار متعددة مستقبلية على شخصية الطفل، مما يؤدي إلى اضطراب عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي، بحيث تنشأ صراعات قيمية حول مصادر الحصول على المعلومات القيمية ومحددات السلوك وضوابطه، وهكذا نجد مثلا أن قيمة النظافة والتدخين لا يمكن أن تعمم بصورة صحيحة بدون تناسق وتعاون من كل الجهات والأطر المرجعية التي تتعامل بهذه القيمة أو التي تقدمها للطفل، وسنحاول تقديم التلميذة خديجة نموذجا لتغير قيمي وصراع حول مرجعية سلوكاتها وتصرفاتها

عند حديثنا عن صراع الثقافات المختلفة في المجتمع الجزائري أو العربي عموما، لا يمكننا إغفال الدور الكبير والتأثير الفعال للعولمة بمختلف أساليبها ووسائلها على الهوية العربية والخصوصية الثقافية، والتي تغذيها عولمة الغالب على المغلوب.

ولا شك أن صورة الثقافة إنما تتحدد تبعا للواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، وكذلك للدور والمهام التي يقوم بها، وترتسم كذلك معالم هذه الصورة وفقا للأبعاد والمضمون الفكري والسياسي لهذا المجتمع، وترتبط أيضا بسلطة العقل وضرورة تحرره من الكليات والتفسيرات اللاهوتية والميتافيزقية.

و لاشك أيضا أن صراع المرجعيات الثقافية في المجتمع الجزائري ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعه وما آل إليه من تدهور في منظومته الفكرية والقيمية، التي ساهمت الثورة التكنولوجية المعاصرة وبصفة خاصة مجال الاتصالات السمعية البصرية، في التقليل من فاعليته وتأثيره في الأوساط المجتمعية.

ولا بد من القول أن وسائط الاتصال التي يشهدها عالمنا اليوم، ذات طبيعة متباينة، لذلك تلعب الأساليب والوسائل التربوية- باعتبار أن التربية أهم روافد الثقافة- دوراً مهماً في جعل تعامل الفرد تعاملاً فاعلاً وعلمياً، يصب في خدمة الأهداف التربوية والثقافية في مؤسسات المجتمع، إذا ما تم توظيف تلك الوسائط في

خدمة تلك الأهداف، وتعميقها في الوسط المجتمعي، حيث تضع هذه التقنيات العلمية الحديثة الإنسان أمام كم هائل من المعلومات الغزيرة، ذات الطبيعة المتباينة، جعلته في حيرة وتراخ واضطراب، وقد ينجم عن ذلك فقدان الثقة في كل منها.

هذه الغزارة في المعلومات التي تطرحها تلك التقنيات لا يمكن أن تكون ذات اثر إيجابي فقط، بل يتبلور انعكاسها السلبي على الفرد حينما تشكل عقبة أساسية في تكوين الشخصية، وبناء الثقافة الحقيقة بالتالي، فكل يوم، بل كل ساعة أخذت الحياة العادية تطرح (بما فيها من راديو وتلفزيون واسطوانات وصحف ومجلات ومطبوعات وانترنيت) أمام العقل البشري طائفة من المعلومات أكثر مما يستطيع أن يستوعب ويفهم، مما يؤدي إلى زوال التأمل الذي هو أساس كل ثقافة حقيقية بل ضمور التفكير الذي هو أساس كل نقد، ونضوب القدرة الإبداعية التي يملكها الإنسان بحكم تكوينه.

لذلك فان ثقافة اليوم، تلك الثقافة التي تتناقلها تلك التقنيات ثقافة يسيطر عليها، الاضطراب والشك، والموجهة في معظمها نحو التسلية والمتعة، ثقافة بعيدة عن أن يكون العلم أساسها ومنطقها، وسيكون أثرها السلبي مضاعفاً على الفرد الجزائري، الذي خرج من عزلة طويلة، ليجد أمامه هذه الغزارة المعلوماتية التي عليه أن يقطع أشواطاً وأشواطاً ليلحق بها، والنتيجة الحتمية هي غياب الجو الثقافي الذي ينذر بوجود أزمة ثقافية التي تعني "أنه كلما عمل المجتمع واجبه في السهر على سلوك الأفراد _بدعوى الحرية أو أية دعوة أخرى_ وزال الضغط الاجتماعي، انطلقت الطاقة الحيوية من قيودها سواء كانت هذه القيود مفروضة على أساس ديني أو أساس دستوري، فدمرت كل ما يقوم على تلك الأسس سواء كانت دينية أو علمانية، أي أنها تدمر كل البناء الاجتماعي"(مالك بن نبي، 2000: 90-91)

وتبعا لذلك فإن الصراع الثقافي يعمل على عرقلة مهمة وفعالية القيم في ظل مجتمع متقهقر وجامد لا يسمح لمفكريه ومثقفيه بإيجاد الحلول المناسبة لفك قيود التخلف عنه، فاستسلموا لما آل إليه مجتمعهم وهمشوا وتقوقعوا على أنفسهم وعن الساحة الاجتماعية والسياسية، وهو بالضبط ما ولد الأزمة الثقافية التي يعاني منها المجتمع الجزائري منذ سنوات، والتي قللت من شأن الإنسان الجزائري وقدرته على الإبداع والإنتاج وتركتنا نتيه في دائرة أن الغرب هم القدوة والأسوة، ونعيش في ثقافة الغالب وطرائقه التي أجاد ابن خلدون في التعبير عنها، و" تتجلى مظاهر الأزمة

الثقافية في العالم العربي من خلال وجود مجموعة من المعوقات التي تشل حركة المجتمع، وتحول بينه وبين تحقيق هذه الأهداف التي يطمح إليها، وهذه المعوقات هي التي تدفع الباحث إلى القول بفشل المشروع الثقافي العربي"(مهند نوح، 2003-2004: 195)

ويمكن أن نوجز أهم ملامح أزمة المثقف في النقاط التالية:

1. الانعزالية الاجتماعية: أي أن المثقف أصبح يعيش في لذاته وليس لمجتمعه وعدم مخاطبته والتواصل معه والتعالي عليه.
2. الاخفاق في تكوين قيم حضارية عصرية خاصة بالأمة، انطلاقا من هويتها الحضارية والتاريخية ومرجعيتها الدينية الإسلامية.
3. الإخفاق في عملية الارتقاء الحضاري وتكوين معطيات وعمليات جادة للتواصل مع مجتمعه.

و لذا كان لزاما على المثقف الجزائري أن يتخذ مواقف دقيقة وصعبة حيال هذه التطورات، هدفها تحقيق إمكانية التكيف معها، وأن يمسك بزمامها في آن واحد، بحيث يستوعبها، ويضبطها وفق حاجاته ومستلزمات تطوره، وبنية ثقافته الأصلية، كما أن للتربية الشأن الأكبر في هذا المجال، ولعل أهم ما يمليه هذا التغير الاجتماعي السريع هو أعداد الأفراد القادرين على سرعة التكيف، المالكين لروح المبادرة، القادرين دوما على تجاوز ذواتهم، وعلى الإبقاء على جوهرها في آن واحد، ولذلك نقول أن فئة الشباب هي القادرة على استيعاب وإحداث التغير بما تتميز به من مرونة أكبر وقدرة على التمثل والابتكار والتعامل الايجابي مع ما هو جديد، في مقابل فئة الكبار التي تتميز بالمبادرة والعفوية والتمسك بالقديم ومقاومة الجديد، وهو ما يولد ما يعرف بصراع الأجيال، فما هي أسبابه ونتائجه على عملية التغير القيمي؟

صراع الأجيال

تعتبر العلاقة الاجتماعية والثقافية والتاريخية بين الأجيال، المحدد الرئيسي لعملية الصراع بين الأجيال، ذلك أن هذه العلاقة جوانب متعددة تربوية ونفسية وثقافية وسياسية واجتماعية، والتي تتشكل عادة بين الآباء والأبناء، أو بمعنى آخر بين

جيل الكبار وجيل الشباب على أساس نوع من سوء التفاهم على نسق قيمي وفكري وسلوكي.

إن المقصود بصراع الأجيال ليس هو فقط ذلك الاختلاف أو التغاير في المفاهيم والقيم والسلوك والنظرة العامة إلى الحياة الذي ينشأ و يلاحظ بين جيل الآباء وجيل الكبار عامة وجيل الناشئة والشباب... بل إن هذا الموضوع يمس مجالات حساسة وهامة جدا في حياتنا، كمجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم، والإعلام وغيرها(سمير إبراهيم حسن، 2003: 108)

إن هذه الاختلافات في طرق التفكير والسلوك أدت على احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الآخر، وغالبا ما تكون هذه النظرة نمطية وتحوي الكثير من الأحكام المسبقة، فغالبا ما يحكم جيل الشباب على الجيل السابق له بالمحافظة والرجعية والجمود وعدم التطلع والتسلط وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم الشخصية في مختلف المجالات.

في الحقيقة هناك عوامل عديدة تؤدي إلى ظهور هذا الصراع منها شدة التغير الاجتماعي والاقتصادي وسرعته وتنوع أشكال النشاط السياسي والثقافي ، وبالتالي تغير في القيم والمفاهيم والسلوك ودور كل ذلك في تغير الأدوار داخل الأسرة والمؤسسات والمجتمع عامة، والاختلاف حول هذا التراتب هو السبب الرئيس في حدوث الفجوة أو الهوة بين الجيل الجديد المستعد لقبول التغير وجيل الكبار المتمسك بالقديم ويمكن أن نوجز أهم مظاهر الصراع بين الأجيال في النقاط التالية:

- المبالغة في الرعاية والاهتمام بالأبناء وفرض الوصاية عليهم.
- تطبيق الخبرات الحياتية على الأبناء دون انتباه إلى تغير الزمان والظروف بفعل عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي والحضري.
- الإفراط في الحب والخوف على الأبناء بهدف تجنيبهم معاناتهم، وهو ما يولد حاجزا بينهم وبين الانخراط في التجارب الحياتية.

وإذا تأملنا في مطالب الشباب نجدها تتمحور حول حقوقهم الأساسية في التعليم والعمل والمشاركة واحترام خياراتهم وآرائهم، ولذلك كان من واجب الكبار

أو جيل الآباء الإصغاء لأصواتهم من خلال تشجيع ثقافة الحوار وتعزيز قيم المشاركة والانفتاح.

مشكلة الهوية والانتماء

من أكثر المشكلات التي ثار حولها جدلا واسعا وخلفت آثارا سلبية على الشباب والمجتمع نجد مشكلة التعصب والانتماء، والتي أخذت صبغة دينية متطرفة، أي اتخاذ الدين والعقيدة مرتكزا لها في تهديدها لأمن المجتمع وسلامته،أو اتخاذ الدين كوسيلة للوصول إلى أهداف وغايات خاصة، عن طريق ممارسة العنف والتهديد.

وقد أدى انتشار هذه الظاهرة إلى اهتمام العديد من المفكرين والمثقفين في البحث عن أسبابها ودوافعها، ووضع ما يرونه من أفكار وخطط لمعالجتها بدءا بمعالجة المشكلات الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأكثر فئات المجتمع حرمانا وفقرا وتهميشا.

كما يتجلى أيضا في هذا السياق مشكل الانتماء والهوية الذي نشهد تجلياته في عملية التغريبWesternization التي تسعى العولمة الثقافية بكل ما تحمل من وسائل ومضامين وعبر وسائل الإعلام المختلفة السمعية والبصرية والمكتوبة بمحاولة قولبة الشخصية العربية الإسلامية وإعطائها البعد العالمي بدلا من الالتزام بالهوية الدينية والانتماء الوطني.

ولا نغفل في هذا الإطار عن العملية الثانية وهي الذوبان في الآخر ومحاولة التقوقع والتمسك ومحاولة العودة إلى الماضي بما تحمله من سلبيات على النمو المتوازن للشخصية وكذلك على عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك "أن كبت الحريات وتعقب كل ذي فكر حر بالتنكيل والتعذيب والسجن وأحيانا كثيرة بالقتل، فجر غضب الشباب فثاروا على الأوضاع السائدة مستخدمين كل ما يقع في أيديهم للوصول إلى ما يتصورونه لحياة المجتمع، غير عابئين بما يترتب على ذلك من كوارث اجتماعية واقتصادية، تقضي على الأخضر واليابس"(محمد شامة، 2005: 53)

وتبدوا محاولات الانغلاق الثقافي مظهر لرد فعل سلبي يفتقد الفاعلية، طالما بقي عدم التكافؤ بين الدول والأمم على المستوى الكوني هو السمة المسيطرة، الشيء الذي يحتم علينا في سبيل الحفاظ على قيمنا وهويتنا الثقافية مسايرة التغيرات العالمية

وإعادة النظر في في مفهوم الهوية والانتماء على خلفية الإدراك لحتمية العولمة جنبا إلى جنب من التأكيد على حاجتنا إلى الخصوصية الثقافية في مواجهة أخطار انمحاء الهوية وروح الانتماء إلى الوطن التي عانت منها الجزائر في السنوات القليلة الماضية.

والانتماء يقتضي أن يحرص الشباب على هويته القومية بالتعامل الصحيح مع تراثه وشخصيته العريقة وبنفس الوقت التطلع نحو المستقبل، وهذا ما يمكن أن يجعل فكرنا أكثر إبداعا وحرية ومبادرة وأكثر هيمنة على التغيرات القادمة، بدلا من أن تأتينا الأزمات تباعا ونحن عنها غفل، يجب أن نكسب الإحساس بالمسؤولية تجاه المستقبل أولا، وأن نستمد من الماضي ما هو قابل للاندراج في مشروعنا القومي المتجدد، وما يشكل عمقا حضاريا للهوية الثقافية العربية(بلال عرابي، 2003: 168)

استخلاصات ختامية

لا بد من القول أن التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي بدأت تتسع وتزداد في العالم، والتي أخذت تنال من المؤسسات الثقافية والاجتماعية على اختلاف أشكالها، والقيم والأخلاق والأيديولوجيات الأخرى، وسائر أنماط السلوك المادية والمعنوية السائدة في مجتمعاتنا العربية، ومجتمعنا الجزائري، جعل الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي الواسع للكلمة- تتعرضان أكثر فأكثر لهزات كبرى.

ولهذا وحرصا منا على تحقيق بناء ثقافي يدعم النسق القيمي للمجتمع الجزائري نقترح التصورات الآتية كإستراتيجية نحافظ من خلالها على قيم وأصالة المجتمع ونحمي أبنائنا جيل المستقبل من الذوبان في الآخر، وما قد تحدثه العولمة في كل المجالات خاصة العولمة الثقافية في مستقبلهم وأفكارهم، وفي نفس الوقت تتيح لهم التطور والنهوض والتنمية:

- القضاء على كافة الأفكار والمعتقدات التي تعرقل عملية التطور والنهوض بالمجتمع وغرس أفكار وأيديولوجيات تربوية وثقافية جديدة.
- إقامة نظام تربوي مرن، من خلال الانطلاق من حقيقة مهمة وهي أن النظام التربوي الثابت والجامد، قد مات و إلى الأبد.

- الاعتماد على المعطيات الموجودة في الداخل، وترك الآليات المستوردة التي قد لا تتلاءم مع معطيات وظروف واقعنا الجزائري، مع التأكيد على الاستفادة من تجارب الأمم والشعوب في هذا المجال.
- التعريف بما هو متداول حالياً ثقافياً، من خلال تطوير ثقافة الفرد لكي يعي ما يدور ويجري حوله من متغيرات.

إن الآلية الرئيسة التي ينبغي أن ينصب عليها جهد المجتمع وقواه المثقفة والواعية بشكل خاص هي إيجاد ثقافة وطنية عامة شاملة لكل الثقافات الثانوية التي يزخر بها المجتمع الجزائري بسبب تركيبته الاجتماعية المتنوعة، والنظر إليها على اعتبارها عناصر أساسية رافدة للثقافة الوطنية كقيمة ووعي وسلوك، التي ينبغي أن تقوم على أساس الولاء للوطن، واحترام حقوق وحريات المواطنين على حد سواء.

- الاهتمام بالثقافة الدائمة والمستمرة، من خلال التأكيد على أنه لم يعد هنالك تعليم يتم مرة واحدة في العمر والى الأبد، أو في سنين معينة، بل إن طلب العلم يجب أن يمتد طول الحياة، ومثل هذا المطلب يفرض نفسه في عالم متغير تتغير فيه بنية المهنة والأعمال تغير سريعاً، فلا بد أن يقابل ذلك إعداد مستمر وتجديد مستمر للثقافات في شتى المراحل.
- جعل التعليم الذاتي أساس الثقافة وجوهرها، ولا سيما بعد ذيوع التقنيات الإلكترونية الحديثة، بحيث أصبح في مقدور أي إنسان ومن واجبه أن يعلم نفسه بنفسه بشتى الوسائل.
- الاهتمام الخاص بتكوين المواقف والاتجاهات الملائمة لعصر العلم والثقافة، مثل القدرة على التعامل مع التقنية الحديثة، وامتلاك روح الخلق والإبداع، وامتلاك روح التنظيم والتخطيط والقدرة على التعامل مع المواقف الجديدة، والقدرة على التعامل مع الآخرين، وامتلاك القيم الملائمة لعصر الثقافة، مثل روح الحوار وروح المسؤولية اللتين يشير إليهما المفكران الألمانيان "هابرماس" و"هانس جوناس"

كما أن القضاء على صراع المرجعيات الثقافية أو التخفيف منه يمكن النظر إليه من جانبين:

أولا من جانب التنشئة الاجتماعية

من خلال عملية التربية والتعليم والإعلام التي تغرس في الناشئة مجموع القيم والمعايير السائدة في المجتمع مع التطلع إلى المستقبل والتغيرات الجديدة من زاوية محافظة التوازن بين القديم والجديد، ومن خلال امتلاك القدرة على التمييز بين القيم الإيجابية والقيم السلبية التي تساهم في زعزعة النسق القيمي والاجتماعي، ولذلك لا بد من ضرورة إعادة النظر في جملة المفاهيم والقيم المعرفية في ظل وجود خيارات قيمية وسلوكية جديدة.

ثانيا من جانب ترسيخ القيم الثقافية التغييرية التي توازن بشكل إيجابي بين متطلبات المجتمع وحاجات أفراده:

من خلال استيعاب طاقات الأجيال وتوجهاتها وميولها، مع ضرورة ترجيح القيم التي تعزز العقل وممارسة حرية الاختيار والإبداع، وكذلك في المشاركة في النشاطات السياسية والثقافية والفكرية والمشاركة في اتخاذ وصنع القرارات سواء على المستوى الأسري أو في مؤسسات المجتمع المختلفة.

إن علينا في الختام أن ندرك حقيقة أن قوة المجتمع تكمن في قوة مفكريه ومثقفيه وما يقدمونه من أفكار في حاضره وأن مستقبلنا سوف يعتمد على درجة استيعاب أبنائنا لثقافتنا وقيمنا المتجذرة لإعادة هيكلة وبناء وتجديد نظمنا الاجتماعية والاقتصادية، وهذا كله لا يأتي من فراغ ولا يتحقق بطريقة عشوائية، وإنما يأتي من خلال التمسك بسلم قيمي أصيل يساير التغيرات ويواكب التطور العلمي والتكنولوجي.

المراجع

1. الكناني إبراهيم ونعوم سهام سعيد: تقنين مقاييس التفضيل الشخصي على طلبة المرحلة الجامعية في بغداد، مجلة آداب المستنصرية، العدد 05، العراق، 1987
2. الدباغ رياض أحمد: تنمية الجانب الأخلاقي والتربوي لدى طلبة الجامعة، مجلة آداب المستنصرية، العدد7، العراق، 1989
3. بلال حمدي عرابي وأمل حمدي دكاك: علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، 2005-2006
4. بلال عرابي: القيم عند الشباب في المجتمع العربي المعاصر، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، السنة الثالثة، العدد التاسع، صيف 2003.
5. حامد عبد السلام زهران، سري جلال محمد: القيم السائدة والقيم المرغوبة في سلوك الشباب، المؤتمر الأول لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، 1985.
6. حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط5، دار عالم الكتب، مصر، 1984
7. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، دراسة استطلاعية ميدانية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985
8. حسين محي الدين أحمد: القيم الخاصة لدى المبدعين، دار المعارف، القاهرة1981
9. سمير إبراهيم حسن:ثقافة الشباب وصراع الأجيال في المشرق العربي المعاصر، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، السنة الثالثة، العدد التاسع، 2003
10. سليمان الديراني: ما بعد الحداثة: مجتمع جديد أم خطاب مستجد، الفكر العربي، العدد 78 خريف 1994.
11. سميرة أحمد السيد: علم الاجتماع التربية، ط1، دار الفكر التربوي، القاهرة، 1993.
12. سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
13. صلاح بسيوني رسلان: القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1990.
14. عفاف محمد عبد المنعم: الإدمان، دراسة نفسية لأسبابه ونتائجه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

15. غي روتشي: علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة محمد الجوهري و أحمد زايد، ط1، دار المعارف، مصر، 1971.

16. عقل ، محمود القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربية : الواقع مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2001

17. عبد الله انشراح، محمد دسوقي:الصورة المسقطة لمشكلات الشباب على اختبارTAT وعلاقتها بخصائص الشخصية والقيم الاجتماعية، مجلة علم النفس، العدد24، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، .1992

18. 19-عبد العليم محمد: دور المثقف في عالم متغير، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد10،جامعة دمشق، خريف2003-2004

19. كريم أبو حلاوة: ماذا يريد المجتمع من الشباب ومالذي يريده الشباب لأنفسهم، مجلة دراسات استراتيجيه، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد9،جامعة دمشق، صيف2003

20. مبارك فتحي يوسف: القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثامنة من التعليم الأساسي ودور مناهج المواد الاجتماعية في تنميتها، المجلة العربية للتربية، المجلد12، العدد 1، 1992

21. ممدوحة سلامة: تقدير الذات والضبط الوالدي للأبناء في نهاية المراهقة وبداية الرشد، دراسات نفسية، أكتوبر، 1991،).

22. محمد أحمد بيومي: المجتمع، الثقافة و الشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986

23. مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ط4، دار الفكر المعاصر،دمشق، 2000

24. 25-مصطفى الولي:الهوية العربية والعولمة الثقافية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثالثة،العدد10، جامعة دمشق،خريف 2003

25. مهند نوح: الوطن العربي،أزمة ثقافة أم مثقف، ملة دراسات استراتيجيةمركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد10، جامعة دمشق، شتاء، 2004

26. محمد شامة: الشباب مرآة المجتمع، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 2005

27. يوسف القرضاوي: الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، ط1، مكتبة وهبة، مصر ، 1994

28. 29- Andry R.G;" Delinquency& parental pathology"; Methuen; London; 1960.

الفصل الثالث

دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية

مقدمة

أصبح موضوع المجتمع المدني موضوعا مركزيا ويحظى بأهمية بالغة في الخطاب السياسي والاجتماعي باعتباره الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث والتغيير، والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم الفعالة في بناء ووضع إستراتيجية وحلول للمشكلات المجتمعية وإيصالها بالطرق والأساليب الحضارية للسلطات العليا، وهو ما يسمى بالمشاركة المجتمعية في أطر رسمية.

إن دراسة المشاركة المجتمعية بما تتضمنه من مختلف أشكال العمل الجماعي والأهلي تفترض التركيز على الأطر الاجتماعية الحاضنة للمشاركين وبيان مدى قدرتها على تحديد أنماط وأشكال ومستويات مشاركتهم، وبالتالي فمن الضروري التعرف على المتغيرات المحددة لنشاط القوى الاجتماعية في الجزائر، كما أن تفعيل المشاركة المجتمعية يتعلق بنقطتين هامتين هما البنية الاجتماعية والوعي الاجتماعي، وأهم المشاكل التي تعرقل عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني.

ولقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بنمو الحداثة في المجتمع الغربي، الذي مر بظروف تغير طويلة بداية من انهيار السلطة الدينية وتبلور الدولة الوطنية واستقلال الجماعات السياسية والاجتماعية على نحو يكشف قدرا من التوازن بين سلطة الدولة من ناحية وتأثير الروابط الاجتماعية والجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى، ونمو العقلانية وشيوع روح الفردية وتحلل الروابط الحرفية القديمة وظهور بناء مهني وبيروقراطي على درجة من التخصص والإنجاز والعمومية.

والحداثة هي عصارة التفكير العقلاني الذي تولد عن تلك الاتجاهات الإيجابية التنويرية في أوروبا وهي نموذج كوني لا يعمل الآخرون إلا على إعادة إنتاج عناصره"(إفاية محمد نور الدين، 1998: 108)

فالمجتمع المدني إذن فكرا وممارسة قد جاء ضمن الصيغ الحداثية الوافدة من الغرب، كما أن الطريقة التي تشكل بها قد جعلته يتشكل على نحو خاص، ويترتب على ذلك أن تتحدد علاقة المجتمع المدني بالدولة وبالقوى الاجتماعية على نحو خاص أيضا.

أولا: إشكالية تعريف المجتمع المدني

لا يجمع المفكرون العرب على تعريف موحد ومحدد لمفهوم المجتمع المدني، فمنهم من يتوسع في شرح هذا المفهوم ليشمل كل صور المؤسسات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة السياسية في البناء الاجتماعي والنسق القيمي في المجتمع، والدولة ومؤسساتها الرسمية، ومنهم من يضيق من تحديد المفهوم ليشير إلى التنظيمات الحديثة غير الحكومية التي توجد لخدمة المصالح المشتركة لأعضاء المجتمع.

وهناك من المفكرين من يربط ظهور المجتمع المدني بالديمقراطية والحرية، بحيث يصبح المجتمع المدني مرادفا لمجتمع المؤسسات أو مرادفا لفضاء من الحرية والمبادرات الطوعية أو السلطة العسكرية.

"وهناك من يؤكد على آلية معارضة الدولة وكبح سلطة تدخلها في شؤون الأفراد والجماعات فالمجتمع المدني لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها ويعارضها، وقد تصل معارضته لها لحد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة"(عبد الفضيل محمود، 2000: 29).

لقد أصبح واضحا أن الذين يوسعون من مفهوم المجتمع المدني ويربطونه بدولة المؤسسات يتأثرون بالتعريفات القديمة للمجتمع المدني، ذات الطابع الفلسفي خاصة تلك التي ظهرت بشكل عام في أعمال توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وهيجل وماركس وغرامشي، فقد ساهم رواد مدرسة العقد الاجتماعي في إعطاء تصورات مختلفة حول نمط جيد لتنظيم المجتمع من خلال القطيعة مع النظام القديم القائم على الاستبداد الإقطاعي والربط بين السلطة والقدسية واعتبار السلطة مطلقة في يد الحاكم"(الصبيحي أحمد شكري، 2000: 18)، كما وضعوا المجتمع المدني في مقابل المجتمع الطبيعي وهو مجتمع الحرية الكاملة والمساواة الذي سبق الدولة وكانت هذه المحاولات نقطة الانطلاق لتبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته السياسية، "حيث تؤكد المدرسة الليبرالية الاقتصادية الاسكتلندية على حرية التجارة وتقسيم العمل في

مفهوم المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية التي تحظى بالشرعية في مواجهة مواطنيها(ديلو ستيفن، 2003: 22)، كما حدد هوبز المجتمع المدني بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، وميزه جون لوك عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط بينهما، وفي القرن الثامن عشر أخذ المجتمع المدني معنى مغايرا وهو الوسيط بين مؤسسات الدولة وبقية المجتمع، حيث عرفه هيجل بأنه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، لذا فهو بحاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة (الصبيحي أحمد شكري، 2000: 22) ، أي أن المجتمع يقع بين العائلة والدولة، وما يمكن ملاحظته أن مفهوم المجتمع المدني ملتصق أشد الالتصاق بالخبرة السياسية والثقافية المجتمعية الأوروبية ومتداخل مع باقي المفاهيم الأخرى التي تشكل هذه الخبرة، كالمواطنة والديمقراطية والمساواة والعدل الاجتماعي والفردي، وهي الخبرة التي تشكلت نتيجة للتغيرات التي عرفها المجتمع الغربي الأوروبي الانتقال من نظريات الحق الإلهي للملوك إلى العقد الاجتماعي ، الانتقال من الحكم المطلق إلى التعددية السياسية وإحراز حق المواطنة بالحريات العامة الملكية ،العمل ، الرأي والمعتقد وكانت مقتصرة على الملوك، ثم الانتقال من مبدأ سيادة الأمة نحو علاقات اجتماعية طوعية تعاقدية حرة فهذه هي جملة المنظومة المفاهمية التي تشكل الخلفية النظرية لمفهوم المجتمع المدني بكل تطوراتها وتمفصلاتها وانقطاعاتها الدلالية(أبو حلاوة كريم، 1999: 10)

أما الذين يضيقون من مفهوم المجتمع المدني فيذهبون على أنه نتيجة العلاقة الطوعية التي تحقق الاستقلالية عن الدولة، متأثرين بالتطورات والتغيرات التي حدثت في أوروبا حول فكرة المجتمع المدني خاصة بعد أحداث عام 1989 وسقوط الاتحاد السوفيتي، وجدار برلين وتحول النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية والتي برزت من خلال هذه التغيرات المنظمات المستقلة المناوئة للدولة، أما فيما يخص مصطلح المجتمع المدني في المجال التداولي العربي فقد أرجعه "على الكنز" إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق فيقول : إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات في أواخر السبعينيات في بلدان المغرب قبل المشرق وبصفة مفارقة في

أوساط اليسار أكثر من أوساط البورجوازية الليبرالية ولم يتوسع هذا النقاش في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة" (الكنز علي، 1998: 23)

والسبب في ذلك يعود إلى كون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا ما قورنت بقضية الاستقلال الوطني، أما الباحث "عبد الناصر جابي" فيربط ظهور المجتمع المدني في الجزائر بالأحداث السياسية التي عرفتها الدولة الوطنية في العقد الأخير من القرن الماضي فيقول "مفهوم المجتمع المدني في الجزائر ، لم يعرف هذا الشيوع إلا في المدة الأخيرة (198-1995) وتحديدا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لذا فإن ربط ظهور المفهوم بالأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر (أحداث أكتوبر وما تبعها من تغيرات سياسية ، قانونية وحتى اجتماعية) هو ربط له أكثر من وجاهة فالمفهوم يبدو من دون تاريخ في المجتمع الجزائري (جابي عبد الناصر، 1999: 39)

وهنا يمكن أن نستحضر ظهور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر سنة 1985 التي أعترف بها سنة 1987، ونفس الأمر بالنسبة للجمعيات النسوية المختلفة، ثم مجيء دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر التعددية السياسية، ولذلك فإن المجتمع المدني في الجزائر يبدو حقيقة بدون تاريخ لأن اللحظات الكبرى في تاريخنا الحديث هي لحظة النضال السياسي في الحركة الوطنية ثم لحظة الثورة ثم لحظة الاستقلال ثم لحظة التنمية وبناء الدولة .

وبشكل عام فإن مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم المتأخرة في الخطابات السياسية والثقافية العربية، فلم يرد ذكره عند رفاعة رافع الطهطاوي ولا عند خير الدين التونسي بالرغم من أن مفاهيم الوطن ، الدستور والمدينة القانونية ، والفصل بين السلطات والمساواة والعدل والأخوة قد تضمنتها كتابات الجيل الأول من المثقفين الليبراليين العرب كما هو الشأن في "كشف المخبأ في فنون أوروبا" لأحمد فارس الشدياق وتلخيص الإبريز في تلخيص باريس" للطهطاوي" وإتحاف أهل الزمان" لأحمد ابن أبي ضياف "وأقوم المسالك في تدبير أحوال الممالك لخير الدين التونسي وهؤلاء من المثقفين العرب الأوائل الذين احتكوا بالآخر واطلعوا على علومه وفنونه وآدابه وصنائعه ، وأشادوا بمظاهر الحرية ودافعوا عن حب الوطن ، وعملوا من أجل تكريس العدل الاجتماعي.

ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف المجتمع المدني بأنه "المنظمات المستقلة عن الدولة والتي تقوم بنوع من الخدمة في المجتمع مثل : الجمعيات الأهلية والخيرية والتي هي معارضة لهيمنة الدولة عن المجتمع"(الجابري محمد عابد ، 1999: 42)، بمعنى أنه جملة المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنشط في ميادين مختلفة بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة وتراقب وتعقلن هيمنة الدولة على المجتمع لكي تحرر طاقات المجتمع ومن ثمة فهو – أي المجتمع المدني – " حقل للتنافس وفضاء للصراع وميدان لعمل القوى الاجتماعية ذات المصالح، وللرؤى والمواقف المختلفة بل والمتناقضة ، ميدان متفتح على ممكنات عديدة واحتمالات متعارضة، و يتوقف تحقيق بعض منها دون البعض الأخر على إمكانات وبرامج وتحالفات تلك القوى، أي أنه نتاج تشابك علاقات القوة والسلطة والمعرفة المتغيرة بتغير حواملها الاجتماعية واستراتيجيات إدارة الصراع التي يتبناها كل طرف وهذا يعني أن المضمون السياسي والإيديولوجي للمجتمع المدني ليس معطى متجانسا محددا سلفا ، بل يتشكل ويعاد بناؤه في كل مرحلة انطلاقا من موازين القوى الاجتماعية المكونة له"(أبو حلاوة كريم ، 1999، 22)

بمعنى أن المجتمع المدني يجب تعريفه من خلال سيرورته التاريخية التي ترتبط بخصوصية المجتمعات ، ولكن بالرغم من ذلك فإن هناك سمات وشروط عامة تحكم المجتمع المدني ، ومنها :

- الانفصال والتماسك بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- ترقية المواطنة والحقوق المدنية والسياسية للفرد ككائن مستقل في إطار الدولة عن انتماءاته المختلفة.
- القطاعية أي الممارسة الاجتماعية المستقلة نسبيا.
- المجتمع المدني مستقل عن إشراف الدولة المباشر أي أنه مستقل في التنظيم والعمل كما يقوم على الفعل الإرادي الحر والطوعي عكس الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة.
- أن المجتمع المدني مجتمع منظم ولهذا فهو يختلف عن المجتمع بشكل عام، يضم نسقا من المنظمات والمؤسسات التي تعمل بالإذعان لمعايير منطقية.

- كما أنه يقوم على المؤسسية أي الحضور الطاغي للمؤسسات وهي في جوهرها علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون.

ثانيا: حول مفهوم المشاركة المجتمعية

يعتبر مفهوم المشاركة من المفاهيم القديمة التي تم تناولها من خلال أفكار الفلاسفة والسياسيين حيث يعني توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، ومن خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم أو يصوتوا أو يشجعوا اتجاها سياسيا معينا، أو يحشدوا قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم"(فهمي محمد سيد، 2007: 69).

أما قاموس أكسفورد فيعرفها بأنها القيام بالأدوار مع الآخرين في موقف اجتماعي أو موضوع معين، أما قاموس الخدمة الاجتماعية فيعرفها بأنها كل نشاط أو ارتباط أفراد المجتمع المحتمل تأثرهم بالتغيير الذي يحدث في مجال معين من مجالات المجتمع السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية أو في أي موقف من مواقف التغير الاجتماعي.

فالمشاركة المجتمعية تعني تدخل المواطنين في السياسة اليومية من خلال ضبط عقود واتفاق بين الفرد والجماعة وبين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، ومنه تحقيق الاندماج في الحياة الاجتماعية، حيث تتخذ من النقد البناء أسلوبا للمشاركة في الحياة السياسية وتقويم النظام البيروقراطي للدولة كما تعني المشاركة أيضا تضافر جهود كل من المؤسسات الحكومية الرسمية والمواطنين والقطاع الخاص والأهلي في مواجهة أي مشكلة من خلال التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ البرامج والخطط السياسية والتنموية" (موريس أسامة، 2006 :دليل تدريبي).

نعتقد أن المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية وهي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف وأفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومتابعتها وتقييمها.

كما يقصد بالمشاركة المجتمعية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع

الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (Bassad Michel & Kaufman Vincent et Joye Dominique ;2001 :98)

وعليه تعتبر مسألة المشاركة المجتمعية ظاهرة عالمية قديمة وحديثة، وهي تعني المساهمة الإيجابية في إدارة الأمور المتعلقة بشؤون الحكم والمجتمع، وهذه المساهمة تكون محدودة في أطر رسمية وغير رسمية، ومدى قدرتها على تحديد أنماط وأشكال ومستويات مشاركتهم، وبالتالي من الضروري التعرف على المتغيرات المحددة لنشاط القوى الاجتماعية، حيث تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما فيما يتعلق بجعل الجهاز الحكومي عرضة للمساءلة من قبل المجتمع، وذلك من خلال تبني القضايا الهامة التي تهم مختلف الأطراف المجتمعية، ويرتبط زيادة الدور الذي تلعبه القوى الاجتماعية بالقضايا المتعلقة بالسلطة والنزاهة والشفافية والمشاركة، ويمكن إيجاد آلية تسمح بالتعاون والمشاركة بين الأفراد حيث تسهم المشاركة المجتمعية لمختلف القوى الاجتماعية في تمسك الأفراد بالقواعد والمعايير التي قاموا بوضعها، ويتطلب تفعيل دور المجتمع المدني بزيادة مساءلة الحكومة توافر بيئة سياسية تتسم بالحرية و إمكانية التعبير والتصويت، كما يتطلب من القوى الاجتماعية للمجتمع المدني أن تتسم بالشفافية والديمقراطية والمسؤولية، ويعتبر التطور البطيء الذي يشهده المجتمع المدني في الجزائر أحد العوامل الأساسية لقصور الحوكمة ولرفض مشاركة حقيقية من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في عملية التنمية وذلك من خلال النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني كمنافس على السلطة، وتتمثل هذه المنظمات الرسمية وغير الرسمية والتي تتيح للفرد قدرا من المشاركة المجتمعية في قضايا مجتمعه ومشكلاته في المنظمات التالية:

1- الأحزاب السياسية

وهي تنظيمات اجتماعية تضم عددا من الأفراد لهم نفس التوجهات الإيديولوجية والسياسية تدفعهم للدفاع عن مبادئهم في صورة جماعية، من خلال تسطير برامج سياسية وخطط تنموية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق في الواقع المجتمعي وتخدم مصلحة المواطنين بالدرجة الأولى، وهم في ذلك تحكمهم قيادة موحدة.

2- النقابات المهنية والعمالية

وهي تنظيمات اجتماعية توجد في المجال المهني والصناعي والتجاري تسعى إلى تحقيق مطالب وحاجات أصحاب المهن والحفاظ عليها باستخدام الوسائل و الأساليب المشروعة المتاحة اجتماعيا والوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة.

3- الجمعيات الأهلية

وهي ذات طابع خدماتي غير ربحي أي أنها لا تهدف إلى تحقيق ربح مادي بقدر تقديم خدمات للمواطنين، وقد تستمر لمدة طويلة كما قد تكون عرضة لوقف نشاطها حسب طبيعة أهدافها(محدودية هذه التنظيمات ترتبط بنوعية نشاطها) وهي تتألف من أشخاص طبيعيين أو معنويين، وهي تقوم أساسا على فكرة العمل التطوعي التعاوني.

4- القطاعات الخيرية

وتضم كافة الجمعيات ذات الطابع الديني الخيري والنوادي ومراكز الشباب والجمعيات الزراعية والتعاونية ومؤسسات الحسبة ودور الثقافة وكل مؤسسة أو تنظيم يعمل على نشر القيم الأخلاقية والمبادئ الفاضلة في المجتمع.

5- القطاع الخاص

ويعتبر من أهم القطاعات في عملية التنمية من خلال ما يوفره من وسائل وأساليب للتغير الاجتماعي والاقتصادي من خلال عمليات التنافس والتعاون والتبادل بحيث يعتبر الوسيط الاجتماعي والاقتصادي بين طبقات المجتمع.

ثالثا: إشكالية بناء الدولة وتأسيس المشاركة المجتمعية

1- إشكالية بناء الدولة

نحتاج الآن إلى أن نتأمل مستويات تشكل الدولة، حيث مرت الدولة القومية الأوروبية من خلال نطور وظائفها التقليدية وعلاقتها برعاياها بأدوار متعددة أو نماذج متعددة سمت الدولة بتسمية وظائفها في كل مرحلة، واستكمال مشروع إنجاز الدولة حدث في أوروبا نتيجة التطور التاريخي التراكمي في الفترة بين القرن الخامس

عشر والتاسع عشر، والظرف التاريخي هذا وما تلاه جعل الدولة تمر بمراحل ثلاث وهي:

1. الدولة الحارسة: لقد تطلبت التطورات الاقتصادية والعلمية التي جعلت معظم البلدان الأوروبية بلدانا صناعية، تطلبت أن تكون الدولة صناعية في اقتصادها، حيث التفوق لنسبة عمال الصناعة على نسبة الفلاحين، وتفوق الرأسمال النقدي على الملكية العقارية، وهذا ما جعل وظائف الدولة تعتمد في الدفاع الوطني والأمن الداخلي والعدالة وصون الحرية الفردية.

2. الدولة المقاولة: إن الدولة الحارسة وجدت نفسها مجبرة على تغيير وظائفها وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، عندما تبين لاحقا محدودية قدرة الأفراد على تشكيل البنية التحتية للدولة ففي هذه المرحلة بدأت الدولة تتخذ صفة المقاول الذي يتعهد التدخل وإنشاء المؤسسات العامة الصناعية والتجارية وحتى الاجتماعية، وهذا التدخل تطلبه النقص الحاصل في قدرة ومبادرة الأفراد، وتعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في بداية عقد الثلاثينات المحطة المهمة في تحول مسار وظائف الدولة وتدخلها الأكبر في النشاط الاقتصادي، ورعاية مصالح أفرادها وهي أشبه بالأسرة في رعاية أبنائها اقتصاديا واجتماعيا وإداريا، وهو ما يتضح في سياسة فرنكلين وروزفلت في إدارة الدولة الأمريكية منذ 1932.

3. الدولة التدبيرية: بدأت الدولة منذ منتصف القرن العشرين في التخلي عن وظائفها التقليدية في التدخل المباشر لبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وإدارتها، والانتقال من وظائف جديدة تحددت في استثمار العلم والتكنولوجيا للصالح العام وفي تقديم خدمات متعددة إلى مستوى ارتفع فيها قطاع الخدمات ونسبة العاملين فيه على حساب قطاع الزراعة والصناعة ونسبة العاملين فيهما، مستخدمة وسائل الإعلام والاتصال.

إنه تدخل بشكل مباشر وغير مباشر في جميع الميادين جعل من الدولة الوطنية تعمل بفعالية في إدارة وتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تدخلها المباشر أو غير المباشر في تخطيط تأمين وتقديم دعم وإعانات للقطاعات

الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أنها مسؤولة عن تحقيق الازدهار الاقتصادي للتقدم الاجتماعي" (فهمي محمد سيد، 2007: 69)

في هذه الفترة تطور القطاع الخاص مقابل تراجع القطاع العام في المجال الصناعي، ويبرز فاعلون جدد قلصوا من وظائف الدولة التقليدية في الرعاية والإدارة والتدخل، تلك الأدوار والوظائف تقلدتها الدولة القومية في أوروبا الحديثة وفق تسلسل تاريخي فرضته الظروف الجديدة لولادة ونمو الدولة في المجتمع الأوروبي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى توافق تاريخي هام، هو أن الدولة العربية المستقلة عن الدولة الأوروبية كانت من جنسها في وظائفها، أي أن الدولة العربية المستقلة ومنها الجزائر، باتت دولة رعاية ومقاولة على شاكلة الدولة الأوروبية في تلك الفترة، وهذا يعني أنها لم تمر بمرحلة الدولة الحارسة التي تحمي الحرية الشخصية وتوفر البيئة الملائمة لولادة طبيعية ونمو مستمر للطبقة الوسطى والبورجوازية.

والدولة الحديثة ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم التقديرات بضعة عقود، ويعتبر معظم المنظرين الدولة الحديثة خلقا أجنبيا، إذ حتى بداية القرن العشرين كان المواطن العربي تحديدا يخضع لسلطة الدولة العثمانية التي كانت مطالبة بحمايتها من الغزو الأوروبي، وكانت السلطة تتسم فيها بالانفصال التام بين حكامها من جهة وبين الرعية من جهة أخرى، ولذلك فإن الدولة الحديثة في الوطن العربي قد تم تأسيسها أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي، تم على إثرها تشكيل شبيه نسبيا لمؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية لتلك التي كانت قائمة، واستمر هذا التقليد للأنظمة الغربية الأوروبية حتى بعد حصولها على استقلالها الوطني على الرغم من المحاولات المتكررة للتغيير.

ويرى بادي أنه لفهم تشكل الدولة لا بد من فهم تشكل المجال السياسي والذي به يفهم تطور الدولة الحديثة الأوروبية، وانتقالها من دولة الأمير إلى دولة القانون والمؤسسات الحديثة، بينما لم يحدث ذلك الانتقال في البلاد العربية فظلت دولة الأمير والقبيلة، فالمجتمع السياسي المنظم هو نتاج تفاعل ثلاثي العناصر بين القبيلة والعقيدة والقوة، أي الجند والمال والفكرة بالمصطلحات القديمة، وبين القوة المادية المرجعية الحامية، الجيش والاقتصاد، والعقيدة أو الايدولوجيا حديثا، فهذه الميكانيزمات الحقيقية والأساسة لاشتغال الدولة ووجودها واستمرارها الفعلي.

والظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس وآراؤهم وطموحاتهم وإنما اللاشعور السياسي الذي يعني بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد ضغطا لا يقاوم مثل القبيلة والأحزاب العقائدية والتي تستمد قوتها المادية الضاغطة القيسرية، مما تقيمه من ترابط بين الجماعات، تؤطر ما يقوم بينهم من صراع أو تنافس، وهكذا تبقى القبيلة مثلا كيان الجماعات سواء كان أفرادها يعيشون الإقطاع أم الاشتراكية أم الرأسمالية.

وبمقارنة اللاشعور السياسي العربي الحديث مع نظيره الأوروبي، يتبين أن العلاقات الاجتماعية من نوع العشائرية والطائفية تحتل مكانا يقع خلف العلاقات الاقتصادية المتطورة في البلدان الأوروبية، أما في المجتمع العربي فإن تلك العلاقات لا تزال تحتل موقعا أساسيا وصريحا في حياتنا السياسية حيث تتنحى العلاقات الاقتصادية الأقل تطورا لصالح العلاقات الاجتماعية القبلية والطائفية.

غير أن ما يلاحظ في الدول العربية أنه لم تحدث القطيعة بين الأمير والدولة فما زال الأمير هو الدولة والدولة هي الأمير في مجال سياسي ضيق لا مكان فيه للشعب حتى الآن، وقد عجزت النخب العربية الوطنية الحديثة عن استيراد مفهوم الحداثة السياسية، مما جعل الشعب غائبا في المجال السياسي والمشاركة الفعلية في قضاياه ومشكلاته.

2- إشكالية تأسيس المشاركة المجتمعية

نعتقد في هذا الجانب أن الأطر المؤسسية الحديثة سواء بالنسبة للجهاز البيروقراطي للدولة أو مؤسسات المجتمع المدني هي إفراز طبيعي لبنية المجتمع الغربي وثقافته من خلال التطور التاريخي وتفاعله الداخلي والخارجي إلى أن أخذ الشكل الحالي، ولعل هذا هو الفرق الأساسي بين مستوى تطور المجتمعات الغربية ومستوى تطور المجتمعات العربية، ولذلك نود التركيز على خصوصية واقعنا وأهم الفروق بينه وبين واقع المجتمعات الغربية.

فالتنظيمات الاجتماعية في الغرب كانت تستند بدرجة كبيرة إلى المصالح والعوامل الاقتصادية التي تقوم على الانقسام الأفقي بدرجة أساسية، فتبرز العلاقات

الثانوية على المستوى الاجتماعي بينما تستند التنضيدات على الانقسام العمودي الذي يقوم على العلاقات والروابط الأولية ما قبل القومية.

لعل هذا هو الفارق الذي يفسر أن طبيعة التنضيدات الأفقية الاقتصادية في المجتمعات الغربية قد سمحت لماركس والماركسيين من استخدام مقولة التحليل الطبقي للتعاطي مع واقع المجتمعات الغربية بشكل موائم، بينما تصعب استخدامات هذه المقولة في الواقع الاجتماعي العربي نظريا وعمليا، ومن هنا كان الأقرب إلى تحليل واقعنا هو مقولة الجماهير التي تعبر عن كيان اجتماعي واسع يشمل عدة كيانات ضيقة مثل العائلة والعشيرة والطائفة والفئة القومية.. وهو ما يعني وضوح مركزية العلاقات والروابط الأولية في أية مقاربة تحليلية سوسيولوجية بالنسبة إلى ضعف الروابط الثانوية أو الطبقة المغطاة فعليا في مجتمعاتنا بتلك الروابط الأولية" (أحمد سفيان، 1992: 43-46)

وبنظرة نقدية ودقيقة لواقعنا الاجتماعي نجد أن المقاربة السوسيولوجية تتعلق بقضيتين أساسيتين، هما البنية الاجتماعية والوعي الاجتماعي.

- البنية الاجتماعية: هي بنية تقليدية أو أولية وهي تمثل العوامل الموضوعية المحددة لشكل المشاركة المجتمعية ومستواها، فهي تستمد قوتها من قدرتها الفعلية على تلبية الحاجات الأساسية لأبنائها في الإطار التضامني للروابط الأولية، إذ تمنحهم أمنهم وهويتهم وتحافظ على ممتلكاتهم المادية والمعنوية، بينما تتعامل المؤسسات الاجتماعية الحديثة معهم بشكل براغماتي وانتهازيا في كثير من الحالات، فتصور غالبية المواطنين عن هذه المؤسسات الحديثة ناتج بالدرجة الأولى عن مستوى الخدمات المقدمة للأغنياء وذوي السلطة، ويتجسد ذلك في أن سلوك الفرد في ممارسته العملية لا يكون أخلاقيا إلا داخل البنية الأولية بينما لا يتقيد بنمط الأخلاق في المجتمع بصورة عامة.

الوعي الاجتماعي: ويظهر الوعي الاجتماعي من خلال القناعات التي يتمسك بها أبناء الجماعات التقليدية والتي تدور حول ضياع المكانة في حال عدم تقيدهم بتلك التكوينات التقليدية.

إن الإشكالية المطروحة في تصورنا حول المشاركة المجتمعية ومختلف أشكال العمل الاجتماعي والأهلي تتطلب التركيز على الأطر الاجتماعية الحاضنة للمشاركين، وبيان مدى قدرتها على تحديد أنماط وأشكال ومستويات مشاركتهم، "وبالتالي فمن الضروري التعرف على المتغيرات المحددة لنشاط القوى الاجتماعية في البلدان العربية،" (شرابي هشام ، 1987: 48)

إن تحقق الاستقلالية الضرورية لمؤسسات الجهاز البيروقراطي للدولة مرتبط بدخول المجتمع في مرحلة يكون التغير فيها قد ارتفع إلى مصاف معطى دائم، لأن المشاكل والرهانات التي يواجهها المجتمع لن تكف عن التبدل، الأمر الذي يستوجب أن تكون الأطر المؤسسية تتمتع بدرجة من الليونة والمرونة في التعامل مع المتطلبات الجديدة للبناء الاجتماعي، ومنه يمكن القول أن الدولة في مجتمعنا العربي تعرضت لسوء فهم مزدوج تمثل:

- الأول في كون المجتمع العربي تعرض لمجموعة من المشكلات مختلفة عن تلك التي واجهتها الدولة في المجتمعات الغربية.
- أما الثاني فقد تجسد في أزمة النظام الإقطاعي المتمثل في ملكية الأغنياء للأرض في المجتمع الغربي، بينما في المجتمع العربي بقيت البنية القبلية والعشائرية هي المسيطرة على زمام الدولة، في الوقت أيضا الذي حاولت فيه الدول الغربية دمج النخب الاقتصادية الفاعلة حاولت الدول العربية خلق اقتصاد صناعي وتجاري غير موجود أصلا.

وإذا كانت المجتمعات الغربية لم تواجه سوى نمو تدريجي للمشاركة المجتمعية التي احتواها مجتمع مدني منظم، فإن المجتمع العربي واجه دفعة واحدة تفجرا عنيفا لإرادة المشاركة المجتمعية خاصة منها المشاركة السياسية والذي لم تستطع الولاءات التقليدية أن توقفه، فاحتالت عليه بعدة طرق كان من أبرزها تأطيره في مؤسسات حديثة مع الإبقاء على مضمونه وآليات عمله كما هي، مما أوجد مؤسسات حديثة في أطرها تقليدية في مضمونها.

ويمكن إيجاز أهم مبررات استسلام التكوينات التقليدية لعملية التغيير هذه في:

- لم يعد واقع المجتمع الدولي يسمح بأي نشاط اجتماعي لم يكن مؤطرا بأطر مؤسسية حديثة، مما دفعها للبحث عن أطر مؤسسية مناسبة.
- أفرزت التغيرات الاجتماعية في بداية القرن الماضي شرائح اجتماعية جديدة غير مرتبطة بالتقسيمات الأولية للمجتمع، وهي تبحث بقوة عن مكان لها في الساحة الاجتماعية والسياسية ونعني بها الفئات الوسطى التي تطورت نتيجة تقسيم العمل والتخصص.
- أن استيراد الأطر المؤسسية الحديثة لم يتعارض مع المصالح القبلية والتقليدية، بحيث كانت داعمة وتوفيقية بين مصالحها ومصالح الفئات الجديدة وهو ما يفسر لنا عدم القدرة للانتقال من مستوى التأطير المؤسسي الحديث للمشاركة المجتمعية إلى مستوى الأداء المؤسساتي الأمثل لمختلف المؤسسات الحديثة المستوردة.

ويمكن القول أن تمأسس المشاركة المجتمعية في الوطن العربي وفي الجزائر قد اقتصرت على المظاهر الخارجية للمؤسسات السياسية، وقد خضعت في ذلك لنوعين من المحددات أولها يتعلق بالقوى الاجتماعية، والثاني يتعلق بواقع المشاركة المجتمعية.

فالقوى الاجتماعية ما زالت يغلب عليها التحرك وفق الولاءات التقليدية رغم مرور وقت طويل على دخولها في أطر المؤسسات الحديثة، أما بالنسبة لواقع المشاركة المجتمعية فهو يعاني من كثير من المشاكل، يمكن معالجتها من خلال أربعة مداخل لكل مدخل كلفة ومردودية معينة:

المدخل الأول: التأثير في طبيعة النظام السياسي، وهو ذو مردودية عالية غير أكلفته السياسية ستكون عالية أيضا.

المدخل الثاني: التأثير في طبيعة البنى الاجتماعية: فإن كلفته ستكون أقل إلا أن مردوديته لن تظهر إلا على المدى البعيد.

المدخل الثالث: التأثير على دوافع المشاركة المجتمعية، فإن كلفته ستكون أقل إلا أن مردوديته لن تظهر إلا على المدى البعيد.

المدخل الرابع: إعادة النظر في الترتيبات المؤسسية، من خلال الانتقال إلى مستوى الجمعيات الأهلية وهو المدخل الأمثل لتفعيل المشاركة المجتمعية من خلال هذه الجمعيات وكذلك تفعيل دورها الاجتماعي.

مما تقدم يمكن القول أن عملية إعادة النظر بالترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية يفترض أن يكون ضمن خطة شاملة لإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية لمختلف الأطر المؤسسية الحديثة، سواء ما تعلق منها بمؤسسات الجهاز البيروقراطي للدولة الحديثة، أو مؤسسات المجتمع المدني، فكيف تساهم منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية؟.

رابعا- دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية في الجزائر

عرف عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نشاطا ملحوظا للمنظمات الغير الحكومية، فكانت بذلك إحدى التعبيرات المظهرية لعجز الأحزاب السياسية عن بلورة مشروع اجتماعي تغييري للأزمة الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن ثمة هناك تصورين أساسيين يؤسس فلسفة الحركات الاجتماعية الجديدة من خلال المنظمات الغير الحكومية :

- تصور يدعو إلى الانخراط العملي في إعادة بناء المجتمعات النامية على أساس المساهمة إلى جانب الحكومات في إعادة تنمية الموارد الاقتصادية للدولة ، مشجعة إياها على تفريغ إملاءات المؤسسات المالية الكبرى وعلى رأسها ص.ن.د جمعية التويزة والتضامن.
- تصور يدعو إلى الانخراط الواعي والنقدي في إعادة بناء المجتمعات النامية على أساس المساهمة النقدية ومحاولة الإحلال مكان الأحزاب المؤسساتية والدعوة إلى خوض حملات تضامنية ضد سياسة التدمير الممنهج للثروات المحلية من طرف المؤسسات المالية الكبرى.

ولا خلاف بأن المجتمع المدني في معظم الدول العربية يتصف بالهشاشة التي لا تحقق نتائج ملموسة للتعاون بينه وبين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومن العوامل التي أدت إلى عرقلة هذا التعاون هو سيطرة الحكومة على الاقتصاد والعوائق التي تفرضها على منظمات المجتمع المدني نظرا لقدرتها على تعبئة الجماهير ونشر

رأس المال الاجتماعي إلى جانب قيامها بتغيير الثقافة المجتمعية وممارستها للمساءلة الخارجية على السياسات والممارسات الحكومية، فضلا عن مساهمته في عملية التنمية الاجتماعية، حيث يعتبر الكثير من الباحثين أن المجتمع المدني هو الوسيط الاجتماعي للتنمية والتغيير والتحديث والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم البناءة في اقتراح الحلول الملائمة لمشاكلهم وإيصالها إلى السلطات العليا بالطرق والأساليب الحضارية، ومن جهة أخرى يعتبر المجتمع المدني أداة ضبط وتصدي لأي تعسف يصدر عن الدولة أو المسؤولين أثناء ممارستهم لمهامهم "ذلك أن التنمية عملية اقتصادية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفائدة الناجمة عنه"

(الأنصاري محمد جابر، 1995: 34)وقد دعت الكثير من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ترقية وتفعيل مشاركة المواطنين مع الحكومات في برامج التنمية الشاملة والاستفادة العادلة من الثروات مما يخدم السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي نظرا لما يمكن أن تقدمه المشاركة الفعالة للمواطنين من خلال تنظيماتهم الحرة والطوعية والمستقلة في ظل التحولات الكبرى من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وذلك في إطار الشراكة والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، وهو الثلاثي الرئيسي للعملية التنموية.

ولقد أصبحت المنظمات غير الحكومية شريك دائم وفاعل في كل أنشطة وبرامج وسياسات الدول وتظهر هذه الفاعلية في الدول الغربية خاصة والتي تتمتع فيها منظمات المجتمع المدني بالتنظيم الرشيد والجو الديمقراطي والاستقلالية وإمكانية التمويل الذاتي على عكس منظمات المجتمع المدني في الدول العربية التي تعاني من العديد من العوائق، أهمها التمويل والاستقلالية المالية وعدم توفر الجو الديمقراطي الناتج عن عدم التأسيس السليم لهذه الأطر المؤسسية.

ونود الإشارة هنا إلى أن كثيرا من القوانين والإجراءات التي فرضتها الدولة على هذه المنظمات كان الغرض من ورائها منع استخدامها كتغطية لنشاطات سياسية مثلا، و كل هذا قد أضر بالدرجة الأولى بالعمل الأهلي وذلك لأسباب تتعلق بانخفاض مستوى أداء مؤسسات الدولة عموما ولعدم توافق هذه الأطر المؤسسية

المستحدثة مع بنية وثقافة مجتمعنا وخصوصيته الاجتماعية والثقافية بشكل خاص، غير أنه يمكن تحديد بعض الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الجزائر على وجه الخصوص في النقاط التالية:

1. ممارسة الديمقراطية وتجسيدها واقعا ملموسا سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي.
2. توسيع المشاركة المجتمعية في الحكم وبالتالي تحاشي القرارات الفوقية المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجات المواطنين ومشاكلهم المختلفة وتمكينهم من الاطلاع على كل المعلومات.
3. مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والآفات الاجتماعية في المجتمع.
4. التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
5. جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة" وعليه فإن المجتمع المدني سواء كان نشاطه رعوي خدماتي أو تنموي دفاعي يتوقف على طبيعته من حيث مدى استقلاليته الداخلية وحسن تنظيمه وكفاءته المحاسبية والشفافية من جهة وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية التي يعمل في إطارها وكذلك مدى اعتقاد الأفراد بأهمية المشاركة في إدارة شؤون بلادهم من خلال آليات الديمقراطية واحترام القوانين"(خروع أحمد ، 1998: 57).

استخلاصات ختامية

نعتقد من خلال الطرح السابق وفي ظل التوجه العالمي للانتقال نحو دولة الرفاه التي تستند إلى مركزية دور الدولة إلى دولة إعادة التوزيع التي تستند إلى أطر مؤسسية حداثية وإلى عملية المشاركة المجتمعية، والذي تتجلى بعض مظاهره في السياسة العامة لبلادنا من خلال إعادة النظر في دور الدولة في المجال الاجتماعي التضامني وخاصة أن الدولة أصبحت غير قادرة على تحمل عبء الخدمات الاجتماعية، وإذا علمنا أن هذه المؤسسات وجدت نفسها أمام مجموعة من المشاكل المتداخلة والمعقدة، فهي نتاج بيئة مغايرة للبيئة العربية والجزائرية على وجه الخصوص، إلى جانب صعوبة انسجام أدوارها وتوافقها كونها نتاج لبيئات غربية متعددة.

وإذا كان وجود الإنسان العربي يمكن تحديده بجملة من الحقوق منها حق التعليم والعمل والفكر والتعبير واتخاذ القرارات وحق الاجتماع وإنشاء الجمعيات وتكافؤ الفرص والمساواة فإن الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم يقف في مقدمة هذه الحقوق"(قنديل أماني، 2000: 108)، فإن تحقيق المشاركة المجتمعية في الدول العربية ظل بعيد عن المستوى المطلوب، وربما ما زالت العوامل الداخلية الدافعة لتغيير الأدوار والوظائف التقليدية غير متوفرة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيد أن العوامل الخارجية عاصفة وبقوة نحو تغيير تلك الأدوار مما يجعل السؤال ملحا عن مآل الدولة الوطنية في ظل رياح تلك العوامل ورياح التغيير والعولمة، أي ما هو مستقبل دولة الحداثة في الوطن العربي والجزائر خصوصا، وهي لم تؤد وظائف الدولة الحارسة وغير مهيأة لأداء أدوار الدولة التدبيرية والإدارة الذكية في ظل متغيرات عالمية عاصفة تلغي حدود الدولة الوطنية، وتفرض عليها وظائف جديدة أو مغايرة؟، وهل أعضاء المجتمع العربي مهيئون للمشاركة الفعالة والجادة في مختلف نشاطات ومجالات الحياة الاجتماعية بعيدا عن المصالح الشخصية والعلاقات التقليدية والقبلية؟.

المراجع

1. الصبيحي أحمد شكري.(2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 18
2. الصبيحي أحمد شكري.(2000)، المرجع السابق، ص22
3. الكنز علي.(1998). عن المجتمع المدني في المغرب العربي ،دار توبقال للنشر - المغرب ،ط1، ص 23
4. الجابري محمد عابد.(1998). المجتمع المدني تساؤلات وآفاق ، دار توبقال للنشر ، المغرب، ط 1، ص 42
5. الأنصاري محمد جابر.(1995). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص 34
6. أحمد سفيان.(1992). المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 43-44
7. إفاية محمد نور الدين.(1998). الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، نموذج هابرماس، ط2، إفريقيا الشرق، المغرب، ص 108
8. أبو حلاوة كريم.(1999). إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 3 . ط 1999 ، ص 10.
9. أبو حلاوة كريم.(1999). المرجع السابق، ص 22
10. جابي عبد الناصر.(1999). النظام السياسي الجزائري ،المجتمع المدني بين الأزمة والإنتقال دار توبقال للنشر، ص 39
11. خروع أحمد.(1998). حصيلة القانون الدولي للتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 57.
12. ديلو ستيفن.(2003) التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، المجلس العلى للثقافة، القاهرة، ط1، ص 22
13. شرابي هشام.(1987). البنية البطركية، ط1، دار الطليعة بيروت ، ص 48
14. عبد الفضيل محمود.(2000). ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في الوطن العربي، من خلال أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 29

15. فهمي محمد سيد.(2007). المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص69

16. فهمي محمد سيد.(2007). مرجع سبق ذكره، ص 69.

17. قنديل أماني.(2000). المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 108

18. موريس أسامة: مبادئ الحكم الداخلي الديمقراطي في الجمعيات الأهلية، دليل تدريبي، ورشة عمل في الفترة من 1-2/ 12/ 2006 القاهرة

19. Michel Bassad& Vincent Kaufman et Dominique Joye ;(2001). Enjeux de la sociologie urbaine,1 ed ; Press polytechniques et Universitaire,ch-1015 ;Lausanne ;p98

الفصل الرابع

قراءة سوسيولوجية في الثقافة المجتمعية وعمل المرأة

مقدمة

إنّ التحولات التي عرفتها البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، منها التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، أثرت بشكل واسع على الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية، التي كان لهذه الأخيرة انعكاسات كبيرة على الأسرة عامة، و عملت على تغيير وجهة نظر المجتمع و الزوج تجاهها.

هذا التحول أفرز ديناميكية واسعة في آليات الأدوار و تعددها، إذ أصبحت المرأة تمارس أدوارا إضافية عن الدور الموجه لها سابقا و كذا مساهمتها في النشاط الاقتصادي الداخلي، حيث عرفت نشاطات أخرى خارج البيت جعلت منها عضوا مهما في الحياة العامة و الخاصة، و ذلك داخل المجتمع و الأسرة، فوجود المرأة اليوم " في سوق العمل بأجرة كان من ورائه دافع مادي تتحقق منه استقلاليتها المالية، تتضمن تحررها من سيطرة الرجل و هيمنته فهذا العامل ساعدها على تعزيز سلطتها أمام ضعف سلطة الأب، و ذلك بتدخلها الواضح في مشاركتها في اتخاذ القرارات المهمة كعملية الاستهلاك، الضروري و الكمالي منه.

وهكذا فالسلطة الأبوية لم تعد نفسها أو غاية في حد ذاتها بازدياد سلطة الأم في مشاريع الحياة اليومية و المستقبلية للأسرة، و هذا يعطي صفحة جديدة للدور الاجتماعي للمرأة لم تعرفه من قبل.

فعملية التغير جعلت المرأة تكتسب أدوارا اجتماعية إضافية معترفة لدى أفراد الأسرة و يرجع هذا إلى انتشار التعليم لدى الجنسين بعدما اعترف الآباء بأهمية تعليم المرأة وخروجها للعمل وبرز هذا الاهتمام، أكثر بظهور جمعيات ونوادي تنادي بحقوق المرأة والتساوي في الوضعية مع الرجل والعمل على ترقية مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ومشاركتها في الإنتاج العام الذي يهدف إلى رفع المستوى الثقافي ودرجة وعيها وهذا يفيدها أكثر في حياتها الأسرية، بعدما تكتسب لنفسها ثقافة واسعة منها اجتماعية وصحية، اقتصادية وسياسية... الخ، تساعدها على التحكم في آليات

التسيير المنزلي وهو ما يجعل الزوج ينظر إلى زوجته بتحفظ لأنه على يقين ببراعتها تجاه تسيير الأسرة وهو ما يدفعه إلى مشاركتها كعنصر ذو فعالية اجتماعية داخل الأسرة فالتغير النسبي الذي عرفته المرأة مكنها من إعادة اعتبار للدور الاجتماعي الذي تلعبه داخل و خارج الأسرة.

و بحكم التغيرات الاقتصادية التي مست النظام الاجتماعي و القيمي تغيرت المكانة الدونية للمرأة، و أصبحت تحس باستقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها من قبل، مما هيأ لها الفرصة لتتعلّم و تعمل و تختار شريك حياتها، و تتعرف عليه قبل الزواج و هذا يختلف تماما باختلاف المدن و الأرياف، إلا أنه مرتبط فقط بممارسة عمل المرأة المأجور.

إنّ تطور مكانة المرأة مرهون"بخروجها للعمل و حصولها على أجرة خاصة بها يجعلها تملك و تكسب وعيا أكثر بذاتها، فعمل المرأة هيأ لها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار و المساواة في السلطة إلى جانب زوجها "فهذا العمل الاقتصادي يساهم في تغير و إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية لكلا الزوجين، أصبح الزوج يشارك زوجته في الأعمال المنزلية التي تقوم بها كمساعدته لها في الطبخ، الغسيل، تربية الأطفال و كذا مساعدة الزوجة له في الأعمال خارج المنزل، إذ كانت تخص الزوج لوحده من قبل، كعملية الشراء، و الإنفاق... إلخ(1).

على هذا الأساس" فالمرأة العاملة أصبحت تشارك زوجها في كثير من الأدوار التي كان يقوم بها من قبل، و ذات أهمية في تسيير الحياة الأسرية، و في هذا الصدد توصلت بعض الدراسات إلى النتائج التالية:(2)

أ -أصبح دور المشتغلة أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية فاشتغال المرأة أدى إلى ازدياد نفوذها في الأسرة.

ب - كذلك أدى اشتغال المرأة إلى تغيير معايير الزواج، فمن حيث الصفات المطلوبة في اختيار الزوجة كانت المهارة في الأعمال المنزلية هي المعيار الأساسي

ج -حقق اشتغال المرأة مميزات أخرى أهمها ارتفاع متوسط دخل الأسرة و ارتفاع مستواها المعيشي تبعا لذلك و ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة

بعد الاستقلال أدركت الدولة الجزائرية أنه لخروج أفراد الشعب الجزائري من سياسة الجهل التي سلطتها السياسة الفرنسية عليهم، لابد من فتح أبواب التعليم وفرض مجانيته لكلا الجنسين بدون تمييز، انطلاقا من سن السادسة " وهو نفس الشيء الذي عرفته المجتمعات العربية في فتح جمعيات عربية مختلفة تعمل على ترقية مكانتها وتعليمها(3)، باعتبارها امرأة عصرية لا بد أن تكون في مستوى ثقافي على الأقل بقدر التطورات العصرية التي عرفتها المجتمعات اليوم وذلك باستكشاف المرأة لذاتها، والإيمان بها وبمواقفها ومبادئها وقيمها ويقول قاسم أمين في هذا الشأن" أن التربية تلعب دورا جوهريا في تشكيل الإنسان بل في استطاعتنا تعديل الاستعدادات الطبيعة الوراثية إلى حد ما(4)، فالتربية ضرورية للمرأة فهي التربية العقلية، كما نجد مفهوم التربية قد حصره في التعليم الذي يتيح لصاحبه إدراك الكون والعمل وفقا لهذا الفهم بما يحقق المنفعة والسعادة وهذه الأخيرة تكتمل عند خروج المرأة للعمل و مشاركة الرجل في الإنتاج، و لتفرض نفسها كعنصر فعال في المجتمع.

إن التغيرات التي عرفتها المرأة أدت إلى اعتراف المجتمع بدورها و مسؤوليتها ومن ثم بمساواتها التامة مع الرجل، في الحقوق و الواجبات خاصة داخل الأسرة إذ تصبح المرأة المستفيد الأول بسبب الاستقلالية المادية نتيجة العمل الذي تحصلت عليه و كذا من يساعدها في الحصول على سكن صغير يأوي أسرتها الصغيرة بعيدا عن الأسرة الأبوية القائمة على الخضوع وتعزيز كونها في أسرة مصغرة قائمة على التفاهم و التفتح و على تعليم و عمل المرأة، وجودها في هذا الموقع يجعلها تلعب دور المشارك في جل القرارات المهمة الرئيسية لصالح الأسرة إلى جانب زوجها، كما تخلق جوا داخل أسرتها تملئه العاطفة و حرية التعامل الذي من شأنه أن يدعم ديمقراطية الحوار والنقاش بين أفراد الأسرة، و هو ما أكدته بعض الدراسات أن المستوى التعليمي للمرأة و نوع النشاط الذي تقوم به مكنها في التفكير بنوع النمط المعيشي الذي تفضله اليوم في أسرة نواتية و هذه الأخرة تعرف انتشارا كبيرا خاصة في الوسط الحضري، حيث تبحث المرأة دائما عن كيفية استغلال دورها كدور بارز و فعال داخل الأسرة، في ظروف ملائمة لذلك.

أولا : صورة المرأة الاجتماعية في الثقافة الممتدة:

المرأة في طابعها الثقافي التقليدي ينظر إليها بأنها ذلك " الإنسان الضعيف تتلقي الاهتمام من طرف الآخرين و الاعتماد عليهم في كل الأمور و ترث أدوارها الاجتماعية عن أهلها فهي رهينة المنزل لا تغادره إلا للضرورة، أما الحياة العامة فليست من شأنها، بل من شأن الرجال هم القوّامون على السياسة و التشريع و الاقتصاد، يقول البعض البيت مملكة المرأة و المجتمع مملكة الرجل ."(5)، ترى الثقافة التقليدية المرأة رمزا لشرف الجماعة، و الرجال هم الذين يحرسون السلوك الأخلاقي للنساء، و لا تأخذ لنفسها قسطا من التصرف في حياتها كإنسان قادر على ذلك فهي " تبقي خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية، و هذه النظرة تنعكس على توزيع الأدوار داخل الأسرة، فيكون الرجل مركز القوة و الثقل بمقدار ما تتحول المرأة إلى مركز الضعف، فالكل يلعب دوره المقرر له و كأنه لم يخلق إلا له، أو كأن هذا الدور جزء من طبيعته "(6)

إلاّ أنّ التغيرات السريعة التي عرفتها المرأة بفضل التربية و التعليم و الخروج إلى العمل بدأت هذه الصورة الاجتماعية للمرأة في نظام القيم التقليدي تفقد بعض أهميتها فالتعليم الإلزامي خلق جيلا جديدا أكثر فاعلية و ثقافة من الأهل، و هو ما يساهم في نفس الوقت في تعميق الهوة داخل الأسرة، في تغيير العلاقات و الأدوار الاجتماعية " فإن كان دور المرأة في المجتمع التقليدي واضح، فإن اليوم تقوم المرأة بعدة أدوار فبالإضافة إلى أعمالها التقليدية كزوجة و ربة بيت و أم فإنها اليوم الموظفة و المحامية والطبيبة...الخ (7)

ومنه أصبح للمرأة دورا فاعلا في صنع الحياة الاجتماعية للأسرة و هذا الدور يتعاظم بقدر ما تنمو درجة ثقافتها و إطلاعها و انفتاحها على المستجدات و التطورات الحاصلة داخل المجتمع، و كيفية تعامل الأفراد الرجال و النساء على السواء معها.

1 -دور وسائل الإعلام في الاستهلاك الثقافي للمرأة:

إن التفتح الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي كان ايجابيا على الأفراد، خاصة بشأن المرأة لأنه ساهم في تفتح بعض الآباء و توعيتهم بأهمية تعليم المرأة و خروجها للعمل، فانتشار التعليم لدى الجنسين في مختلف فئات المجتمع ساهم في رفع المستوي الثقافي العام و درجة الوعي لدى المجتمع" خاصة بعد

دخول وسائل الإعلام من بصرية و سمعية كل بيت، كما دخل الكتاب و دخلت المجلة و الصحيفة كل بيت و كل واحدة من هذه الوسائل تحمل في طياتها أفكارا و صورا عن الحضارات المختلفة و تطورات البلدان المتقدمة، فهذه العوامل و غيرها حركت الأطر التقليدية للأسرة، فبدت أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و أصبحت أكثر إدراكا لنوع و مستوي التعامل بين أفرادها، و كل هذا خلق مناخا جديدا ضمن العائلة ، فانتقلت الأدوار و نشأت مسؤوليات جديدة لأفراد الأسرة.

لقد حصل التطور إذن في المضمون و في الشكل، و كذا في الدور الوظيفي الذي انعكس على السلوك الاجتماعي للأفراد "(8)، فهذه العوامل ساعدت على ميول المجتمع للتفتح على التعليم بصفة عامة و على المرأة و عملها بصفة خاصة إذ تغيرت الأساليب المنتهجة اتجاه الأبناء لكلا الجنسين " و كما أدي اعتراف المجتمع بالمرأة ككائن بشري له الحق في الحصول على مكانات اجتماعية التي يخص بها الرجل و قيامها بأدوار اجتماعية أكثر فعالية في الحياة الاجتماعية، فهده العملية تتجاوز القيم السائدة في المجتمع التقليدي "(9)، فوجود المرأة أمام التطور الثقافي الحاصل، ونمو القدرة على توجيه والاعتناء اللازم بشؤونها، ومساهمتها في إدارة البيت ، كله ناتج عن استهلاكها للثقافة الواسعة والخبرة الميدانية في شؤون الحياة الاجتماعية، بفضل إطلالتها على العالم من خلال وسائل الإعلام المختلفة منها خاصة الأنترنيت.

2- أهمية التعليم في ثقافة المرأة:

يعتبر التعليم أمرا مهما في حياة المرأة، فهو وسيلة لتحررها من الجهل والتخلف والعمل على تحسين واقعها الاجتماعي، وتركيز اهتماماتها على بناء حياة أكثر استقرارا وتفتحا و أكثر واقعية " فنجد الكثير من الدعاة و قادة النهضة الفكرية يطالبون بضرورة تعليم المرأة و تربيتها تربية علمية صحيحة، معتبرين جهلها سببا رئيسيا من أسباب تخلف المجتمع ."(10)، حيث يري العقاد " أنّ التعليم من أكبر وسائل رقي المرأة و تهذيبها و إصلاح بنيتها ."(11)

لقد اقتحمت الفتاة ميدان التعلّم بقوة و لم تكتف بالمستويات التعليمية بل تابعت دراستها المتخصصة و العليا، و حققت التفوق في كثير من التخصصات و تزيد من مجهوداتها لتحقيق طموحاتها و ترقية مكانتها و مكانة أفرادها، فخلال أطوارها

التعليمية اكتسبت المرأة ثقافات متعددة منها ثقافة اقتصادية، اجتماعية، صحية، كما أدى المستوى التعليمي الذي حصلت عليه المرأة إلى زيادة وعيها و إدراكها بضرورة الاحترام المتبادل بين أفراد عائلتها و أصبحت معاملتها لهم تميل نحو الحوار و التفاهم و المناقشة.

هذا الامتياز الذي حصلت عليه غيّر من مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة خاصة و المجتمع عامة، حيث أصبحت تستشار و تشارك في صنع القرارات الخاصة بالأسرة، فهي تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية، وتشير بعض الدراسات في هذا الإطار أن دور المرأة يتعاظم بقدر ما تنمو درجة ثقافتها و اطلاعها و انفتاحها على المستجدات و التطورات الحاصلة في مختلف الشؤون التربوية و الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ، و بينت بعض الدراسات الميدانية " أن المرأة ذات المستوى التعليمي المرتفع تكون لها مكانة معتبرة اتجاه زوجها "(12)، و من الناحية الاقتصادية فهو يؤهلها تأهيلا مهنيا و عمليا و يعدها للدخول في سوق العمل بشكل يمكّنها من استيعاب التكنولوجية و معطيات الحضارة الحديثة، أما من الناحية التربوية فيعد تعليمها دورا مهما و مباشرا في تحديد أسلوب تنشئة الطفل في المنزل الذي يميل غالبا نحو استعمال أسلوب التشجيع في تربية أطفالها.

3- دور المرأة المتعلمة في التنشئة الاجتماعية:

تقوم التربية داخل الأسرة على توجيه الفرد من الميلاد إلى الممات في مختلف شؤون الحياة، وبهذا فالفرد يشعر و يفكر و يتصرف وفقا لما يمليه هذا النظام الاجتماعي حسب الدور الذي يقوم به، فنجد كل هذا يتركز أساسا في الأسرة التقليدية، لكن مع التغيرات التي عرفها النظام التقليدي للأسرة أصبح ينظر إلى الطفل على أنه كائن له حاجاته النفسية و الاجتماعية و البيولوجية، التي يجب تحقيقها و أن يأخذ مكانته داخل الأسرة، فيعامل معاملة سليمة تساهم في تكوين شخصية متوازنة و مستقرة، ووجوب تعليمه و الاعتناء به ضمن اهتمام الوالدين، خاصة الوظيفة العاطفية التي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة النواتية، الناتجة عن العاطفة القائمة بين الزوجين من جهة، و من جهة أخرى المستوى التعليمي الذي حصل عليه الوالدين، يعمل على توعية و إدراك أبنائهم بضرورة الاحترام و المناقشة في حدود الاحترام المتبادل بين الأبناء ووالديهم، و فيما بينهم، يقول مصطفى بن محمد عيسى

فلاتة" أن الطفل ينمو جسميا و في الوقت نفسه ينمو في علمه و فكره و ثقافته، لكن مقدار نموه في علمه و تفكيره و ثقافته يختلف باختلاف المؤثرات المحدثة، إذا كانت أم الطفل على قدر من العلم، كان عاملا لأن يكتسب الطفل مزيدا من العلم أحيانا يفوق عمره الزمني "(13)

و بالنظر لظروف العصر و متطلباته لابد من إعادة بناء الفرد وفقا لما يمليه هذا النظام الجديد، فقد بينت بعض الدراسات أن المرأة تلعب دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية، حيث تعد المربي الأول للأطفال، تقوم بإشباع حاجاتهم المادية و النفسية و الاجتماعية و الروحية وتشعرهم بالدفء و الحنان، وهذا يحول دون وقوع الأطفال ضحية الانحراف أو الشذوذ (14)

كما تقدم الزاد الفكري لأبنائها وتتبعهم إلى المدرسة بمختلف مراحل التعليم من الحضانة إلى المرحلة الثانوية و أحيانا إلى الجامعة، كما توصلت دراسات أخرى أنّ المستوى التعليمي للمرأة يؤدي دورا مهما و مباشرا في تحديد أسلوب التنشئة الاجتماعية للأطفال في المنزل، فهناك ترابط بين درجة التعليم و الأسلوب المفضل في تربية الأطفال، فكلّما ازدادت درجة التعليم للمرأة زاد ميل الأم نحو استعمال أسلوب التشجيع في تربية أطفالها و العكس، حيث تعتبر التنشئة الاجتماعية وسيلة من وسائل التغير الاجتماعي لما يمكن من إدخاله من قيم جديدة لعقول الأطفال، و هم في مرحلة اكتشاف واقعهم الاجتماعي و كونها وسيلة أساسية في خلق ولاءات اجتماعية جديدة، و إسهامها في عملية التكيف الاجتماعي.

ثانيا: المرأة في الأسرة النواتية:

بعد التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية كان لها انعكاسا كبيرا على الوضعية الاجتماعية للمرأة، إذ أخرجتها من دائرة ضيقة إلى دائرة واسعة تساهم في كل مجالات الحياة العامة و الخاصة، بعد حصول المرأة على جزء كبير من حقوقها و ارتفاع مكانتها الاجتماعية و إتاحة المجال أمامها لاشتغال الدور الاجتماعي على أكمل وجه. فالمشاركة في العملية الاقتصادية للأسرة، من شأنه "أن يؤدي إلى " تحسن أحوالها الاجتماعية وزيادة درجة التفاهم و المحبة بين الزوجين، إذ أصبحت المرأة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين في آن واحد :كونها ربة بيت و كونها موظفة أو عاملة خارج البيت و هذا ما ساعدها في إسناد و دعم مركزها و سمعتها الاجتماعية ."(15)

و أصبحت المرأة تحس باستقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها من قبل مما هيأ لها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار و هو مرتبط خاصة بالمرأة التي تمارس العمل بأجرة. فهذه الظروف و غيرها ساعدت المرأة على الإحساس بذاتها و خروجها من العقلية التقليدية أين قيدت كل حقوقها و دورها كأنثى صالحة للمجتمع و الأسرة، و بهذا الحال تصبح المرأة المستفيد الأول من هذه التغيرات الحاصلة.

هذه الأخيرة التي عرفتها الأسرة الجزائرية أثرت على التغير في أدوار الزوجين و مكانتهما الاجتماعية " إذ أصبح كليهما يمارسان أدوارا اجتماعية غالبا ما تكون متساوية إذ يتحملا مسؤولية إدارة الأعمال الأسرية و العمل على تأمين حياة رفاهية للأبناء، إلا أنه تنفرد المرأة غالبا بالجانب العاطفي الذي توفره لأفراد الأسرة من رعاية وحنان

إن مشاركة الزوجة في تحمل أعباء الحياة و انصرافها إلى العمل و مساهمتها في إدارة البيت بصورة أكثر فعالية من شأنه أن يحدث تحولا في الأدوار و يصبح وضع الزوجين من نفس المستوى الوظيفي من خلال المساواة الحاصلة، في هذا الصدد لا تعد المرأة تابعة للرجل بل مشاركة له.

ولهذا التحول أثارا إيجابية في تعزيز شخصية المرأة أو الزوجة و احترام الرجل لها و احترام الأولاد للجنس الأخر، و في هذا الشأن يذكر مصطفى العوجي أثار هذا التغير في إزدواجية الأدوار بين الزوجين إذ لا نجد الزوجة في الأسرة الممتدة تنتظر أو تتوقع أية مساعدة من زوجها تتعلق بتدبير و تنظيم شؤون البيت، أما في الأسرة النواتية و خلال التحولات التي شاهدتها الأسرة قد حصل تغيرا في أفكار الشباب و في مواقفهم الاجتماعية و النفسية التي يحملونها اتجاه بيتهم و زوجاتهم في المستقبل، إذ بعد أن يتزوجوا و يكونون أسرة تكون لهم قابلية في أن يساعدوا زوجاتهم و أطفالهم بعد انتهاء ساعات عملهم يركزون اهتمامهم على العناية ببيتهم و زوجاتهم و أطفالهم و تعامله الزوجة بالمثل إذ تشاركه في نشاطات الفراغ التي يمارسها الزوج داخل و خارج الأسرة، فهذا التبادل الذي حدث على الزوج اتجاه الأسرة و الزوجة لعب دورا كبيرا في تقوية العلاقات الاجتماعية المشتركة بين أعضاء الأسرة النواتية، وهذه العملية تبين كيفية توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة النواتية، من حيث تقسيم العمل و اتخاذ القرار و تربية و توجيه الأبناء و غيرها من الأعمال أين يشاركان في القيام بهذه

الأعمال، مثلا أصبحت المرأة تقوم بالأدوار التي كان يقوم بها الزوج من قبل التي تتمثل في التكفل بالأبناء عند المرض و تأخذهم إلى الطبيب أو إلى المستشفى لوحدها و كذا التكفل بهم عند دخولهم إلى المدرسة و بمرافقتهم إليها و الاتصال بالمدرسين و المدير في حال حصول مشكل أو غيره.

و على هذا الأساس أصبحت الأدوار بين الزوجين تتوزع على أساس التعاون و التفاهم القائم بين الزوجين ذات هدف مشترك لسعادة الأسرة و توفير الراحة الملائمة.

1 :تغير الدور الاجتماعي للمرأة:

يرى السيد عبد الفتاح عفيفي أنّ دراسة دور المرأة داخل الأسرة و خارجها كعضو متكامل مع باقي أفراد الأسرة، و للتعمق في أدوارها يكون من خلال إلقاء نظرة كلية شاملة داخل سياقها الطبيعي المتكامل و المتساند وظيفيا. لقد صنف دور المرأة حسب ما يرى فيه علماء الاجتماع و الأنتروبولوجية في المراحل المختلفة التالية:

أ- الجانب البنائي:

يهتم هذا المدخل بدراسة أدوار المرأة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية و البنائية مثل نمط الإنتاج و المكانة الاجتماعية، حيث نتج عن ذلك تغير في الأدوار مما انعكس على مكانة المرأة في المجتمع نتيجة لعملية التحديث المصاحبة لهذا المدخل "إنّ أدوار المرأة المختلفة ترتبط بعملية التحديث كالتعليم و التحضر و الهجرة و التصنيع و التجديدات الاجتماعية والتفافية المصاحبة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل و المشاركة للمرأة و هو كذلك الانتقال من مرحلة الاقتصاد المعيشي إلى مرحلة اقتصاديات السوق و التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية المصاحبة لعملية التحضر "(16) لقد تغيرت الوظائف و الأدوار التي كانت تقوم بها المرأة و الرجل على السواء إذ يمارس أدوارا اجتماعية أخرى، و أصبحت سلطة الأسرة المشتركة بين الزوجين و في بعض الأحيان تكون الزوجة في مقدمتها تصنع القرار داخل الأسرة إلى جانب زوجها "فالتغير الذي حدث للنظام البنائي القائم في الأسرة الممتدة التي تربطها القيم و المعايير التي توجه الفرد طبقا لهذا النظام الاجتماعي الذي تفرضه الثقافة التقليدية، تقلص و تغير نتيجة للعوامل المؤثرة في إحداث هذا التغير " .(17)

ب- الجانب الثقافي:

يفسر هذا العنصر مكانة المرأة و ما تقوم به من أدوار متعددة في المجتمع من خلال ثقافة المجتمع و ما تضفيه من قيمة اقتصادية، اجتماعية على الأدوار التي تقوم بها المرأة، إذ أن الثقافة على حد تعريف آلان توران" هي جميع مخططات الحياة التي تكون على مدى التاريخ كموجهات محتملة لسلوك الأفراد وتضم مخططات الحياة الصريحة و الضمنية، و هذا الشكل يطابق الحياة المشتركة القائمة بين الزوجين في التعاون و النقاش والعمل على أخذ أنجع الأساليب التي يمكن أن توفر على أحسن شيء، يساعد كل أفراد الأسرة و يؤدي إلى الفهم الواضح لكيفية تسيير الأسرة وفقا لما تطلبه متغيرات الحياة العصرية، فنجد المستوي التعليمي للزوجة يلعب دورا كبيرا في حياتها حيث مكنها من معرفة تسيير حياتها الزوجية و تقديم أحسن تربية يتلقاها أبنائها تزودهم بمعارف و خبرات تعليمية تفيدهم في مستقبلهم.

ج- الجانب المادي:

يفسر هذا المدخل أدوار المرأة و مكانتها في المجتمع " في ضوء حجم مشاركتها في الإنتاج" ضمن الوضع الاقتصادي الجديد الذي أصبح يتحتم مشاركتها للزوج في حل الأزمة المالية، والأمر الذي يتطلب تحويلها من الدور الطبيعي إلى دور أوسع بكثير، يتمثل في حسن تسيير الميزانية الأسرية يكمن خاصة في مشاركة الزوجة لزوجها في العمل الاقتصادي و الكسب المادي أين أصبح الزوج لم يعد الشخص الوحيد في العائلة الذي يكسب موارد العيش و الرزق، فالزوجة تشاركه هذه المهمة و هذا يضيف إلى احترامها و تقديرها.

د- الجانب المعنوي:

و الذي يدخل في تربية الأولاد و توجيههم تعتبر ركيزة مهمة داخل الأسرة للحفاظ على هويتها و خصائصها، فالتربية هي تنشئة الولد حتى يبلغ حد التمام و الكمال و تشمل تربية مادية، جسمية، نفسية، روحية، وجدانية، عقلية و سلوكية و اجتماعية. فالتربية الاجتماعية " تتمثل في التكيف مع الوسط الاجتماعي المحيط

بالإنسان سواء صغار أو كبار أو الأصدقاء أو الجيران، فيكون لدى الطفل الجرأة الأدبية لإثبات الذات دون خجل أو تردد، يتم ذلك مؤانسة الطفل و رعايته إذا مرض و التعرف على أسس اختيار الرفاق و الأصدقاء و المزاح معهم ... الخ.

أما التربية العقلية فتتمثل في العناية بتنمية المدارك و الأفكار و قوة العقل وسيعته موازية لتربية الجسم بل أهم منها. و التربية الصحية تتميز بصحة الأبدان، و ذلك بمراقبة الأبناء في سلوكاتهم و حثهم .على غسل الأصابع و اليدين قبل الطعام و بعده و قص الأظافر...الخ "(18)

ثالثا: المرأة في فضاء العلاقات الاجتماعية:

تتغير الروابط بين الأجيال المتعاقبة أجداد، آباء، أبناء، أحفاد (إذ تتعرض للتغير مما يؤثر على مدى الالتزامات المتبادلة فيما بينهم، و استمرار الامتداد الأسري أو القرابي كما أن أنساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد بين الآباء و الأمهات و بين الإخوة، تتأثر أيضا بالتغير طبقا للتحول الذي يحدث في نمط السلطة التقليدية السائدة و يحدث هذا التأثير نتيجة للتغيرات المذكورة آنفا) أسباب التغير(، فبعدما كانت العلاقات الأسرية في المجتمع التقليدي تتمحور حول علاقة الخضوع، خضوع الصغير للكبير و المرأة للرجل " ففي الأسرة النواتية العلاقات مساواتية و ذلك بسبب مجموعة من العوامل أهمها الاستقلال المادي الاقتصادي و ارتفاع المستوى التعليمي خصوصا تعليم المرأة و الاندماج في جماعات خارج دوائر القرابة و الارتباط داخلها بمصالح حيوية، فإذا تحققت المساواة تحققت ديمقراطية العلاقات الأسرية.

إلا أن هذا لا يعني أن الأسرة النواتية علاقاتها الاجتماعية منفصلة عن علاقاتها بالأقارب المباشرين و غير المباشرين، بل هي مستمرة و قوية تجاه نظامها القرابي و هو الشيء الذي تتميز به في المجتمع الجزائري) العلاقات الاجتماعية(، و منه يجعل الأسرة النواتية تحافظ على علاقاتها المختلفة، حتى و إن اختلفت عن العلاقات الاجتماعية في الأسرة الممتدة، فهي لزالت تحافظ على علاقاتها القرابية و لكن بشكل ضيق على ما كانت عليه في الأسرة الممتدة، واتخذت طابع آخر يتمثل في الزيارات الخفيفة المتبادلة مع الوالدين والإخوة، و تتقلص إذا ما اتجهنا إلى الزيارات القائمة بين الأعمام و الأخوال، و غالبا ما تكون الزيارات في المناسبات و العطل الصيفية أو عطلة نهاية الأسبوع.

1-علاقة الزوجين بالأولاد

إن التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية التي تعرض لها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، قد أثر على نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من حيث علاقة الزوج بالآباء و الأبناء، إذا نظرنا إلى التغير الذي طرأ على معاملة الأبناء في الأسرة الجزائرية في الاتجاه بين المساواة بين الجنسين، إذ نجد أنّه يرجع إلى عدة عوامل داخلية و خارجية، " فالعوامل الخارجية ترجع إلى فتح ميادين التعليم و العمل أمام الفتاة مما أتاح لها فرصة إثبات وجودها في المجتمع، أما العوامل الداخلية فترجع إلى التثقيف الإيديولوجي لدي الأسرة نفسها، حيث أصبحت الأسرة في الوقت الحالي لا تفرق بين الذكر و الأنثى لأن إنجاب البنت أصبح لا يشكل عبئا على الأسرة ."(19)، أصبحت العلاقات الأسرية بين الأفراد ديمقراطية قائمة على قيمة المساواة بين الأطراف المكونين لها، يجوبها الاحترام المتبادل للرأي و الحرية و المكانة الاجتماعية و اتساع نطاق التسامح في التعامل بين أفراد الأسرة و المجتمع الواحد، خاصة عندما تنطلق من مفاهيم اجتماعية، أخلاقية و دينية، تنصّب على تحسين علاقة الأفراد بعضهم البعض من خلال إرشادهم إلى المعاملة الحسنة و هو في نفس الوقت يكتسب شخصية إنسانية لهؤلاء الأفراد ذات خبرة في تعاملها مع الآخرين خارج إطار الأسرة، إلاّ أنّ هذه المهمة لا تسود في آل الأسر الجزائرية، إذ تتعرض الأسر النواتية إلى فقدان التقاليد و القيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة تماسك العائلة الممتدة، و لهذا تكون علاقاتها الاجتماعية و القرابية ضعيفة و مفككة في بعض الأحيان، حسب إحسان محمد الحسن " الأسرة المصدر الأول في صنع سلوك الطفل، لهذا يكون أساس العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة قائمة على المحبة و التعاون و التآزر و الصراحة و الود بشكل يتيح الفرصة لكل فرد من أفرادها بنوعية التعامل أفضل يلاءم كل المواقف الاجتماعية للأفراد ." (20)، أصبحت معاملة الوالدان لأبنائهم تميل نحو الحوار و التفاهم و الاحترام المتبادل بينهم فهم يستشارون و هم صغار في اختيار أذواقهم الجمالية أو الروحية و الرفاهية، في لعبهم و يستشارون و يشاركون في القرارات

الخاصة بالأسرة و هم آبارا فهم يشاركون في مجالات المستويات، و العطل، الاختيار المنزلي و في العملية المنزلية وفي نشاطات الوالدين ....الخ

2-تربية الأبناء:

تعمل الزوجة على تسخير إمكانياتها في مساعدة أبنائها و توجيههم و إيجاد أنجع وسيلة لتربيتهم و التفكير في مستقبلهم و توفير حاجياتهم و جو هادئ ينمي قدراتهم و مواهبهم، آما توجههم وفق النظام الاجتماعي و التربوي التعليمي الحديث، و تعمل على تنشئة أبناها بالمساواة بين الذكر و الأنثى بعيدا عن السيطرة الأمومية و الأبوية، إذ يخضع آل منهما لمعاملة حسنة شعارها الحوار و النقاش.

ترتبط طموحات الزوجة غالبا بالمكانات التي يكمن أن يصلها الأبناء، إذ تقضي معظم أوقاتها في مراجعة دروسهم و إعطاء الوقت لملاعبتهم في البيت، فكانت معلمة، أم أخت، الأخ، الزميل ... الخ.

فمن أجل سعادة أبنائها تطالع الكتب إما في الطب أو في علم النفس، تهيأ نفسها لتعامل أحسن مع طفلها حسب تطوره من الولادة إلى الرضاعة إلى الطفولة إلى المراهقة ...الخ.

أصبح الأطفال يأخذون فضاءا واسعا من اهتمامات الزوجة، و أصبحت تربيتهم محل اهتمام الزوجة، يقول جون دوي "أنّ التربية هي الوسيلة الأساسية للتقدم الإنساني و أنه الأساس الذي يجب أن يقوم عليه آل إصلاح اجتماعي "(21) فتربية الأبناء تربية وجوبية تلعب دورا هاما في نمو القدرات الإبداعية، تعمل الزوجة على ربط الدروس بالحياة النفسية و الاجتماعية، لأن التربية التقليدية ما هي إلاّ تلقين الطفل مجموعة من القيم و الحقائق الجافة و مطالباته بحفظها و تتبعها آليا، أماّ التربية الحديثة فهي تراعي حاجات الأطفال النفسية كالحاجة للشعور بالحب والعطف، الحنان، النجاح، الحرية والضبط والاحترام والاعتماد على النفس والثقة بها وبالقبول والأمن وتحمّل المسؤولية وتنمية خيال الطفل وحسه وذوقه وضميره، ويستفيد من هذا خلال الخبرات والتجارب وتفاعله مع محيطه الأسري ثم الآخرين عن طريق الاتصال الجمعي وما يكتسبه من معارف ومعلومات ومهارات وميول واتجاهات... "الخ، إلا أنّ

هذه العملية لا تقوم بها الزوجة لوحدها إذ يتكفل الزوج هو الأخر مسؤولية تربية الأبناء إذ يوجههم ويرافقهم في سلوكاتهم داخل خارج البيت، يأخذهم إلى المدرسة، الحضانة، ويقوم كذلك بتنظيفهم ويتابعهم في دروسهم ومواهبهم ويشجعهم إلى المزيد آآثر وهو العكس الموجود في الأسر الممتد لكن هذا النوع أو النموذج للتربية لا نجده لدى جميع الأسر الجزائرية ومنها القريبة أو الغربية وهو يرجع إلى انشغال الوالدين عن أبنائهم إذ لا يهتموا بخروجهم ودخولهم وأين قضوا معظم أوقاتهم أو اختيار أصدقاء السوء وهو الشيء الذي لحق الأسرة العالمية عامة والجزائرية خاصة من تشرد، الإدمان على الكحول، المخدرات، الانحراف.... وهذه السلوكات السلبية ما لا نجدها في الأسر الممتدة في زمنها بالقدرة الذي نجدها في زمننا هذا .

3-علاقة الزوج بالزوجة:

تقوم العلاقة الزوجية بين الزوجين على عدة عوامل مثل المصلحة المشتركة أو التفاهم أو الأهداف ووجود نوع من الالتزامات والواجبات، مما يؤدي إلى الشعور بالتماسك والصلابة، لهذا نجد علاقة الزوج بزوجته في الأسرة النواتية أقوى بكثير من علاقة الزوج بزوجته في الأسرة الممتدة، لأن معيشة الأسرة النواتية في بيت مستقل عن بيت الأقارب، وعدم تدخل الأقارب في شؤون الأسرة النواتية يمتن العلاقة الزوجية، بحيث أصبح آل زوج يفهم ويحترم الأخر آآثر من ذي قبل، وفي هذا الوسط نجد الزوج بعد انتهاء ساعات عمله يقضي معظم أوقاته مع زوجته، ويميل نحو مشاركتها في مصالحها وأهدافها و رغباتها و ميولها و اتجاهاتها، و يبدأ آل واحد منهما يعرف أسرار الأخر و يتعاونان في تركيز جهودهما الجسمانية و الفكرية في القضاء على المشكلات الحياتية التي تتحدى وحدة ورفاهية واستمرارية الأسرة، ويمكن ذكر العامل الأخر الذي يساهم في متن العلاقة الزوجية، ويتمثل في مساهمة المرأة في الميزانية الأسرية ، و مشاركتها في القرارات الخاصة بالأسرة و تضيف سناء الخولي في هذا الشأن "أنّ العلاقات الزوجية تتحدد في ظل التغيرات التي حدثت علي المستوى البنائي و الوظيفي للأسرة و خاصة بعد تغير سلّم القيم الثقافية الذي كان يخضع لها الرجل في مكانه عالية باعتباره الرئيس الفعلي في الأسرة

العلاقة الزوجية في الأسرة النواتية تكون بعيدة عن الأهل و الأقارب، لقد تغيرت كثيرا عمّا كانت عليه من قبل ضمن النظام البنائي للأسرة، و عوضت الخضوع

و الطاعة التامة للرجل إلى حيز الشراكة في علاقاتهما يبعضهما و أصبحا الزوجان رفيقان لبعضهما البعض، يشارك آل طرف متاعب الأخر، و أصبحت سلطة الأسرة النواتية في يد الزوجين كليهما، بدلا من الزوج وحده، و ساعد في ذلك الانفصال عن الأسرة الممتدة كما ذكر سالفا. و إضافة إلى درجة الوعي التي تميز بها الزوجين، بغض النظر عن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة الذي مكنها عن معرفة تسيير حياتها الزوجية التي تجلب السعادة و الرفاهية للأسرة و حتى عمل المرأة نظرا لخروجها للعمل و قضاء معظم أوقاتها خارج البيت بعيدة عن أطفالها إلا أنها تسعى دائما إلى تحقيق السعادة و ذلك بتوفير مثلا آلات الكهرومنزلية لتسهيل أشغالها المنزلية و قضاء وقتها مع الأطفال بالإضافة إلى تقبل الزوج خروجها إلى العمل و استعداده لمساعدتها آل هذا لتوفير جو مليء بالتفاهم النسبي و يتسم بالحنان العاطفي بين أفراد الأسرة.

العلاقة الزوجية في الأسرة النواتية عموما تعتمد على روح المناقشة و التفاهم خاصة بين الزوجين و التعاون المتبادل في اتخاذ القرارات على أحسن وجه.

4-الزوجة وشبكة العلاقات الاجتماعية:

يعرّف مالك بن نبي شبكة العلاقات الاجتماعية أنها مجموعة العلاقات الاجتماعية الضرورية الناتجة عن الصلات والعلاقات بين الأشخاص فهي الوسيلة التي يتم من خلالها تكوين الصلات والروابط الضرورية بين عناصر التغير الاجتماعي ويضيف أنّ من خلال هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية تمثل و تشكل البناء الاجتماعي للمجتمع في مرحلة من مراحل التغير و جود المرأة في مساحات واسعة الجامعة، مكان العمل، الصحبة...الخ

تصبح للمرأة علاقات اجتماعية واسعة بين الأشخاص تحكمها التبادل في الأفكار و الرأي الزمالة الخبرات و الصداقة...الخ، و في هذا الوسط تجد المرأة تخضع كذلك لعملية انتقائية إرادية لعلاقاتها الاجتماعية تربطها المودة و الصداقة و المحبة، على خلاف علاقاتها القرابية التي تربطها رابطة الدم، في ظل الأسرة الممتدة و غالبا ما تكون مفروضة أو تابعة لأهل الأسرة الممتدة، و حتى العلاقات القرابية اليوم أصبحت تختارها بمحض إرادتها و هذا الاختيار يخضع للميل و العاطفة التي تكنها لها، فهي تسعى لإقامة علاقات أخرى خارج الإطار القرابي مع أصدقاء و زملاء المهنة،

الجيران...الخ ففي الوقت الذي تركز فيه المرأة في الأسرة الممتدة على العلاقات الداخلية للقرابة فهي تطالب في الأسرة النواتية، بمبادلات كثيرة و زيارات مختلفة مع المحيط الاجتماعي الذي تكون فيه، فهي تفضل الدخول في علاقات اجتماعية متعددة مع المحيط لكنها تكيفها حسب احتياجاتها و هوايتها، فهي تختلف باختلاف الظروف المعيشية :المادية، و المستوى التعليمي و الثقافي المتواجدة فيه.

و الملاحظ أن علاقاتها الاجتماعية بهذا الشكل عقلاني لا تبحث عن الإشباع العاطفي لأن العلاقة السائدة داخل أسرتها تعتمد على الحوار و الحب و العاطفة و الاحترام.

ثالثا: إسهام المرأة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

لعل من أهم الدوافع التي أدت إلى خروج المرأة للعمل هو حاجة المجتمع الملحة في تجنيد طاقته لاستعادة بناء الوطن وإعماره بعد خروجه من الحرب والعمل على القضاء على مخلفاتها في كل المجالات إلى جانب ذلك هناك جملة من الدوافع والتحديات التي دفعت المرأة للعمل منها:

- محاولتها لإثبات ذاتها وقدراتها على تحمل مسؤولياتها بنفسها وفرض وجودها في المجتمع حتى لا تكون بعيدة عن الأحداث الواقعة وهذا يعتبر دافع نفسي لظهور الحاجة إلى تحقيق الذات رغبة منها في الاتصال بالآخرين والاحتكاك بالمجتمع وتبادل الأفكار.
- النجاح الذي وصلت إليه المرأة في ميدان العلم والتكوين دفعها إلى التوجه إلى الحياة العملية وطموحها في تحقيق النجاح في ميدان العمل.
- عمل المرأة خارج بيتها يساهم في تحمل المسؤولية الاقتصادية للأسرة ومحاولة منها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لأسرتها.
- تعمل المرأة من اجل القيام بغرض الكفاية وذلك فيما يتعلق بأمور النساء الي لا ينهض أو لا ينبغي أن تقوم بها سوى المرأة كتعليم البنات والتمريض والتطبيب
- بمعنى أن المرأة عند خروجها للعمل عليها مراعاة الاعتبارات التي حدها الإسلام والتي تحافظ على عرضها فمن حقها أن تعمل مديرة أو طبيبة أو

معلمة للحاجة الاجتماعية لذلك مع مراعاة المحافظة على سلامة الأسرة وسلامة المجتمع.

وقد شجعت المخططات التنموية الجزائرية منذ إعدادها، خروج المرأة إلى الساحة الاقتصادية، مما جعل تواجدها في سوق العمل يتطور باستمرار في مختلف مجالات النشاط %الاقتصادي،لا سيما في التربية الوطنية بنسبة % 37.5 و الصحة العمومية بنسبة)38.6 و بدرجة أقل في الإدارة العمومية بنسبة % 17.6 سنة1995 2. إن نسبة النساء اللائى إشتغلن خلال الفترة ما بين 1966 و 1986 ضئيلة جدا، رغم الارتفاع الضعيف المسجل في الثمانينات و الذي يعود إلى ارتفاع عدد المتمدرسات، حيث قدرت هذه النسبة ب 7% و % 9 على التوالي)أنظر الجدول رقم1، و هذه النسب توحي بأن أكثر من % 90 من النساء في الجزائر لم تكن تشتغل خلال تلك الفترة(22).

جدول رقم 01

السنة	1966	1977	1987	1996	2000	2001
معدل التشغيل السنوي	5.18	5.90	8.98	11	12.89	14.18

Source : Mohamed. Kelkoul et Autres, Femme, Emploi et Fécondité en Algérie, CENEAP،Alger Mai 1999, p 20

و رغم الانجازات الهامة المحققة في ميدان التمدرس و تعليم البنات و نسبة النجاح العالية، إلا أن العمل النسوي بقي ضعيفا .غير أنه لوحظ خلال سنتي 2000 و 2001زيادة في نسب الشغل النسوي الجدول رقم 1 إلا أنها تبقى دون مستوى الطلب الإجمالي.

وتبقى رغم هذه التطورات المسجلة، نسب مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية ضعيفة، نظرا لعوامل عدة نذكر منها :القيود السوسيو ثقافية)لا سيما التمييز الجنسي(، كثافة عبئ الأعمال المنزلية، العناية و تربية الأبناء.

ورغم بقاء نسبة النساء الجزائريات المشتغلات في مستويات ضعيفة، إلا أن مختلف البرامج التنموية الاقتصادية و الاجتماعية تتنبأ بتطورات هامة في مجال النشاط النسوي. (23)

و نجد تفسير هذه التنبؤات في مجال الشغل النسوي، في التطورات المسجلة على مستوى التعليم مقارنة بالأجيال السابقة، و الترددات الكثيفة على مؤسسات التكوين المهني. و أبعد من تلك المعايير، يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضا، طموحات المرأة الجزائرية و رغبتها في المساهمة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و تحسين وضعيتها الاجتماعية .هذا الطموح يدفعه أساسا ضرورة الإسهام في دخل الأسرة الذي من خلاله تضمن إستقلاليتها.

وتوضح التعدادات التي أجريت سنة 1966 و1998 أن عدد النساء العاملات في الجزائر في تزايد ملفت للانتباه فقد ارتفع عدد النساء العاملات من 109.000 في سنة 1966 إلى 1.410.000 مليون وأربعا مئة وعشرة آلاف سنة 1998 فالعدد تضاعف أكثر منن 12.9 مرة خلال 32 سنة بمعدل زيادة تجاوز 59% فالنساء العاملات في الجزائر يمثلن اكثر من 17% من إجمالي القوة العاملة في التعداد السكاني عام 1998 أما في سنة 2005 فقد وصلت النسبة إلى 21.7% بالنسبة لإجمالي القوة العاملة وقد أشارت المعطيات الأخيرة المتوفرة في هذا الصدد أن من بين النساء المشتغلات، انتقلت نسبة نصيب النساء العاملات المتزوجات من % 33 سنة 1989 إلى أكثر من 52.2% و أن نسبة المتدفقات على سوق العمل انتقلت من 20.4 % سنة 1992سنة1996 إلى 38.4 % سنة 1995 ، أي في ظرف 3 سنوات زاد المعدل ب 18 نقطة.

و حسب التحقيق حول استهلاك الأسر الذي أنجز سنة 2000 من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، يُقَدر عدد النساء العاملات بحوالي 1 مليون و تُقدر نسبة البطالة للنساء 29.78 %و التي تساوي تقريبا نفس النسبة للرجال ب 29.72 %

ومع ذلك، يكتسب الشغل النسوي أهمية أكثر فأكثر في أوساط المجتمع الجزائري، لا سيما في العشرية الأخيرة مع تأزم الظروف المعيشية أين أصبح رب الأسرة وحده غير قادر على تلبية متطلبات أفراد أسرته، ليُصبح دخل المرأة ضرورة

حتمية لتحقيق نوعا من التوازن المادي للأسرة، خاصة و أن معظم النساء العاملات تتراوح أعمارهن ما بين20 و 30 سنة وهن صغار السن ، عازبات و أكثر ثقافة و تأهيلا من الرجال.

رابعا: نتائج وتحديات خروج المرأة للعمل

نتج عن خروج المرأة إلى العمل عدة انعكاسات قد تكون في صالحها كما قد تكون سببا في تقصيرها نحو نفسها ونحو غيرها خارج العمل ، فالتغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قد يكون كفيلا بتغيير وضع المرأة ولكن هذا التغيير لا ينعكس في أفكار الناس ومعتقداتهم إلا ببطء لأنه يستوجب النضال من أجل تحرير المرأة منذ قرون خلت من التبعية للرجل وتحررها من نظرتها لنفسها على أنها مخلوق تابع، فماذا ترتب عن خروج المرأة للعمل؟

- استقلالية المرأة الاقتصادية عن الرجل سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج
- فرضت المرأة نفسها على الساحة الاقتصادية وأصبحت قوة عاملة منتجة ذات كفاءة وفعالية متحدية بذلك ظروفها كفتاة وكزوجة وكأم
- في إطار الاحترام المتبادل تعاني بعض النساء في قطاعات مختلفة من النظرة الدونية والازدراء من طرف الرجل الذي يعتبرها منافسا له على مناصب الشغل، وهذا بطبيعة الحال منافيا للدين والأخلاق.
- إن اشتغال المرأة يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية، باعتبار أن عملها فيه مزاحمة للرجل في ميدان نشاطه الطبيعي، مما أدى إلى انتشار البطالة في صفوف الرجال.
- أدى خروج المرأة للعمل إلى تقصيرها إن لم نقل إهمالها لدورها الأساسي في الأسرة فكان نتيجة لهذا الإهمال:
- تهديد كيان الأسرة من خلال عجز بعض النساء على التوفيق بين عملها خارج البيت وواجباتها كربة بيت وهذا يؤثر سلبا على التنشئة الاجتماعية للبناء من حيث الرعاية والحنان
- التفكك الأسري والطلاق الناتج عن عدم مقدرة المرأة العاملة على التكيف بين الوسطين ما تريده هي في الحياة العملية وما يريده الزوج في البيت

- أصبحت أكثر النساء العاملات يتصرفن بعدوانية نتيجة للضغوط التي تواجههن في العمل
- أصبحت بعض النساء العاملات يقفن ويتحدين أزواجهن في كثير من أمور الحياة الزوجية وبذلك تزيد الخلافات والصراعات داخل الأسرة
- في ظل المنافسة والبحث عن سبب زيادة الرفع من نوعية المنتوج وكذا الزيادة فيه، أصبح أرباب العمل ينظرون إلى العامل كآلة لا بد من اشتغالها من أجل تحقيق أكبر ربح، أصبحت المرأة النوعية المطلوبة لمثل هذه الأعمال لعدم تذمرها وخوفها وتقبلها أجور دنيا.

خلاصة:

إن مجمل التغيرات التي عرفها المجتمع وعرفتها المرأة في مسار حياتها الشخصية أثرا إيجابيا من حيث وضعيتها داخل الأسرة، فهذه الظروف ساعدتها في أن تكون عضوا فعالا و ممارسا قويا إلى جانب زوجها في مختلف الأمور التي تخص أسرتيهما، تغيرت علاقاتها مع زوجها و ظهرت أساليب جديدة في تعاملها مع أطفالها من خلال التنشئة الاجتماعية الجديدة التي لا تميز في التعامل بين الجنسين و عوضت صورتها في ابنتها قصد تحسين وضعيتها مستقبلا أي تهيئها لأحسن وضعية مستقبلا في أسرتها الجديدة، و العمل إلى جانب زوجها في سبيل ارتقاء أسرتها و حمايتها من النكبات الاجتماعية و الاقتصادية.

حيث أن عمل المرأة خارج البيت ساعد على تغيير مكانتها داخل المجتمع فأعطاها استقلالية وحرية لم تكن تتمتع بها من قبل ولكن هذا التغير يختلف حسب ثقافة المجتمع وقيمه نظرا للتطور الاقتصادي الحاصل والذي فتح أمامها آفاقا جديدة للتعلم والعمل، وبالتالي فقد أتاح لها هذا المجتمع المساواة مع الرجل في العديد من المجالات ونحن عندما نتحدث عن المرأة الجزائرية العاملة نجد أن هذا الموضوع يثير جدلا في أوساط العامة فمنهم من يرى في عملها إثبات لشخصيتها ووجودها ومنهم

من يرى في عملها خروجا عن قيم المجتمع وعاداته وكذا الدور التقليدي الذي حدده المجتمع.

فالعمل هو من حق المرأة كما هو من حق الرجل شرط أن يكون هذا العمل في حد ذاته مشروعا وهي مثابة عليه في الآخرة ومكافأة عليه في الدنيا، على أن عمل المرأة الأول والذي لا ينازعها فيه منازع هو عملها داخل بيتها وتربيتها لأولادها ومراعاتها لزوجها، وهذا الدور المقدس الذي تقوم به المرأة لا يمكن لأحد غيرها تأديته على أكمل وجه، فعليها يتوقف مستقبل الأمة وتتكون أعظم ثرواتها وهي الثروة البشرية الصالحة وإعداد الفتاة لتقوم بهذا الدور وإيصالها لرسالتها النبيلة في الحياة أمر لا بد منه إذا أردنا الحصول على جيل صالح يقول حافظ إبراهيم:

الأم مدرســـــــة إذا أعــــــددتها

أعـــددت شـــعبا طيـــب الأعـــراق

وهذا لا يعني أن عمل المرأة خارج بيتها محرم شرعا وإنما جائز وقد يكون مطلوبا طلب استحباب أو طلب وجوب إذا كانت في حاجة إليه وهو مقيد بعدة شروط منها:

- أن يكون العمل في حد ذاته مشروعا: بمعنى أن لا يكون محرما كخدمة رجل أعزب أو سكرتيرة خاصة لمدير تقتضي الخلوة بينهما أو عاملة أو راقصة في الملاهي أو مضيفة في الطائرة يقتضي عملها الارتحال والمبيت خارج البلاد أو قاضيا.
- أن تلتزم المرأة المسلمة بالآداب والأخلاق عند خروجها من بيتها في كل تصرفاتها كالزي المشي، والكلام
- الا يكون عملها على حساب أدائها للواجبات الأخرى التي لا يجوز إهمالها كواجبات الزوج والأولاد وهو عملها الأساسي.

المراجع

1- BENATIA, FROUK. **le travail féminin en Algérie.** Alger : Société Nationale D'édition et diffusion, sansDate, PP (41-50).

2- رفقي عوض عادل: **المرأة و حماية البيئة** .ط1 ، عمان :دار الشروق للنشر و التوزيع، 1995 ، ص 17

3- MICHEL, ANDREE. **Activité professionnelle de la femme et vie conjugale.** Paris : Centre Nationale DERecherche Scientifique, Sans date, P 96.

4- أمين قاسم : **المرأة الجديدة** .القاهرة، سينا للنشر ، دت، ص ص25 ،24

5- بير بورديو: **السيطرة الذكورية** .ط1 ، تر :أحمد حسان، القاهرة :دار العالم الثالث، 2001 ، ص13

6- Fadila, M'rabet. **La femme algérienne**. Paris : froncois marpero, 1964, P15.

7- عبد القادر، عرابي: حول المرأة العربية بين التقليد و التجديد "**مجلة المستقبل العربي**، بيروت : مرآز الدراسات الوحدة العربية، العدد 136 ، يونيو 1990 ، ص53

8- العوجي مصطفي: **الأمن الاجتماعي، مقومات تقنيات ارتباطيه بالتربية المدنية** .ط ، مؤسسة نوفل، بيروت،1983 ص130

9- Philipp, Lucos. **Sociologie, de franz fanon contribution à une othnologie de la libération**. SNES : études etdocuments 1997. P 89.

10- سمير عبده: **المرأة العربية بين التخلف و التحرر**.ط1 ، بيروت :منشورات دار الأفاق الجديدة، 1980، ص50

11- سيد أحمد أحمد: **المرأة في أدب العقا**، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، د ت، ص195

12- Enquête socio démographique. « Rôle assignée aux hommes et femmes ». Alger, 1970, P28.

13- فلاتة مصطفى بن محمد عيسى: **مدخل إلى التقنيات الحديثة في الاتصال و التعليم**، المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود، 995 ، ص18

14- العسيوي عبد الرحمان: **مشكلات الطفولة و المراهقة، أسسها الفزيولوجية و النفسية** .بيروت : دار العلوم العربية للطباعة و الشر، 1999 ، ص368

15- إحسان محمد الحس: **العائلة و القرابة و الزواج ، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي** .ط1 ، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر ، ديسمبر 1981 ، ص89

16- السيد عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الاجتماع المعاصرة** ، دار الفكر العربي، .القاهرة ، 1996ص25

17- MENDRAS Henri, FORSE Michel. **Le changement social tendances et paradigme**. Paris : Armand colin,collection, 1983, P9.

18- حمداوي محمد: المرأة بين الأسرة و المجتمع، الازدواجية و العنف المعنوي، وزارة التضامن الوطني و العائلي، .الجزائر، 1998 ص13

19- عمر الجولاني فاديه:دراسات حول الأسرة العربية، تحليل إجتماعي لبناء الأسرة و تغير اتجاهات الأجيال ، ، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية 1995 ، ص86

20- حسين عبد الحميد رشوان أحمد:الأسس النفسية و الاجتماعية اللإبتكار، دراسة في علم الاجتماع النفسي. ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000 ص ص182.184

21- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2002، ص159

22- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نظرة حول الإقصاء الاجتماعي :حالة الأشخاص المسنين و الطفولة المحرومة من الأسرة2002، ص17

23- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2002، ص159

المحور الثاني
في الانـحراف والجريـمـة

الفصل الأول: قراءة نقدية لأهم الاتجاهات النظرية حول ظاهرة الانحراف والجريمة.

الفصل الثاني: انحراف الأحداث بين الواقع الاجتماعي الأسري والتشريع القضائي.

الفصل الثالث: الأسرة الجزائرية في ظل تغير العلاقات و بروز مشكلة انحراف الأبناء.

الفصل الرابع: الرعاية الاجتماعية للأطفال المنحرفين داخل الأسرة وفي مراكز إعادة التربية.

الفصل الخامس الحرقة: عنف مجتمع أم عنف شباب.

الفصل السادس: الجزائر تحت وطأة الثالوث الأسود: الاختلاس، الرشوة وغسيل الأموال.

الفصل الأول

قراءة نقدية لأهم الاتجاهات النظرية حول ظاهرة الانحراف والجريمة

مقدمة

لقد كان التفكير الإنساني في القديم يتميز بالتفسيرات الخرافية والميتافيزيقية والدينية لكل الظواهر الاجتماعية والطبيعية، وفي كل المجالات حتى السلوك الانحرافي، حيث كان يغلب على تفسيراته الطابع الفردي أو الشخصي القائم على أساس ديني، فكان يفسر السلوك الإجرامي على أساس أنه انتهاك لقانون الآلهة ومقدساتها، وبعد أن أصبحت الأخلاق هي محور الاهتمام في تفسير السلوك الإجرامي في القرنين 18 و19 أصبحت مفاهيم مثل الحرية واللذة ومبدأ التعاقد الاجتماعي، هي التي توجه السلوك الإنساني، ومنه تعددت الاتجاهات و المذاهب في تفسير السلوك الانحرافي و الإجرامي.

وفي الوقت الحالي يثير موضوع الانحراف والجريمة اهتماما كبيرا لدى الباحثين والمفكرين في مختلف التخصصات، وذلك عندما بدأت الأسرة والمدرسة والنظم الاجتماعية المختلفة تعاني من وجود بعض الاضطرابات في بنيتها الداخلية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بهذه الظاهرة ومحاولة التخفيف منها أو القضاء عليها قبل أن تتفاقم وتزداد انتشارا.

وفي سياق هذا القول، فقد أصبح الاهتمام بالجريمة والانحراف محل عناية وبحث من طرف الكثير من الباحثين باختلاف تخصصاتهم واتجاهاتهم، ذلك أن محاولة حماية المجتمع من الاختلالات والجرائم من أهم المهام وأصعبها، والتي تقع على عاتق الأسرة والمدرسة، ووسائل الإعلام والأجهزة الأمنية... وفي هذا السياق يقول غريب محمد سيد أحمد "حيث تشعب البحث في أسباب الجريمة إلى اتجاه فردي وآخر اجتماعي وكان مبعث هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته، وتأثره بعوامل كثيرة يصعب معها دراسته بشكل موضوعي معملي بحت"(1).

وعلى هذا الأساس تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير موضوع الانحراف والجريمة، فمنها من ركز على الجوانب النفسية والشخصية والعقلية ومنها من ركز على الجوانب البيولوجية الوراثية في تفسير هذه الظاهرة، ومنها من ركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومنها من حاول الإلمام بكل هذه الجوانب ومحاولة تقديم العلاج المناسب لهذه الظاهرة، وذلك كل حسب تخصصه وتوجهاته الفكرية والإيديولوجية.

أولا: اتجاهات التنظير حول ظاهرة الانحراف والجريمة

1- الاتجاه السوسيولوجي

يعتبر الانحراف والجريمة من الناحية الاجتماعية خروجا عن السلوك المتعارف عليه من طرف الجماعة المرجعية، فهو إذا مخالفة لنوع معين من القواعد السلوكية السائدة في المجتمع حيث أن هناك بعض التصرفات التي يحرمها المجتمع على أفراده، لأن المجتمع يقوم على مجموعة من القواعد والمعايير والضوابط الاجتماعية التي تنظم أفراده في مختلف المجالات والقطاعات الاجتماعية، وإذا حدث وأن حاول أحد هؤلاء الأفراد الخروج أو التمرد عليها، فإن المجتمع سوف يصبح عرضة للفوضى والصراع، الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والتوازن في البناء الداخلي للمجتمع، "فالمجتمع إذا هو الذي يحدد ماهية السلوك السوي وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي، وفق القيم والقواعد السائدة والتي يرسمها لنفسه، وعلى ذلك فالانحراف كلمة نسبية تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر"(2).

ويختلف التعامل مع أشكال الانحراف والجريمة حسب الثقافة المجتمعية، إما بالشدة أو التسامح أو الاعتدال، ووفقا لأساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة، وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية، وذلك لتنوع وتباين الموجهات والمحددات الثقافية، خاصة إذا كانت الثقافة تتميز بالتعقيد والانقسامات الناجمة عن اختلاف المناطق الجغرافية، والذي يؤدي بدوره إلى الاختلاف في الأحكام والنظر إلى السلوكات الانحرافية والجرمية، إلى جانب اختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية الذي يؤدي بدوره إلى اختلاف النظرة إلى المسموحات والممنوعات.

وتعرف المدرسة السوسيولوجية الفرد، على أنه كائن اجتماعي، أي أنه يحتاج إلى جماعة يعيش فيها ويتحدد من خلالها سلوكه، كما يحتاج إلى جملة العادات والتقاليد والقيم و السلوكات التي توجهه في الإطار النفسي والاجتماعي المحيط به.

وتعتبر الأسرة والمدرسة بالنسبة للطفل العمليتان البنائيتان الأساسيتان التي تحدد المسار السلوكي لجموع الأفراد، فكلما كانت شبكة العلاقات الاجتماعية بسيطة ومستقرة كلما كان البناء الاجتماعي بسيطا ومستقرا والعكس صحيح.

وينعكس كل ذلك على تصرفات الأفراد، مما يدفعهم للقيام بمجهود أكبر يصعب عليهم عمليات التكيف والمتابعة والسير في الطريق الذي حدده المجتمع.

من كل ما سبق، يمكن القول أن الاتجاه البنائي الوظيفي في المدرسة السوسيولوجية رائد في تناوله لموضوع البناء والعلاقات والأنساق الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تؤدي أجزاؤها وظائفا أساسية لتأكيد الكل وتثبيته والمحافظة عليه، ومن هنا فإن الاتجاه الوظيفي يهتم كثيرا بدراسة التنظيمات الاجتماعية من حيث بنيتها والأدوار التي تمارسها من أجل تحقيق الهدف أو الغاية الكبرى للنسق الاجتماعي.

ويؤكد "تالكوت بارسونز" T. PARSONS على أن الأنساق الاجتماعية هي مجال للتفاعل الاجتماعي، الذي يعني مجموع العلاقات المتبادلة التأثير بين أجزاء النسق والتي تهدف إلى تحقيق نتائج مشتركة.

ولقد طبق أصحاب الاتجاه الوظيفي أفكارهم في التربية والتنشئة الاجتماعية وقدموا إسهامات كثيرة في ذلك، ومن أبرز المفكرين الوظيفيين الذين كانت لهم إسهامات كثيرة في موضوع التنشئة الاجتماعية وفي مجال الانحراف والجريمة، نجد "إميل دوركايم" E. DURKEIM وتالكوت بارسونزT. PARSONS.

حيث يرى اميل دوركايم E. DURKEIM بأن "التربية هي التي تستطيع أن تؤدي إلى قيام التجانس، حيث تثبت لدى الأطفال منذ الصغر مظاهر التماثل الأساسية التي تتطلبها الحياة الجمعية" (3) و لن يتحقق ذلك إلا من خلال عملية التربية، وبما أن التربية مفهوم شامل، فهو يشير إلى التربية المقصودة داخل المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في ذلك، كالمدرسة والتربية الأسرية، فالتربية داخل الأسرة تهدف إلى غرس القيم والمبادئ والثقافة المجتمعية لدى الأطفال، وجعل نموهم نموا

اجتماعيا طبيعيا سويا يمكنهم من التكيف الاجتماعي مع الأوضاع والظروف الاجتماعية.

وبذلك يتحدد على الوالدين باعتبارهما أكثر الأشخاص احتكاكا بالأبناء، معرفة الأساليب التربوية الصحيحة، وفهم الخصائص النمائية للأبناء، وهذا يخلق جوا أسريا يساعد على نمو الأبناء نموا سليما، وبالتالي إتباع أنماط سلوكية تتماشى مع ما حدده المجتمع من قواعد سلوكية لأفراده، كما يرى دوركايم E. DURKEIM "أن الطفل بطبيعته أناني مخرب، كثير الحركة ميال إلى القسوة، ولكن التربية تحاول أن تغرس فيه حب الغير والنظام والمحافظة على الأشياء والشفقة بالغير"(4).

ولكن قد يحدث وأن تفشل وسائل التربية و أساليب التنشئة الاجتماعية في تهذيب سلوك بعض الأبناء، مما قد يؤدي إلى مجموعة من المعوقات قد تعرقل النسق الاجتماعي في أداء وظائفه، ومنه تظهر حالة من فقدان التوازن والاختلال بسبب انحراف البعض منهم، سواء في أداء وظائفهم أو في قيامهم ببعض السلوكات المناوئة وغير المقبولة من طرف المجتمع، ولذلك نجد ايميل دوركايم E. DURKEIM يناقش ما يسمى اللامعيارية، التي يعرفها بأنها حالة من الاضطراب تصيب النظام والعلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل، أو هي حالة "ينعدم فيها الانتظام والتسيب الناجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت، مما يؤدي إلى الانحراف"(5).

إن هذا التعريف يشير إشارة واضحة إلى أن مجالات اللامعيارية قد حددها ايميل دوركايمE. DURKEIM في ثلاث مجالات هي المجال الاقتصادي، المجال الأسري ومجال تقسيم العمل.

فالأول يشير إلى الأزمات الاقتصادية و علاقتها بالانحراف والجريمة، وفي هذا يقدم هنا دوركايم مثالا عن الانتحار، حيث يرى أنه شكل من أشكال الانحراف وفقدان المعايير والضوابط، بحيث ترتفع نسبة الانتحار بشكل ملحوظ في حالات الأزمات الاقتصادية والمالية، وقد قدم في ذلك بعض الإحصائيات يمكن أن نذكر على سبيل المثال ما تم تسجيله في فيينا حيث سجلت 216 حالة عام 1873.

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع حالات الانتحار، فذلك لكونها "اضطراب في النظام الجمعي وفقدان تام لعملية التنظيم الذي يميز الظروف الاقتصادية للمجتمع الذي كان يعيش فيه، والذي يترك الباب مفتوحا لكل نوع من المخاطرة وأنه طالما أن الخيال جائع دائما ومتلهفا للتجديد وغير محكوم بقيود، فإنه يقع في العشوائية، وهنا تحدث الأزمات والكوارث العظمى"(6)

أما المجال الثاني والمتمثل في المجال الأسري، فتتمثل اللامعيارية فيه في فقدان أحد الوالدين أو الاثنين، سواء بسبب الوفاة أو الطلاق أو الغياب والهجرة والذي يؤدي إلى سوء توافق الأطراف الأخرى مع الموقف الجديد والذين أصبحوا فيه هم المسؤلون عن كل شؤون الأسرة، ويقدم لنا دوركايم دليلا على" أن تغير عدد حالات الانتحار يتغير تبعا لتغير عدد حالات الطلاق والانفصال، و أن هناك توازن في تغير عدد حالات الانتحار وعدد حالات الطلاق، لأن كليهما يعتمد على نفس العامل وهو درجة وضوح الأشخاص ذوي التوازن الاجتماعي غير المستقر" (7).

ومنه، فإن حالات الانتحار عند الأزواج ليست نتاجا لوجود ذوو طباع سيئة، وإنما يرجع بالأساس إلى تزعزع البناء الأخلاقي الذي يضبط رابطة الزواج، والذي يضعف بدوره العلاقة الموجودة بين طرفين، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الانتحار عند المطلقين أكثر من الأرامل، ذلك أن الترمل هو انهيار الزواج غير مرغوب فيه أي فوق إرادة العباد، ولا دخل للزوجين فيه لأنه أمر من عند الله، بينما الطلاق هو انفصال أو اتفاق متبادل بين الطرفين على إنهاء علاقة الزواج بينهما.

أما المجال الثالث والأخير فيتمثل في مجال تقسيم العمل، الذي يشير إلى أنه وبالرغم من أن هذه الظاهرة هي نتاج طبيعي لتطور المجتمعات من مجتمع متضامن آليا إلى مجتمع متضامن تضامنا عضويا، فإنه قد يحدث في بعض الحالات و أن تنحرف هذه الظاهرة عن مسارها الصحيح لتؤدي إلى عرقلة النسق الاجتماعي، وقد حددها ايميل دوركايم E. DURKEIM في حالات الأزمات الاقتصادية وما ينتج عنها من الشعور بالفشل والخيبة، الشيء الذي يؤدي بالأفراد في إطار المنافسة والربح السريع وتعويض الخسائر الناجمة عن هذه الأزمات، إلى القيام بسلوكات غير مقبولة اجتماعيا كالحسد والغيرة وسرقة الأموال وعقد الصفقات المشبوهة والتزوير والاستيلاء وغيرها من الأمور.

وكذلك في حالات الانفصال بين رأس المال والعمل، وهو ما تجسده حالات الاستقلال الواضح بين المالك لرأس المال والعمال، فكلما كانت الوظائف الاقتصادية أكثر تخصصا، كلما ازداد الصراع وأصبح أكثر جدية.

فقد أدى انفصال العامل عن صاحب العمل نتيجة التخصص إلى التقدم والتطور إلى الأمام، لكنه في نفس الوقت جعل العامل يعيش في حالة اغتراب، مما أدى به إلى التمرد والانحراف.

وهناك من يفسر السلوك الانحرافي على أساس وجود صراع ثقافي بين الثقافة العامة والثقافة الفرعية، وهو ما أشار إليه ألبرت كوهن ALBERT COHEN حينما يقول بأن اضطراب النظام العام، ومنه فإن زيادة عدد المنحرفين هو نتاج لما تتضمنه الثقافة العامة والفرعية من معايير متصارعة في المجتمع الواحد.

فالظروف السيئة التي يكون عليها الفرد المنحرف، هي المسؤولة على نوع السلوك الذي قد يسلكه، وذلك أمام تضارب القيم و المبادئ داخل الثقافة الواحدة أو في الثقافات المتعددة وبين متطلبات الواقع الاجتماعي.

كما أن أغلبية المجرمين حسب ألبرت كوهن ALBERT COHEN هم أبناء لآباء أميين _وهذا ليس دائما بالطبع _ "فالأمية هي عاملا مهيأ للجناح لأن ضعف مستوى التعليم يترتب عليه ضعف المستوى الثقافي وهذا يعني انخفاض المستوى الفكري وافتقار الأسرة إلى أسس التوجيه السليم للابن وتقويم شخصيته"(8).

وتذهب نظرية القهر الاجتماعي إلى أن الانحراف والجريمة ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر، فالفقر مثلا باعتباره انعكاسا لأوضاع اجتماعية معينة، يدل على انعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات، مما يولد عملية الرفض والعصيان للقيم والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى اختلال النسق الاجتماعي واضطرابه، ومن ثمة بداية الانحراف.

كما أن الجريمة من وجهة نظر هذه النظرية، هي نتاج لعدم التوازن بين الأهداف الفردية والوسائل المستخدمة في تحقيق هذا الهدف، غير أنه ليس بإمكان كل الأفراد تحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، وهذا لاختلاف في الاستعدادات

والقدرات والإمكانيات، مما يدفع البعض إلى سلوك طرق غير مشروعة كالسرقة والنصب والاختلاس...إلخ لتحقيق أهدافه، وهنا يبرز القهر الاجتماعي باعتباره ميكانيزم للردع والعقاب في توليد الضغط لدى بعض الأفراد، مما يدفعهم للانحراف الاجتماعي.

ومن الاتجاهات السوسيولوجية الهامة التي تناولت موضوع الانحراف والجريمة، نجد نظرية الانتقال الانحرافي، التي تذهب إلى القول أن الانحراف سلوك مكتسب، ويستند اعتقاد هذه النظرية على الفكرة القائلة: "بأن مستوى الجرائم الحاصلة في منطقة معينة تبقى لسنوات مستقرة ضمن نسبها المئوية، أي أن الانحراف إذا ظهر في بيئة اجتماعية معينة، فلا بد له من الاستمرار في تلك البيئة، حيث يتعمق ذلك الانحراف في التركيبة الثقافية والاجتماعية للمنطقة، وينتقل الطابع الانحرافي من فرد لآخر"(9)، أي أن الانحراف عدوى تنتقل في الجسم الاجتماعي من خلال التفاعل والاحتكاك بين الأفراد، وبالتالي تتسع دائرة الانحراف والإجرام عن طريق الاستقطاب والجذب.

وبناءا عليه، فهناك عوامل مرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، تساعد على تكوين شخصية المجرم، ومن هذه العوامل نذكر: احتكاك الفرد بالمنحرفين وتكوين صداقات معهم بحكم التقارب في السن أو في الدراسة أو في مهنة معينة، إلى جانب وجود قدر من الانفتاح والاتصال بالمجرمين، فكلما كانت درجة الانفتاح كبيرة كلما زادت فرص انحراف ذلك الفرد.

في حين تؤكد نظرية الإلصاق الاجتماعي إلى أن الانحراف والجريمة هو نتاج لنجاح جماعة من الأفراد في الإشارة إلى أفراد آخرين بأنهم منحرفون، أي إلصاق صفة أو سلوك بفرد أو جماعة، فنعت الغرب الدول الأفريقية مثلا بالتخلف وعدم التحضر وتكرار وتداول هذا النعت في وسائل الإعلام، أدى إلى إلصاق وثبوت هذه الصورة لدى الرأي العام الغربي، وتقوم هذه النظرية على فرضية "الصراع الاجتماعي بين الأفراد ومحاولة اتهام بعضهم البعض بالحياد عن المجرى العام للسلوك الاجتماعي"(10).

وينقسم الانحراف من وجهة نظر هذه النظرية إلى قسمين:

- انحراف مستور: وهو الانحراف الذي يرتكبه الشخص في فترة ما من حياته، ويبقى مستورا، أي لم يدركه أحد، ليستقيم في باقي مراحل حياته، كأن يسرق الولد المال من بيته مرة أو مرتين، غير أنه عندما يكبر يصبح سلوكه سلوكا سويا، أو قد يتهرب أحدهم عن دفع الضريبة الحكومية مرة أو مرتين، إلا أن سلوكه الاجتماعي يبقى مقبولا.
- الانحراف الظاهر: وهو يعني افتضاح بعض الأشخاص عند القيام بسلوك انحرافي ما مما يؤدي إلى التشهير بهم أمام المجتمع، وإلصاق هذا السلوك المنحرف بهم، ومعاقبة النظام الاجتماعي له على هذا السلوك، وبناءا عليه يتصرف المنحرف بقبوله لهذا التعريف ورضوخه للعقوبة الصادرة بحقه، ولو كان المجتمع لا يعترف بهذا الإلصاق، لما أصبح المنحرف منحرفا، وبسبب الضغط الاجتماعي المفروض على سلوك المنحرف يتقارب المنحرفون من بعضهم البعض ليشكلوا مجتمع إجرامي صغير.

أما نظرية الدفاع الاجتماعي فتقوم على أساس حماية المجتمع من حدوث الانحراف والجريمة ووقايته من آثاره وإمكانية جعل المنحرفين قوى بشرية قادرة على القيام بأدوارها الاجتماعية.

و يمكن تلخيص أسس هذه النظرية في النقاط التالية:(11)

- تأمين المجتمع ضد ظاهرة الإجرام والانحراف وآثارها من أجل سلامة المجتمع والمواطن.
- تعزيز القوة المنتجة في المجتمع بقوة إضافية جعلها الانحراف قوة معطلة هدامة.
- ممارسة المجتمع لمسؤوليته عن توفير العلاج للمواطنين المرضى حتى يتم شفاؤهم واندماجهم في المجتمع.

إن هذه النظرية تقوم على أساس حماية المجتمع ضد ظاهرة الإجرام، من خلال مجموعة من التدابير غير الجنائية موجهة نحو محاولة إصلاح الحدث المنحرف، سواء عن طريق الإبعاد أو العزل أو بتطبيق وسائل علاجية أو تربوية، بهدف تحقيق نظام للوقاية من الجريمة وعلاج المذنبين.

كما ترى هذه النظرية ضرورة دراسة شخصية الحدث من جميع الجوانب النفسية والاجتماعية التي تحيط بالحدث قبل إصدار أي قرار بشأنه، " فالمسألة لم تعد تتعلق فقط بالظروف الخارجة التي أحاطت بالفعل وبالسوابق القضائية للمتهم أو بتاريخ حياته كما تعده إدارة الشرطة، فقد أصبح الأمر يتعلق بالتكوين البيولوجي للجانح وبردود أفعاله النفسية، وبتاريخه الشخصي، وبموقفه الاجتماعي، وهكذا ظهرت في الدعوى الجنائية الحديثة ضرورة الفحص العلمي للجانح، ويظهر ذلك كله أن الفحص العلمي لشخصية الجانح أصبح يمثل ضرورة هامة من ضرورات العدالة الاجتماعية"(12)

نقد وتقييم

من خلال استعراضنا لمختلف النظريات الاجتماعية، يمكن القول أنها قد فشلت في تقديم تفسير شامل ودقيق لكل معطيات الواقع الاجتماعي عن ظاهرة الانحراف، حيث تنظر كل منها إلى هذه الظاهرة بصورة تجزيئية محدودة الآفاق ولا تقوم على أساس النظرة الكلية الشاملة المتكاملة للمشكلة الانحرافية، فاعتماد النظام الاجتماعي على القهر والضبط الاجتماعي حتى يحافظ على المعايير والقواعد المجتمعية، ناتج بالأساس من عجزه عن إشباع حاجات الأفراد إشباعا يتناسب مع متطلبات الفرد وحقه في العيش الكريم، ومع أن اللامعيارية أو افتقاد النظام قد قدمت تفسيرا وتحليلا جيدا لأسباب ظهور الانحراف، إلا أن تحليلها تجاهل الانحراف الذي يعزى إلى أسباب واضطرابات عقلية ونفسية، كما أنها لم تستطع تقديم إجابات مقنعة عن أسباب انحراف أصحاب الطبقة البرجوازية، وهم يملكون كل الوسائل والإمكانيات، ولماذا لا يعاقبهم المجتمع و يقهرهم عندما يخالفون القواعد والمعايير الاجتماعية، ومع ذلك تبقى نظرية اللامعيارية وانعدام الضبط الاجتماعي من أهم النظريات التي قدمت تحليلا عميقا عن أسباب الانحراف ودور كل من الضوابط الاجتماعية والأخلاقية في تحديد السلوك وتوجيهه، ومنه فإن هذه النظرية فشلت في معالجة أسباب الانحراف، لأنها ترجعه إلى انعدام العدالة الاجتماعية، دون أن تقدم علاجا واضحا يضمن من خلاله إنشاء مجتمع خال من الصراعات، وقائم على احترام الإنسان واستغلال العلاقات الاجتماعية في القضاء على الانحراف والجريمة.

كما تعطي نظرية الانتقال الانحرافي تحليلا وافيا لعمل المنحرفين المعارضين لتوجهات المجتمع الكبير، وتزعم أن عمل المجموعات السياسية المسلح، انحرافا عن النظام الاجتماعي، لأنهم يخالفون القوانين التي أقرها المجتمع، فالكثير من المنحرفين لا يتعلمون الإجرام من أهلهم أو البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، بل أن الذي يدفعهم للانحراف هو حاجاتهم النفسية، كما أن البعض يعيش في بيئة انحرافية، ولكنه ليس منحرفا، والعكس، هناك من يعيش في بيئة لا علاقة لها بالانحراف، ولكنه ينحرف وكل هذا عجزت نظرية الانتقال الانحرافي عن تقديم تفسير له، أي أنها عجزت عن تقديم تفسير لدوافع الانحراف، وكشف أسباب ظهور الجريمة، بل ركزت على تقديم وتفسير وسائل ارتكاب السلوك الانحرافي، كتعلم طرق السرقة والإعتداء والاختلاس...وعليه يمكن القول، أن هذه النظرية قد فشلت في معالجة الانحراف بسبب اعتبارها أن الانحراف والجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية يصعب ضبطها والسيطرة عليها.

ولا ريب أن نظرية الإلصاق الاجتماعي قد تعرضت إلى قضية مهمة وهي إلصاق التهم بالآخرين وتجريمهم، فالفرد يصبح منحرفا عندما يتهمه الأفراد الآخرين في النظام الاجتماعي بالانحراف، فإذا أراد مجتمع ما إدانة سلوك أو ظاهرة ما كالزنا أو شرب الخمر، فإنه يلجأ إلى وسائل الإعلام والرأي العام، واتهام كل من يقوم بهذا السلوك بأنه منحرفا، وما يعاب على هذه النظرية هو تبريرها لظاهرة الانحراف المستور فالسارق في المنزل أو في البيع والشراء يعد سارقا بغض النظر عن إلصاق المجتمع به التهمة أم لا، فالمنحرف في هذه الحالة يجد عذرا، ويرجع سبب انحرافه إلى النظام الاجتماعي وما ألصقه به من تهم وتجريم، أي أن هذه النظرية قد فشلت في تفسير ظاهرة الانحراف المستور الذي يتحقق دون إلصاق التهمة بالمنحرف.

أما نظرية الدفاع الاجتماعي فقد أعطت أهمية كبرى لدراسة الظروف المحيطة بالحدث سواء كانت هذه الظروف اجتماعية أو نفسية وحتى بيولوجية، ولكنه في حقيقة الأمر أن مثل هذه الأفكار لا تطبق على أرض الواقع، وإن طبقت فإنها تأخذ بالجزئيات وليس بالكليات، أي أنها تكتفي بدراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للحدث أو أنها تهتم بدراسة حالته النفسية ومحاولة تفسير سلوكه العدواني أثناء ارتكاب الفعل أو بعد القبض عليه فقط.

2 - الاتجاه السيكولوجي/ النفسي

لقد أثبتت البحوث والدراسات في علم النفس الجنائي أن كثيرا من حالات الجريمة والانحراف تعود إلى دوافع لا شعورية، تكون قد تكونت في المراحل الأولى للنمو النفسي والشخصي للإنسان المنحرف.

ويعتبر سيجموند فرويد S. FREUD في هذا الاتجاه رائد مدرسة التحليل النفسي ومن أهم من ألف وكتب في علم النفس الجنائي، حيث يعتبر " مبدأ اللذة والواقع قانونين ديناميين يحكمان سلوك الفرد الحي العضوي، والإنسان لا يمكنه إغفال ما ولد به (مبدأ اللذة)، ولما كان من الضروري أن يواجه (مبدأ الواقع) فإن التوتر يصبح ضروريا، فمن الأمور الهامة بالنسبة له إذن هو أن يخفض توتره بأحسن طريقة ممكنة أو يستسلم ويخضع له"(13).

فالطفل في مراحل حياته الأولى يسعى فقط لإشباع غرائزه الأولية التي يسيطر عليها مبدأ اللذة في أي وقت يشاء وبمختلف الوسائل، ولكن ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة، والتي تعتبر من المؤسسات الاجتماعية الأولى التي تقوم بهذه العملية وتتأثر بظروفها وأوضاعها المختلفة، يكتشف الطفل أيضا أنه مرتبط بالواقع، الذي يكشف له أيضا في لحظة ما أن عليه أن يؤجل لذاته العاجلة المباشرة من أجل لذة أخرى آجلة أكثر أهمية من الأخرى.

"والطفل يكتسب كذلك مبدأ الواقع، فهو يأتي إلى الوجود مزودا بمبدأ اللذة، وإنه من خلال دروس الحياة ومن خلال التوجيه والتنشئة الاجتماعية يكتسب الإحساس بالواقع في تعامله مع نفسه ومع البيئة الاجتماعية." (14).

ولهذا يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن السنوات الخمس الأولى تكون مسؤولة إلى حد كبير في تشكيل وصياغة قوالب السلوك، التي يصعب تغييرها وهو ما يسمى بمرحلة الطبع وفي هذا الإطار يقول فرويد S. FREUD بأن " ما قد يحدث في هذه المراحل من الولادة حتى سن الخامسة أو السادسة، يمكن أن يصبح دائما أو نسبيا على الرغم أنه يكون لا شعوريا"(15)

فالطفل خلال هذه الفترة الممتدة من سن الولادة حتى سن السادسة، وتفاعلاته المختلفة مع الأطراف التي تتعامل معه، مثل الآباء والإخوة والأقارب تمثل

عنصرا أساسيا في أن يكون الطفل مطبعا اجتماعيا وذا سلوك سوي، يتماشى مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع أم لا.

كما ركزت مدرسة التحليل النفسي في دراساتها على الاهتمام بدراسة ماضي الطفل وتحليله، لتفسير ما قد يحدث له في الحاضر، وذلك نظرا للأثر الخطير الذي تتركه الطفولة المبكرة، خاصة العلاقة بالوالدين و أثرها في تشكيل شخصية الطفل الراشد فيما بعد، غير أن هذا يقودنا إلى القول بأن الطفل حقيقة يولد صفحة بيضاء و المجتمع هو الذي يكتب فيها ما يشاء، ولكن هذه الحالة تصلح فقط في المراحل الأولى من حياته، لكنه عندما يكبر الطفل وتصبح لديه القدرة على التفكير و التمييز، حينها لا نعتقد بأن دراسة ماضيه تفسر لنا ما قد يعترضه في الحاضر من تغيرات واضطرابات فقد نجد أطفالا كانت لهم تنشئة اجتماعية سوية في الطفولة الأولى، ولكنهم تعرضوا إلى سلوكات منحرفة في مراحل حياتهم القادمة، وذلك لعدة أسباب وعوامل.

كما أقر هذا الاتجاه مبدأ الحتمية النفسية، أي أنه ليس في دنيا النفس مجال للمصادفة "فكل سلوك ظاهر أو باطن يصدر عن الإنسان مقيد حتما بظروف سابقة ودوافع معينة و أحداث محددة"(16).

أي أن التكوين النفسي والبيولوجي هو الذي يدفع بالفرد إلى الانحراف، وهذا بالطبع نفي للعوامل الأخرى، كالعامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في إحداث السلوك الانحرافي للأبناء.

ومن كل ما سبق يمكن القول، بأن فرويد ومن خلال أبحاثه وفي إطار تحليله للحياة النفسية للأفراد، يشير إلى أن السلوك البشري هو نتاج لمجموعة من العوامل (ولا وجود للصدفة هنا) قد مر بها الفرد في حياته الماضية، وتركت أثرا كبيرا في تكوينه النفسي والشخصي، "حيث يقدم لنا تفسيرا للسلوك الجانح باعتباره نتاجا للصراعات الناجمة عن القوى اللاشعورية و القوى الشعورية، بحيث يعجز "الأنا" عن تكييف الميول الفطرية والنزاعات الغريزية لدى الشخص، مع المتطلبات وقواعد الحياة المجتمعية أو عن كليهما و إخمادها في اللاشعور، و إما لانعدام وجود "الأنا الأعلى" أو عجزه عن أداء وظيفته في الرقابة والردع، وفي كلتا الحالتين تنطلق الشهوات والميول الغريزية من قيودها لتلتمس الإشباع عن طريق السلوك الاجرامي"(17).

كما أن هناك من يعتبر السلوك المنحرف سلوكا شاذا، وذلك لكونه ناتج عن تعلم خاطئ حدث في محيط اجتماعي محدد، وهذا ما ذهبت إليه المدرسة السلوكية والمعرفية التي ترى أن السلوك إنما يتأثر بجملة من العوامل، منها طريقة التفكير، المعتقدات والتوقعات، بمعنى أن هناك علاقة بين السلوك الفردي ونمط تفكير الفرد، و تركيبة شخصيته، وبين المحيط الخارجي وما يحمله من صراعات وتناقضات وقواعد تضبط هذه السلوكيات وتضعها في قالب واحد ومنمط.

أما بندورة BANDURA فيرى أن معتقدات الشخص وطريقة تفكيره تؤثر كثيرا على تصرفاته وأفعاله، فكلما "كانت للشخص معتقدات سلبية عن نفسه فكثيرا ما تكون سلوكاته سلبية، والعكس إذا كانت لديه معتقدات ايجابية، حيث يؤدي ذلك إلى القيام بسلوكات فعالة وايجابية"(18)

إن الشعور بالاغتراب والانعزال عن الآخرين غالبا ما يتضمن مجموعة من الصراعات الداخلية في ذات الفرد لأنه لا يدرك ما يريد ويحكم على نفسه بالسلبية وينطوي وينعزل عن الآخرين، فمثل هذا الشعور والصراع الداخلي هو الذي يؤدي إلى تكوين مشاعر العدوانية، ومنه إمكانية إقبال هذا الشخص على السلوكات الانحرافية و الجانحة.

نقد وتقييم

ما يمكن قوله بعد استعراضنا للاتجاه النفسي في تفسير السلوك الانحرافي، هو تجاهله للعامل الاجتماعي- الحضاري، في تشكيل السلوك البشري وتكوين شخصية الإنسان، ذلك أن معظم السلوكات الإنسانية تتشكل خلال مراحل التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في حياته، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، وهذا ما يفسر وجود أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا في بعض المجتمعات في حين تكون نفس هذه السلوكات مرفوضة ومحرمة لدى البعض الآخر.

وقد ركز هذا الاتجاه كثيرا في تحليل وتبيان أهمية الدوافع الغريزية، وقدرتها على تشكيل السلوك الإنساني، خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة التي تعتبر موطن الدوافع الغريزية والرغبات الهمجية.

كما أن أصحاب المدرسة السلوكية يؤكدون على وجود علاقة مباشرة بين السلوك الفطري والمحيط الاجتماعي الخارجي الذي يعيش فيه الفرد، فإذا كان بهذه البيئة ما يساعده على اكتساب السلوك السوي كان له ذلك، أما إذا كانت الظروف والبيئة الخارجية غير مناسبة لنمو الطفل نموا سليما، كان سلوكه انحرافيا، لا يتفق مع ما حدده المجتمع من قوانين وضوابط.

وبهذه الطريقة حاولت هذه المدرسة تصنيف السلوك الإنساني إلى صنفين:

- الصنف الأول هو السلوك المنعكس الشرطي البسيط (الفطري أو التلقائي)، والذي لا دخل للإرادة فيه، نظرا لضيق مدركات الإنسان ومحدوديتها، مثل عمل أعضاء جسم الإنسان كالعين والقلب وسرعة دقاته عند موقف انفعالي معين.
- الصنف الثاني هو السلوك المنعكس الشرطي المركب (المتعلم أو المكتسب)، وهذا الصنف يمكن أن ندلل عليه من خلال تجربة واطسون WATSON، حيث أثبتت تجاربه أن السلوك الإنساني، إنما هو سلوك مكتسب ومتعلم حيث وفي تجربة له قام بتقديم فأر لطفل صغير فلم يخف منه في بادئ الأمر ومد يده نحوه، وفي نفس اللحظة التي مد فيها الطفل يده قرع واطسون WATSON شوكة رنانة أمام مكبر الصوت حيث صدر صوت شديد انزعج منه الطفل فرد يده، ولم يكن الطفل قبل هذه التجربة يخاف، ولكن الارتباط الذي حدث عند رؤية الطفل للفأر أضاف خاصية جديدة لتصرفاته لم تكن موجودة من قبل إجراء هاته التجربة، ألا وهي خاصية الشعور بالخوف.

وفي جانب آخر ترى هذه المدرسة أن مقدارا كبيرا من السلوكات يتم تعلمها بالتقليد وخاصة تقليد سلوك الأبوين، الذين يتخذهما الأبناء كقدوة لهم في سلوكاتهم فسلوكهم السوي يؤثر بالإيجاب على سلوكاتهم، في حين أن سلوكهم غير المقبول أو السلبي يؤثر بالسلب على الأبناء، وبالتالي يكون انحراف الأبناء أمرا واردا في كل لحظة، وعليه ترى المدرسة السلوكية أنه لعلاج السلوك المنحرف، يجب أولا تعديل المحيط الخارجي لكي يتغير السلوك الانحرافي، أي محاولة تكييف الواقع الاجتماعي مع سلوكات الأفراد.

إن أصحاب المدرسة السلوكية يعتقدون بإمكانية دراسة السلوك وتفسيره، إنما يتم في ضوء الرابطة الشرطية بين المنبه والتغيرات المصاحبة في سلوك الكائن الحي، وفي هذا السياق يذهب ثورندايك عام 1898 إلى القول بأن البحث عن المكافئة وتجنب الجزاء هو التفسير الأساسي لجميع أنواع السلوك.

كما تركز هذه المدرسة كثيرا في تفسير السلوك على العوامل البيئية وفي هذا المجال يقول واطسون WATSON أعطوني أطفال وأنا أجعل من الأول طبيبا، ومن الثاني محاميا، ومن الثالث مجرما...إلخ، فأهمية العوامل البيئية كبيرة جدا في تحديد نوع السلوك سواء كان سويا أو منحرفا لكن هذا طبعا لا ينفي دور التكوين البيولوجي والتركيب الجسمي للطفل على سلوكاته، وهذا ما سوف نحاول مناقشته من خلال تعرضنا للاتجاه البيولوجي.

3- الاتجاه البيولوجي

تشير الوراثة إلى انتقال بعض الخصائص من الأصل إلى الفرع أثناء تكون الجنين، سواء كانت هذه الخصائص جسمية أو نفسية، أو هي انتقال صفات عضوية من جيل إلى آخر، مما يؤدي إلى انتقال بعض الأمراض العقلية والعضوية من خلال الوراثة.

و لقد نادى أرسطو قبل الميلاد بإمكان التعرف على كثير من أخلاق الفرد من خلال دراسة سماته الجسمية، وخاصة منها تلك التي تميزه عن غيره من بني جنسه، وقد استمرت هذه النظرة عبر العصور، حيث نجدها عند علماء العرب والذين كانوا يطلقون عليها مصطلح العرافة أو القراسة بين عامي 1728-1741 وحاولوا تطبيق أصولها على فئة المنحرفين، وذهبوا إلى القول بأن الجريمة هي نتاج طبيعي لضعف خلقي يعود إلى وجود اضطراب في النمو الطبيعي لأجزاء المخ والدماغ، حيث كانوا يعتقدون بأهمية العوامل البيولوجية في تشكيل شخصية الفرد وتحديد سلوكاته وأفعاله، وقد استمر هذا الاتجاه عند علماء الغرب أيضا وخاصة عند أتباع المدرسة الإيطالية، ورائدها لمبروزو LAMBROZO الذي كان مهتما بدراسة التكوينات البيولوجية، من خلال دراسة وظائف الإنسان العضوية ومحاولة ربطها بالسلوك الإجرامي من الجانب العضوي والعقلي.

حيث كان يعتقد بأن الإجرام هو نتيجة لتشوهات دماغية وعصبية تخل بالعلاقة بين وظائف الإرادة و القيم الخلقية في الدماغ و بين مراكز الغرائز العدوانية، ويؤدي تغلب مراكز الغرائز على السلوك إلى إضعاف وظائف الضبط وتحرير النزعات العدوانية ومنه فهناك علاقة وطيدة بين الإجرام والمظاهر الفيزيولوجية للإنسان" فالمجرم يولد مجرما وهو يعتاد الإجرام لأسباب أصيلة في تكوينه البيولوجي، أي أنه مجرم بالفطرة ورث الاستعداد الإجرامي من آبائه و أجداده"(19).

وقد أوضح ذلك "لمبروزو" في دراسته "الرجل المجرم" إلى أن المجرم له صفات تميزه عن غيره من أعضاء المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الملامح العضوية والنفسية، فمن الناحية العضوية يتميز المجرم بضيق في جبهته وبشعر كثيف وطول الأذنين أو قصرهما وعدم انتظام جمجمته و أسنانه إلى غير ذلك من الصفات العضوية ذات البنية المشوهة أما من الناحية النفسية فيتميز المجرم بقسوة قلبه وفظاظة لسانه وعدم أو ضعف إحساسه بالألم والحياء، والشعور الدائم بالتوتر والقلق والإحباط.

أما شيلدون فقد أكد على أن بناء الجسم يحدد الوظيفة أو السلوك الإنساني، وللتحقق من هذه الفرضية، قام بدراسة 200 جانح في أحد المراكز الاجتماعية في مدينة بوسطن خلال 1939-1946، ومن النتائج التي توصل إليها أن الجانحين يتميزون عن غير الجانحين في تكوينهم الجسمي والمزاجي والعقلي.

أما ليفوا فرانسواز F.lyvoie فقد توصلت إلى أن من أهم عوامل الانحراف والجريمة نجد الوراثة والبيئة.

نقد تقييم

من الانتقادات التي يمكن أن توجه لهذا الاتجاه، أنها تركز أكثر على العامل الوراثي وأهملت بقية العوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في ظهور السلوك الانحرافي، كما أنه ينطلق من تعميم بعض الحالات الشاذة على بقية أفراد المجتمع بمختلف فئاته، إلى جانب إلغاء مبدأ حرية الاختيار، من خلال استنادها على المبدأ القائل بحتمية السلوك الانحرافي وإلا كيف يمكن معاقبة المجرم على جريمة ارتكبها نتيجة لما ورثه من والديه.

كما وجهت لهذا الاتجاه عدة انتقادات، أبرزها الانتقاد الذي وجهه "شارلز قولينغ" "CH. GORING"، إلا أن الدراسات الحديثة التي قام بها بعض الأطباء وأبرزهم "كرارا" "CARARA" و"سباريتو" "SAPARITO" كشفت عن وجود بعض الخلل في الغدد الصماء و الأنفوية وأهمها الغدد النخامية، حيث أثبت "ماكس شلاب" "M. SHALAP" وإدوارد سميث" "E. SMITH" أن ثلث المجرمين يعانون من اضطرابات في الغدد الصماء، إلى جانب وجود بعض العاهات والنقائص، بحيث إذا أصيب بها الإنسان أو الطفل على وجه التحديد شعر بالنقص والعجز، مما يزيد من قوة إحساسه بعدم الانتماء فيؤدي به ذلك إلى الانحراف عن السلوك المتفق عليه.

4- الاتجاه الاقتصادي

تبرز أهمية العامل الاقتصادي في مجال الانحراف والجريمة، باعتباره دافعا قويا لارتكاب الأفعال المنافية للقانون، وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية، ولقد كشفت عدة دراسات، مدى تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على ظاهرة جنوح الأحداث والانحراف، منها دراسة عدلي السمري التي توصلت إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة هي السبب الرئيسي في السلوك العدواني للأبناء.(20)

كما بينت الدراسة التي أجريت على الواقع الأسري والثقافي لمجموعة من المنحرفين، أن مستوى دخل الأسرة، أو أن المهن التي يعمل بها الأولياء قليلة الدخل، لا يفي عائدها متطلبات الأسرة كثيرة الحجم، الشيء الذي يؤدي إلى إصابة أفرادها بالعوز أو المرض مما يضطر أحد أفرادها إلى ارتكاب بعض المخالفات.

كما تظهر أيضا أهمية العوامل الاقتصادية في مجال المال والاختلاسات والسرقة والتزوير، وقد يكون ذلك بسبب الفقر أو لإشباع حاجة في نفس المنحرف (الطمع مثلا)، فانخفاض مستوى المعيشة والحرمان قد يؤدي إلى صعوبة العيش مما يدفع بالأفراد إلى انتهاج أساليب غير مشروعة للحصول على القوت.

كما قد يكون حب السلطة والنفوذ والقوة الاقتصادية، سببا في دفع بعض الأفراد إلى سلوك طرق ملتوية وغير سليمة في الحصول عليها، حتى و إن تطلب الأمر الاعتداء على ممتلكات الغير وسلب أموالهم.

ومن هنا يتضح أن الوضع الاقتصادي للأسرة ينعكس على نوعية شخصية أفرادها في قدرتهم على تحمل الفقر والعوز ومقاومته، أو عدم التمكن من ذلك، مما يؤدي بهم إلى ارتكاب المخالفات والجنح، وهذا ما ذهب إليه كارل ماركس K. MARX بقوله" أن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة، إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي"(21)

كما يرى الماركسيون"أن الانحراف نتاج فساد النظام الرأسمالي المملوء بالتناقضات والمظالم بسبب ما يسوده من نظام طبقي بغيض، وما يترتب على الاختلاف الطبقي من تفاوت هائل في توزيع الثروات ودخل أفراد كل طبقة وهذا بدوره يساعد في تبني السلوك الانحرافي"(22)

لقد ربطوا الظاهرة الإجرامية بالظروف الاقتصادية معتبرين أن الجريمة و السلوك الانحرافي حصيلة نوعية للظروف الاقتصادية، فعدم المساواة الاقتصادية عامل أساسي في الجريمة التي تمثل رد فعل طبيعي لانعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي.

نقد وتقييم

إن العامل الاقتصادي هو نقطة اهتمام هذا التيار في تفسير و علاج الكثير من الظواهر التي تتعلق بالحياة الإنسانية، فنظرتهم هذه جاءت انطلاقا من نظرتهم للإنسان الذي أوجدته الظروف الاقتصادية، وهذا ما يؤثر على سلوك الفرد وتكوينه، وهو يتعدى ذلك إلى التأثير في تكوين الطبقات الاجتماعية، وهذا التأثير لا يكون على الأفراد الراشدين فحسب، بل يتعداه إلى الصغار من حيث الإشباع والحرمان والرعاية والشعور بالأمن أو فقدانه.

لكن لابد من الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي متفاعل مع بقية العوامل الأخرى، يؤثر فيها ويتأثر بها سواء كانت عوامل داخلية خاصة بالفرد، أو خارجية خاصة بالبيئة الاجتماعية، و السؤال المطروح هنا ليس متعلقا بمدى أهمية هذا العامل في التأثير على شخصية الفرد، و إنما يتعلق بمدى مساهمته في التأثير على توجيه الشخصية نحو السواء أو الانحراف، وهذه النقطة تقودنا إلى حقيقة مفادها أن دخل الفرد مسألة كمية فقط فقد يكون الدخل كافيا لإشباع حاجات الإنسان الأساسية،

ولكنه مع ذلك لا يتمكن من تحقيق الراحة النفسية ولا يحقق سعادته"(23) وكنتيجة لذلك فقد يصاب الفرد بالإحباط أو الصراع بين نزعاته الفردية العدوانية وبين واقعه الاجتماعي، وإن كان من الناحية الاقتصادية المادية مكتفيا، فإنه قد يلجأ إلى أشكال مختلفة من السلوك لمنحرف لإشباع نزعاته ونزواته، خاصة منها حب التملك والسيطرة، كما يظهر ذلك في الأعمال غير المشروعة والملتوية التي يقوم بها رجال الأعمال وأصحاب المال للحصول على أكبر قدر من الربح.

5- الاتجاه الإسلامي في تفسير ظاهرة الانحراف

لا تقتصر النظرية الإسلامية في تفسير أسباب ظاهرة الانحراف، بل تحاول تقديم الحلول والعلاج لهذه المشكلة، حيث أرجعت الانحراف إلى أربعة عوامل رئيسية هي:

- العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد: لقد جاء الإسلام لبناء مجتمع إنساني يقوم على العدالة والمساواة، ووضع في ذلك مجموعة من القواعد والطرق لضبط سلوكات الأفراد والحفاظ عليها من الانحراف، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لتقليص الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، كفرض الزكاة على الأغنياء وفي ذلك يقول المولى سبحانه وتعالى في محكم تنزيله" خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"(24)، ودفع الضريبة على الأموال والمحاصيل والمعادن، لتدفع للفقراء بغية سد حاجاتهم الضرورية، وغيرها من الأمور الحياتية التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.
- العقاب ضد كل من يخالف أحكام الشريعة: فقد أوجب الإسلام القصاص والجزاء في جرائم القتل والاعتداء وهتك الأعراض والزنا وشرب المسكرات، والقذف والسرقة وغيرها، وقد صنف الإسلام الجرائم في هذا المجال إلى أربعة أصناف هي(25):

– جرائم الحدود السبع وهي: الزنا، القذف، شرب الخمر، السرقة، الحرابة، البغي والردة.

- جرائم القصاص: وتشمل كل جرائم الاعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح سواء بطريق العمد أو الخطأ، وجرائم العمد فيها القصاص، أما جرائم غير العمد ففيها الدية.
- جرائم التعزيز: وهي كل الجرائم التي لا تدخل ضمن الحدود والقصاص والدية وهنا توسع الشريعة الإسلامية من سلطة القاضي، حيث لم تحدد عقوبات التعزيز وللقاضي أن يختار العقوبة المناسبة لطبيعة الجرم وشخصية الجاني وظروف ارتكاب الجريمة.

ويظهر من خلال هذه الأحكام، ردع وتأديب المنحرف بشخصه، أي إنزال الأذى المماثل بالجاني وليس عقوبة السجن فحسب، كما هو معمول به في النظام العقابي الغربي الرأسمالي، مثل أن السارق في الشريعة الإسلامية لا يسجن، وإنما تقطع يده والزاني أيضا لا يسجن، ولكنه يجلد حسب تقدير الشريعة الإسلامية له ولظروفه، إلخ.

- المساواة في العقوبة والتعويض بين الأفراد: وتعني تساوي الجميع أمام الشريعة والقانون، فالأغنياء والفقراء سواسية في مثولهم أمام القاضي وإنزال العقوبة بالجاني، فالسارق مع توفر الشروط تقطع يده، بغض النظر عن مكانته الاجتماعية والطبقية بينما نجده في النظام الغربي يودع في السجن، وبمجرد خروجه منه يعود مرة أخرى للانحراف والسرقة، فالعقاب في الإسلام يردع المجرم والمخالف له، ولذلك لا تستثني الشريعة الإسلامية أي مخالف لأحكامها لسبب طبقي أو اقتصادي أو سياسي ولكنها تراعي ظروف المجرم، كعدم البلوغ والاضطراب العقلي، كما ميزت بين القتل المتعمد وقتل الخطأ، وأقرت لكل منهما أحكاما خاصة، كما أن الشريعة الإسلامية قد تكفلت بالأطفال المنحرفين (الأحداث) بعلاج انحرافهم بدلا من إنزال العقاب بهم، وهذا عكس ما كان يقوم به النظام الغربي.
- المشاركة الجماعية في دفع الانحراف: ومعناها اشتراك كل الأطراف التي تقع عليها مسؤولية انحراف الأفراد، حيث يعد ولي الأمر مسؤول شرعا عن كل المخالفات التي قد يرتكبها من يتولاه، وتعد الأسرة الشريك الاجتماعي الأساسي في عملية التعاون وإعادة تربية وإصلاح الفرد المنحرف فيها، ذلك أن

الفرد في الشريعة الإسلامية لا يعيش منعزلا عن الرابطة الاجتماعية، حيث أن الأفراد ملزمون بالتعاون فيما بينهم لمحاربة الانحراف الاجتماعي.

تقييم

لقد أعطى لنا هذا الاتجاه تحليلا متكاملا ودقيق عن دوافع الانحراف والجريمة في المجتمع وهذا يدل على تكامل الدين الإسلامي وشموليته وعدالته في معالجة الانحرافات الاجتماعية بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد حدد النظام الإسلامي من أجل مكافحة والقضاء على الانحراف والجريمة من جذورها، عقوبات متنوعة حسب نوع الانحراف والجريمة، ولذلك نجده يقسم هذه العقوبات إلى قسمين:

عقوبات أدبية: وهي تشمل جانبين، الأول خاص بالحدود والثاني خاص بالتعزيز حيث يشمل الأول كل العقوبات التي أقرها القرآن الكريم وأكدتها السنة الشريفة، ولم يسمح للمشرع التصرف فيها وتقديرها كالقصاص في جرائم القتل والزنا وشرب المسكرات...إلخ.

أما الثاني فيشمل العقوبات التي يقدرها ويحددها القاضي، بسبب الجناية على النفس أو دونها كالدية للنفس، والديات التي فوض أمر تقديرها إلى الحكومة أو الخبراء.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن الانحرافات التي فصلت فيها الشريعة الإسلامية لا تخرج عن هذين الإطارين:

- يتمثل الإطار الأول كل ما يخص الاعتداء عن حقوق الله عز وجل والتي نهى عنها في محكم تنزيله.
- والإطار الثاني يخص الاعتداء على حقوق الله والفرد معا.

ويمكننا تصنيف الجرائم التي يتعامل معها الإسلام وقدم لها علاجه الشرعي إلى:

- جرائم الاعتداء على النفس وغيره.
- جرائم ضد ممتلكات الآخرين
- جرائم الاعتداء على الأخلاق والضوابط الاجتماعية.
- جرائم ضد المجتمع.

استخلاصات ختامية

من خلال استعراضنا لمختلف الاتجاهات النظرية يمكن القول، بأنه لتشخيص مشكلة الجريمة المجتمع الجزائري المعاصر، ينبغي أن نضع نصب أعيننا مختلف الاتجاهات التي تم التطرق إليها والتي حاولت كل واحدة منها تفسير الظاهرة حسب منطلقاتها واتجاهاتها، فبالنسبة للنظرية السوسيولوجية ومن خلال الاتجاه البنائي وحول مفهوم اللامعيارية فإن هذه الأخيرة تعتبر من المفاهيم الأساسية في تفسير ظاهرة الجريمة، فهي تشير إلى انعدام الضبط والمعايير والقيم والمثل، أي انعدام الجانب الأخلاقي عند القيام بالسلوك.

والواقع أن اللامعيارية عند دوركايم E. Durkeim تنبثق أساسا من الاتجاه النفعي البورجوازي، نظرا لسيطرة طابع المنافسة عليه واستخدام مختلف الأساليب والوسائل لتحقيق النجاح، أي أن الاهتمام بتحقيق نتائج الفعل يسبق الاهتمام بالطرق الأخلاقية المستخدمة.

إن التحليل الوظيفي للانحراف والجريمة، يؤكد على الموافقة أو عدم الموافقة على الوسائل والأهداف المحددة ثقافيا، ذلك أنها لم تهتم بإبراز التباين والفروق الموجودة بين الأفراد و كان اهتمامها منصبا على القيم والمثل وضرورة الحفاظ على النظام الاجتماعي.

ويتضح من كل ما سبق أن اللامعيارية أو فقدان الانتظام، هو مظهر من مظاهر فقدان السيطرة والتحكم بسبب المشكلات الاقتصادية بجانبيه السلبي والايجابي، ذلك أن شدة الأزمة يؤدي إلى الفقر والعوز، ومنه يجنح أفراد المجتمع لارتكاب السلوكات غير المشروعة للحصول على حاجاتهم المختلفة أو حتى البذخ الشديد والرخاء، الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى فقدان الأفراد للمعايير التي تحكم سلوكاتهم، ومنه يظهر الطمع والجشع والاحتكار والاستغلال، وهي كلها مظاهر للانحراف، وإن لم يعاقب عليها القانون.

أما نظرية الانتقال الجغرافي فقد عجزت عن تقديم تفسير لدوافع الانحراف وكشف أسباب ظهور الجريمة، وركزت على طرق تعلم الانحراف كتعلم طرق السرقة

والاعتداء والاختلاس، ومن ثمة فقد فشلت في معالجة الانحراف بسبب اعتبارها أن الانحراف ظاهرة اجتماعية طبيعية يصعب ضبطها والسيطرة عليها.

كما يعاب على نظرية الإلصاق الاجتماعي هو تبريرها لظاهرة الانحراف المستور حيث أن المنحرف في هذه الحالة يجد عذرا ويرجع سبب انحرافه إلى النظام الاجتماعي وما ألصقه به من تهم وتجريم، أي أن هذه النظرية قد فشلت في تفسير ظاهرة الانحراف المستور الذي يتحقق دون إلصاق التهمة بالمنحرف.

كما أن نظرية الدفاع الاجتماعي كان لها اهتمام كبير من طرف الباحثين والدارسين خاصة في الآونة الأخيرة وخاصة أيضا في الدول الغربية، ذلك أنها تركز على الجوانب الإنسانية في تعاملها مع الأحداث مع عدم إهمالها للجوانب القانونية، حيث ترى ضرورة الاستناد إلى نتائج البحث العلمي الدقيق في دراسة ظاهرة الجريمة، حتى تأتي التدابير والإجراءات على أسس سليمة، كما ترى أهمية دعم مؤسسات الدفاع الاجتماعي من شرطة وقضاء ومراكز بحث ومؤسسات عقابية و أخرى للرعاية الاجتماعية، وتوفير الميزانيات الملائمة لها والتي تستطيع من خلاله تحسين عملها وأساليب رعايتها للأحداث.

و إذا حاولنا إسقاط مفهوم اللامعيارية على المجتمع الجزائري المعاصر، فإنه يمكننا القول أنه وبعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادة التي واجهها المجتمع الجزائري في العشرية الماضية، فإن ذلك قد أدى إلى انتشار مجموعة من المظاهر السلوكية الانحرافية، أهمها ظهور وانتشار ظاهرة العنف الاجتماعي والسياسي أو كما يطلق عليه اسم الإرهاب، والاختلاس والرشوة والانحرافات الأخلاقية وغيرها من السلوكات الجرمية، التي أدخلت البلاد في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار وجرفت معها أطفال مراهقين لم يدركوا بعد نواتج أفعالهم أو الهدف من قيامهم بها.

حيث نجدهم يتاجرون بالمخدرات ويمارسون أعمال العنف داخل أسرهم أو في المدارس، وفي أماكن أخرى، وهذا كله قد يرجع لافتقادهم للضوابط والقيم الاجتماعية و لانعدام الرقابة الأسرية والاجتماعية وعدم متابعتهم نفسيا واجتماعيا التي تردعهم لمجرد التفكير أو القيام بالفعل.

أما الاتجاه النفسي، فقد تجاهل التحليل النفسي العامل الاجتماعي- الحضاري في تشكيل السلوك البشري وفي تكوين شخصية الإنسان، فمعظم الأنماط السلوكية يفترض أنها تتشكل خلال مراحل التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في حياته، إلا أن عملية التنشئة الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، وهذا ما يفسر وجود أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا في بعض المجتمعات في حين تكون نفس هذه السلوكات مرفوضة ومحرمة لدى البعض الآخر.

كما أن أصحاب هذا الاتجاه بالغوا في إبراز أهمية الدوافع الغريزية ومدي إسهامها في تكوين السلوك الإنساني، لا سيما ما يتصل بالتغيرات التي تطرأ على سلوك الطفل أثناء مراحل طفولته المبكرة، والتي اعتبرتها مدرسة التحليل النفسي مرحلة تكون النزعات المكبوتة وموطن للغرائز الحيوانية، ولهذا اعتبرت الأساس الأول في تكوين الشخصية الإنسانية.

وعليه فلا يمكن الفصل بين المدرستين السوسيولوجية والسيكولوجية في تفسير السلوك الانحرافي، ذلك أن الإنسان لا يمكن النظر إليه أو الحكم على سلوكاته وأفعاله بمعزل عن بيئته ومحيطه الاجتماعي الذي يعيش ويتفاعل فيه، فالإنسان ابن بيئته فهي التي تطبعه بطابعها و تشكله حسب ما يمليه الواقع الاجتماعي، كذلك فالإنسان الفرد له شخصيته المستقلة عن الآخرين، وهو مسؤول عن تصرفاته وأفعاله مادام لا يعاني من أمراض عقلية.

في حين بالغ أصحاب الاتجاه الاقتصادي في جعل العامل الاقتصادي المادي هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى الانحراف، ومنه إلى ارتكاب الجرائم، كما أن ضعف المستوى المعيشي لا يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب هذه الأفعال، فمثلا لو أتينا إلى المجتمع الجزائري وقمنا بمقارنة بعض السلوكات في بعض العائلات الغنية والفقيرة لوجدنا أن أنواع الجشع والتمرد والاختلاسات منتشرة بكثرة في الأوساط الغنية لكون المال أعمى بصيرتها وجعلها تبحث دائما عن المزيد، ولو باستخدام طرق غير شرعية في حين نجد بعض العائلات الفقيرة جدا تتميز بالتعفف والرضا لقناعتها وإيمانها بقضية الرزق والابتلاء.

لذا فإن أصحاب الاتجاه الاقتصادي قد أهملوا جوانب عديدة قد يكون لها الأثر الكبير في تكوين شخصية الفرد كالمحيط الاجتماعي والثقافي والأخلاقي- الديني

الذي يعيش فيه الفرد، وكذلك البيئة الأسرية وأساليب التربية والرعاية والتنشئة الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالاتجاه البيولوجي، وبما أن أفراد المجتمع الواحد يختلفون عن بعضهم البعض، فإنه لا يمكننا أن نقول بأن البيئة الاجتماعية تكسب الإنسان السلوك السيئ فقط، فالاختلاف هنا يكون بالإيجاب أو السلب، فمنهم من يؤثر عليه الجانب السلبي ومنهم من يؤثر عليه الجانب الإيجابي، بالإضافة إلى أن أهم انتقاد يمكن أن يوجه إلى أصحاب الاتجاه البيولوجي، هو الذي يزعم بأن المجرم يرث الإجرام عن أهله من خلال مجموعة السمات والخصائص الفيزيولوجية التي قدمها "لمبروزو"، فقد أكدت عدة دراسات بأنه ليس من الضروري أن يكون الإنسان التي تنطبق عليه تلك السمات مجرما أو منحرفا، فذلك حكما مسبقا عليه، أي أنه كلما رأينا شخصا يتوفر على تلك السمات أو بعض منها نحكم عليه مباشرة بأنه مجرما أو منحرفا.

من كل ما سبق يمكن القول أن ظاهرة الجريمة لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد منفرد من العوامل التي سبق ذكرها، وإهمال العوامل الأخرى فلا يمكننا القول بأن العامل البيولوجي الوراثي وحده هو سبب رئيسي في ارتكاب السلوك الانحرافي دون غيره من العوامل.

فالفرد يعيش في مجتمع يؤثر ويتأثر به، فحتما هناك عملية اكتساب لبعض السلوكات الانحرافية، وكون أن الإنسان له عقل يفكر به، فإنه أيضا بمثابة الحاكم الذي يقوم بإصدار الأوامر لأعضاء الجسم، ومنه على القيام بالسلوك أو عدم القيام به، ولا يمكننا أن ننسى ما للجانب الثقافي والاجتماعي من أهمية في تكوين الشخصية وأنماط السلوك وذلك بما يحويه من عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية.

ومنه فإن هذه العوامل كلها تتكامل فيما بينها، ونقصد بالعوامل هنا العوامل الاجتماعية والنفسية والبيولوجية والاقتصادية وتؤثر على سلوك الفرد من الناحية السلبية أو الإيجابية، فلا يمكننا الاعتماد على عامل دون الآخر، بل يجب الاعتماد عليها كلها ومجتمعة إذا أردنا تقديم تفسيرات حقيقة وعلمية عن أسباب إقدام بعض المراهقين على سلوكات وتصرفات انحرافية، ترفضها الأسرة والمجتمع، كما ينبغي للتشريع القضائي أن يأخذ بعين الاعتبار كل الظروف والأوضاع المحيطة بالمجرم،

وبطبيعة الحال لا يمكننا في هذا المجال سوى القول أن الشريعة الإسلامية بنظرتها الشمولية والمتكاملة في محاولة استئصال ظاهرة الانحراف والجريمة من جذورها، من خلال النواهي والتحذيرات التي حددها الله عز وجل في القرآن الكريم، قد قدمت تفسيرا دقيقا وشاملا عن أسباب ظاهرة الإجرامية، إلى جانب تقديم الحلول الناجعة والعلاج الشافي من هذه المشكلة.

المراجع

1. غريب محمد سيد أحمد: الانحراف والمجتمع، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر،1998، ص22

2. خيري خليل الجميلي: السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعي، مصر،1998،ص106

3. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 153

4. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص 153

5. محمد سعيد فرج: البناء الاجتماعي والشخصية، دار المعرفة الجامعية، مصر، دون تاريخ، ص56

6. خيري خليل الجميلي: مرجع سبق ذكره، ص 27

7. خيري خليل الجميلي: مرجع سبق ذكره، ص 27

8. 8-A. COHEN; public Hearing on" Nutritional and biochemical influences on aggressive and violent behaviour;» an Diego; California commission on crime; control & violence prevention; December 1980 p 285.

9. زهير الأعرجي: الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج، دار الفكر العربي، مصر، 2005، ص 07

10. زهير الأعرجي: مرجع سبق ذكره، ص 19

11. Andry R.G;" Delinquency& parental pathology"; Methuen; London; 1960; p 143

12. Neumeyer, Martin H. Juvenile Delinquency in Modern Society; 3 ed; D. Van. Nostrand Company; U.S.A, 1961.P 355

13. عبد الرحمان العيسوي: علم النفس الاجتماعي، دراسات في الشخصية العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر،1997، ص ص 270-271

14. 15- سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص74

15. محمد فتحي عكاشة وآخرون مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الحديث، مصر، دون سنة، ص ص 186-187

16. سيجموند فرويد: الموجز في التحليل النفسي، ترجمة : سامي محمود و علي عبد السلام القفاس، ط2، دار المعارف، مصر، 1970، ص 85

17. 18- BANDURA « A » ; traduit par : RONDAL « A » ; L'apprentissage social ; MOUDAGA ; EDITEUR ; sans pays ; 1976 ; p 245

18. سعد المغربي: انحراف الصغار، دار المعارف، القاهرة، 1960 ص. 62

19. عدلي السمري: مرجع سبق ذكره، ص 222

20. يسري أنور علي و آمال عبد الرحيم عثمان: علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص19

21. إسحاق ابراهيم مذكور: موجز علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1991، ص 38

22. سعد المغربي: مرجع سبق ذكره، ص87

23. القرآن الكريم: سورة التوبة، الآية 103

24. نبيل السمالوطي: علم اجتماع العقاب، الجزء الأول، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1983، ص 117

الفصل الثاني

انحراف الأحداث بين الواقع الاجتماعي الأسري والتشريع القضائي في المجتمع الجزائري

مقدمة

إن مشكلة انحراف الأحداث عرفتها وتعرفها كل المجتمعات وإن اختلفت حدتها من مجتمع إلى آخر وكذا أسبابها إلا أنها تبقى مشكلة تعاني منها كل المجتمعات، وعلى هذا الأساس فإنه لا يمكن فهم هذه الظاهرة وتحديد عواملها وأبعادها إلا في إطار السياق الاجتماعي والخصوصية الثقافية التي وجدت فيها.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف هذه الظاهرة منذ القديم إلا أنها في تزايد مستمر خاصة في الفترة الأخيرة نظرا للتناقضات و الصراعات التي عرفتها البلاد نتيجة الأزمة السياسية والاقتصادية والثقافية حيث ارتفع عدد الأحداث خلال السنوات الثلاث 2000-2001-2002 إلى 31737 حدث منحرف، وهذا بمعدل 31 ,27 % طفل متورط يوميا في مختلف الجرائم، وتشير الإحصائيات إلى أن 3686حدث مرتكب لأعمال العنف، و714 طفل متورط في جرائم تحطيم أملاك الغير، و257 طفل يتعاطى المخدرات والمواد السامة والتشفيطية(1) أما عدد الأحداث الموضوعين فعلا في مراكز إعادة التربية وحماية الطفولة فهو 768 حدث وهذا دائما حسب إحصائيات 2002.

ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة في الجزائر هو مرحلة التحول السريع التي تمر بها الأسرة والمجتمع الجزائري في جميع المجالات خاصة في مجال النمو الديموغرافي، واكتظاظ المدن الكبرى بالسكان، والناتج أيضا عن النزوح الريفي وعدم تكيف البعض منهم مع الأجواء والظروف الجديدة وصعوبة العيش، إلى جانب مشكلة السكن والبطالة وحالات التفكك الأسري ومشاكل أخرى تعيشها الأسرة الجزائرية مما جعل أبنائها عرضة لارتكاب بعض السلوكات المنافية لقواعد وضوابط المجتمع كتعاطي المخدرات وارتكاب السرقات والرشاوى والاختلاسات وغيرها من السلوكات الانحرافية.

انطلاقا من كل ما سبق، هل للواقع الاجتماعي للأسرة دور في انحراف الأحداث؟ وما هي التدابير والإجراءات التي اتخذها المشرّع الجزائري لحماية هؤلاء الأحداث؟

في ضوء هذه الأسئلة نحاول تقديم إجابات مختصرة عنها لنبين الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في رسم وتحديد أنماط السلوك لدى الأبناء، والاهتمام الذي أولاه التشريع الجزائري لقضايا الأحداث.

أولا: حول مفهوم الانحراف

إن النظرة المتعمقة في مفهوم الانحراف توحي بأنه مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم الجناح، ذلك أن الجناح هو السلوك الذي يقع مرتكبه تحت طائلة القانون، لأن فيه اعتداء على القانون والنظام العام.

أما الانحراف فإنه يشمل أنماطا سلوكية مختلفة، منها التمرد على الوالدين وعصيانهما، القذف، السرقة وهتك الأعراض، الهروب من البيت والمدرسة، التدخين في سن مبكرة، تناول المسكرات بمختلف أنواعها كالخمر وتعاطي المخدرات، الشجار... وغيرها من الأنماط السلوكية التي لا تقع تحت طائلة القانون وذلك لصعوبة التحكم فيها وانتشارها الواسع بين أفراد المجتمع، حيث يعرف "كوهن" "COHEN" الانحراف أنه"سلوك يخالف التوقعات النظامية، أي التوقعات المشتركة والمعترف بها باعتبارها شرعية في نسق اجتماعي معين"(2).

أما "كلينارد" "CLINARD " فيرى بأن الانحراف هو تلك المواقف التي يكون السلوك فيها موجها توجيها مستهجنا من وجهة نظر المعايير، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع"(3).

إن الانحراف في مجمله هو عدم التقيد والخضوع للقواعد المجتمعية التي حددها المجتمع ويطبقها أعضاؤه، كما أن الانحراف ينطوي على الفعل وانعدام الفعل في الوقت المناسب، هذا الأخير الذي يعني عدم أداء الفعل في الوقت المناسب، إذ أن اللامبالاة والفتور والانعزالية تعتبر مظاهر للانحراف، حيث أن الخروج عن المعايير الاجتماعية هو سلوك يجري على مستوى الأشخاص أو الجماعات.

وعليه فالانحراف هو انتهاك للمعايير والقواعد المجتمعية والخروج عن محدداتها وضوابطها بحيث يترتب عن ذلك الانتهاك معاقبة مرتكبيها سواء من طرف الجماعة أو المجتمع عقابا يتدرج في شدته ونوعيته وفقا لدرجة الانتهاك.

ثانيا: الواقع الاجتماعي للأسرة الجزائرية ومسألة انحراف الأحداث

تعتبر الأسرة الجزائرية من بين الأسر التي تعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية، التي أدت إلى زعزعة بنائها وعدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه، ومن أخطر هذه المشاكل نجد إمكانية تعرض أبنائها لخطر الانحراف أو الوقوع فيه فعلا، خاصة في الفترة الأخيرة التي انتشرت فيها الكثير من الوسائل والطرق المشجعة للانحراف منها انتشار الجريمة المنظمة أو الإرهاب والمخدرات وأماكن الانحلال الخلقي وكذلك ما لعبته وسائل الإعلام من دور في ترويج الكثير من الأفكار الغريبة عن قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري في مقابل ضعف دور الأسرة وعدم قدرتها على متابعة ومراقبة أبنائها، ولهذا نجد الأطفال تتباين مشكلاتهم وأنماط سلوكهم باختلاف الأسر والأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وما تتصف به من صفات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية كما تختلف باختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية المستخدمة في تربية الأبناء، ومن بين المشكلات التي تعيشها الأسرة والتي قد يكون لها تأثير مباشر على الحدث نجد:

- **مشكلة التفكك الأسري:**

حيث تعاني منها أغلب أسر الأحداث، ويعرف التفكك الأسري بأنه"انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، عندما يخفق فرد أو أكثر في القيام بالدور المنوط به على نحو سليم ومناسب"(4)

وتتعدد جوانب التفكك الأسري كما في حالات تعدد الزواج والطلاق وغياب أو مرض أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، وهذه الظروف كلها لها انعكاسات سلبية على الأبناء.

فإذا فقد الطفل والديه بسبب الحالات السابقة الذكر، قد يتعرض إلى توترات نفسية واجتماعية نتيجة نقص الإشراف عليه ومراقبة تصرفاته مما يجعله أكثر عرضة

لخطر الانحراف عن المعايير والقوانين الاجتماعية، ومن بين مظاهر التفكك الأسري نذكر:

تعدد الزواج وأثره على الطفل:

يترتب على زواج الأب من امرأة أخرى أو زواج الأم من رجل آخر حرمان الطفل من الرعاية الوالدية المشتركة، وقد تضطرب حياة الطفل نتيجة وجوده مع طرف آخر قد ينبذه أو لا يعطيه ما يستحقه من الحب والرعاية، الشيء الذي قد يؤثر على نمط شخصيته التي قد تظهر في شكل نزعات عدوانية أو سلوكات انحرافية كشرب الخمر والسجائر وتعاطي المخدرات والسرقة والاعتداء على الآخرين...إلخ.

لذلك فإن الجو الأسري الذي يحيا فيه الطفل في كنف والديه ينبغي أن يكون جوا يسوده العلاقات الجيدة والتعاون الصادق بين الوالدين من أجل تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية صالحة وسوية وهذا من شأنه أن يهيئ للطفل نموا عاطفيا وحالة نفسية تتسم بالهدوء و الاستقرار، وبهذا يستطيع الطفل أن يتكيف مع مختلف المواقف التي قد يتعرض لها في حياته ويستطيع أن يندمج بسهولة مع العالم الخارجي.

الطلاق

في الحقيقة يعد الطلاق حلا لمشكلة اجتماعية وليس مشكلة في حد ذاتها إلا أن انعكاساتها على الأبناء هي التي تؤدي إلى تحولها من حل المشكلة إلى مشكلة، فبدل ذلك الجو الأسري المشحون بالشجار والخصام ينفصل الزوجان للتخلص من كل هذا وليبحث كل طرف عن الجو الأسري الذي يناسبه.

فالطلاق إذا هو انفصال الوالدين وانهيار الرابطة الشرعية التي كانت موجودة بينهما وكذلك انهيار للتماسك العاطفي والبناء الاجتماعي للأسرة، حيث يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأبناء سواء من ناحية الحرمان العاطفي والدفء العائلي أو الإحساس بالأمن كما أنه يجعل الطفل يعيش مع أحد الوالدين أو الأقارب الشيء الذي يؤدي إلى اختلاف في طرق وأساليب رعايته وتربيته.

وإذا كان الطلاق هو الوسيلة للقضاء على المشاكل الموجودة بين الزوجين، وللتخفيف من حدة ما يتركه هذا الانفصال من انعكاسات سلبية فيجب عليهما أن

يوضحا لأبنائهم وبطريقة ايجابية سبب الانفصال وأن يؤكدا لهم على مشاعرهم وحبهم لهم وأن يتركا لهم حرية الاختيار في الإقامة مع أي منهم.

غياب أحد الوالدين:

هناك الكثير من الأسر الجزائرية التي لا يتواجد فيها الوالدان في مقر إقامة واحدة، وهذا غالبا بسبب العمل في مكان بعيد أو الهجرة إلى الخارج، وهذه الأسر في الحقيقة تجهل الأضرار التي قد تلحق الأبناء بسبب غياب أحدهم ونقص رعايته.

فقد تتغيب الأم عن الأسرة نتيجة عملها اليومي المستمر طوال النهار وتبتعد عن الطفل في مراحل حياته الأولى والتي تعتبر حجر الزاوية في تكوين شخصية الإنسان، وهو بحاجة إليها أكثر من أي شيء آخر، "وذلك لكي يكون سليما من الناحية النفسية والجسمية و إذا ما تعرض لهذا البعد فإنه يصاب بمرض "الشيزوفرينيا" ويدخله في مرض عقلي".(5)

فالأم تلعب دورا هاما ليس من الناحية البيولوجية فقط من غذاء وحنان وأمن، بل في عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر العملية الأساسية في تربية الأجيال، فوجود الأم مع عطفها وحنانها توفر للطفل كل مطالب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السوية من جميع النواحي النفسية والعقلية والجسمية، لكن إذا كانت الأم مشغولة بأمور خارج البيت كالعمل مثلا هنا تبقى عملية إشباع حاجات الطفل نسبية نوعا ما، مما يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية.

وقد يلجأ إلى مصادر أخرى يغطي بها ذلك النقص والتي قد تكون من بين هذه المصادر الطرق والأساليب المنحرفة، خاصة حينما يترك الأطفال بمفردهم دون مراقبة الكبار من أهل أو غيرهم.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل ما لدور الأب وحضوره الدائم من أهمية في حياة الطفل خاصة والأسرة بصفة عامة، حيث يمثل مصدر الحماية والسلطة، "وبغيابه سيفتقد الطفل تلك السلطة الأبوية التي يبدأ في تقليدها من عامه الثالث تقريبا، ونتيجة لهذا يواجه الطفل أكبر عقبة تعترض توافقه الاجتماعي بصورة طبيعية"(6) .

إن غياب الأب وخاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة يشكل نقصا كبيرا من ناحية ويحدث تأثيرا واضحا على شخصيته، حيث يعتبر مصدر السلطة وأول إنسان يبدأ الطفل بتقليده في كل سلوكاته وتصرفاته، إلا إذا كانت الأم قادرة على أداء دورين دور الأم ودو الأب في نفس الوقت، وإذا لم تسطع القيام بذلك فإنها تفتح المجال أمام الطفل ليقوم بأعمال و سلوكات تخرج عن قوانين ومعايير المجتمع.

كما أن غياب كلا الأبوين قد يشكل مشكلا نفسيا واجتماعيا كبيرا للطفل، بحيث يصبح يشعر بعدم الأمان والاستقرار والضياع ويفتقد إلى توجيه ورعاية ونصح الوالدين، الشيء الذي قد يدفع به إلى البحث عن أشخاص آخرين قد يكونوا أقاربه أو أصدقاءه و غالبا ما يكونوا رفقاء السوء الذين يدفعونه على ارتكاب أعمال مخالفة للمجتمع ويصبح عرضة للانحراف.

مرض أحد أفراد الأسرة:

إن تعرض أحد أفراد الأسرة إلى مرض مزمن أو خطير خاصة إذا كانت الحالة الاقتصادية للأسرة سيئة قد يؤدي إلى وجود حالة من الإحباط و التوتر وخاصة إذا كان المريض هو الأم التي تترك آثارا واضحة في غياب الجو العاطفي، حيث وبمرضها يفتقد الأبناء العطف والرعاية ويصبح البيت مليء بالمخاوف والحيرة.

الوفاة

"تشكل وفاة أحد الوالدين تهديدا لحياة الطفل وخاصة إذا تزوج الأب أو تزوجت الأم، لأن حياة الطفل مع زوجة أبيه أو زوج أمه، أو عند الأقارب أو في أسر بديلة، كل هذه الأوجه لها آثارها السلبية حيث تؤدي إلى اضطراب حياة الطفل العائلية". (7)

فعادة ما تكون حياة الطفل مع زوجة أبيه أو أمه خالية من الحنان والعاطفة بالإضافة إلى الإهمال في عملية التربية والمراقبة الشيء الذي يدفعه إلى التصرف وفق لأهوائه ونزواته ويرى أن التمرد على الوالدين وعلى القيم والقواعد الاجتماعية هو السبيل الوحيد لتفريغ وتعويض النقص العاطفي المفقود داخل الأسرة وخاصة إذا كان يتعرض لسوء المعاملة، غير أنه لا يمكننا الجزم أن وفاة الأب أو الأم أو كليهما كسبب من أسباب التفكك الأسري هو الذي يدفع بالأبناء إلى الانحراف، ذلك أن

الانحراف في هذه الحالة ليس سببه تحطم الأسرة ولكن سببه أن البيت لا يمثل مكانا مناسبا لتنشئة الطفل"(8)

فكثيرا من الأزواج فقدوا زوجاتهم، كما أن كثيرا من الزوجات فقدن أزواجهن إلا أنهم استطاعوا أن يقوموا بأدوار مزدوجة وكذلك فإن من زوجات الأب أو أزواج الأم من يعاملون هؤلاء الأبناء بنفس طريقة معاملة أبنائهم، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن بعض الأسر البديلة التي تقدم منها الرعاية اللازمة للأبناء من جميع النواحي النفسية والعقلية والجسمية والاجتماعية.

ولذلك يمكن القول أنه وبالرغم من الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها وفاة أحد الوالدين أو كلاهما على نفسية الأبناء وتنشئتهم الاجتماعية إلا أن جهل الأسرة بأساليب التنشئة الصحيحة واللامبالاة وعدم متابعة الأبناء في كل المراحل العمرية وخاصة في مرحلة المراهقة هي التي من شأنها أن تعرض الطفل لخطر الانحراف والابتعاد عن قيم وقواعد المجتمع.

ب- المشكلات الاقتصادية

تعد المشكلات الاقتصادية من المشكلات الكثيرة والخطيرة التي تؤثر على بنية الأسرة واستقرارها، لذلك نجدها متنوعة ومختلفة سواء من حيث درجة تأثيرها أو سرعتها، وتأتي أهمية العامل الاقتصادي من حيث إشباع حاجات الأبناء المادية والمعنوية الضرورية للعيش كالمسكن والأجر أو الدخل الذي يعمل على تلبية حاجات الأسرة المختلفة، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الدخل غير الكافي يعرقل عملية إشباع الحاجات، كما أن الغنى الفاحش قد يفسد سلوك الأسرة الاستهلاكي وقد تظهر بعض الممارسات غير الأخلاقية كالتبذير مثلا وكذلك قد يدفع الغنى الفاحش الأبناء و حصولهم الدائم على الأموال إلى تعاطي المخدرات وشرب الخمر.

ومن المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأسرة نذكر:

- **الفقر**

الفقر هو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والبيولوجية التي تشكل حاجات يجب إشباعها"(9).

كما أن الفقر هو تلك الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة غير كاف لتحقيق الحاجات الأساسية والضرورية للمحافظة على كيانها المادي والنفسي والاجتماعي"(10).

فالفقر له تأثير كبير على العلاقات الأسرية بحيث إذا كان الدخل غير كافي فإن ذلك ينعكس على المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي (المكانة الاجتماعية) للأسرة وقد تكثر الأمراض وتنتشر نتيجة عدم القدرة على العلاج إلى جانب سوء الوجبات الغذائية وعدم توازنها.

ولذلك يعتبر الفقر واحدا من العوامل التي تساهم في تكوين السلوك الانحرافي إلا أنه لا يعد وحده المسؤول عن ذلك، إذ نجد الكثير من الأسر الفقيرة أسرا عفيفة وراضية بوضعها وتنشئ أبناء صالحين، فالفقر في حد ذاته لا يرتبط بالضرورة بالسلوك الانحرافي أو يدفع إليه، و إلا لوجدنا معظم أفراد المجتمع الجزائري منحرفون، و إنما يرتبط بالفقر إذا صاحبته المطامح والمطامع الواسعة التي لا تجد أمامها الفرص المتاحة لتحقيقها بالوسائل المشروعة.وللفقر انعكاسات خطيرة على عدة نواحي اجتماعية للأسرة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- يؤثر الفقر على الحالة الصحية للأفراد الأسرة، وغالبا ما تكون نتيجته ارتفاع معدل الوفيات خاصة عند الأطفال.
- يؤثر الفقر كذلك على المستوى التعليمي والتربوي وعلى معاملة الأبناء والزوجة، حيث يعجز الأب خاصة إذا كان عاطلا عن توفير متطلبات العملية التعليمية ويدفع أبناءه للبحث عن عمل للاستفادة من دخله بدل الدراسة، الأمر الذي يؤدي بالأبناء إلى كراهية والديهم، خاصة عندما لا يقدرون على ممارسة العمل.

كما يكون اهتمام الأب أيضا منصبا على طريقة الحصول على المال لاقتناء الضروري للعيش، أو البحث عن عمل إذا كان عاطلا، الشيء الذي يصرفه عن تربية ومتابعة أبنائه إلى جانب إهماله لزوجته التي غالبا ما تعامل أبناءها بقسوة وشدة انتقاما من زوجها ووضعها الاجتماعي، أو تخرج هي أيضا للعمل للمساعدة في تحسين وضع

الأسرة الاقتصادي، وتترك الأولاد للشارع أو الأقارب مما يجعل رعايتهم والعناية بهم أقل نجاحا من قبل.

كما أن شعور الطفل بالحرمان المادي يتزايد عندما يكون جو الأسرة الاقتصادي لا يكفي لسد احتياجاته الأساسية، أو الظهور بمظهر لائق أمام أصدقائه وزملائه، مما يتكون لديه شعور بالدونية وأنه أقل مستوى وأهمية من الآخرين، وفي هذه الحالة قد يحاول الابن الانتقام من أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية بالتمرد على القوانين والقيام بسلوكات و أفعال قد تدفعه إلى الانحراف خاصة منها الهروب من المنزل و المدرسة أو الكذب أو السرقة والاعتداء على الآخرين وغيرها.

ومن هنا فإن تأثير الفقر من هذه الجوانب يعني أن الفقر يهيئ الظروف و الدوافع التي تدفع الفرد أو تعرضه لخطر الانحراف والابتعاد عن قيم وضوابط المجتمع ويصبح اجتماعيا عضوا معرقلا للنسق الاجتماعي ومخلا بالوظائف العامة له.

- **السكن**

تعتبر مشكلة السكن من المشكلات الناتجة عن النمو الديموغرافي المتزايد والذي لا يقابل اقتصاديا أو اجتماعيا بمشاريع سكنية جديدة تلائم هذه الزيادة. كما أن نوعية المسكن وعدم ملاءمته من الناحية الصحية له تأثير كبير على الحالة النفسية للأفراد.

إن عدم توفر المسكن الملائم للأسرة وعدم كفاية مرافقه أو ضيق المسكن وكثرة عدد أفراده يجعل الطفل يفتقد للكثير من الحاجات المعيشية الطبيعية مثل اللعب والدراسة والرعاية و الراحة، أي أن المنزل يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يتربع على مساحة تكون مناسبة مع عدد أفراد البيت.
- أن يتوفر على التهوية والإضاءة وكل المرافق الضرورية كالغاز والكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحي.
- نوعية المسكن من حيث البناء فلا يجب أن يكون مبنيا من القصدير مثلا.
- موقع السكن ولا نقصد به أن يكون البيت في حي راق، وفاخر أو أن لا يكون في حي شعبي، وإنما يجب أن لا يكون في موقع تنتشر فيه الرذيلة والمفاسد الخلقية والانحرافات، فإذا لم تتوفر هذه الشروط فإن الطفل قد يبحث عن

مكان آخر لقضاء وقت فراغه واللهو واللعب، وهنا لا يجد مكانا أو مأوى مناسبا غير الشارع أو الهروب من البيت، مما قد يجعله عرضة للانحراف فيبدأ بالمخالفات الصغيرة التي تقود شيئا فشيئا إلى مخالفات أكبر وأخطر لبعده عن الرقابة الأسرية وإهمال والديه له.

من كل ما سبق يمكن القول أن الأسرة تعتبر الوسط الاجتماعي الأكثر أهمية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، حيث تعد المصدر الأساسي لكل فعل أو سلوك يقوم به الأبناء والمتهم الأول في كل عملية خروج عن قيم ومعايير المجتمع.

وعليه فإن بنية الأسرة ووظيفتها تحدد إلى حد كبير طبيعة المجتمع وبنيته، فأبناء الأسرة النووية يختلفون في تربيتهم عن أبناء الأسرة الممتدة، كما أن نوعية العلاقات السائدة بين الوالدين وبينهم وبين أبنائهم والمشكلات التي تعيشها الأسرة تؤثر تأثيرا كبيرا على الأبناء وعلى تصرفاتهم سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو في المدرسة أو في أي مكان آخر، الشيء الذي قد يعرض الأبناء إلى خطر الانحراف والوقوع في الجريمة. فكيف واجه المشرع الجزائري هذه الظاهرة أو ماهي الإجراءات والتدابير التي وضعها للتخفيف والقضاء عليها؟

يخضع الحدث الجانح للمتابعة من طرف النيابة طبقا للنصوص الإجرائية مثله مثل أي متهم، أمـا الغرض من المتابعة القضائية فيختلف من البالغ إلى القاصر فيمنح القانون حق المتابعة وتحريـك الدعوة العمومية إلى السيد وكيل الجمهورية، وبهذا لا يمكن أن يخول دور السلطـة المتابـعة إلى غير النيابة ولو كان الحدث قاصرا، كما يمنح القانون الحق في الادعاء المدني أمام قاضي التحقيق من طرف المتضرر من جريمة الحدث. وقد نص قانـون الإجراءات الجزائيـة على أن يمـارس وكيل الجمهورية لدى المحكمة الدعوة العمومية لمتابعة الجنايات والجنح التي ارتكبها الأحداث دون الثامنة عشرة من عمره.وإذا كانت الجريـمة المرتكبة يشارك فيها بالغيـن وقصر سواء فاعليـن أصليين أو شركاء في هذه الحالة يفرق وكيل الجمهورية بين الجنحة والجناية، فإذا كانت الوقائع المرتكبة تشكل جناية فإن وكيل الجمهورية يخبر قاضي التحقيق بإجراء تحقيق سابق على المتابعة في شأن الأحداث القصر لهذه الجريمة وفق نص المادة 1/452 حيث جاء فيها" لا يجوز في حالة ارتكاب جناية ووجود جناة بالغين سواء كانوا

أصليين أم شركاء مباشرة أي متابعة ضد حدث لم يستكمل الثامن عشر من عمره دون أن يقوم قاضي التحقيق بإجراء سابق على المتابعة"(11)

لقد ذهب الفقه والتشريع الجزائي إلى تحديد مراحل نمو الإنسان وفقا لتطور النمو الذهني والنفسي إلى ثلاثة مراحل هي: مرحلة انعدام التمييز، مرحلة التمييز ومرحلة الرشد.

أما المشرع الجزائري فقد صنف الأحداث إلى صنفين هما: الأحداث دون الثالثة عشرة والأحداث مابين 13و18 سنة.

1. المسؤولية الجزائية للأحداث دون الثالثة عشرة

إن الحدث الذي لم يبلغ بعد 13 سنة ليس أهلا للمسؤولية الجنائية ولا تقع عليه العقوبات الرادعة السالبة للحرية إذ يفترض فيه أنه فاقد للقدرة على التميز والإدراك أي أن ملكاته العقلية والنفسية تفتقر إلى التمييز وعلى هذا الأساس يكون الحدث في هذه المرحلة فاقد المسؤولية عن أفعاله الإجرامية والتي يقوم بها.

ولقد نصت المادة 49 من قانون العقوبات على أنه توقع على القاصر الذي لم يكتمل الثالثة عشرة من عمره إلا تدابير الحماية أو التربية، ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون إلا محلا للتوبيخ.

ويمكن القول أن الصغير الذي لم يبلغ بعد 13 سنة وارتكب فعلا يعد جريمة في نظر القانون لا يكون أهلا للمسؤولية ولا تقع عليه أية عقوبة، ويتحدد هذا السن بوقت ارتكاب الجريمة وليس وقت إقامة الدعوى الجنائية عليه ويكون انعدام الأهلية للحدث الذي لم يبلغ 13 سنة من عمره قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس. وإذا ارتكب الحدث فعلا يعاقب عليه القانون فلا يجوز تركه دون إصلاح أو تقويم، لهذا أجاز المشرع الجزائري للقاضي إخضاعه إلى تدابير الحماية والإصلاح والتربية كوضعه في مؤسسات لإعادة التربية والتأهيل أو يسلمه إلى شخص جدير بالثقة، أما إذا ارتكب الحدث مخالفة فلا يجوز توقيع هذه التدابير عليه بل يقوم القاضي بتوبيخه فقط.

2. المسؤولية الجزائية للحدث بين13 و18 سنة

إن الحدث في هذه المرحلة يكون أهلا للمسؤولية الجنائية وذلك لأنه يتمتع بقوة الإدراك والتمييز بحيث أنه يستطيع التمييز بين الخير والشر. إلا أن هذا الإدراك والتمييز لا يكتمل لدى الحدث مرة واحدة، بحيث تكون أهلية الحدث ناقصة وبالتالي لا يمكن مساواته بالمجرم البالغ سن الرشد الجنائي، وهذا ما أدى بالمشرع الجزائري إلى التدرج في المسؤولية الجزائية للحدث باعتباره مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي يرتكبها. حيث ترك الخيار لقاضي الأحداث بين أن يوقع على الحدث تدابير الحماية طبقا لما نصت عليه المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية ومن بين هذه التدابير وضعه في مراكز معدة للتهـذيب أو إلحاق الحدث بالتدريـب المهـني أو وضعه في مدارس خاصة بإعادة التربية، إلى غيرها من التدابير، أما إذا رأى قاضي الأحداث ضرورة لتوقيع العقوبة على الحدث نظرا لظروف وشخصية الحدث فإن ذلك لا يتم إلا بشروط معينة هي:

- أن يتجاوز سن الحدث الثالث عشرة سنة.
- يجب على القاضي أن يسبب حكمه ويوضحه بحيث يكون ملزما باتخاذ جميع الإحتياطات و أن يدرس شخصية الحدث المنحرف قبل أن يوقع عليه العقوبة.

إلا أنه في جميع الحالات لا تطبق على الحدث عقوبة السجن المؤبد أو الإعدام ولا عقوبـــات التبعية المنصوص عليها في المواد 6 و7 من قانون العقوبات.

عندما يقوم الحدث بسلوك انحرافي معين، فإنه يتسبب غالبا في إلحاق أضرار بالغير، وهذا ما يلزم التعويض عن هذا الضرر ، إلا أن الحدث في هذه الحالة لا يكون هو المسؤول عن هذا التعويض وهذا ما نصت عليه المادة 40 من القانون المدني "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية وسن الرشد هو 19 سنة كاملة" (12). أي أن كل شخص لم يبلغ 19 سنة لا يكون مدانا على الأضرار التي يحدثها، وبالتالي فإن الشخص المسؤول عن تعويض الأضرار المادية والمعنوية التي تسبب فيها الحدث هو الولي أو الوصي وللشخص المتضرر أن يطالب بحقه في محاكم الأحداث أو في المحاكم العادية سواء

كانت الأضرار المتسبب فيها الحدث عن قصد أو غير قصد، ويكون الولي أو الوصي مسؤولا مدنيا حتى إن تعدى الحدث سن الرشد الجزائي ولم يتعد سن الرشد المدني.

أما بالنسبة للمسؤولية الجزائية للولي عما ارتكبه الحدث من جرائم فإن المشرع لم يقرر أية عقوبة لذلك. وعندما تكون العقوبة الجزائية التي يحكم بها القاضي على الحدث هي الغرامة، فإن الولي أو الوصي هو غالبا من يقوم بتسديدها بدلا من الحدث وهذا يعد نوعا من العقوبة المسلطة بطريقة غير مباشرة على الولي أو الوصي. إن على قاضي الأحداث أن يلعب دورا بارزا في التخفيف أوالقضاء على روح الانتقام لدى الطفل المراهق بمجرد دخوله إلى قسم الشرطة، حيث يجب أن يقدم له يد المساعدة ويحسسه بالأمان والاطمئنان والرعاية مثلها مثل رعاية الوالدين ويتحتم على قاضي الأحداث إجراء بحث اجتماعي على الحالة الاجتماعية والمادية للأسرة التي نشأ فيها الحدث، وله أن يتخذ الإجراءات اللازمة لإظهار الحقيقة ولذلك فإن قاضي الأحداث يجب أن يكون أقرب إلى الطبيب النفساني والأخصائي الاجتماعي منه إلى رجل القانون حتى يتمكن من وضع يده على التشخيص الحقيقي لدوافع سلوك الطفل المنحرف، وهذا ما نصت عليه المادة 453 من قانون الإجراءات الجزائية حيث" يقوم قاضي الأحداث ببذل كل جهد وعناية ويجري التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة والتعرف على شخصية الحدث وتقرير الوسائل الكفيلة بتهذيبه، وتحقيقا لهذا الغرض فإنه يقوم إما بإجراءات تحقيق غير رسمي أو طبقا للأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون بتحقيق ابتدائي وله أن يصدر أي أمر لازم لذلك مع مراعاة قواعد القانون العام"(13).

ولقد أعطى المشرع لقاضي الأحداث سلطات هامة في اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا لمصلحة الحدث قصد حمايته ورعايته، فله أن يسلمه إلى والديه أو الوصي أو الشخص الذي يتولى حضانته أو أي شخص جدير بالثقة، كما له صلاحية تسليمه إلى مراكز إعادة التربية والتأهيل أو لمصلحة الخدمة الاجتماعية أو أن يضعه في مركز للملاحظة إذا كانت حالته الصحية والنفسية تستدعي ذلك.

خلاصة

إن الأسرة بصفة عامة تلعب دور الطليعة في حماية أبنائها وتربيتهم على احترام قواعد وقوانين المجتمع الدينية والأخلاقية، فإذا فشلت في القيام بهذا الدور بصفة سليمة فإن ذلك يؤدي إلى انحراف أبنائها ومن ثمة سوء تكيفهم مع الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فالمسؤولية الكبرى في الوقاية من انحراف الأحداث تقع على عاتق الأسرة بتوفير الجو الملائم للرعاية والتربية بقصد التقويم المستمر للحدث من الانحراف وإعادته إلى المبادئ والقيم الأخلاقية والقيم الدينية "وعلى هذا الأساس فإن حماية البيئة العائلية والمحيط الاجتماعي من الغزو الثقافي والفكري وتشجيع الثقافة الوطنية كلها أمور لازمة للوقاية من انحراف الطفولة وإجرامها" (14) وإن حدث وأن ارتكب الطفل الحدث جنحة ولم يعاقب عليها القانون، فإن لقاضي الأحداث السلطة بأن يحكم بتسليم الحدث إلى والديه أو أحدهما أو إلى وصي إذا توفرت الضمانات الأخلاقية الكافية.

لقد حاول المشرع الجزائري وضع تدابير قانونية لحماية الأحداث من الانحراف فسن قوانين تضمن إعادة إدماج وتكييف هؤلاء الأحداث من خطر الوقوع والغوص في عالم الجريمة والانحراف والتي تعد الأسرة بأشكالها وأوضاعها الاجتماعية المختلفة طرف أساسي في انحراف أبنائها، وهذا ما أثبتته الكثير من البحوث والدراسات السابقة.

المراجع

1. خولة بومدين : أكثر من 12 ألف طفل في سوق الإجرام سنة 2002، حوادث الخبر، عدد 14، الجزائر، مارس 2003

2. R.K.MERTON; social problems & sociological theory; New York Harcourt; brace world; 1961.p 687

3. RICHARD JESSOR; society; personality; & deviant behaviour; Holt; Rinehart&Winston;Inc;1968pp23,24

4. علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف الجامعية، مصر، 1997، ص 46

5. محمد سلامة ومحمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998،ص 133

6. زكرياء الشربيني و يسرية صادق: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلته، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص241.

7. عبد العزيز القومي: لماذا انحرف الأطفال؟، دار النهضة المصرية، مصر،1995 ص 72

8. خيري خليل الجميلي وبدر الدين عبده: الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، مصر دون تاريخ، ص 251

9. حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 105

10. محمد فتحي عكاشة وآخرون: دراسات في الأسرة والمجتمع والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998،

11. جريدة الصحافة : الطفولة الجانحة، العدد 239، فيفري 2000، ص 76

12. 12-مولاي ملياني بغدادي : شرح قانون الإجراءات الجزائية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1992،ص448

13. علي مانع : غوامل جنوح الأحداث في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1989، ص 109

14. مجلة الشرطة: مشكلة إجرام الأحداث والإصلاح في القانون الجزائري والتشريع المقارن، ، العدد 39 جانفي 1989، ص 38.

الفصل الثالث

الأسرة الجزائرية في ظل تغير العلاقات و بروز مشكلة انحراف الأبناء.

مقدمة

من المعروف أن المجتمع الجزائري قد عرف تحولات عديدة وتغيرات مست جميع أنظمته بما فيها النظام الأسري، الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، ذلك أن المجتمع ما هو في الحقيقة إلا مجموعة من الأسر، ولذلك تعتبر الأسرة الخلية الاجتماعية التي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

والأسرة الجزائرية واحدة من هذه الأسر التي تعرضت لمجموعة من التغيرات أثرت على بنيتها وشكلها، من أهمها انتشار التصنيع وخروج المرأة للعمل وما تبعه من تغيرات في أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية والرعاية ومن أهم هذه التغيرات نذكر:

الهجرة إلى المدينة:

باعتبار أن المدينة أصبحت تمثل قطبا صناعيا ومركزا للتقدم والتطور الاجتماعي والتكنولوجيا جعلت منها محل انتقال ونزوح من طرف الكثيرين بحثا عن عمل ومستوى معيشي أرقى، حيث كان للنزوح جذورا من قبل الاستقلال أي منذ عهد الاستعمار، حيث شغلت المساكن التي تركها الأوربيون، وكان هذا من بين العوامل في تقلص العائلة التقليدية الجزائرية بمعنى أن السكن الأوروبي فرض نوعا من التشكيلة الأسرية، فانقسمت العائلة الكبيرة المهاجرة بحكم نوعية المسكن ذو المساحة الصغيرة والهندسة المعمارية الأوروبية فأصبحت خاضعة لمتطلبات الحياة الجديدة والتزاماتها الكثيرة.

التطور الاقتصادي:

يعتبر التطور الاقتصادي أو التصنيع عاملا مؤثرا في انقسام الأسر التقليدية إلى أسر نووية حيث أدى إلى تغيير نظام العائلة المتسعة، و في هذا الصدد يقول الأستاذ "بوتفنوشت" لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي و في الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالإسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع، وكذلك داخل العائلة الجزائرية"(مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 238)

لقد أحدث التصنيع تغيرات جذرية على المجتمع الجزائري، حيث فتح الأبواب أمام اليد العملة مما انعكس على مستوى تفكير الشباب ومواقفهم المختلفة، فكانت طريقة تفكيرهم وآرائهم تختلف عن طريقة أو تفكير آبائهم وأجدادهم، إذ أن الشاب الذي يستقل بعمله يجب أيضا أن يستقل بحياته ومن هنا يطمح إلى تكوين أسرة زواجية مستقلة.

لقد كان للتطور الاقتصادي أثر واضح في تحول الأسرة من نمط الأسرة التقليدية إلى أسرة حديثة تتمتع بالاستقلالية المادية و الاجتماعية، ومنه أيضا تقلصت شبكة العلاقات الاجتماعية، ولم يعد أقرب الناس يشاركون في تربية أحفادهم أو يشرفون عليهم ماديا، ومنه حدث نوعا من البعد الاجتماعي في الروابط الأسرية.

2.خروج المرأة إلى مجال العمل:

لقد كان دور المرأة في الأسرة التقليدية ينحصر في طاعة الرجل والعمل على إرضائه عن طريق الامتثال لجميع أوامره، سواء كان الأب أو الزوج، إضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم.

ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفه المجتمع الجزائري، أصبح للمرأة الحق في التعليم الذي مكنها من فرض وجودها كطرف فاعل ومنتج في المجتمع، الأمر الذي سمح لها بالدخول في مجال العمل الاقتصادي، غير أن هذا الحق قد سبب لها عدة متاعب من أهمها الإجهاد النفسي والعصبي، القيام بوظيفتين في نفس الوقت، نقص الرعاية الكافية بالأولاد الشيء الذي أدى إلى ظهور مجموعة من

المشاكل الاجتماعية، من أهمها التفكك الأسري وكثرة حالات الطلاق بين العاملات، الرسوب المدرسي وانحراف الأبناء.

و يمكن تقسيم الأسرة الجزائرية بعد التغيرات التي عرفتها إلى ثلاث أنواع هي:

- **الأسرة المحافظة**

وهي الأسرة التي توجد بأعداد كثيرة في المناطق الريفية وتقل في المدن والمناطق الحضرية، وتتميز بتمسكها بالقيم والمحافظة على العادات والتقاليد والالتزام بالعرف والقوانين الاجتماعية.

- **الأسرة الوسيطة أو الانتقالية**

وهي التي تجمع بين الأفكار المحافظة والعصرنة والحداثة وتوجد في المدن بكثرة وفي المناطق شبه الحضرية، ويمثل هذا النوع من الأسر الأسرة التي هاجرت من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والشبه حضرية بحثا عن العمل.

- **الأسرة المتطورة**

وهذا النوع شبه منعدم في القرى و الأرياف، ويكاد أيضا ينعدم في المدن فهو بنسبة قليلة، حيث تتميز الأسرة في هذا النوع بالتفتح على الثقافة الأوروبية الغربية والعالم الخارجي بصفة عامة مع عدم تمسكها بعادات وتقاليد المجتمع.

2- أشكال وخصائص الأسرة الجزائرية

الأسرة التقليدية

تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر بمعنى أنها تضم الأبوين، الأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، حيث يشرف على شؤونهم كبير العائلة ويعيش الإخوة المتزوجون وغير المتزوجين في توافق وانسجام حتى ولو كان ظاهريا فقط، ويكون للابن الأكبر نوع من السلطة تعود إليه كاملة بعد وفاة الوالد، حيث يصبح هو المسؤول عن إدارة وتسيير شؤون الأسرة ويحافظ على وحدتها وتماسكها.

خصائص الأسرة التقليدية

تتصف الأسرة التقليدية الجزائرية بمجموعة من الخصائص التي جعلتها تختلف عن غيرها من الأسر فيما يلي:

- تمتاز الأسرة التقليدية بالامتداد وكثرة عدد أفرادها، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات حيث "يوجد أربعين فردا في الأسرة الواحدة، نظرا لزيادة النسل وانضمام بعض ذوي القربة إلى هذه الأسرة"(محمد السويدي، 1990، ص 87)
- وهي في تناقض بفعل التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري منذ الاستقلال.
- تتميز بنوع من الثبات والاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال، حيث تبقى الأسرة تحافظ على شخصيتها المعنوية ومسؤولياتها اتجاه الأفراد.
- يغلب على الأسرة التقليدية الصفة التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي أي وجود الأسرة الكبيرة كوحدة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، كما أن الأسرة التقليدية تعتمد على نفسها من حيث الإنتاج والاستهلاك البسيط الذي يقوم على الضروريات.
- أن الفرد في الأسرة التقليدية يعتمد على البيئة المحلية في محيط الأسرة الكبيرة طول حياته حيث تكون علاقات التعاون والإخاء والتضامن الآلي والمحبة هي السائدة.
- كما تتميز الأسرة التقليدية بالتقارب المكاني الذي يعتبر فرصة للتقارب الاجتماعي بين الأفراد، ويسهل الأمر على رب الأسرة والمسؤول عن شؤونها، بملاحظة ومراقبة ومحاسبة الأفراد على أي انحراف أو تمرد على القيم والقواعد الاجتماعية للأسرة.
- الامتثال للعرف الاجتماعي والقواعد الإسلامية الموروثة، حيث تعطى للعرف أهمية كبيرة في تحديد وضبط السلوك الاجتماعي داخلها، والخارج عن العرف أو المنحرف عن ضوابط ومحددات الأسرة ينبذ اجتماعيا ويصبح عنصرا مرضيا

في الأسرة يجب مساعدته على الرجوع إلى قيم الجماعة والامتثال لها أو أنه سوف يتعرض إلى العقاب بنوعيه المعنوي والمادي.

وما يمكن قوله في هذا المجال أن المنحرف عادة ما يكون متمردا على أسرته لأنها لم تعطي له هامشا من الحرية والتعبير عن ذاته و أفكاره، لذلك يجب على الأسرة أن تتبع في عملية التنشئة الاجتماعية وفرض الضوابط الاجتماعية أساليب تربوية صحيحة تعتمد بالأساس على لغة الحوار والاستماع للغير حتى وإن كان الطفل صغيرا.

- أن الزواج يتم على أساس التوافق بين الأسرتين وليس الزوجين، ولما كان الاختيار الزواجي من طرف الأسرة، فغالبا ما تنشأ خلافات كبيرة بين الزوجين لعدم التفاهم بينهما مما يؤثر على الجو العام للأسرة والأبناء الذي يحدث لهم نوعا من الصراع النفسي نتيجة للجو العائلي غير المستقر.

الأسرة الحضرية

الأسرة الحضرية هي الأسرة التي تسكن المدينة واكتسبت أنماطا جديدا من السلوكات والقيم والعادات، كما أنها تتميز بسرعة تغيرها وتناقص عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية وهي تتكون من الأب و الأم والأطفال.

خصائص الأسرة الحضرية

نظرا للتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري ودخول عناصر ثقافية غريبة عن عاداته وتقاليده وأعرافه، فإن بناء الأسرة ووظيفتها قد تأثر بهذا التغير وتحول نمط الأسرة التقليدي إلى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- أنها أسرة متغيرة تتصف بقلة عدد أفرادها و ضعف السلطة الأبوية، حيث تتكون من الأب والأم والأبناء.
- كما تتصف الأسرة الحضرية بتنوع نشاطاتها، فلكل فرد فيها نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب في إنجازها(تقسيم العمل) كما تسود صفة التعاقدية في العلاقات بين الأفراد وفي حياتهم داخل الأسرة.

- ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون بين الأفراد تجده مبنيا على أساس المصلحة الفردية التي تطغى بشكل بارز في هذا النوع من الأسر.
- يتميز أفراد الأسرة الحضرية بقدر من التعليم والثقافة، حيث أتيحت لهم فرصة التعليم ومستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على أساليب وطرق تربوية حديثة، سواء في الأسرة -خاصة إذا كان الوالدان على مستوى تعليمي مقبول- أو في مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدارس دور الحضانة والمعاهد ووسائل الترفيه.
- تعمل الأسرة الحضرية على منح الفرصة للتعليم لكل من الذكر والأنثى مما نتج عنه دخول البنت إلى النظام التربوي بما فيه التعليم العالي، ومنه أيضا خروجها للعمل الذي سمح لها بتقلد مراكز ومناصب هامة في المجتمع، مع عدم تخليها كليا عن بعض وظائفها التقليدية كالتدبير المنزلي ورعاية الأبناء.
- تقلص في بعض وظائف الأسرة الحضرية خاصة منها التعليم والتنشئة الاجتماعية الأمر الذي جعل الوقت المخصص للرعاية الأسرية ضيقا مقارنة مع هذه المؤسسات.
- أصبحت الأسرة الحضرية أكثر تفتحا على العالم الخارجي أو المجتمع وذلك للطابع الاجتماعي للمدينة التي تعتبر مركز الحداثة والتجديد، والانتشار الواسع لأماكن قضاء وقت الفراغ والترفيه الذي يسمح بتكوين علاقات وصداقات مختلفة.
- أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عما كان عليه في الأسرة التقليدية، ولكنه لم يعد مجرد اتفاق بين أسرتين و إنما أصبح يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك الذي يحتم على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار، وهكذا أصبح المقبلون على الزواج في المجتمع الجزائري لديهم الحرية في القبول أو رفض هذا الارتباط.

3- تطور العلاقات داخل الأسرة الجزائرية

ضمن جملة التغيرات والتطورات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، شهدت العلاقة بين أفرادها تغييرا جذريا سواء أفقيا أو عموديا، فبعد أن كان الاهتمام في الماضي منصبا على الكبار كالأب والجد والأم فقد أصبح في وقتنا الحالي الاهتمام منصبا على الأبناء الذين أصبحوا عرضة لمجموعة من التيارات والمغريات والانحرافات، وكيفية توفير الجو الأسري والاجتماعي والنفسي والاقتصادي المادي أيضا الملائم لرعاية أفضل لهم.

فالأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تولي أهمية بالغة لعملية الزواج واختيار الشريك الآخر وكذلك لعملية الإنجاب، حيث أصبحت تقدر مسؤولية إنجاب الأطفال وما قد يترتب عنه من مسؤوليات معنوية ومادية وصحية اجتماعية وتربوية تعليمية، ولعل هذا هو السبب الرئيسي في تقلص حجم الأسرة الحديثة، خاصة وأن مطالب الحياة العصرية تزايدت مما جعلها تنفق وتكلف الكثير من المال والجهد والوقت لتربية أبنائها وتوفير فرص التعليم لديهم سواء للذكور أو الإناث والاعتناء بهم في كل المراحل العمرية التي يمرون بها وخاصة في مرحلة المراهقة التي تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار النفسي.

كما أن الأب في الأسرة الجزائرية الحديثة لم يعد ذلك الأب المتسلط الذي يهابه أبناؤه ويخافه كل أفراد الأسرة، ويتصرف في كل شؤون أسرته وحياتها وليس على باقي أفراد الأسرة إلا الامتثال لأوامره وتنفيذ قراراته، بل أصبح في الأسرة الحديثة يمارس سلطته بنوع من الديمقراطية معتمدا في ذلك على الحوار بين أفراد أسرته.

أما الأم فلا تختلف وضعيتها عن وضعية الأب المتغيرة، حيث لم تعد تلك الأم البسيطة المنعزلة التي يقتصر دورها على تدبير شؤون المنزل وتربية الأبناء، بل أصبحت لها مكانة ودور مميزين سواء من الناحية الاقتصادية كتسيير ميزانية البيت إن كانت ماكثة بالبيت أو كانت تعمل خارجه، أو من ناحية الإشراف على تعليم ومتابعة أبنائها دراسيا، كما أن خروج المرأة للتعليم بعد الاستقلال مثلها مثل الرجل وتمتعها

بمستوى ثقافي معين أهلها إلى أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأسرة، وأصبحت العلاقة بينها وبين زوجها أكثر ديمقراطية من ذي قبل.

وقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على كل من الأب والأم والعلاقة بينهما أثر واضح على الأبناء سواء من ناحية العلاقة بينهم وبين الوالدين أو بينهم وبين إخوتهم، فبعد أن كان الأبناء في الأسرة التقليدية يخضعون لسلطة الأب ويمتثلون لأوامره، أصبحوا الآن يتمتعون بنوع من الاستقلالية بحياتهم، و لديهم مستوى علمي وثقافي قد يفوق مستوى الوالدين، مما يسمح لهم بالنجاح في العمل الذي يمكنهم من مساعدة الأسرة اقتصاديا، كما أن الفتاة لم يعد دورها يقتصر على مساعدة الأم في الأعمال المنزلية، بل أصبحت لها مكانتها ودورها في بنية الأسرة الحديثة مثلها مثل الذكر لها حقوق وعليها واجبات، -ليس بنفس درجة الرجل طبعا- فقد أصبح بإمكانها المشاركة في اتخاذ القرارات والاندماج في الميدان المهني والقيام بعمل مأجور والوصول إلى مكانة اجتماعية ومهنية مرموقة، وفي هذا الإطار يقول محمد السويدي"أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من نظام الأسرة الممتدة إلى النووية لم يكن ليبرز بشكل واسع وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقة القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكم العمل المأجور في الزمان والمكان، وإلى جانب تقلص حجمها فقد عرفت الأسرة الجزائرية تغييرا كبيرا في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية إضافة إلى تبنيها معايير جديدة في التعامل والحياة"(محمد السويدي: 1990، ص 88)

إن المجتمع الجزائري ومن خلال هذه التغيرات التي عرفها سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية انعكست على تركيبة الأسرة ووظائفها و أثرت على خصائصها ونظام حياتها، وعلاقتها بأبنائها ومدى مساهمتهم في جعلها أسرة سعيدة و ناجحة مع أبنائها وعلاقاتها مع مختلف الأطراف، أو جعلها أسرة فاشلة مفككة الروابط والعلاقات و أفرادها عرضة للانحراف والضياع خاصة إذا فشلت أو جهلت بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة.

4- بعض مشكلات الأسرة الجزائرية

المشكلة تعني وجود خلل على المستوى البنائي أو انحراف يحدث في إطار المجتمع، بحيث تنجم عنها معوقات تؤدي إلى اختلال توازن النسق الاجتماعي بنائيا ووظيفيا، مما يؤدي إلى عدم إشباع حاجات أفراد المجتمع سواء كانت هذه الحاجات بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية أو مادية، أما المشكلة الاجتماعية فهي حدوث خلل أو انحراف في العلاقات الإنسانية، وهي كذلك سلوك انحراف وتفكك اجتماعي أو الاثنين معا، مما يؤثر على المصالح الرئيسية لكثير من أفراده(حسين عبد الحميد رشوان، 2003، ص87)

والأسرة الجزائرية من بين الأسر التي تعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية والتي أدت إلى زعزعة بنائها وعدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه، من بينها طبيعة العلاقات، حيث تعتبر العلاقات السائدة داخل الأسرة في كل المجتمعات أساس استمرارها واستقرارها أو انهيارها وتفككها، فهي تمثل جملة من التفاعلات القائمة داخل الأسرة، وهي التي تحدد الأدوار والمهام التي يقوم بها كل عضو فيها، فكلما أنجزت الأدوار، كلما ازدادت شبكة العلاقات قوة، الشيء الذي يؤدي إلى تماسك الأسرة واستقرارها، والعكس صحيح، كلما كان التسيب والإهمال وعدم متابعة القيام بالأدوار، كلما ضعفت العلاقات الأسرية، والنتيجة هي تفكك الأسرة وتصدعها وانحراف أبناها.

ويمكن تحديد طبيعة العلاقات الأسرية في أربعة مظاهر رئيسة، هي علاقة الزوج بزوجته علاقة الأب بأبنائه، علاقة الأم بأبنائها، وعلاقة الابن بإخوته، كما يتوقف نجاح هذه العلاقة واستمرار استقرارها بنوعية المعاملة السائدة بين أفراد الأسرة وخاصة بين الوالدان والأبناء إلى جانب أنه لغياب أو مرض أحد أفراد الأسرة دورا في تغير المعاملة والاهتمام بالابن المراهق، وما يزيد من خطورة الوضع وانعدام الرعاية والاهتمام هو زواج الوالدين بعد الطلاق، والعيش مع أحدهما أو مع الأقارب، حيث تقل الرقابة على الابن و متابعة سلوكه لعدم الانتظام في الإقامة مع أحدهم.

4- 1- العلاقات الوالدية وانحراف الأبناء

- العلاقة بين الوالدين والأبناء

النظام الزواجي هو كل علاقة تحدث بين رجل وامرأة، ويعتبر هذا النوع من العلاقة من أهم العلاقات الاجتماعية، ذلك أنه على أساسه يتحدد وضع الأسرة، أسرة مستقرة هادئة أم أسرة متصدعة ومهددة بالتفكك، فإذا كانت العلاقة بين الوالدان يسودها الحب والتفاهم والانسجام والتعاون، أدى ذلك إلى جو أسري يساعد على نمو شخصية الطفل نموا متزنا سويا، بينما تؤدي الخلافات الزوجية والشجار الدائم بين الزوجين، وخاصة الطلاق إلى تنشئة الطفل تنشئة غير سوية ونمو نفسي غير سليم، ينعكس على سلوكاته وشخصيته في مرحلة المراهقة، لذلك تعد الحالة الاجتماعية من أهم العوامل المساعدة على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأبناء.

وتلعب العلاقات الجيدة بين الوالدين دورا كبير في خلق الاستقرار النفسي العاطفي بين الأبناء، ويظهر ذلك على وجه التحديد في المشاركة الزوجية، ونعني بها مشاركة الطرفين في كل ما يخص شؤون البيت من رعاية وحب ومتابعة وإنفاق، إلى غيرها من الأمور.

- العلاقة بين الوالدين والإخوة

يعتبر الأب بالنسبة للمراهق المثل الأعلى والقدوة التي يقتدي بها في سلوكه وأقواله، بحيث كلما كانت علاقة الأب بأبنائه تتصف بالعطف والحنان والتفاهم والرعاية، كلما نشأ الأطفال، ومنه المراهق فيما بعد في صحة نفسية جيدة، أما إذا كانت هذه العلاقة سيئة، أو فيها تفضيل لبعض الأبناء دون الآخرين فإن المراهق سوف يشعر بالكره اتجاه أبيه و الغيرة من إخوته وكراهيته لهم في بعض الأحيان، وهذا له تأثير كبير على شخصيته، وبالتالي قد يشعر المراهق بالإحباط والاكتئاب، أو قد يلجأ إلى الشارع وينقاد وراء رفقاء السوء ويقوم بسلوكات غير مقبولة اجتماعيا انتقاما من أبيه وأسرته بصفة عامة لأنه يعتقد أنه مهمش ولا مكان له في أسرته.

كما تعد علاقة الابن بالأم من أهم العلاقات وأخطرها، ذلك أنها الأساس الأول لتشكيل شخصية الطفل، ويتوقف على طبيعة الأم وشخصيتها النمو السليم

للطفل، فهي المصدر الأساسي للرعاية والحنان والتربية، على اعتبار أن الطفل أكثر احتكاكا بالأم، وذلك بحكم الفطرة، وعلى اعتبار أن الأم أيضا هي الشخص الذي يقضي معه أكبر الوقت، ولذلك فإن تأثير الأم كبير على سلوك أبنائها، وأي ضعف في العلاقة بينها وبين أبنائها، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إضرار بسلوكهم وأقوالهم، حيث أن الطفل يكون في هذه المرحلة (المراهقة) ميالا إلى عالم الكبار وتقليد سلوكهم.

كما أن وجود عدد من الأطفال داخل الأسرة يجعلهم يتفاعلون ويتأثرون مع بعضهم البعض، الشيء الذي يجعلهم يقلدون بعضهم في بعض السلوكات والأفعال، ويقوم الطفل الصغير عادة بتقليد أخيه الكبير وخاصة في مرحلة التنشئة الاجتماعية والمراهقة، ويكون في حالة إدخال للمعلومات وبحاجة إلى اللعب، وهذا من شأنه أن ينمي شخصيته" فالتفاعل بين المراهق وإخوته أمر ضروري، لكي يكونوا أكثر تعاونا، كما يكون قادرا على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، لأنه عاش مع إخوته من خلال مواقف متبادلة وجهته إليها الأسرة لاكتساب القيم والمثل الأخلاقية كاحترام الكبير ومساعدة الصغير"(أميرة منصور ويوسف علي، 1995، ص 94.93)

ولكن إذا كان عدد الإخوة كبيرا ومستوى دخل الأسرة ضعيفا، فإن ذلك قد يجلب مشاكل عديدة منها خاصة ظهور نوع من الأنانية في تصرفات الإخوة في الحصول على حاجاتهم، أو خروج البعض منهم إلى الشارع لإشباعها، ومنه قد ينقاد البعض منهم نحو الانحراف والجريمة، وخصوصا منها السرقة والاعتداء على الآخرين للحصول على الغرض.

4- 2- معاملة الوالدين لأبنائهم

من أخطر المشاكل التي تواجهها بعض الأسر الجزائرية نجد إمكانية تعرض أبنائها لخطر الانحراف أو الوقوع فيه فعلا، خاصة في الفترة الأخيرة التي انتشرت فيها الكثير من الوسائل والطرق المشجعة للانحراف، منها انتشار الجريمة المنظمة أو الإرهاب والمخدرات وأماكن الانحلال الخلقي وكذلك ما لعبته وسائل الإعلام من دور في ترويج الكثير من الأفكار الغربية عن قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، في مقابل ضعف دور الأسرة وعدم قدرتها على متابعة ومراقبة أبنائها، ولهذا نجد

الأطفال تتباين مشكلاتهم وأنماط سلوكهم باختلاف الأسر والأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وما تتصف به من صفات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية كما تختلف باختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية المستخدمة في تربية الأبناء.

ذلك أن عملية التنشئة الاجتماعية تتضمن تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، حتى يستطيع القيام بدوره الاجتماعي في المستقبل، كما يجب أن يتكيف مع المعايير الاجتماعية السائدة في بيئته، وهذا ليس بالأمر السهل، حيث قد يكون لهذه العلاقات أثرها السلبي على الطفل، ومن أهم خصائص وصفات الأسر التي يكون أبناؤها أكثر عرضة لخطر الانحراف:

- **الإفراط في التدليل والرعاية**

إن الإفراط في تدليل الطفل، تجعله ينشأ شخصا اتكاليا أنانيا، عاجز عن مقاومة المتغيرات من حوله ومواجهتها، وغير قادر على تحمل المسؤولية، بل أن بعض الآباء يدللون أبنائهم ويرفضون توبيخهم أو إجبارهم على نظام معين، فهذا ليس تعبيرا عن الحب، فالحب هو أن تبذل الجهد الكافي في الرعاية والتنظيم لطفلك، كما أن بعضهم يبقوا طوال الوقت مع الطفل، وهذا ما يجعله يشعر بالطفولة مهما كبر سنه"(زكريا الشربيني ويسرية صادق، 1992، ص 47)

إن الأسرة التي تقابل تصرفات الابن المراهق الخاطئة وغير المقبولة بتساهل واستهتار وعدم المبالاة، أو أنها تفرط في تدليل الابن وتجعل منه دائما طفلا صغيرا لا يستطيع أن يقوم بأي دور يوكل إليه، أسرة تجهل أساليب التربية الصحيحة "حيث أن التدليل الشديد للطفل والحماية الزائدة له تفسده، بل تجعله عاجزا عن مقاومة المتغيرات أو مواجهة المواقف المختلفة وغير قادر على تحمل المسؤولية، بل ويلجأ إلى الهروب من المنزل"(السيد أحمد إسماعيل ، ، 1995، ص 64)

ولهذا لا يجب أن يصل التدليل إلى الدرجة التي ينعكس فيها سلبا على حياة الطفل ومواجهته لواقعه، فالانتباه الشديد إليه والحب المفرط وإتباع كل خطواته وسلوكه من شأنه أن يؤثر على الجانب الانفعالي والسلوكي للطفل المراهق فيما بعد، حيث يتعود على والديه في كل القرارات والأمور التي من المفروض أن تكون من صميم أرائه واتجاهاته و ميولاته، ولا يستطيع الانفصال عنهم ويتوقع من الآخرين

نفس المعاملة التي يعامله بها والديه، كما يجب على الوالدين عدم تدليل الطفل وتفضيله عن أخيه، لأن ذلك قد يولد البغض والكراهية بينهم.

- الإفراط في القسوة

"قد تؤدي القسوة في معاملة الطفل إلى ردود أفعال عدوانية تأخذ أشكالا من السلوك غير الاجتماعي، وقسوة أحد الوالدين في معاملة الطفل تلجأ إلى الميل إلى الطرف الآخر، كما أن التناقض في المعاملة فيما بين الوالدين يؤدي إلى عدم مقدرة الطفل على تحديد المعايير السلوكية المرغوب فيها وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف قيمه العليا" (السيد أحمد إسماعيل ، 1995، ص 64)

فقد يرى بعض الآباء أن اتخاذ الأسلوب التسلطي في معاملة الأبناء هو الأسلوب الأنسب في تربيتهم، فيغالي في تطبيق أسلوب الطاعة والأدب والخضوع ولا يقبل الحوار والمناقشة مع أبنائه حتى في المواضيع التي تخصهم، وعدم السماح لهم باختيار الأصدقاء أو قضاء وقت الفراغ خارج البيت، مما يفقدهم الثقة بالنفس ويشعرهم بالعجز والقصور.

وهذا الأسلوب العدواني قد يكون من طرف الأب، وفي هذه الحالة يلجأ الطفل إلى الأم لأنها تمثل له مصدر العطف والحنان وينفر من الأب، وإذا كان هذا الأسلوب من طرف الأم، فإنه يتجه نحو الأب.

إن عدم الاتفاق بين الوالدين على أسلوب موحد للتربية قد يعود إلى اختلاف في المستوى الاجتماعي والثقافي، حيث تتنوع أساليب التربية بين الوالدين وقد تتفق، إلا أن الأكيد أن منهم من يفضل استخدام الأسلوب السلطوي على أساس أنه السبيل الأنسب في تربية الطفل لما يمتاز به من ضبط وصرامة وعنف وتخويف، إن هذا الأسلوب قد ينعكس سلبا على أنماط الطفل السلوكية وتضطرب شخصيته وتهتز مشاعره، مما يؤثر على تكيفه وتوافقه خاصة في مرحلة المراهقة التي تعتبر من أخطر وأهم المراحل التي يمر بها الإنسان، حيث لوحظ أن المراهق نتيجة عدم ثبات أسلوب معاملة والديه وقسوتهما المفرطة يلجأ إلى الانتقام منهما، ومن نفسه بإتباع بعض السلوكات غير المقبولة اجتماعيا والتي غالبا ما تجرفه نحو الانحراف.

لذلك على الأسرة الجزائرية أن تكون على علم ودراية بأساليب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة والصحيحة، لأن ذلك يساهم بفعالية في خلق وتكوين جيل من الأبناء الصالحين الحاملين للقيم والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية السامية.

- الطفل غير المرغوب فيه

الطفل غير المرغوب فيه هو الطفل الذي قد تكون الأسرة في انتظاره ذكرا وترزق بغير ذلك أو أن تكون في حالة مادية لا تسمح لها بالمزيد من الأطفال، وتؤثر هذه الحالة أو الوضعية على الطفل خاصة إذا كان أفراد الأسرة يذكرونه باستمرار بأنه لم يكن مرغوب فيه، حيث يحس الطفل في هذه الحالة بأنه زائد ولا مكان له في أسرته، مما يدفعه إلى البحث عن الرعاية والحب والاهتمام والأمان في بيئة خارجية، وقد تؤدي به إلى سلوك بعض الطرق غير المشروعة انتقاما من أسرته ومن نفسه، نتيجة إحساسه الدائم بعدم الاهتمام" حيث يشعر الطفل أنه بائس و لا يدري سبب شقائه، بل يعرف فقط أنه تألم ويدفعه هذا الإحساس إلى الرغبة في إيذاء الآخرين، لأنه يحس أنه غير مرغوب فيه، لذلك يقوم بأفعال مميزة لأنها تجذب الناس ويهتمون به و بشجاعته في القيام بهذه الأفعال، ويقوم بهذه الأفعال ليقضي على الجفاء الذي يجده في الدنيا التي تحرمه من العطف والحنان والود في فهم الناس الصحيح له"(عبد العزيز القومي ، 1985، ص 76.74)

كما يعد الطفل غير المرغوب فيه مشكلة في الأسرة، حيث أنه يعتبر من وجهة نظر الأسرة عبئا أكبر تتحمله طاقتها المادية في وقت لا يتناسب وظروفها الاقتصادية"(كريستين نصار ، دون تاريخ، ص 18)

- تفضيل أحد الأبناء

إن الاختلاف في معاملة الأبناء وتفضيل أحدهم عن الآخرين، قد يؤدي إلى حدوث مشاكل بين الإخوة، وبينهم وبين الطفل المفضل وبينهم وبين الآباء، فضلا عن أن تفضيل أحد الأبناء عن الآخرين قد يحدث بعض المشاكل النفسية بين الإخوة ومنها خاصة الغيرة، وتعد قصة سيدنا يوسف عليه السلام نموذج لتفضيل الأب لأحد أبنائه وما نجم عنها من مشاكل بينهم إن كل الأطفال ليسوا سواء، فمنهم من يكون أكثر حساسية وأكثر وسامة، وللكثير من الآباء تكون هذه الصفات محببة لديهم، وقد

ينجذب لأحد الأبناء عن الآخرين وهذا خطأ كبير وقد يؤذي بقية الأطفال نفسيا(السيد محمد إسماعيل: ص 56)

وفي دراسة عدلي السمري (عدلي السمري: 2001)، حول سلوك العنف بين الشباب أكدت الدراسة من الناحية النفسية أن العنف وارتكاب المخالفات هو نتاج لشخصية الطالب في حد ذاته وتكوينه البيولوجي (مرحلة المراهقة التي يمر بها) والتي تعد العامل الأساسي في عدم تقبل الظلم من أي طرف كان، ومحاولة إبراز الذات والوجود بكل الوسائل حتى وإن كانت غير مشروعة وبحكم مرحلة المراهقة دائما يرى الطالب الثانوي أن الحق لا يؤخذ إلا بالقوة وأن المكانة الاجتماعية و الاحترام إنما السبيل إليها هو الظهور بمظهر القوي والعنيف حتى يخافه الآخرون، وما الاحترام الذي تحدث عنه الطلبة سوى مظهر من مظاهر الخوف والرهبة.

4- 3- الخصومات العائلية وعلاقتها بانحراف الابن المراهق

تعتبر الأسرة السبيل الوحيد الذي يتعلم فيه الطفل كيف يحب الآخرين، وكيف يكون محبوبا من طرفهم، كما أن الأنماط الأخرى السلبية كالعدوان، ما هي إلا انعكاسات استجابية متعلمة يكون الطفل قد تعلمها من البيئة الأسرية التي نشأ فيها، وذلك نتيجة لضعف التماسك العاطفي بين أفرادها وخاصة منها ما يتمثل في كثرة الخصام والشجار بين الوالدين، حيث تحدث كثرة الشجارات والخصومات آثارا سلبية على حياة الأبناء الاجتماعية والنفسية، ذلك أن الأسرة التي يسودها اختلاف بين الوالدين تترك أثر نفسي غير سليم على نمو الطفل لشعوره بما يوجد بين والديه من انعدام الحب والتعاطف، وما تتضمنه من خلاف، فالطفل عادة ما يحب والداه ويتخذهما قدوة، ويعجب بكل منهما ويقلد بعض سلوكاتهم، ويستمد من قيمهما وعاداتهما ومعاييرهما، فخلاف الوالدين يمثل للطفل صراعا نفسيا وقلقا وخوفا وانهيارا للقدوة(السيد أحمد إسماعيل: ص 52)

ونتيجة لكثرة الخصومات والشجارات داخل الأسرة بين الوالدان وبينهم وبين الأبناء يشعر الابن وخاصة في مرحلة المراهقة بنوع من التوتر والقلق يكون بالأساس نتيجة للصراع النفسي الذي يعيشه داخل الأسرة، فالطفل إن استطاع استبعاد نفسه جسمانيا عن مشاكل والديه، فإنه لا يستطيع أن يهرب من الآثار النفسية القاسية لهذه

الخلافات والتي قد تؤثر على إحساسه بالحب والأمن النفسي، مما يؤدي به إلى سلوك منحرف، انتقاما من الجو المضطرب في أسرته ومن والديه على وجه الخصوص.

وفي دراسة جعفر عبد الأمير الياسين تبين أن الخصام بين الوالدين في المجموعة التجريبية أكثر منه في المجموعة الضابطة وذلك بنسبة36.67٪، مقابل 13.33٪"(علياء شكري، 1997: ص 46)

أما في دراسة عبد الرحمان العيسوي فقد توصلت إلى أن العلاقة بين الأب و الأم أكثر سوء عند جماعة الأحداث منها عند الأولياء"(جعفر عبد الأمير الياسين ، 1981: 85)

كما توصلت دراسة دراسة شوكي وليدو Choquet et Ledoux 1994 إلى أن السلوكات العدوانية مرتبطة ارتباطا طرديا مع فساد الجو الأسري، أي أن المنزل الذي يعيش في صراع وتوتر دائم يكون أبنائه أكثر عرضة للانحراف.

ومن هنا يمكن القول أن لطبيعة العلاقات بين الوالدين أثر على شخصية الطفل، فكلما كانت العلاقة بين الوالدين علاقة حميمية يسودها الحب والتعاون والتفاهم والانسجام، كلما أدى ذلك إلى جو أسري يساعد على نمو شخصية الطفل نموا متزنا سويا، بينما تؤدي الخلافات الزوجية والشجار بين الزوجين إلى تنشئة غير سوية للطفل، ونموا غير سليم لشخصيته.

4- 4- التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الابن المراهق

يعرف التفكك الأسري على أنه انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب" Choquet , Ledoux ;, septembre 2000 (Internet www.cesdip.msh-paris.fr)

وتتعدد جوانب التفكك الأسري كما في حالات الطلاق وتعدد الزواج، وغياب أو مرض أو وفاة أحد الوالدين أوكليهما، فإذا فقد الطفل والديه بسبب الحالات السابقة الذكر، فقد يتعرض إلى توترات نفسية واجتماعية، نتيجة لتوتر العلاقات الاجتماعية الأسرية، وضعف الإشراف العائلي والرقابة على سلوكات

الأبناء، مما قد يدفعهم للقيام ببعض التصرفات الخارجة عن القيم والضوابط المجتمعية، وبالتالي التعرض أو الوقوع في خطر الانحراف.

ومن مظاهر التفكك الأسري نجد:

- الطلاق وعلاقته بانحراف الابن المراهق

"يتضمن الطلاق انفصال الوالدين وانهيار التماسك العاطفي والبناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها"(خيري خليل الجميلي: ص 247)، والطلاق في حد ذاته ليس مشكلة اجتماعية، بقدر ماهو حل لها، فبدلا من ذلك الجو الأسري المشحون بالتوترات والخصام الدائم بين الزوجين، الذي قد يؤدي بدوره إلى التأثير على شخصية الأبناء، الأحسن والأفضل أن ينفصل الزوجان، فقد يتخلص الطفل من التوتر والقلق الدائمين في الأسرة بانفصال الوالدين، "وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن تأثير الانفصال بين الوالدين أقل بكثير من وجودهما في حالة جدال وخصام"(زكريا الشربيني ويسرية صادق: ص 240)

فالطلاق إذا هو انفصال الوالدين وانهيار الرابطة الشرعية التي كانت موجودة بينهما وكذلك انهيار للتماسك العاطفي والبناء الاجتماعي للأسرة، حيث يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الأبناء سواء من ناحية الحرمان العاطفي والدفء العائلي أو الإحساس بالأمن كما أنه يجعل الطفل يعيش مع أحد الوالدين أو الأقارب، الشيء الذي يؤدي إلى اختلاف في طرق وأساليب رعايته وتربيته.

وإذا كان الطلاق هو الوسيلة للقضاء على المشاكل الموجودة بين الزوجين، فيجب عليهما أن يوضحا لأبنائهم وبطريقة ايجابية سبب الانفصال وأن يؤكدا لهم على مشاعرهم وحبهم لهم وأن يتركا لهم حرية الاختيار في الإقامة مع أي منهم.

4- 6 تكرار الزواج

يمثل تعدد الزواج تكرار الزواج مرة أخرى من الأب و الأم، وتزول مقومات الأسرة ويصبح الأبناء متفرقون في الحياة، فقد يعيشون مع الأب أو مع الأب وزوجة الأب إذا تزوج مرة أخرى، وقد يعيشون مع الأم، أو مع الأم وزوجها إذا تزوجت مرة أخرى، وقد يعيشون مع أحد الأقارب، و من نتائج زواج الأب من امرأة أخرى أو زواج الأم من رجل آخر حرمان الطفل من الرعاية الوالدية المشتركة، وقد

تضطرب حياة الطفل نتيجة وجوده مع طرف آخر، قد ينبذه أو لا يعطيه ما يستحقه من الحب والرعاية، الشيء الذي قد يؤثر على نمط شخصيته التي قد تظهر في شكل نزعات عدوانية أو سلوكات انحرافية كشرب الخمر والسجائر وتعاطي المخدرات والسرقة والاعتداء على الآخرين...إلخ.

بينما الجو الأسري الذي يحيا فيه الطفل في كنف والديه والذي تسوده العلاقات الجيدة والتعاون الصادق بين الوالدين من أجل تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية صالحة وسوية، من شأنه أن يهيئ للطفل نموا عاطفيا وحالة نفسية تتسم بالهدوء و الاستقرار، وبهذا يستطيع الطفل أن يتكيف مع مختلف المواقف التي قد يتعرض لها في حياته ويستطيع أن يندمج بسهولة مع العالم الخارجي.

4- 7- غياب أو مرض أحد أفراد الأسرة وعلاقته بانحراف الابن المراهق

هناك الكثير من الأسر الجزائرية التي لا يتواجد فيها الوالدان في مقر إقامة واحدة وهذا غالبا بسبب العمل في مكان بعيد أو الهجرة إلى الخارج، وهذه الأسر في الحقيقة تجهل الأضرار التي قد تلحق الأبناء بسبب غياب أحدهم ونقص رعايته.

فقد تتغيب الأم عن الأسرة نتيجة عملها اليومي المستمر طوال النهار وتبتعد عن الطفل في مراحل حياته الأولى والتي تعتبر حجر الزاوية في تكوين شخصية الإنسان، وهو بحاجة إليها أكثر من أي شيء آخر، "وذلك لكي يكون سليما من الناحية النفسية والجسمية و إذا ما تعرض لهذا البعد فإنه يصاب بمرض الشيزوفرينيا ويدخله في مرض عقلي".(محمد سلامة ومحمد غباري، 1998،ص 132)

فالأم تلعب دورا هاما ليس من الناحية البيولوجية فقط من غذاء وحنان وأمن، بل في عملية التنشئة الاجتماعية، التي تعتبر العملية الأساسية في تربية الأجيال، فوجود الأم مع عطفها وحنانها توفر للطفل كل مطالب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السوية من جميع النواحي النفسية والعقلية والجسمية، لكن إذا كانت الأم مشغولة بأمور خارج البيت كالعمل مثلا هنا تبقى عملية إشباع حاجات الطفل نسبية نوعا ما، مما يؤثر على حالته النفسية والاجتماعية وقد يلجأ إلى مصادر أخرى يغطي بها ذلك النقص والتي قد تكون من بين هذه المصادر الطرق والأساليب المنحرفة.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل ما لدور الأب وحضوره الدائم من أهمية في حياة الطفل خاصة والأسرة بصفة عامة، حيث يمثل مصدر الحماية والسلطة، وبغيابه سيفتقد الطفل تلك السلطة الأبوية التي يبدأ في تقليدها من عامه الثالث تقريبا، ونتيجة لهذا يواجه الطفل أكبر عقبة تعترض توافقه الاجتماعي بصورة طبيعية"(زكرياء الشربيني و يسرية صادق: ص241)

إن غياب الأب وخاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة يشكل نقصا كبيرا من الناحية الوجدانية، ويحدث تأثيرا واضحا على شخصيته، حيث يعتبر مصدر السلطة وأول إنسان يبدأ الطفل بتقليده في كل سلوكاته وتصرفاته، إلا إذا كانت الأم قادرة على أداء دورين دور الأم ودو الأب في نفس الوقت، وإذا لم تسطع القيام بذلك فإنها تفتح المجال أمام الطفل ليقوم بأعمال و سلوكات تخرج عن قوانين ومعايير المجتمع.

كما أن غياب كلا الأبوين قد يشكل مشكلا نفسيا واجتماعيا كبيرا للطفل، بحيث يشعر بعدم الأمان والاستقرار والضياع ويفتقد إلى توجيه ورعاية ونصح الوالدين، الشيء الذي قد يدفع به إلى البحث عن أشخاص آخرين قد يكونوا أقاربه أو أصدقاءه، و غالبا ما يكونوا رفقاء السوء الذين يدفعونه إلى ارتكاب أعمال مخالفة للمجتمع ويصبح عرضة للانحراف حيث"يأتي عدم تواجد الوالدين في محل إقامة واحدة، كأحد العوامل الهامة التي تدفع إلى السلوك الانحرافي فبالرغم من وجود فرص كثيرة تجمع طرفي الأسرة في مقر واحد إلا أن هناك أسر كثيرة اضطرتها ظروف العمل إلى عدم تواجد الوالدين في محل إقامة واحدة"(محمد سلامة محمد غباري: ص 132)

كما أن تعرض أحد أفراد الأسرة إلى مرض مزمن أو خطير خاصة إذا كانت الحالة الاقتصادية للأسرة سيئة، قد يؤدي إلى وجود حالة من الإحباط و التوتر وخاصة إذا كان المريض هو الأم، التي تترك آثارا واضحة في غياب الجو العاطفي، حيث وبمرضها يفتقد الأبناء للعطف والرعاية ويصبح البيت مليئا بالمخاوف والحيرة.

4- 8- تناول المسكرات

تعد ظاهرة تناول المسكرات من الظواهر القديمة، حيث حرمها القرآن الكريم واعتبرها رجز من عمل الشيطان لقوله عز وجل" يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر

والأنصاب والأزلام رجز من عمل الشيطان، فاجتنبوه لعلكم تفلحون" (القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية 90

والمسكرات يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسين هما الخمر والمخدرات، فالمخدرات هي مواد كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، ولذلك لا تعتبر المنشطات وعقاقير الهلوسة من الناحية العلمية مخدرات، وإنما تعد من الخمور"(محمد يسري دعبس، 1994: ص 20.19)

ومن الناحية القانونية تعتبر المخدرات كل المواد التي تسبب الإدمان وتسميم الجهاز العصبي ويحظر تناولها وزراعتها أو صنعها، إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك، وتشتمل على الأفيون ومشتقاته، الحشيش، عقاقير الهلوسة، الكوكايين، والمنشطات، ولكن لا تصنف الخمور والمنومات والمهدئات من الناحية القانونية ضمن المخدرات بالرغم من قابليتها للإدمان".(عزت عبد العظيم الطويل ، دون تاريخ: ص 390)

أما الخمر فهو عصير العنب إذا اختمر، أوكل مسكر مخامر للعقل، والخمر هي أقدم المواد المؤثرة على المخ والتي عرفها الإنسان منذ العصر الحجري، وذلك بتخمير التوت وكانت الخمر معروفة في شبه الجزيرة العربية أيام الجاهلية.

وتنقسم الخمر إلى قسمين: خمر مقطرة كالبيرة والنبيذ، وغير مقطرة كالويسكي والفودكا والخمر بصفة عامة سم خلوي يضر خلايا الجسم ويعطل وظائفها، إذا أخذت بجرعات كبيرة، والمعروف أن الخمر تعطل الجهاز العصبي وتخدره، وذلك بتعطيل التركيب المنشط في المخ، ومع زيادة الجرعة يخدر الخمر المخيخ، فيفقد المتعاطي سيطرته على التوازن والكلام"(عزت عبد العظيم الطويل، دون تاريخ: ص 390)

كما تعرف الخمر بأنها " كل ما كان مسكرا سواء كان متخذا من الفواكه كالعنب والتين والزبيب، أو من الحبوب كالحنطة (القمح) أو الشعير أو الذرة، أو من الحلويات كالعسل وكان مطبوخا أي عولج على النار أم لم يعالج، سواء كان باسمه القديم (الخمر) أو بأسماء مستحدثة كالكونياك والويسكي البراندي، البيرة، الشمبانيا وغيره"(محمد يسري دعبس: 1994، ص20)

إن تناول الأب وهو المثل الأعلى للابن المسكرات قد يكون سببا في تعاطي الابن لهذه المسكرات دون خوف من تأنيب الأسرة ومعاقبتها له، إذا كان رب الأسرة هو أول المتعاطين، وهذا يعني وجود جو ملائم وبيئة أسرية ملائمة لتناول المسكرات والاندماج في عالم الانحراف دون رقابة وعقاب من جانب الأسرة.

وهو ما توصلت إليه دراسة مارتان .س Martin.c 1997 حول العلاقات الاجتماعية ما بعد الطلاق إلى أن من مظاهر ونتائج الطلاق ظهور مشكلات سلوكية كالمتاجرة وتعاطي المخدرات(Martin c, 1998 ;298)

أما دراسة شوكي وليدو Choquet et Ledoux 1994 حول الحالة الصحية العامة للمراهقين المتمدرسين في مدارس الدرجة الثانية وعلاقتها بالانحراف، فقد أكدت أن استهلاك المخدرات أكثر انتشارا لدى الأطفال الذين ينحدرون من أسر مفككة (طلاق هجر ووفاة)، وكذلك هناك علاقة طردية بين الانحراف وبين فساد الجو الأسري (الاعتداءات الجنسية نمط الحياة المتحرر)، والفشل الدراسي.

5- **دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء**

تعتبر الأسرة الوسط الاجتماعي الأكثر أهمية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، حيث تعد المصدر الأساسي لكل فعل أو سلوك يقوم به الأبناء والمتهم الأول في كل عملية خروج عن قيم ومعايير المجتمع.

وعليه فإن بنية الأسرة ووظيفتها تحدد إلى حد كبير طبيعة المجتمع وبنيته، فأبناء الأسرة النووية يختلفون في تربيتهم عن أبناء الأسرة الممتدة، كما أن نوعية العلاقات السائدة بين الوالدين وبينهم وبين أبنائهم والمشاكل التي تعيشها الأسرة تؤثر تأثيرا كبيرا على الأبناء وعلى تصرفاتهم سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو في المدرسة أو في أي مكان آخر الشيء الذي قد يعرض الأبناء إلى خطر الانحراف والوقوع في الجريمة.

كما سبق القول أن الأسرة من أولى الجماعات التي ينتمي إليها الطفل وأشدها صلة به فهي المجال الأول الذي تتم فيه عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والتي يتلقى فيها الطفل طريقة إدراك الحياة و أيضا كيفية التوجيه والتوافق والتفاعل مع المجتمع والآخرين(عفاف محمد عبد المنعم، 2003: ص ص 50.49)

فالأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على صياغة نماذج النمو الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، والأسرة هي التي تحدد بذور الشخصية كما تحدد فيه طبيعة الإنسان للإنسان، وهذا ما ذهب إليه شارلز كولي Charles Cooley فكما يتشكل الوجود البيولوجي للإنسان في رحم الأم يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في رحم الأسرة وحضنها، والأسرة المضطربة تنتج أطفالا مضطربين، وأن أكثر إضطرابات الأطفال ما هي إلا عارض من أعراض إضطرابات الأسرة المتمثلة في الظروف غير المناسبة في التنشئة الاجتماعية"(سهير كامل أحمد،1999:ص 13

فالجنوح والانحراف والمظاهر العدوانية كالغيرة والأنانية والخوف كلها مظاهر تعكس بحق وضعية الأسرة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

ويمكن حصر أهم أساليب معاملة الأبناء فيما يلي:

- إن المشاعر الطيبة المليئة بمظاهر الحب والعطف والثقة بين الوالدين والأبناء تساعدهم على أن يصبحوا أفرادا مستقرين نفسيا وذوو شخصيات قوية، "فالأطفال يحتاجون من أوليائهم الحب والرهبة والإرشاد البعيد عن الحماية المفرطة أو الإهمال المتزايد".(سهير كامل أحمد ، 1999: ص 10)
- إن نبذ الطفل كنوع من العقاب قد يخلق شخصية عدوانية سيئة التوافق تتميز بالخوف وعدم الشعور بالطمأنينة، أما الرعاية الزائدة عن الحد فإنها تخلق شخصية متطفلة اتكالية ليست لها القدرة على تحمل المسؤولية.
- تؤدي عدالة معاملة الوالدين اتجاه الطفل وعدم التفريق بنهم وبين أشقائه إلى خلق مشاعر طيبة يسودها التعاون والحب، والإخاء.

- يؤدي العقاب الشديد والنظام الصارم الذي لا يتناسب مع الذنب الذي اقترفه الطفل إلى ظهور مشاعر النفور والسخط اتجاه الوالدين الذي ينعكس بدوره على المجتمع، فيصبح سلوك الطفل في الشارع والمدرسة سلوكا عدوانيا يعكس المظاهر السلبية السائدة في الأسرة ومن ثمة يميل الإنسان إلى الجنوح والانحراف، وفي هذا الإطار يرى المتخصصون في مجال التربية وعلم نفس

الطفل ضرورة الاعتدال في التربية، فلا يكون النظام الدقيق الجامد ولا الإفراط والتسامح الزائد.

- يؤدي ضغط الوالدين على الطفل في المجال الدراسي أو المهني إلى زيادة توتره وحتى إلى فشله وعزوفه عن مواصلة الدراسة أو المهنة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من الضوابط والمعايير يجب أن تلتزم بها كل أسرة ورب أسرة في تنشئة أبنائه وهي كما يلي: (مواهب إبراهيم وليلى محمد الخضري، 2003: ص 215)

- أن تتوحد المعاملة لكل من الوالدين وتتشابه اتجاه أي خطأ قد يرتكبه الأطفال، فلا يتمادى أحدهما أو كليهما في عقابه عقابا رادعا على فعل بسيط أو أن يعاقب أحدهما الطفل في حين يعترض الآخر عن العقاب.
- أن يكون الوالدان متفهمان لسلوك أبنائهم مدركين لما قد يكون وراء سلوكهم من رغبات ودوافع قد يعجزون في التعبير عنها.
- عدم التدخل المفرط في كل أمور وشؤون الأبناء والتشدد في أسلوب حياة الطفل حتى لا يفقد ثقته بنفسه وبالآخرين.

خلاصة

تعتبر الأسرة الوحدة الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وهي تقوم على مجموعة من القواعد والضوابط التي تحددها لنفسها، حيث يعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع لذلك كان أساسا لجميع النظم.

ولذلك فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتربية الطفل وحياته، حيث تعتبر المسؤولة على تقرير النماذج السلوكية التي ينشأ عليها الطفل في الكبر، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن هذا العالم وما يستدمجه من تقاليد وعادات ومعايير للسلوك إنما هي نتاج لنا يتلقاه الطفل في أسرته منذ ولادته.

فهي البيئة الأساسية التي يتلقى فيها مختلف الخبرات والأنماط السلوكية وقواعد وقوانين المجتمع، فإذا توافق معها وتكيف لمطالبها ومحدداتها، كانت سلوكاته ايجابية، وهو الشيء الذي يسمح له باحتلال المكانة الاجتماعية التي أعده من أجلها المجتمع، و إما تكون معارضة لمحددات المجتمع، وبالتالي تكون سلوكاته سلبية تجعله غير قادر على الاندماج في الحياة الاجتماعية مما يدفعه للقيام بسلوكات لا يقبلها المجتمع، ويصبح فردا ذا سلوك منحرف غير مقبول اجتماعيا.

المراجع

1. القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية 90
2. السيد أحمد إسماعيل: مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.
3. أميرة منصور ويوسف علي: محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.
4. حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
5. جعفر عبد الأمير الياسين: أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث،ط1، عالم المعرفة، بيروت، 1981.
6. خيري خليل الجميلي: السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998
7. زكريا الشربيني ويسرية صادق: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، مصر، 1998
8. سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.
9. عدلي السمري: سلوك العنف بين الشباب، الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة، 2001.
10. عفاف محمد عبد المنعم: الإدمان، دراسة نفسية لأسبابه ونتائجه، دار المعرفة الجامعية، مصر 2003.
11. عبد العزيز القومي: لماذا انحرف الأطفال، دار النهضة المصرية/ مصر، 1985
12. عزت عبد العظيم الطويل: معالم علم النفس المعاصر، ط2، دار المعرفة الجامعية مصر، دون تاريخ.
13. علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف الجامعية، مصر، 1997، ص 46

14. كريستين نصار، أمي لا تتركيني، أنا بحاجة إليك، ط1، دون دار النشر، لبنان دون تاريخ.

15. محمد سلامة محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، مصر،1998.

16. مواهب إبراهيم وليلى محمد الخضري: إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

17. محمد يسري دعبس: الإدمان بين التحريم والمرض، دار المعارف، مصر 1994.

18. محمد سلامة ومحمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

19. مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، ترجمة أحمد دمبري، د.م.ج الجزائر، 1984.

20. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

المجلات باللغة الأجنبية

21. 1- Choquet , Ledoux ; Famille et Délinquance ; un bilan pluridisciplinaire des recherches francophones et anglophones, paris, CESDIP , Etudes et données pénales, n° 86, septembre 2000 (Internet www.cesdip.msh-paris.fr)

22. 2- Martin c, "L'après divorce, Lien sociale et vulnérabilité, Rennes ; presse universitaires de Rennes, 1998

الفصل الرابع
الرعاية الاجتماعية للأطفال المنحرفين داخل الأسرة وفي مراكز إعادة التربية

تمهيد

تعتبر الرعاية الاجتماعية نظاما يضم العديد من الوسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتم بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات، التي من شأنها أن تحد من المشكلات الاجتماعية أو تعالجها، وهي بذلك تتضمن العديد من البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة بجانب الجهود والإسهامات لدعم النظم الاجتماعية في المجتمع.

وفي مجال الطفولة المنحرفة تتطلب الرعاية السرية توفير عدد من المطالب والحاجات من أهمها: المسكن، العلاقات بين أفراد الأسرة والحالة الاقتصادية، أما داخل مراكز إعادة التربية فتعمل أجهزة رعاية الأحداث على تزويدهم بالمهارات الاجتماعية و النفسية اللازمة لإعادة تكيفهم ودمجهم في المجتمع.

ويعتبر السلوك، المحدد الأساسي لكل شخصية إنسانية، فمن خلال السلوك يمكن أن نصنف الأفراد إلى شخصيات سوية وأخرى منحرفة، ويتدخل في هذا التصنيف مجموعة من العوامل والمحددات، منها العوامل النفسية والبيولوجية والاجتماعية، إلى جانب التأثير الكبير الذي يحدثه الوسط الأسري كالعلاقات السائدة بين أفراد الأسرة وخاصة بين الوالدين على الطفل الذي كان يرى عالمه في أسرته، ولكنه عندما يندمج في الحياة الاجتماعية، و بدخوله إلى المدرسة وبتكوينه لصداقات، يفاجئ بعالم آخر يختلف عن بيئته الأولى، وهنا يكون الطفل خاصة إذا لم يكن متشبعا بالقيم والمعايير أو كان ذو شخصية مضطربة فقد يكون عرضة للانحراف والقيام بسلوكات ترفضها الأسرة ويرفضها العرف الاجتماعي.

وإن حدث و أن انحرف الطفل، فإن للمجتمع ميكانيزمات يحاول من خلالها إعادة تأهيله وتهذيب سلوكه، سواء داخل الأسرة أو في مراكز متخصصة كمراكز إعادة التربية والإصلاح.

أولا: حول السلوك الانحرافي للطفل

1- السلوك الإنساني

اختلف العلماء والباحثون في تحديد أنواع السلوكات، الشيء الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر فمنهم من يصنفها إلى سلوكات داخلية وأخرى خارجية، ومنهم من يصنفها إلى سلوكات فطرية وأخرى مكتسبة ومنهم من يصنفها حسب نمط السلوك الإيجابي المقبول والسلبي المنحرف المرفوض.

السلوك الداخلي

ويشمل عدة عمليات داخلية تتم على المستوى الباطني مثل التذكر والإدراك والتخيل وهي عمليات لا يمكن ملاحظتها مباشرة وإنما ندركها من خلال نتائجها.

لسلوك الخارجي

وهو السلوك الذي ندركه حسيا أي يمكن ملاحظته مباشرة "فهو السلوك الذي يمكن ملاحظته مثل النشاط الحركي أو التعبير اللفظي الذي يقوم به الفرد وتغيرات الوجه التي تصاحب بعض الحالات الانفعالية(مجدي أحمد محمد عبد الله ، 1998: 21)

ويمكن التدليل على هذا النوع من السلوك من خلال ملامح الغضب التي تبدو على الإنسان عند المواقف المزعجة أو غير المرغوب فيها، كاحمرار الوجه عند الخجل وغيرها من مظاهر السلوك التي تبدو في مواقف مختلفة.

السلوك الفطري

السلوك الفطري هو السلوك الذي يولد الإنسان مزودا به، مثل البكاء، الضحك الرضاعة والخوف وهي سلوكات ينشأ عليها الإنسان فطريا ولا يستطيع أحد التدخل فيها، أي أنها ليست نتاجا لعملية التنشئة الاجتماعية.

السلوك المكتسب

وهو عكس السلوك الفطري، فهو سلوك يتعلمه الإنسان ويكتسبه من خلال عملية التقليد والتعليم في الأسرة والمدرسة فالسلوك المكتسب هو الذي يتعلمه الكائن

الحي من البيئة المادية أو الاجتماعية التي يعيش فيها، ومن أمثلة ذلك الكتابة والقراءة"(عبد الرحمان العيسوي، 1995: 160)

السلوك الايجابي أو السوي

عادة ما يطلق السلوك السوي على السلوك الذي يتماشى مع ما هو متفق عليه في المجتمع، أي هو السلوك الذي يتوافق مع العادات والتقاليد والقيم،" فهو فعل صادر عن الفرد ومتماشيا مع المعايير الاجتماعية التي تحكم الفرد داخل المجتمع"(عبد الرحمان العيسوي، 1995: 160)

السلوك السلبي أو المنحرف

وهو ما يطلق عادة على السلوكات التي تخالف قيم ومعايير المجتمع و لا يتفق مع عادات وتقاليده، وفي الحقيقة أن السلوك الانحرافي يختلف من مجتمع لآخر حسب قيمه وقواعده، فما يكون مقبولا في مجتمع ما قد يكون سلوكا منحرفا وغير مقبول في مجتمع آخر، ولكن في الحقيقة أن قياس السلوك المنحرف يكون وفقا لقيم المجتمع ومعاييره، فما اتفق معها فهو سلوك سوي، وما خالفها وشاذ عنها فهو سلوك منحرف.

2- العوامل المؤثرة في السلوك الانحرافي

العوامل الذاتية الداخلية المؤثرة في السلوك الانحرافي

وهي تنقسم إلى عوامل عضوية ونفسية وأخرى عقلية

العوامل العضوية

لقد وجد ويليام هيلي في دراسته التي أجراها عام1935، والتي تناولت 323 طفلا جانحا أن 3٪ منهم يعانون من اضطراب وشذوذ في نموهم الجسمي، وقد اعتبر هيلي هذا العامل سببا في تكوين السلوك الانحرافي"(محمد سلامة، محمد غباري ، 1998: 93)

فهناك من يرجع عوامل السلوك الانحرافي إلى اضطرابات في العمليات الحيوية كاضطرابات الغدد الصماء والتغيرات الناشئة في الأنسجة وعمليات النمو الجسمي إلى جانب العوامل العضوية المكتسبة التي تكون كنتيجة لحادث ما قد يتعرض له الفرد

أو اعتلال في الصحة لنقص التغذية بسبب ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة، ومن أمثلة تلك الأمراض الكزاح، نقص البصر والسمع والكلام.

العوامل النفسية

وهي من العوامل الأساسية في تشكيل السلوك، فنقص النمو الجسمي أو الزيادة المفرطة فيه، يعرض الطفل إلى سخرية الآخرين، وهذا ما يؤثر على نفسيته ويؤدي به إلى الشعور بالنقص الذي يحاول تعويضه بطرق مختلفة، قد لا تتفق مع معايير وقيم المجتمع(Openshaw,d .k.thomas d. and Rollinsv, 1983, p315)، فنقص الحب والحنان والعطف اللازمين قد تكون له نتائج سلبية قد يدفع الفرد إلى ضعف قدرته في التحكم في دوافعه وانفعالاته، ومن ثمة يقوم الفرد بسلوكات منحرفة، كما أن الافراط في القسوة قد يعرض الطفل إلى خبرات خاطئة وسلوكات منحرفة خاصة في السنوات الأولى من حياته كما أن تصدع الأسرة بمظاهره المختلفة من طلاق وهجر ووفاة يؤثر تأثيرا سلبيا على الطفل"(محمد عارف، 1975: 283)

العوامل العقلية

وهي تنقسم إلى:

عوامل عقلية وراثية

وتتضمن مجموعة من العوامل كالنقص العقلي، والعمليات المتضمنة فيه كنقص القدرة على التذكر والتفكير والغباء، حيث يؤدي هذا النقص إلى ضعف التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف، حيث بينت عدد من الدراسات ارتباط السلوك الانحرافي بالأمراض العقلية ومنها الدراسة التي أجراها "وران دنهام" حيث كشفت أن من بين نزلاء المستشفيات العقلية 24٪ منهم من كان عندهم سوابق إجرامية أو انحراف سابق على دخولهم للمستشفى.

- عوامل عقلية مكتسبة

لقد أظهرت عدد من الدراسات العلمية، ومنها دراسة هنري كاربنتر أن المنحرف الجديد غالبا ما يسعى إلى الإقتداء بمثل انحرافي ناهج حقق لنفسه كل أسباب الانحراف والجناح، ومعنى هذا أن العوامل العقلية المكتسبة تتضمن الجهل، نقص

التعليم والتأخر الدراسي، لذلك فإن المنحرف الذي لم يسبق له عهد بالسلوك الانحرافي يميل إلى الانحراف من خلال مصاحبة المنحرفين، وهذا نتيجة لظروف معينة يعيش فيها قد تكون لجهل منه أو لنقص الخبرة في الحياة أو لظروف خاصة يعيش فيها داخل الأسرة ولذلك فإن العوامل الأسرية الاجتماعية هي من العوامل المهمة والرئيسة في تشكيل السلوك الانحرافي.

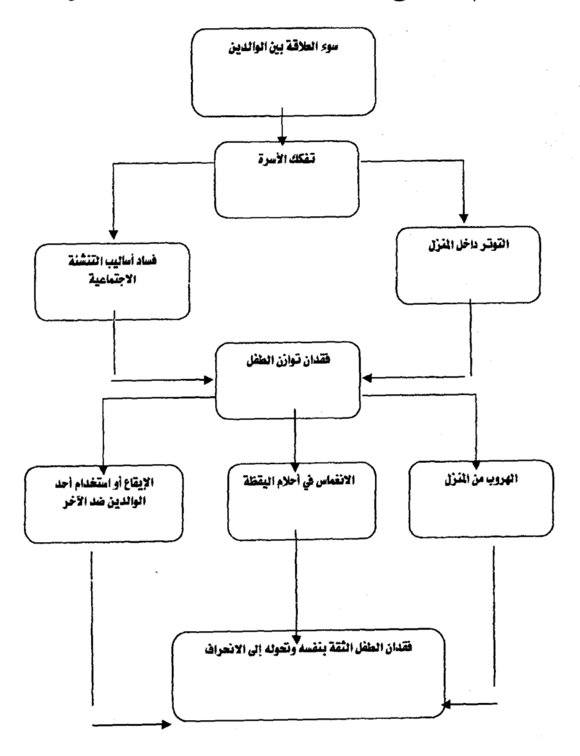
العوامل الاجتماعية

وهي تتعلق بالظروف الأسرية والاجتماعية ككل، كالشارع والأصدقاء ونوع المنطقة السكنية إلخ...فالظروف الأسرية هي التي تتعلق بحياة الطفل داخل أسرته وما تتوفر عليه من عواطف وأحاسيس تجعل الطفل يعيش حياة مستقرة ومتوازنة، ولكن إذا غابت هذه العواطف والاهتمامات والأحاسيس، فبلا شك سوف تصبح من أهم العوامل المسببة للانحراف، "فسوء العلاقة بين الوالدين وبينهم وبين الطفل و أساليب التربية الخاطئة وكذلك فقدان أحد الوالدين أو كلاهما، فكل هذه الظروف و الحالات تعد من العوامل الرئيسية التي كثيرا ما تؤدي إلى نتائج سلبية على تربية الطفل و سلوكاته" (Bishop, Sandra and Roth Baum ; n2, 1991; p 289)

فسوء العلاقة بين الوالدين تجعل الطفل تائها بينهم، ويحتار إلى أي طرف يميل "فالعلاقة السيئة بين الوالدين ومنا ينتج عنها من مشاجرات وصراع تجعل من المنزل متوترا لا يصلح لتنشئة الطفل ويصبح هذا الأخير حائرا بين خضوعه للأم أو خضوعه للأب" (محمود حسن ، دون سنة: 105)

وكل هذه التوترات قد تدفع بالطفل إلى ارتكاب مجموعة من الأفعال التي تنذر ببداية انحرافه عن القيم والمعايير الاجتماعية، فقد يحاول أن يوقع بين الوالدين، أي استخدام أحد الوالدين ضد الآخر، أو الهروب من المنزل والمدرسة، أو قد يميل إلى أحلام اليقظة هروبا من الواقع الأسري المضطرب الذي يعيش فيه.

مخطط رقم 03: يوضح كيف تؤثر العلاقات الأسرية على شخصية الطفل



المصدر: إعداد شخصي

كما أن فقدان أحد الوالدين بسبب الهجر أو الوفاة قد يؤدي إلى مجموعة من العمليات النفسية عند الطفل، كالقلق والانفعال الشديد مما يعرضه للانحراف بسبب غياب سلطة الأب أو عطف الأم أو لتذبذب السلطة وانشطارها بين الوالدين، كما أن مرض أحد الوالدين قد يكون من بين العوامل المؤدية للانحراف، نظرا لنقص الرعاية الاجتماعية أو الدخل المادي، إلى جانب الاهتمام الزائد بالمريض وتوفير حاجاته من دواء وتغذية، ومن ثمة فإن الأسرة التي تعاني فقرا شديدا أو ضغوطا اقتصادية كالبطالة الدائمة وعدم كفاية دخل الأسرة أو اضطرار الأم للعمل خارج المنزل، إلى جانب انعدام الضبط الاجتماعي والانهيار الخلقي داخل الأسرة بسبب جهل الوالدين أو أحدهما بأساليب التنشئة الاجتماعية أو التعصب، كلها عوامل هامة قد تؤدي بالطفل إلى الوقوع في خطر الانحراف، وانتهاج سلوكات انحرافية.

وفي هذا الإطار أيضا لا يمكن أن نتجاهل ما للعوامل الاجتماعية الخارجية كالشارع والمدرسة والرفقاء من دور في الإقدام على ارتكاب السلوكات المخالفة لقواعد المجتمع وقوانينه.

فبالنسبة للشارع أو المنطقة السكنية فقد أثبتت الكثير من الدراسات أن نسبة كبيرة من حالات الانحراف قدمت من بيئات سكنية سيئة ومن أحياء شعبية مزدحمة بالسكان إلى جانب نوع المسكن الذي يقيم فيه الحدث، فإذا كان هذا الأخير أي المسكن صغيرا ومكتظا بالأفراد، فإن هذا من شأنه أن يؤثر على الأبناء ونفسيتهم من خلال إحساسهم بالظلم والدونية(أحمد السيد إسماعيل، 1995: 31).

إلى جانب سوء معاملة المدرسين وقسوتهم على التلاميذ، قد تجعل المدرسة بالنسبة لهم منبعا للألم والعقاب والسجن القاتل لهم، مما قد يدفعهم إلى الهروب من المدرسة لخفض

التوتر والقلق، كما أن مصاحبة الأبناء لرفقاء السوء وارتباطهم بهم وجدانيا يجعلهم يتأثرون بهم تأثيرا قويا خاصة إذا كانوا منحرفين.

كما تعتبر وسائل الإعلام والترفيه بأشكالها المختلفة من أهم مصادر الانحراف فالسينما والتلفزيون تتحملان النصيب الأكبر من المسؤولية عن انتشار ظاهرة الانحراف عند الأطفال، من خلال عرضهما لأفلام العنف والجريمة، كما أن انتشار

بعض الكتب التي تصور البطولات بطرق غير مشروعة، قد تؤدي بالأطفال إلى إساءة فهم الحقائق وقد تختلف مواقف الصراع بين قيم المجتمع وبين هذه البطولات، كما أن وسائل الترفيه التي انتشرت داخل مجتمعاتنا وتضييع الوقت فيها، الناتج عن عدم الإشراف والتوجيه، وكذلك قصور المؤسسات التي تعمل في مجال الترويج، الشيء الذي ينعكس على الطفل ويجعله عرضة للمخاطر السلوكية، إذ يبدأ الانحراف في شكل لعب ولهو وينتهي الأمر إلى الوقوع في ألوان متعددة من السلوكات الانحرافية.

3- السلوك الانحرافي مظهر من مظاهر تصدع الأسرة

تعتبر مرحلة الطفولة حجر الزاوية في بناء شخصية الطفل لأنه يولد كائن آدمي فطري الطبيعة عاجزا عن تلبية حاجاته بنفسه، ويؤكد علماء النفس والتربية على أن للسنوات الأولى من حياة الطفل أكبر الأثر في تشكيل شخصيته وطباعه والتي تبقى معه مدى الحياة، لذلك فإن الأسرة هي المسؤولة عن تنشئته وتدريبه وتعليمه الامتثال للقيم والعادات والتقاليد، فهي بذلك تعتبر الأساس الذي يقوم عليه كيان المجتمع، كما أنها البيئة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل منذ ولادته، و لها تأثير على نموه النفسي والعقلي والاجتماعي، فهي تقوم بتوثيق الروابط الشعورية وتعليم اللغة وتشرب المعايير والقيم الثقافية، ولها دور حيوي من خلال التفاعل الاجتماعي في محيطها، حيث تمد الطفل بنماذج السلوك السوي وسمات الشخصية عندما يبلغ مرحلة الرشد، وعليه يكوّن الطفل بعض الاتجاهات بطريقة لاشعورية، فيتعلم الكثير من العقائد والأفكار نتيجة ما حصله من خبرات داخل محيطه الأسري(أحمد السيد إسماعيل، 1995: 31)

ولكن نادرا ما نجد كل هذه الأهداف والمهام موجودة ومهتم بها داخل الأسر، فقد ينحرف الطفل لمجرد غياب أحد والديه أو وفاته، فعدم تواجد أحد الوالدين في الأسرة الواحدة قد يدفع الطفل إلى ارتكاب السلوك المنحرف، فقد تتغيب الأم عن الأسرة نتيجة عملها أو لطلاقها فتبتعد عن الطفل في المراحل التي يكون بحاجة إليها، فإن هذا قد يؤثر على حالته النفسية وقد يلجأ إلى مصادر أخرى يغطي بها ذلك النقص والتي قد تؤدي به إلى الانحراف.

كما أن لغياب الأب أو وفاته تأثيرا كبيرا على الطفل، حيث يمثل مصدر السلطة والحماية "فبغياب الأب سيفتقد الطفل تلك السلطة الأبوية التي يبدأ في تقليدها من عامه الثالث تقريبا، ونتيجة لهذا يواجه الطفل أكبر عقبة تعترض توافقه الاجتماعي بصورة طبيعية"(زكرياء الشربيني و يسرية صادق، 1998: 241)، إذن فغياب الأب في فترة التنشئة الاجتماعية يحدث تأثيرا كبيرا في شخصية الطفل خاصة إذا كانت الأم غير قادرة على القيام بالدورين، دور الأم ودور الأب، كما قد يتغيب الوالدان معا، وهذا له تأثير خطير على الطفل، إذ يصبح يعيش في جو متوتر قد يفقد معه الشعور بالأمان والحماية مما يدفعه إلى البحث عن ما هو مفقود داخل أسرته، ولكن حتى وإن وجد الوالدان داخل الأسرة، فقد ينحرف الطفل وذلك لأسباب عديدة نذكر منها، سوء العلاقة بين الوالدين والتي تعتبر مظهرا من مظاهر التوتر والتصدع الأسري، حيث يؤدي الشجار والخصام الدائم داخل الأسرة إلى شعور الطفل بالضيق والاختناق، مما قد يدفعه إلى الهروب من البيت وقد يعاشر رفقاء السوء الذين يدفعونه إلى الانحراف، إلى جانب سوء العلاقة بين الوالدين والطفل كالقسوة في معاملته التي قد تؤدي إلى ردود أفعال عدوانية تأخذ أشكالا من السلوك غير المقبول كما أن التدليل المفرط للطفل، وحب الوالدين لأحد الأبناء قد يؤدي إلى حدوث مشاكل بين الأطفال و بينهم وبين آبائهم.

ثانيا: حول الرعاية الاجتماعية للأطفال المنحرفين

تعتبر الرعاية الاجتماعية نظاما يضم العديد من الوسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتم بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات، التي من شأنها أن تحد من المشكلات الاجتماعية أو تعالجها، وهي بذلك تتضمن العديد من البرامج والخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة بجانب الجهود والإسهامات لدعم النظم الاجتماعية في المجتمع"(أحمد مصطفى خاطر ، 1998: 03)

ويعرفها "هوارد راسل" بأنها مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن والحماية وتوفير فرص التكيف الاجتماعي الناجح للشعب ولكل من الفرد والأسرة وذلك لإشباع الحاجات التي تقوم هيئات أخرى بإشباعها، بما في ذلك المساعدات

المالية للجناح وحماية الضعيف والعاجزين للاستقلال الاجتماعي وتوفير الخدمات العلاجية أو السكنية"(أحمد مصطفى خاطر، 1998 :03)

1- مفهوم الرعاية الاجتماعية

إن الرعاية الاجتماعية نظام شامل من البرامج والخدمات التي تقدم للفرد والأسرة وتحاول أن تسهم بشكل أو بآخر في حل مشاكلهما، كما أن الرعاية الاجتماعية مجموعة من المؤسسات التي ينشئها المجتمع، ومجموعة من الأنشطة والخدمات التي تقدم للناس وفقا لإيديولوجية معينة، وبأساليب خاصة بغرض رفع المستوى المعيشي اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وثقافيا ومساعدة الناس لحل مشكلاتهم(Starrels, Marjorie gender v 15; n° 1; 1994;p 148).

ويعرفها "هوارد راسل" بأنها مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن والحماية وتوفير فرص التكيف الاجتماعي الناجح للشعب ولكل من الفرد والأسرة وذلك لإشباع الحاجات التي تقوم هيئات أخرى بإشباعها، بما في ذلك المساعدات المالية للجناح وحماية الضعيف والعاجزين للاستقلال الاجتماعي وتوفير الخدمات العلاجية أو السكنية"(كمال مرسي، 1988: 208)

2- مجالات الرعاية الاجتماعية

2-1- داخل الأسرة

تعد الأسرة الوسط الاجتماعي الأكثر ليونة وأهمية في حياة الفرد، إذ داخل الأسرة يحس الإنسان بالأمان والحماية والحب والرعاية، لذلك اعتبرها الكثير من المفكرين والمختصين في مجال الرعاية الاجتماعية من أهم المؤسسات التي تساعد الفرد على التكيف والاندماج، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون الأسرة من خلال الوالدان مصدرا أساسيا لرعاية أبنائها ومحاولة الاستماع لانشغالاتهم والاهتمام بأفكارهم وطموحاتهم، وتتطلب الرعاية الأسرية توفير عدد من المطالب والحاجات من أهمها:

- المسكن:

ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية، الخصائص المعمارية والصحية التي تشكل بنية الوحدات السكانية، وقد يبدوا للوهلة الأولى أن هذه الخصائص ليست من قبيل المقومات المادية البحتة، ولكن النظرة الفاحصة توضح عمق هذه الخصائص في تحديد أنماط العلاقات والتواصل بين أفراد هذه الوحدة السكنية من جهة، وبين الوحدات السكنية المختلفة في محيط واحد من جهة أخرى.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أثر السكن في أنماط العلاقات الإنسانية وفي درجة التماسك الاجتماعي، حيث أن الوضع المعماري للبناء الذي يقع فيه المسكن يؤثر تأثيرا واضحا في قوة العلاقات الاجتماعية أو ضعفها(كمال مرسي، 1988: 208)، فالفرصة التي يتيحها التنظيم الجغرافي للمنازل لحدوث اتصال اجتماعي، تؤثر في الطريقة التي تنمو بها الصداقات كما أن المسكن في حد ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه، ومن حيث مرافقه المختلفة ومن حيث ارتفاعه وانخفاضه، ومن حيث قدمه وحداثته، وما إلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن، و التي تلعب دورا واضحا في تماسك جماعة الأسرة أو تفككها.

فالمساكن التي يجد أفرادها فرصة للتجمع داخلها، ينتشر الترويح والألعاب الداخلية بينما ضيق المسكن مع كثرة أفراده يحرمهم من الحيز المكاني اللازم لنموهم عن طريق اللعب داخل البيت، وهنا يؤثر المسكن من الناحية المورفولوجية في شخصية الناشئين الصغار، فإذا انخفض نصيب الفرد من الحيز المكاني المطلوب لنموهم النفسي والاجتماعي، أدى ذلك إلى ضعف مقومات الشخصية الاجتماعية للفرد وأحس بقوة تدفعه إلى الارتماء والانتماء إلى جماعة الرفاق في الأزقة والشوارع ومنه قد ينجرف في عالم الانحراف والجريمة. ومن هنا فإن الرعاية الاجتماعية للحدث المنحرف تتطلب توفير المسكن المناسب سواء من الناحية المورفولوجية أو الاجتماعية.

- العلاقات بين الوالدين وبينهم وبين أبنائهم.

تعتبر العلاقة الطيبة بين الوالدين من العوامل الهامة التي تعمل على المحافظة على البناء الأسري، إذا كانت تسير في حالة طبيعية ايجابية، حيث أن العلاقة الجيدة بين الوالدين تنعكس على الحالة النفسية للأبناء(مصطفى تركي، 2004: 125)،

لذلك تتطلب الرعاية الاجتماعية تجاوز كل الخلافات بين الزوجين خاصة في المراحل الأولى من حياة الطفل التي تشكل القاعدة الرئيسية في تشكيل شخصية المراهق فيما بعد، فكلما كانت الطفولة هادئة ومستقرة نفسيا واجتماعيا كلما كانت فترة المراهقة سهلة وبسيطة، كما أن للعلاقة بين الوالدين والإخوة أهمية كبيرة في التماسك والترابط الاجتماعي.

- الحالة الاقتصادية للأسرة:

تلعب الظروف الاقتصادية والدخل الضعيف للأسرة دورا كبيرا في تدهور الحالة الاجتماعية والنفسية لأفرادها، ومع أن الظروف الاقتصادية المتدهورة لا تؤدي بالضرورة إلى الانحراف، إلا أنه يتفاعل مع غيره من العوامل الأخرى في إحداث الانحراف، ومن الضروري أن يوضع في الحسبان أهمية الاستقرار المادي للأسر وكفاية الدخل في بث الطمأنينة وتأكيد القيم اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية اليومية ر فالفقر وإن كان تأثيره في الانحراف بصورة مباشرة لا يظهر إلا بوجود سابق أو لاحق في المقومات الأخلاقية، إلا أنه يعتبر العامل المساعد في ظهور الانحراف مع كثير من العوامل الأخرى(أحمد مصطفى خاطر،2003: 240)

2-2- داخل مراكز إعادة التربية

أ- الرعاية الاجتماعية

تبدأ الرعاية الاجتماعية للحدث باستقباله في المركز ويقوم الأخصائي الاجتماعي باستقبال الحدث، ويحاول تكوين علاقة مهنية بينه وبين الحدث، وإزالة الخوف وإعادة الثقة والطمأنينة إلى نفسه(أحمد مصطفى خاطر،2003: 98-99)

وتعمل أجهزة رعاية الأحداث على تزويدهم بالمهارات الاجتماعية و النفسية اللازمة لإعادة تكيفهم ودمجهم في المجتمع، ولذلك يعمل القائمون على مراكز إعادة التربية على خلق الجو الملائم داخل المركز والعمل على جعله موافق إلى حد كبير للجو الأسري، من خلال توفير ظروف الإيواء المناسبة وتحقيق التوافق بين الأحداث داخل الغرفة الواحدة لتسهيل عملية التكيف والاندماج وتكوين علاقات طيبة مع الأحداث الآخرين، ولذلك يلعب الأخصائي الاجتماعي دورا كبيرا داخل مراكز

إعادة التربية ويتمثل في قيامه بالنشاطات التالية: (حمدي عبد الحارس اليخشونجي وسيد سلامة إبراهيم، 1998: 286)

دراسة وتشخيص المشاكل التي تواجه الحدث عن طريق إجراء لقاءات ومقابلات فردية معه، وبربط الأسباب مع النتائج.

ملاحظة الحدث خلال ممارسته للنشاط ومزاولته للعلاقات الاجتماعية للتعرف على احتياجاته وميوله، حيث أن الأخصائي الاجتماعي عندما يدرك احتياجات الفرد يستطيع مساعدته على تنمية ميوله وقدراته وتحقيق رغباته واحتياجاته.

هذا إلى جانب الاهتمام بالجانب الصحي للحدث، "حيث تكمن برامج الرعاية الصحية في كونها تدعم الجانب الجسمي الذي له تأثير على جوانب الشخصية المختلفة سواء العقلية أو النفسية أو الاجتماعية" (حمدي عبد الحارس اليخشونجي وسيد سلامة إبراهيم، 1998: 286)، ولذلك فإنه وعلى مستوى كل مركز يوجد قسم طبي يترأسه طبيب للإشراف على الناحية الصحية للأحداث يساعده في ذلك مجموعة من الممرضين، حيث يقوم هذا القسم بنشاط علاجي ووقائي هام، حيث تعد وقاية الأحداث المنحرفين من الأمراض من أهم المهام الموجودة بهذه المراكز الذي يقوم بفحص دوري للأحداث كل ستة أشهر بمعنى مرتين في السنة.

كما أن الاهتمام بالغذاء ونوعيته تعتبر من الأمور الهامة في عملية الوقاية من الأمراض لذلك كان لزاما مراعاة شروط النظافة وتقديم وجبات غذائية متوازنة تشمل جميع العناصر الغذائية الضرورية من بروتينات وسكريات ودسم وفيتامينات، لتحقيق النمو السليم للجسم، إلى جانب الاهتمام بالغذاء والصحة يجب أن يتوفر كل مركز من مراكز إعادة التربية على هياكل للتعليم الذي يجب أن يكون إجباريا وعلى النحو الذي يقضي على الأمية، بما يتفق وظروف وأعمار الأحداث، حيث تقوم مراكز إعادة التربية في الجزائر بالتعليم على نظام المدارس الابتدائية وإنشاء أقسام خاصة بالتعليم العام والمهني "وتهدف الرعاية التعليمية إلى بناء مستقبل الحدث في الحياة الخارجية ومن خلاها يجوز للأحداث الالتحاق بالمدارس الخارجية على أن يتحمل المركز المصروفات" (محمد سيد فهمي 1998: ص 213)، إلى جانب توفير

وسائل الترفيه والراحة كالتلفزيون والراديو ووجود المكتبة التي تمكن الأحداث من الإطلاع على مختلف الكتب وفي كل التخصصات.

ب- الرعاية النفسية

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها فلسفة العلاج في العصر الحديث هي اعتبار الحدث المنحرف مريضا يجب علاجه لا مجرما يتم عقابه، ولقد أصبح الهدف من العلاج هو تحويل المنحرف الصغير إلى إنسان متكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه، حيث يركز العلاج على الجوانب الذاتية للحدث لتعويضه عن أنواع الحرمان والعداء المحيط به(خيري خليل الجميلي، 1998: 123)

وهنا تبرز أهمية الأخصائي النفساني ودوره في الرعاية النفسية للأحداث حيث يعد أول شخص يستقبل الحدث عند دخوله للمركز ليأخذ منه البيانات اللازمة عن الحدث وشخصيته، والاتصال بأسرة الحدث ويعرفه بالجماعة الجديدة التي سينضم إليها، وتشجيعه على الاندماج في الأنشطة المختلفة الموجودة بالمركز والتي من خلالها يمكن ملاحظة سلوكه بطريقة غير مباشرة.

كما يعمل الأخصائي النفساني على تعويد الحدث على المشاركة في حياة المركز اليومية، من خلال الاعتناء بأماكن النوم ونظافة المطعم والأكل والمشاركة في أعمال الطهي وتنظيم الحديقة، مما يؤدي إلى اندماجه وتكيفه، إلى جانب الإشراف الليلي حيث يقوم بمعالجة المشاكل التي تحدث للحدث أثناء الليل ودراسة الاضطرابات السلوكية التي تبدأ في الظهور كالتبول اللاإرادي والأحلام المزعجة والمشكلات الجنسية وغيرها.

ومن المشكلات الهامة التي تواجه الأخصائي النفساني، هو الهروب المتكرر أو محاولة الهروب من المركز، بحيث يعوق عمليات الفحص والتشخيص الطبي والاجتماعي والنفسي والمهني، ولذلك يحاول الأخصائي توعية الأحداث بضرورة الالتزام بقوانين المركز واحترامها، وكل من يتعداها أو يحاول تجاوزها فسوف يتعرض إلى العقاب سواء كان لفظي أو جسمي والمتمثل أساسا في الضرب، ولقد ظهرت عدة اتجاهات تناولت بالدراسة موضوع الضرب كأسلوب عقابي وأثره على الشخصية وانقسمت في ذلك إلى قسمين بين مؤيد ومعارض.

- الاتجاه المؤيد للضرب

يرى بأن الضرب وسيلة عقابية ناجحة في تعديل جوهر السلوك والشخصية، وهو ليس محفز فحسب بل هو علاج أيضا، ودليلهم في ذلك أن الضرب يثير الخوف فبتذكر الطفل الخوف يتذكر الضرب، ويشجعه ذلك على تعديل سلوكه.

- الاتجاه الرافض للضرب

ويرفض أصحاب هذا الاتجاه الضرب ويعتبرونه دون فعالية في تعديل السلوك وهم يستندون في ذلك على أن الضرب يعمل على إخفاء السلوك وليس القضاء عليه، أي أن تأثير الضرب يقتصر فقط على قشور السلوك كما أن الضرب يعمل على التدريب على المراوغة والتهرب، "فالطفل عندما يعاقب بالضرب يتعلم المراوغة والخداع في إخفاء الأعراض السلوكية التي تزعج المربي، وسرعان ما يعاود نفس السلوك إذا غفل عنه المربي، والعكس إذا اطمأن إليه وعرفه بسلبيات السلوك بطريقة النقاش والحوار والإرشاد، كما أن الضرب لا يثير الدافعية لدى الحدث لتغيير سلوكه بل هو عامل مؤقت لإيقاف السلوك" (يوسف ميخائيل أسعد، 1999: ص 19-20).

ولذلك يجب الحذر من استخدام العقاب، إلا أن المربي قد يجد نفسه أمام موقف يضطره إلى استخدام بعض الوسائل العقابية عندما تفشل الوسائل الأخرى، لكن مع التأكيد على تجنب العقاب الشديد واختيار بعض الوسائل المعتدلة، وعلى الرغم من نجاح العقاب في بعض الحالات إلا أن فائدته محدودة، إذ قد يؤدي في بعض أشكاله إلى التأثير بطريقة سلبية على بعض مظاهر السلوك والشخصية كظهور الارتباك والخجل والخوف الزائد وضعف الشخصية.

ج- الرعاية المهنية

تهتم مراكز إعادة التربية الحديثة بالبرامج المهنية للأحداث، خاصة أن نسبة كبيرة منهم يعانون من الأمية وعدم إتقان أي مهنة أو حرفة، "حيث توجد في هذه المراكز ورشات لتعليم الأحداث حرفا مختلفا كالنجارة والحدادة والميكانيكا، هذه الحرف تعود عليهم بالفائدة أثناء وجودهم بالمراكز، وكذلك بعد خروجهم منها،

وتهدف البرامج المهنية إلى تحقيق التكيف الاجتماعي والتربية للحدث، وإعادة دمجه في الحياة الاجتماعية من خلال إكسابه مهنة، و بذلك شعوره بأن له مكانة اجتماعية(يوسف ميخائيل أسعد، 1999: ص 19-20).

ويوزع الأحداث على ورش التكوين المهني وفقا لاستعداداتهم وقدراتهم الجسمية والعقلية وميولهم المهنية، وبعد انتهاء فترة التكوين ينتقل الأحداث إلى مستوى الإنتاج وتصرف لهم أجور رمزية، ويعيشون في هذا الوسط الإنتاجي قبل خروجهم لسوق العمل الخارجي، وبعد ذلك يمكن أن يساعد المركز الحدث على العمل خارجه، حيث يتولى الأخصائي الاجتماعي ومكتب التشغيل بتسيير فرص العمل للأحداث في المصانع الخارجية مقابل الأجور المناسبة، وفي مقابل ذلك يتحمل المركز انتقال الأحداث إلى أماكن العمل ومتابعة الذين التحقوا بالورش الخارجية من حين إلى آخر لضمان تقدمهم واندماجهم ومساعدتهم كلما صادفته مشاكل داخل العمل.

وتعتبر مشاكل العمل نوعا هاما من المشاكل التي تحتاج إلى جهد كبير من طرف الأخصائي الاجتماعين، كما أن الكثير من الأحداث المنحرفين لا يستطيعون الاستقرار في حرفة معينة وإتقانها، كما أن تعليمهم المنخفض وأعمارهم الصغيرة لا تسمح لهم دائما بالالتحاق بمراكز التكوين المهني في المجتمع، كما أن أرباب العمل لا يتحمسون كثيرا لتشغيل الأحداث وتعتبر كفاءتهم موضع شك بالنسبة لهم.

إن الرعاية الاجتماعية في هذا الإطار عملية شخصية واجتماعية ومسؤولية يتحملها الفرد والدولة، لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و تكيف الأفراد، من خلال تلبية مختلف حاجاتهم ومتطلباتهم كحماية ورعاية المنحرفين ومحاولة إعادة تأهيلهم وإصلاحهم ولذلك يجب أن تكون الرعاية الاجتماعية خاصة بالنسبة لفئة الأحداث المنحرفين نسق منظم من البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة، بهدف حل المشكلات الاجتماعية سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها وتحقيق التكيف والاندماج الاجتماعي والنفسي والمهني لهم، من خلال مجموعة من المؤسسات التربوية والتأهيلية.

المراجع

1- أحمد السيد إسماعيل: مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.

2- أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية، نظرة تاريخية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

3- أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية- مناهج الممارسة- مجالات العمل، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003

4- حمدي عبد الحارس اليخشونجي وسيد سلامة إبراهيم: الخدمة الاجتماعية التربوية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر، 1998.

5- خيري خليل الجميلي: السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعي، مصر، 1998.

6- زكرياء الشربيني و يسرية صادق: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلته، دار الفكر العربي، مصر، 1998.

7- كمال مرسي: "علاقة بعض سمات الشخصية في المراهقة بإدراك المعاملة الوالدية في الطفولة"، المجلة التربوية، العدد 15 المجلد الرابع، الكويت، 1988.

8- عبد الرحمان العيسوي: علم النفس والإنتاج، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1995.

9- عبد الرحمان العيسوي: علم النفس والإنتاج، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1995.

10- مجدي أحمد محمد عبد الله: علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

11- محمد سلامة، محمد غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

12- محمد عارف: الجريمة في المجتمع، ط1، مكتبة الألنجلو- مصرية، مصر، 1975.

13- محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.

14- مصطفى تركي: العلاقة بين رعاية الوالدين للأبناء في الأسرة الكويتية وبين بعض سمات شخصية الأبناء، دراسات في سيكولوجية الشخصية، العدد 19، جامعة الكويت،الكويت، 2004.

15- محمد سيد فهمي: الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

16- يوسف ميخائيل أسعد: أثر الضرب في البيت والمدرسة، دار غريب للطباعة، مصر، 1999.

17- Bishop, Sandra and Roth Baum ; Friend parents acceptance of control needs and pre-schoolers social behaviour, Canadian journal of behavioural science. 24, n2, 1991; p 289

18- Honing, Alize sterling ; parent involvement in the early years ; shild development, v 53, 1993.p 126

1. 19-Openshaw,d .k.thomas d. and Rollins.; "socialization and adolescent self_esteem". Adolescence, v 18, n 70, 1983, p315

2. 20 -Starrels, Marjorie gender, differences in parent_child relation; journal of family issues, v 15; n° 1; 1994;p 148

الفصل الخامس

الهجرة السرية: عنف مجتمع أم عنف شباب

مقدمة

الهجرة ظاهرة اجتماعية مستمرة عرفت منذ القديم، حيث كان الإنسان يرتحل و يهاجر من مكان إلى أخر دون قيد أو عائق، حتى ظهور الثورة الصناعية و ما تبعها من تطور في القوانين المحلية و الدولية أين فرضت جوازات السفر و تأشيرات حدت من حرية تنقل الأشخاص و الأملاك ، فعلى غرار الهجرة في السابق التي كانت تتم بصورة انسيابية تبعا لأغراض محددة سابقا فان اعتماد مبدأ الحدود الذي وضعه الاستعمار بطرقه العسكرية أو الاقتصادية للفصل بين الدول ،و نزاع المصالح السياسية و الاقتصادية حد من الهجرة النظامية و بالتالي نشأت هجرة موازية تسمى بالهجرة السرية أو غير الشرعية، أو ما يعرف "بظاهرة الحرقة"، حيث يعبر عنها في اللهجة الجزائرية بالهربة للدلالة على ضرورة الإسراع في الحرقة، و هي آخر حلقة تعرض من مسلسل السعي وراء الهجرة سبقتها حلقات أخرى تتالت أحداثها وفق وتيرة تصاعدية من المهاجر إلى الحراق.

"تبنينا للسلوكات العنفية كتصور محوري في بحث موضوع الحرقة نابع من نظرتنا إلى هذا التصور كوحدة سلوكية ذات طابع جماعي أكثر منه فردي مانح للغطاء المشرعن والمبرر لممارسة العنف على أساس أن هذا الأخير ما هو إلا رد فعل شرعي ضد الفعل العنف التسلطي الممارس من قبل المجتمع والدولة على فئة الشباب".(1)

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي أو في دول الخليج ودول المشرق العربي و في أمريكا اللاتينية ، لكن الهجرة إلى أوربا اكتسبت طابعا إعلاميا منقطع النظير حيث أصبحت إحدى القضايا المزعجة للدول والحكومات و المنظمات غير الحكومية في حوض البحر الأبيض المتوسط و تحظى باهتمام واسع أثناء السنوات الأخيرة، فرغم تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة فلم يتمكن من تحديد حجمها الفعلي نظرا للطبيعة غير الرسمية التي تكتسيها الظاهرة.

أولا: الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الهجرة في بلدان المغرب العربي

تعد الهجرة من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، و تعرف بأنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر، بغرض الاستقرار في المكان الجديد، و يستثنى من ذلك الإقامة المحددة كما في حالات الرحلات الاستكشافية و العلاج و السياحة، حيث تعرف في علم السكان (الديموغرافيا) بأنها الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا.

أما في علم الاجتماع فتدل ظاهرة الهجرة على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها، فالهجرة تعني انتقال فرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى بحثا عن عمل خارج أو داخل البلد لتحسين ظروف الحياة وما يصاحبه من تغيرات.

كما أنها ظاهرة اجتماعية مستمرة عرفت منذ القديم مع وجود الإنسان، وهي تعني الانتقال الذي يقوم به الإنسان إلى مكان آخر، وهي عملية ديمغرافية سواء داخل الوطن أو خارجه(2)

أما الهجرة غير الشرعية فتعني انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

أما في الجزائر فنجد أن الهجرة غير شرعية هو الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأشيرات مزورة و الذهاب للسياحة دون رجعة(3) أما المصطلح المغربي المعروف و المتداول هو "الحراق"، و معناه حرق كل الروابط و الأواصر التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال، (أوروبا على وجه التحديد)، و الحراق دال على إصرار هؤلاء الشباب على الهجرة بأي ثمن ولو على حساب حياتهم وبكل الطرق والوسائل عبر قوارب الموت، شاحنات البضائع، عقود عمل مزورة، الزواج الأبيض، ذهاب سياحة بدون عودة...الخ.(4) فكل هذه الطرق تؤدي إلى هدف واحد، يتمثل في ترك دائرة الفقر و الحرمان ومغادرته بدون رجعة. كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي والتي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب

موجودة عند 19٪ من السكان النشيطين وهي أعلى عند عن الطلبة حيث تبلغ 54٪.(5) ولم تعد حالة الهجرة السرية في المغرب العربي تعكس الصورة التقليدية التي كانت سائدة في بداية التسعينات والتي كانت تتميز بهيمنة المحاولات المعزولة التي كان يقوم بها مواطنون مغاربة، بل أخذت عمليات الهجرة السرية تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

ولسنا هنا بحاجة إلى إعادة تقرير المسلمة التي أصبحت بديهية لدى العام والخاص، والتي تشير إلى وجود شروخ وانشطارات هيكلية داخل البنيات الاجتماعية، ووجود تنافر واندحار للفئات الاجتماعية داخل البلدان السائرة في طريق النمو، فمن خلال مقاربة سوسيولوجية بديهية، و ملاحظات أولية تتضح الانعكاسات الإيجابية والسلبية التي أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية طفت على السطح من دون أية مقاومة.

ذلك أن السلوكات العنفية لدى الشباب الجزائري هي إعادة إنتاج للسيطرة العمودية التي مورست وتمارس عليهم وضدهم إعادة إنتاجها أفقيا وتوجيهها ضد بقية أفراد المجتمع وضد أنفسهم، حيث يطغى على السلوكات العنفية الجانب الانفعالي لأن أي حادثة أو مناسبة أو مطلب ممكن أن تتحول إلى أحداث عنف وشغب كبيرين، فالعنف إذن وسيلة للتعبير عن الإحباط الاجتماعي، حيث أن المجتمع الجزائري لم يتح لشبابه إلا دورا واحدا هو دور المفعول به أو فيه، أما دوري الفاعل الرئيسي والثانوي فمنحها لفئات أخرى مسيطرة ومحتكرة للسلطة السياسية والاقتصادية لم يبق أمام الشباب للتعبير ومحاولة الفعل إلا استغلال الفضاءت الاجتماعية الضيقة الملعب الشارع السوق المسجد فصار يمارس السياسة (الاحتجاج)في الملاعب والشارع والأنشطة التجارية بآليات يضعها لنفسه بعيدا عن الضوابط الرسمية ويمارس الفعل الثقافي والتعليمي من زاوية ضيقة جدا لا تكاد تفلت من سطوة ما هو ديني.

و غالبا ما تتفاوت الإحصائيات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين و تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بين 10ـ 15 ٪ من

عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

أما في تقرير منظمة الهجرة الدولية فان مؤشر حجم الهجرة الغير قانونية إلى الاتحاد الأوروبي يصل إلى 15 مليون فرد.

وتذكر إحصائيات القوات البحرية الجزائرية للسنوات الثلاث الأخيرة أن 2340 شخصا تم توقيفهم علما أن عدد المهاجرين غير الشرعيين تضاعف 5 مرات بعد أن كان عددهم لا يتجاوز عام 2005 336 شخص، كما لم تتمكن السلطات من تحديد هوية 60 من الجثث المنتشلة و تبقى هذه الإحصاءات غير ثابتة، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو 1.5 مليون شخص. (6)

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 155 مليون شخص.(7)

هذا وتوقعت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير أصدرته مؤخراً ازدياد الهجرة غير المنظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن والتي لا يمكن تقدير حجم هذه الزيادة نظراً لطبيعتها، لكنها أكدت أن حوالي 15٪ من المهاجرين في العالم غير نظامين.

ويعتقد العديد من المراقبين للهجرة الدولية أن أعداد المهاجرين غير النظاميين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يصل إلى العشرين مليون عامل، ومعظم هؤلاء العمال دخلوا إلى تلك الدول في العشر سنوات الأخيرة، مشيرين إلى أن العمال غير الموثقين أو الذين لا يعملون في إطار منظم عادة ما يعملون في ظروف عمل أكثر سوءاً من غيرهم من العمال وهناك عدد كبير من أصحاب الأعمال يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال من أجل الربح من المنافسة غير العادلة(8). ويصعب تحديد حجم الهجرة غير المنظمة نظراً لطبيعتها، ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

1. الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

2. الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

3. الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

وفي أسوأ الظروف فإن العمال المهاجرين غير النظاميين يعملون بشكل أشبه بالعمل العبودي وهم نادراً ما يلجأون للقضاء خشية التعرض للطرد أو الإبعاد، وفي العديد من الدول لا يملكون حق الطعن على القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم.

وفي هذا السياق حلت الاتفاقيات الاقتصادية وبقايا الامتيازات في التبادل الاقتصادي الدولي وتقسيم العمل الدولي محل الجيوش، ونتيجة لذلك استمرت وتعمقت أزمات الهياكل الاقتصادية وعمليات التنمية في دول العالم الثالث في مرحلة الأنظمة الوطنية، ومع الاستقطاب الدولي السابق بين معسكرين بدت أوروبا والهجرة إليها حلماً وحلاً لبؤس الملايين في دول العالم الثالث، وبدأت موجة الهجرة بغرض العمل أو التوطين في أوروبا وأمريكا كأثر لما أحدثه الاستعمار والامبريالية وتقسيم العمل الامبريالي في بلدانهم مع تشوه هياكل وغياب التنمية الحقيقية وتدني مستويات الحياة وفرص العمل والدخول فيها.

ويتضح من كل ما سبق التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالبا - افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كبيرة، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من دول الجنوب- بعد أن تعثرت مشاريع التنمية، وزاد البؤس، وتواجد أنظمة ديكتاتورية، وقضايا أقليات ونزاعات إقليمية، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والجفاف- ساعد على زيادة تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين في موجات متتابعة.

إن انتقال البشر من بلد أصلي للعمل في بلد آخر مستضيف لا يمكن اعتبارها كظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة إنسانية طبيعية وقديمة قدم التاريخ عرفتها، وستعرفها كل الشعوب ومنها منطقة الاتحاد الأوروبي، وستستمر لفترات طويلة من الزمن،

مادام هناك تباين في الموارد وفرص العمل ووسائل وأساليب الحياة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهو ما ولد سلوكات عنفية رمزية اتجاه الذات واتجاه الوطن وتحميل الآخر تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية... إضافة إلى استمرار حاجة الدول المتقدمة لاستقبال مهاجرين جدد وذلك لأسباب مختلفة، وتبقى عملية البحث عن الأفضل من أهم العوامل المؤثرة على تيارات الهجرة وتحديد اتجاهاتها.

وفي تقديرنا أن أوروبا تتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية فيما يخص موضوع الهجرة السرية، فقسط كبير من رفاهيتها وتقدمها ناتج عن فائض القيمة التاريخي الذي جمعته إبان استعمارها المباشر لدول الجنوب، ولهذا لا يحق لها، وفق منطق الأشياء، أن تحمّل دول الجنوب مسؤولية حل مشكل يتجاوز إمكانياتها وطاقاتها.

وأبعد من ذلك الوضع، هناك عدة عوامل كانت نتاجاً مباشراً أو غير مباشر لآثار المرحلة الاستعمارية ومنها: أنظمة الاستبداد الوطني أو الأنظمة الموالية للغرب التي كانت عامل طرد ودفع إلى اللجوء، كذلك كان التمييز الديني والعرقي في مجتمعات شوه نموها وبنيانها وتكوينها الثقافي عمداً؛ مما أدى إلى حروب أهلية وسلوكات عنفية وإرهابية داخلية نزح بسببها الملايين إلى الخارج في هجرات أو طلباً للجوء(9).

كما أن هناك قناعة ذاتية أن 'الحرقة' ما هي إلا ترجمة لواقع يشوبه الخلل وإنها ردود فعل يائسة لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة و الانتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالاستقرار و الأمان، فالسلوكات العنفية كتصور مبدئي يذهب بالتحليل لظاهرة الحرقة لأبعد من التفسير السوسيو-اقتصادي (مستوى المعيشة، المستوى الدراسي، البطالة...) هو يتيح مقاربة نظرية تشمل الاقتصادي والاجتماعي ولكنها لا تقف عندهما فحسب لأن الحرقة تتعدى الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي إلى السعي لتحقيق الذات، فالعنف في هذا الإطار يوظف كأداة رئيسية في مواجهة السيطرة التي يمارسها المجتمع والدولة على فئة الشباب وهو كقيمة وكسلوك يكتسب شرعيته لدى الشباب الجزائري من كونه موجها ضد الآخر الذي

يرى فيه الشباب طرفا غير شرعي ومجسد في السلطة السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة السرية

لا أحد يشك في أن واقع البلدان المتخلفة ازداد سوءا بظهور ظواهر اجتماعية تتقدمها ظاهرة الهجرة عموما والسرية خصوصا في ظل الشروط الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، حيث نمت الكثير من العلاقات بين الدول المتقاربة من الناحية الجغرافية، خاصة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وهكذا برزت إلى الوجود تكتلات أورو- متوسطية، احتوت العديد من البلدان المطلة على البحر جنوبا أو شمالا أو شرقا، هذه التكتلات الدولية لم تأت إلا استجابة للعديد من المطالب في إطار المصالح المشتركة، مندرجة ضمن الحوار الحضاري بين شعوب تلك البلدان، في محاولة لإقناع العديد من الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، للانخراط في العديد من الأوراش الاقتصادية والسياسية والثقافية و للإجابة عن العديد من الظواهر الاجتماعية التي استفحلت تباعا، كنتائج لهذه التطورات الرأسمالية (الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، المخدرات، الإرهاب الدولي...).

وإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة بها تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية، حيث ينظر إليها باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة في إطار نماذج تصورية متباينة، كما أن الفكرة الأساسية التي نجدها في التراث المهتم بالهجرة هي هجرة السكان إلى الشمال وكان العالم السويدي كريجر **Kryger**عام 1764أول من قام بدراسة حول أسباب الهجرة التي من أهمها حسب هذه الدراسة انخفاض الأجور والفقر في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي، كما حدد الفرنسي لافسيور العوامل الأساسية للهجرة في عاملين أساسيين هما: الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين(10).

إن التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهرة السرية "الحرقة" يمكن النظر إليه من خلال المستويات التصورية التي طرحت من طرف علماء الاجتماع في محاولة لتفسير

ظاهرة الهجرة بصفة عامة، ذلك أن الهجرة غير الشرعية ماهي إلا الطريقة أو الأسلوب السري وغير القانوني للهجرة، وبالتالي فإن أية محاولة لتفسيرها لا يمكن أن تخرج عن التفسيرات العامة لظاهرة الهجرة، وفي هذا السياق نعتقد أن نظرية عوامل الطرد والجذب من أهم النظريات التي صنفت أسباب الهجرة ومن ثمة الهجرة غير الشرعية إلى مجموعتين عوامل الطرد البسيطة وتتمثل: في الفقر الناتج من عوامل بنائية تتعلق بالنمو السكاني السريع وعمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى، والاضطهاد والعزلة الاجتماعية أما عوامل الطرد الصعبة فتتمثل، في الحروب والصراعات الاجتماعية بين الأقليات وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى انتشار المجاعات في البلاد الفقيرة التي يقل فيها الغذاء أو بسبب النزاعات العرقية إلى جانب الكوارث البيئية كالزلازل والبراكين والتلوث الناجم عن المصانع أو التجارب النووية والكيميائية.

أما عوامل الجذب فتتمثل عادة في الثروة في مجتمعات الشمال حيث ينجذب إليها المهاجرون غير الشرعيون من أجل الخروج من دائرة الفقر والحرمان ولتكوين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم في مدة زمنية قصيرة مقارنة مع بقائهم في موطنهم الأصلي، وهو ما يجعلهم يقبلون على أي عمل مهما كان صعبا وغير إنساني كالعمل كخدام وعبيد، وكذلك العمل لمدة طويلة في اليوم تفوق قيمة الأجر المقدم.

وإذا انتقلنا إلى التفسير البنائي الوظيفي للهجرة ، فنجد هذا الاتجاه يركز على الهجرة من الريف إلى المدينة، سواء الهجرة الداخلية أو الدولية، حيث تتوفر في المدينة فرص العمل والخدمات المتعددة كالكهرباء والسكن المريح وكافة الوسائل الترفيهية، وكان زيمل أول من تنبه إلى أن الحياة في المدينة تشكل ذهنية خاصة حضرية يتميز على أساسها سلوك وطراز حياة السكان ومن ثم يجد المهاجر إليها أنماط وأساليب حياة مختلفة عما تعود عليه(11)، ونظرا لما تتمتع به المدينة من خصوصية في الجانب الحضري والتطور الاقتصادي والاجتماعي والترفيهي، فقد أصبحت محط اهتمام وحلم الكثير من الشباب الذين يقطنون المناطق الريفية أو البلدان المتخلفة، حيث تعد باريس وأمريكا ولندن وإسبانيا وإيطاليا حلم الكثير من الشباب العربي والجزائري سواء الحضري أو الريفي، الذين يحاولون الوصول إليها بشتى الوسائل ولو في قوارب متآكلة تسمى قوارب الموت لعدم ملاءمتها للسفر إلى أماكن بعيدة ولعدم شرعية

وقانونية عملية السفر من الأساس.، في حين تذهب نظرية التغير الاجتماعي إلى تفسير ظاهرة الهجرة الحرقة إلى عوامل التغير الاجتماعي التي يتميز بها المجتمع خاصة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال المراحل التاريخية التي قدمها "زلنسكي" وهي(12):

- مرحلة المجتمع التقليدي، التي كانت فيه الهجرة محدودة وذات طابع دوري يتعلق بالممارسات العرفية والتقاليد
- مرحلة المجتمع الانتقالي الذي يتميز بزيادة معدلات الإنجاب مما نتج عنه الهجرة الريفية الحضرية.
- مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحله المتأخرة، حيث تتقلص معدلات الزيادة السكانية، ومن ثم نقص معدلات الهجرة.
- مرحلة المجتمع المتقدم الذي يتميز بانخفاض معدل الإنجاب ونقص الهجرة من الريف إلى المدينة مما شجع المهاجرون الشرعيون وغير الشرعيون للهجرة إلى هذه المجتمعات للحصول على فرص أكبر للعمل وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسرهم.

إن هذه التغيرات التي قدمها "زلنسكي" مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في المجتمعات الغربية ولا تعكس بالضرورة واقع المجتمعات التي يهاجر مواطنوها والتي تعاني من الفقر والعنف والحروب والاضطهاد السياسي والاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة الوطنية ومنه يلجأ مواطنوها إلى الهجرة إلى البلدان الأكثر تقدما وانفتاحا على حقوق الإنسان والحريات، حيث يتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالبا - افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كبيرة، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من دول الجنوب ساعد على زيادة تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين في موجات متتابعة، وتبقى عملية البحث عن الأفضل من أهم العوامل المؤثرة على تيارات الهجرة وتحديد اتجاهاتها.

ثالثا: التحليل السيكولوجي لظاهرة الحرقة:

يمكن القول أن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية وليدة البطالة والفراغ الذي يعانون منه مما قد يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي الذي يدفع بهم إلى الهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط ، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات لميكانيزمات النفسية كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما، ومن هذه الحيل الإزاحة وهى دفع النموذج السيئ.

و في هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كونها إزاء نفسه حيث أن مفهوم الذات يوجه السلوك ويمثل القوة الدافعة له، فالمفهوم الإيجابي يدفع بالفرد إلى مواجهة المواقف الحياتية بشجاعة وثقة، و من جهة أخرى يشعر الشخص صاحب الصورة السلبية بالعجز الذي قد يوقعه في مغبة الاضطرابات والانحرافات السلوكية، ومن أجل تبرير تصرفاته يلجئ إلى مكانيزم آخر يعتمد على التبرير، أي أن الشاب عندما يسعى للحرقة ويلقى بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون، يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة فيكون التبرير بهذا الشكل أنه في حاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثا عن الرزق وأنه لديه طموح وأنه يريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي، و هذه الحيل الدفاعية تستخدم من الناحية النفسية من أجل التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه.

فالحرقة تأكيد على طغيان ثلاث مكونات في نفسية الشباب الجزائري تحدد بقوة سلوكاتهم تجاه ما هو سياسي واجتماعي هي(13):

- اللامبالاة : تظهر في استعدادهم لأن تأكلهم أسماك البحر ولا تأكلهم ديدان تراب الوطن
- الريبة: تجاه الخطاب السياسي الشعبوي ووعوده المتكررة بغد أحسن
- والتحدي: تحدي المجتمع والدولة بعزمهم على تكرار محاولة الحرقة مرة تلوى الأخرى

بشكل عام يمثل سلوك الحرقة نموذجا لسوك عنفي منحرف وطريقة سالبة لتحقيق دفعات الهو، بحيث يسلك الفرد بطريقة مضادة لما يمثله المجتمع من قيم

ومعايير، و بالتالي يتعرض الشباب قبل مرحلة الحرقة لضغوط نفسية وهذه الضغوط ناتجة عن عدم الرضا على الذات بسبب عدم قدرته على تحقيق أهدافه ، وينتج عن هذه الوضعية آثار جانبية سلبية على نمو شخصيته وتوازنها حيث تنتج عدة حالات من عدم التوافق النفسي والاجتماعي .

وقد خلص كل من نوردنماك Nordenmark وستراند Strandh في دراستهم حول الوظائف النفسية لدى الفرد المتوافق نفسيا و اجتماعيا ، إلى أن العمل يعزز الوظائف التالية:

1. التمتع بإيقاع بيولوجي منتظم.
2. اللقاء والاتصال الاجتماعي.
3. يعزز النمو الاجتماعي، المتمثل في المشاركة في تحقيق المصلحة العامة.
4. تحقيق الذات- المكانة والهوية
5. أداء وممارسة أنشطة معتادة

كما أن للعمل فعالية في ذاته حيث أن هناك من يتقاضون تعويضات عن البطالة خاصة في الدول المتقدمة ومع ذلك لا تخلو تلك الفئات تقريبا من نفس الآثار السيكولوجية الموجودة لدى العاطلين، إذ أن غياب مفهوم الدور في الحياة الخاصة والاجتماعية للفرد يؤزم علاقاته بمحيطه ويشعره بعدم السعادة وبوضعية المستهلك الذي لا ينتج شيئا، وهي وضعية تتميز بكونها تؤدي إلى حالات شديدة من الاكتئاب فيلجأ العاطل عن العمل إلى الهروب من الواقع والانعزال واللجوء إلى ما هو مخالف للقوانين في حالتنا هذه مخالفة القوانين الدولية و هذا بالتسلل إلى دول أوروبا بدون تأشيرة، ولعل محاولات الانتحار الجماعي بقوارب الموت من طرف العاطلين تلخص هذه الوضعية.

كما أن فرويد يرى أن وظيفة الأنا، التوسط بين دوافع الهو وضوابط الأنا الأعلى، كذلك يؤمن فرويد بمبدأ حفظ الطاقة الذي يقول : إن الطاقة لا تفنى ولا تتبدد وإنما تتحول من حالة إلى أخرى، لذلك إذا قامت الأنا بدفع بعض مشاعر الهو إلى اللاشعور فإنها لا تخفت ولا تنتهي وإنما ستتحول إلى نمط آخر من أنماط السلوك،

ولتتمكن الأنا من التوسط بين الهو والأنا الأعلى ستستخدم ما يعرف بحيل الدفاع أو ميكانزمات الدفاع وهي :

1. التسويغ : وفيه يحاول الفرد إعطاء مبررات منطقية ومقنعة للآخرين لفشله في تأدية واجبه كأن يبرر عدم دراسته ليلة الامتحان بأنه كان عنده ضيوف.
2. الكبت : وهو محاولة تناسي الدوافع ودفعها إلى عالم اللاشعور كأن يكف الفرد عن مواجهة الطرف الآخر ويحاول تناسي الأمر.
3. الإزاحة : وهو محاولة الفرد توجيه اللوم إلى شخص آخر غير مصدر القلق الحقيقي كأن توجه الأم غضبها إلى أطفالها بدلاً من زوجها.
4. التقمص : وهو محاولة الفرد تقليد شخص يتمتع بصفة محببة لديه ويكون هذا الفرد عاجزاً عن امتلاك تلك الصفة. كأن يحب الفرد أن يكون عادلاً ولعجزه يحاول تقمص شخصية تاريخية.
5. الإسقاط: لعجز الفرد عن مواجهة نفسه بحقيقة ذاته فإنه يلقي ما بنفسه على الآخرين فالبخيل يتهم الناس بالبخل.
6. رد الفعل المعاكس : ليخفي الفرد حقيقة ذاته يلجأ إلى إظهار عكس مشاعره فالبخيل في طبعه قد يتظاهر بالكرم المبالغ فيه.
7. النكوص: وهو العودة إلى مرحلة سابقة من مراحل النمو الجنسي. فالمراهق إذا أحس بالفشل فإنه يتقهقر إلى مرحلة كان فيها سعيداً جداً ألا وهي المرحلة الفمية. فحين الأزمات يلجأ الفرد إلى سلوكات تذكره بالمرحلة الفمية كأن يلجأ إلى التدخين أو الأكل.
8. التسامي: هو تفريغ الفرد للطاقة من مجالات غير مرغوبة أو محمودة في مجالات مرغوبة ومحترمة كتفريغ الطاقة الجنسية من خلال الصيام والرياضة.
9. التعويض: يلجأ الفرد إلى التعويض عن مشاعر النقص لديه من خلال التركيز على نشاط يظهر فيه تفوقه وإبداعه، فمثلاً طه حسين ركز على الجهود العقلية وأبدع في الأدب تعويضاً عن فقدانه البصر.

10. الإنكار: عند فشل الفرد في تقبل الحقيقة يحاول عدم تصديقها فينكر حدوثها كالأم التي فقدت ابنها فإنها لا تصدق وفاته في البداية.
11. التخيلات والأوهام: وفيها يميل الفرد إلى تركيب صور وخيالات وهمية يركب فيها أو يتخيل نفسه في مواقف وإشباعات لم يكن بمقدوره أن يحققها في الواقع ومنها أحلام اليقظة والأحلام الليلية.
12. العدوان: وهو نزعة الفرد نحو تدمير الذات أو الآخرين أو الممتلكات كطريقة للتنفيس الانفعالي والتعبير عن الدفعات المكبوتة (14)..

إن الشباب الجزائري بعيد ومبعد عن الفضاءات الاجتماعية الصانعة للقرار السياسي والاقتصادي والثقافي التي كان بإمكانه عبرها صنع واقع جديد، ذلك أن المجتمع الجزائري لم يتح لشبابه إلا دورا واحدا هو دور المفعول به أو فيه أما دوري الفاعل الرئيسي والثانوي فمنحها لفئات أخرى مسيطرة ومحتكرة للسلطة السياسية والاقتصادية، لم يبق أمام الشباب للتعبير ومحاولة الفعل إلا استغلال الفضاءات الاجتماعية الضيقة الملعب الشارع السوق المسجد فصار يمارس السياسة (الاحتجاج)في الملاعب والشارع والأنشطة التجارية بآليات يضعها لنفسه بعيدا عن الضوابط الرسمية ويمارس الفعل الثقافي والتعليمي من زاوية ضيقة جدا لا تكاد تفلت من سطوة ما هو ديني.

رابعا: أسباب الحرقة

لفهم ظاهرة الهجرة السرية (الحرقة) التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلة لابد من تقصي أسبابها، والتي يمكن تلخيصها في أربعة عوامل رئيسية:

1- العوامل الاقتصادية

يتجلى في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.

هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في إقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

2- سوق العمل

خلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. و تقدر نسبة البطالة في الجزائر ب 23.7٪ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر كما ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية و نفسية.

3- العوامل المحفزة

تتجلى أساسا في ثلاث عوامل:

- صورة النجاح الاجتماعي:الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ.... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.
- آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

- القرب الجغرافي: إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية والمحفزة، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال.

4- عوامل النداء

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.(15)

خامسا: الإستراتيجيات المقترحة لمواجهة الظاهرة

لقد تبلورت قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة السرية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية.

ومن ثم لا يبقى هذا الهدف ظرفيا، وإنما يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة لليد العاملة، و بعبارة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية، ذلك أن الأمل في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية سيكون ضعيفا إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها، كما أن الأمر يتطلب ضرورة تحسين التشريعات الخاصة بحقوق العمال، بحيث تكون أكثر اتساقا مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي ينبغي أن تكون عنصرا رئيسيا في المناقشات حول مسألة الهجرة، كما ينبغي تضمينها في الاستراتيجيات الموضوعة من أجل إدارة مسألة الهجرة، ومنه فإن الأمر يتعلق بإشكالية ذات أبعاد متعددة، وبأصول مختلفة وتعبيرات وبميزات متنوعة إذا تم التحكم فيها، لكونها تستجيب لحاجيات موضوعية، ففي الشمال حيث تتجسد الحاجة بشكل جلي إلى اليد العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المؤهلة، وفي الجنوب حيث يغادر الآلاف من الشباب، لأسباب سوسيو- اقتصادية (مستوى التنمية) وسياسية (النزاعات الأهلية والأنظمة الديكتاتورية)، في اتجاه

الشمال الذي يستهويهم بشكل قوي، ويبرز الطابع المأساوي لهذه الإشكالية في مجال الأمن الإنساني والاستقرار.

إن إشكاليات الهجرة لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء من أجل إصلاحات جذرية وعميقة للأنظمة السياسية القائمة بالدول المصدرة للهجرة، وبرسم سياسة تنموية قادرة على إعادة الأمل وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد على البقاء والتشبث بالموطن الأصلي.

ويمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية أيضا ببعض الأنشطة ضمن حملة تشارك فيها المنظمات الريفية لتحقيق هذه الأهداف خاصة أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تلعب دوراً في تغيير المجتمع الريفي للأفضل، ونحن نعتقد أن توعية وتأهيل الشباب للسفر القانوني وتوفير فرص العمل اللائقة في الريف، وتدريب منظمات المجتمع المدني لتقوم بتبني برامج متعلقة بتحسين حالة حقوق الإنسان، كما أن تطوير الإطار القانوني لتجريم الاتجار بالبشر والذي تقوم به عصابات منتشرة في الريف لتسفير الشباب واستغلال تدهور أوضاع حقوق الإنسان، بما يضمن مراعاة وكفالة الحقوق الإنسانية للمهاجرين كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، وعقاب المتسببين في انتشار هذه الظاهرة بالإضافة إلى ضرورة تعاون كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك حكومات الإتحاد الأوروبي في تأهيل الشباب للسفر بشكل قانوني، وعمل مشروعات لتشغيلهم وكفالة حقوق المهاجرين.

إن إصدار كتيبات للتعريف بالمشكلة وجوانبها وكيفية حلولها، وتدريب الإعلاميين على التناول الإنساني للظاهرة لمعالجة كافة جوانبها، يمكن أن يساهم في نجاح التوعية بهذه الظاهرة وخطورتها على المجتمع بما يضمن تقدمه للأفضل، وكفالة حقوق المهاجرين.

وستمكن عمليات مراقبة الحدود من حشد أدوات التحليل وترشيد نشر وحدات للمراقبة، كما ستمكن من مراقبة نقط التسرب التي يلجأ إليها المهاجرون السريون على طول الحدود، ويتيح إنشاء هذه الهيئة التوفر على جهاز فعال للتدخل تساعد قدرته على التحرك والانسجام على التكيف مع الأساليب المتطورة لشبكات الهجرة.

ويمكن تلخيص تصورنا حول التخفيف من هذه الظاهرة في النقاط التالية:

- أن تقوم وسائل الإعلام بتوعية الأسرة بظروف المجتمع وحثها على تخفيف الضغط النفسي الذي تفرضه على الشباب.
- الإعلان الجيد عن مشروعات التدريب أو الوظائف التي تقوم بها الوزارات المختلفة.
- تسهيل إجراءات حصول الشباب على أراضي الإصلاح الزراعي بالمشروعات الجديدة.
- تفعيل البروتوكولات والاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى للحفاظ على حقوق المهاجرين الجزائريين
- العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لخلق سوق عمل، و توفير فرص عمل بالخارج للجزائريين بالطرق الشرعية.
- تحديد حد أدنى من الأجور داخل القطاع الخاص حتى لا يشعر الشباب بالاستغلال داخل الوطن.
- أن تعمل وسائل الإعلام على توعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال بث التجارب الفاشلة للهجرة غير الشرعية وعرضها باستمرار على المواطنين
- أن يكون لرجال الدين في المساجد دور في توعية الأسرة والشباب بمخاطر الهجرة السرية.
- أن تعمل الدولة على تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على إقامة مشروعات مفيدة للشباب وحثهم على رعاية الموهوبين.
- سن قوانين تُشدد العقوبة على جريمة الهجرة غير شرعية، وتدريب الضباط على أحدث الأساليب العلمية لتمكينهم من كشف منافذ الهجرة غير الشرعية.
- أن تضع مؤسسات المجتمع المدني خطط غير تقليدية تعمل على توفير برامج عمل غير نمطية للشباب، و العمل على غرس قيم ومفاهيم المواطنة والانتماء لدى الشباب.

- إعادة هيكلة نظام التعليم بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.
- توجيه خريجي الجامعات إلى مجالات العمل الصحيحة داخل الوطن.
- تقديم التسهيلات والضمانات الكفيلة لنجاح المشروعات الصغيرة التي يقوم بها الشباب .
- إعادة هيكلة السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتقليل الهوة بين طبقات المجتمع.
- الاهتمام بالبحث العلمي و فتح المجال أمام الباحثين لطرح أفكارهم بطريقة علمية بما يساعد على حل قضايا المجتمع.
- الاهتمام بتنمية الريف والعمل على رفع مستوى معيشة الأفراد به وذلك للحد من إقبالهم الدائم على الهجرة للخارج.
- أن تعمل الدولة على توفير احتياجات الشباب من خلال إتباع هرم "ماسلو" للاحتياجات من أسفل إلى أعلى.

خلاصة

إن إشكاليات الهجرة السرية أو الحرقة لن تجد حلا جذريا بسياسة القبضة الحديدية وتسييج الحدود، وإنما بتضافر جهود الشركاء من أجل إصلاحات جذرية وعميقة للأنظمة السياسية القائمة بالدول المصدرة للهجرة، وبرسم سياسة تنموية قادرة على إعادة الأمل وتوفير شروط الاستقرار التي تساعد على البقاء والتشبث بالموطن الأصلي.

ففشل الدولة والمجتمع في خلق ميكانيزمات إدماج للشباب حولهم من طاقة تنموية مضمونة وقوة إبداعية خلاقة إلى مصدر للمشاكل و العنف واللااستقرار، مما جعل الميزة الرئيسية لعلاقة الشباب بما هو سياسي يدخل في إطار الصراع، التنافر، وفقدان الثقة(16)، فالحرقة إذا صورة من صور المواجهة التي صارت طريقة يعبر بها الشباب الجزائري عن يأسه وتمرده الحرقة مواجهة مباشرة مع الموت مواجهة لا يخاف منها ولا يبالي بتبعاته، فهي نتاج لعاملين اثنين هما: داخلي يتحدد في عامل الطرد الذي يمارسه الواقع المتأزم للمجتمع الجزائري بكل قطاعاته أما الثاني فخارجي يتمثل: في عامل الاستقطاب.

المراجع

1. فيروز زرارقة وآخرون: أوراق سوسيولوجية من دفتر الأزمة الجزائرية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص 181
2. جبهة التحرير الوطني الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عرض عن الهجرة الجزائرية1979، ص2)
3. سمية لعروسي،2007، الهجرة السرية في المغرب موقع الأنترنيت
4. المرجع نفسه
5. المرجع نفسه
6. 4algeria.com موقع انترنيت
7. منظمة العمل الدولية: الموقع الالكتروني www.ilo.org
8. www.wa-islamah.net
9. محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم: الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص 149
10. علي عبد الرزاق حلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، 2008، مصر، ص 262
11. عبد الرزاق حلبي: المرجع السابق، ص 265
12. المرجع السابق، ص 266
13. فيروز زرارقة وآخرون: أوراق سوسيولوجية من دفتر الأزمة الجزائرية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص 133
14. Shilling, Marsella Consini, felonious and delinquent behavior, Journal of child clinical *psychology*… .1983،1984
15. علي عبد الرزاق حلبي: مرجع سابق ص 262-264
16. فيروز زرارقة وآخرون: أوراق سوسيولوجية من دفتر الأزمة الجزائرية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص 133

الفصل السادس

الجزائر تحت وطأة الثالوث الأسود: الاختلاس الرشوة وغسيل الأموال

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، وقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات ، نظراً للآثار السلبية للفساد على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وأنه تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي(حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة ، القطاع الخاص) لمواجهتها وإبداء قدر أكبر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة حيث استطاعت الدول المتقدمة تحجيم وتقليص الفساد، لأنها نظرت إليه على أنه ظاهرة اجتماعية وأن الآثار المترتبة عليه هي آثار مدمرة ستعرقل عملية التنمية سواء للفرد أو المجتمع، حيث تعد الديمقراطية والشفافية والمسائلة، أهم شروط مقاومة الفساد في العالم الأول ولا فرق عندهم بين مسئول كبير ومسئول صغير، ولا يوجد مسئول أكبر من القانون ولا يعترفون بشيء اسمه "ليس في الإمكان أفضل مما كان"ولا أن الحكومات لا تخطئ!!

ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة، وإنما شملت أيضاً الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة، حتى أضحى موضوع الفساد يحظى بالأولوية في قائمة اهتمامات الحكومات في الدول النامية.

ويرجع الاهتمام بقضايا الفساد في الدول النامية لعدة أسباب ، من أهمها:

- الكساد واختلال الميزان الاجتماعي بسبب سياسات الإصلاح الهيكلي في غالبية الدول النامية
- ظهور شريحة اجتماعية غنية في العقد المنصرم استفادت من التحولات في السياسات الداخلية للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول وانفتاح هذه الدول على العالم، بعد أن كانت مجتمعات منغلقة.
- انتشار الفساد في الأوساط السياسية، خاصة منهم أصحاب المناصب الرفيعة في تلك الدول.
- ظهور قوى معارضة في الدول النامية تدعو إلى مكافحة الفساد وفضح رموزه.
- الاهتمام الدولي المتزايد بهذه الظاهرة وخاصة من قبل المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية، التي تربط تقديم قروضها بتبني الدول المقترضة لسياسات وبرامج محاربة الفساد في مجتمعاتها.

إن التحليل الموضوعي لظاهرة الفساد عموماً يقتضي بيان جانبان أساسيان لتلك الظاهرة:

* الجانب الأول:

وهو الجانب الأخلاقي المرتبط بظاهرة الفساد والذي يعتبر معيار ومدى التزام المجتمع بالعادات والتقاليد واحترامها، فإذا ما أدى كل منا واجباته على وفق ما تمليه أخلاقيات الوظيفة العامة، فإن مساحة الفساد ستنحسر إلى حدودها الدنيا.

* الجانب الثاني:

وهو الجانب المالي الذي يعتبر المحرك والدافع الأساس لتلك الظاهرة، إذ ينشأ شعور داخلي لدى الأفراد أو الجماعات بفكرة تتجذر في نفوسهم تستند إلى كون أن من يملك المال يملك السلطة، ومن يملك السلطة يملك المال، مستغلين بذلك مواقع المسؤولية لتحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين والأعراف السائدة في المجتمع.

وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية ومنها الجزائر عنها في الدول المتقدمة ، فالعوامل التي تساعد على نموه في الدول النامية

تختلف إلى حد كبير عن العوامل المساعدة على نموه في الدول المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، وعلاوة على ذلك فإن قدراً كبيراً من الفساد في الدول النامية تشارك فيه الدول الصناعية بصور مختلفة ، فالتنافس بين الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في غالبيتها في الدول المتقدمة على صفقات الأعمال الدولية، يدفع بهذه الشركات إلى دفع رشاوي ضخمة للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية للفوز بهذه الصفقات، ولم تساهم سياسات التحول نحو الديمقراطية والأخذ بسياسات السوق في التخفيف من نمو هذه الظاهرة بل على العكس من ذلك تماماً ساعدت على نموها، وذلك يعود برأينا إلى عدم مواكبة أو مصاحبة هذا التحول، حدوث تطوير في القوانين المعمول بها في تلك الدول وخاصة منها القوانين التي تعاقب و تمنع المسؤولين الحكوميين أو العموميين من الحصول على رشاوي نظير منح الشركات (من داخل الدولة أو خارجها) عقود حكومية أو تسهيلات أو امتيازات داخل الدولة أو منح استثناءات و امتيازات لأشخاص من الدولة ذاتها، أو الاختلاس من الأموال العامة بسرية واحترافية، كما يلجأ البعض إلى غسل أمواله وتبييضه في البنوك والصفقات المختلفة.

أولا: حول مسألة الفساد وأسباب تفشيه

1- مفهوم الفساد

الفساد لغةً

الفساد في معاجم اللغة هو في فسد ضد صَلُحَ والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، فهو "الجدب أو القحط" كما في قوله تعالى "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" (سورة الروم الآية41) أو"الطغيان والتجبر" كما في قوله تعالى "للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً" (سورة القصص الآية83) أو "عصيان لطاعة الله" كما في قوله تعالى "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم" (سورة

المائدة الآية33) ونرى في الآية الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة.

الفساد اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ما يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أهمل جانب مهم وحيوي في الاقتصاد وهو دور القطاع الخاص في انتشار الفساد، وهو ما يعكس لنا التوجه الليبرالي الذي يبرر لعمليات الفساد الكبير المرتبطة بعالم الشركات الخاصة، وفيه يقول صموئيل هنتينجتون في نظريته عن" الفساد المنتج" أن الفساد يلعب دور" الشحمة" أو" تزييت" العجلة البيروقراطية الحكومية في اختصار الوقت والتسريع بالإجراءات و" تيسير" القوانين"(1).

و الفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة "هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"(2)

ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، والمنصب العام – كما عرفه القانون الدولي – هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام"(3) .

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرةً.

والفساد ليس ظاهرة محلية وإنما هو ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد وآخر، و أشد أنواع الفساد ضرراً تقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وتلك التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة"(4)،

كما يعني المفهوم العالمي النمطي الأكثر انتشاراً للفساد بأنه "استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصلحة خاصة"(5).

وهناك نوعان من الفساد، الفساد الصغير الذي نراه ونستشعره في عالم المعاملات اليومية و الفساد الكبير الذي يتم في إطار المعاملات الكبرى في المقاولات والمشروعات والشركات الكبرى.

ويصف البعض الفساد الصغير بالفساد الأبيض إلا أن آثاره قد تكون خطيرة على اقتصاد الدولة خاصة في مجال التعليم وأجهزة العدالة القضائية والتنفيذية ونسق القيم، أما الفساد الكبير فيتمثل في العمليات التي تكون على مستوى سياسي و مستوى اقتصادي عالي.

بمعنى أنه لا تظهر في القطاع العام حالات الفساد الكبير في شكلها الخطير إلا في العلاقة مع الشركات متعددة الجنسيات والمقاولات الكبرى.

ففي عهد بن بلا وبومدين، لم تكن هناك حالات بارزة للفساد الكبير بل حالات الفساد الصغير من دون التهوين من شأن هذا الأخير، بينما برز الفساد الكبير مثلاً في الجزائر مع حقبة الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق.

ويمكن تعريف الفساد بأنه سوء استخدام السلطة العامة أو استغلال الموظف لموقع عمله من أجل الحصول على مكاسب ومنافع غير شرعية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة وقد وردت موضوعة الفساد في القران الكريم في قوله تعالي "وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين" وفي خمسين آية أخري تحدثت عن شتي أنواع الفساد موضحة خطورته ونتائجه السيئة ومحذرة المفسدين من عواقبه الوخيمة في الدنيا والآخرة، كما أنه إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين سواء كان شغل هذا المنصب عن طريق التعين أو عن طريق الانتخاب، ويتم استغلاله بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة.

أسباب تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر

تحولت قضية الفساد في الجزائر من مجرد قضية تحظى باهتمام وطني داخلي إلى قضية تحظى باهتمام الدوائر السياسية والهيئات والمؤسسات الدولية، و أخذت هذه

القضية تشغل حيزاً مهماً في سلم الأولويات الحكومية وفي برامج الأحزاب السياسية، نظراً لما يترتب على تفشي هذه الظاهرة من آثار سلبية بالغة الضرر بالمجتمع ككل.

ويمكن إيجاز أسباب نمو وتفشي ظاهرة الفساد في الجزائر إلى:

- تمتع المسؤولين الحكوميين العموميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات و القطاع الخاص أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات و استثناءات. (6)
- إن الدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على ريع مادي، ويساعدهم على تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة(الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده، إلخ) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل(الإعانات والاستقطاعات الضريبية) وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف وخطط توزيع النقد الأجنبي ، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية
- يحصل بعض المسؤولين الحكوميين على رشاوى ضخمة لعدم وجود تدخل حكومي، مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالبترول و الغاز، ولما كانت الأرباح غير العادية متاحة لمن يستخرجون البترول والغاز، فمن الراجح تقديم الرشاوى للمسؤولين عن منح حقوق استخراجه
- يتفشى الفساد في مرحلة الانتقال أو التحول ، لأن الظروف مهيأة لذلك، فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية، ويتفاقم بفعل الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقصة، وعلاوة على ذلك فإن المخاطر من كافة الأنواع (المرض، الإصابات، البطالة) مرتفعة، والناس يفتقدون عموماً للكثير من آليات توزيع المخاط (بما في ذلك التأمين وسوق العمل جيدة التنظيم) المتاحة في البلاد الأكثر تقدماً وثراءً
- ولطبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية، أثر كبير في الفساد، وفيما يرى الأوربيون أن المحاباة والمحسوبية هي نوع من الفساد، فإن الكثيرين في بلادنا لا يرون ذلك ، ويتساءلون كيف يستطيع شخص من فئة

اجتماعية معينة، متخلفة أو متأخرة أن يلحق بالمنافسين له من فئة اجتماعية أخرى إذا لم يجد عوناً له أو ظهيراً بين الذين يتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية أو الذين تربطهم به صلة قرابة أو نسب

- بالإضافة إلى ذلك، فإن الأقليات الثقافية والعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوظ فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة
- استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي .
- احتفاظ الدولة بثروة هائلة – منشآت وممتلكات وموارد طبيعية – وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال، حتى ولو كانت خاصة، مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية، وفرصاً كثيرة لالتماس الرشوة، وغسيل الأموال والاختلاس.
- يؤدي ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته– الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات الاجتماعية المختلفة – إلى غياب قوة الموازنة المهمة في هذه المجتمعات ، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستمرار نموها.
- انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في مؤسسات الدولة المختلفة.
- انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعاً عن ارتكاب الأعمال الفاسدة ، ناهيك عن أن ضعف الإشراف الحكومي بعيداً عن المركز، وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية، والفضائح المالية، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء ، فمن الصعب معاقبة شخص ما على سوء التصرف إذا كان هناك تصور عام بأن الأشخاص الآخرين، بما في ذلك كبار المسؤولين يفعلون نفس الشيء ولا يتعرضون للمساءلة والخضوع للمحاكمة مما يعني انتشار أوسع وفترة انتعاش أطول للفساد.

- هناك عوامل أخرى تتعلق بالإدارة ذاتها فانعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي ، وغياب مفهوم المساءلة العامة كلها تؤدي إلى الفساد.
- تغير نظرة المجتمع للأشخاص الذين يقومون بأعمال الفساد من رشوة واختلاس والاحتيال ونهب المال العام والخاص، مما أدى إلى التغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد واستغلال المنصب العام ومنه انهيار منظومة القيم الأخلاقية .
- أدى هذا التغاضي وانتشار الفساد على نطاق واسع، إلى استخفاف أفراد المجتمع بالقوانين المعمول بها في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية، وإلى تغير النظرة العامة الشرعية لنظام الحكم.

ثانيا: مظاهر الفساد

والفساد من حيث مظاهره يشمل أنواع عدة منها:

- الفساد السياسي: ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية. (7)
- الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.
- الفساد الأخلاقي: والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن

يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

- الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، الرشاوى والاختلاس وغسيل الأموال، وعلى هذا الثالوث الخطير نحاول الوقوف على أهم تمظهراته في الجزائر

ثالثا: الرشـــوة

الرشوة نوع من الفساد، يُطلق على دفع شخص أو مؤسسة مالاً أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له، أو أن يعفي نفسه من واجب عليه.

والرشوة وهي: بذل المال للتوصل به إلى باطل، إما بإعطاء الباذل ما ليس من حقه، أو بإعفائه من حق واجب عليه، يقول الله تعالى: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" (سورة البقرة:188).

لقد اقتحمت الرشوة الكثير من الجوانب في المجتمعات المختلفة حتى لم يكد يسلم منها مجال من المجالات، ولا سيما في الجزائر، فهناك الرشوة في الحكم، فيقضي الحاكم لمن لا يستحق أو يمنع من يستحق أو يقدم مَن ليس من حقه أن يتقدم ويؤخر الجديرين بالتقدير والتقديم، أو يحابي في حكمه لقرابة أو جاه، ، كما نجد الرشوة في الوظائف حيث يقوم الشخص بدفع الرشوة للمسؤول عن الوظيفة فيعينه رغم استحقاق غيره، وكذلك في التعليم، وفي مجالات البناء والتشييد، وغيرها من المجالات التي يطول المقام بذكرها.

3- الجزائر تحت وطأة الرشوة

إذن أصبحت الرشوة أمرا مألوفا في مجتمعنا ولم تعد سرية كما كان في السابق عندما يقدم الراشي على تقديم مبلغ مقابل خدمة معينة للمرتشي، بل أصبحنا نرى هذه المشاهد كل يوم تحت غطاء أسماء مبتذلة من قبيل " قهوة، حلاوة ... لا يتعلق الأمر في الإدارات العمومية أو الخاصة بل تجاوزنا الأمور إلى الشارع وأمام الملأ ، فقدنا كل حياء وكل اعتقاد إيماني لمفهوم الواجب ، أظن أن أغلبية المواطنين عايش عن قرب أو بعد وضعية تعطيل المصالح أو الوثائق الإدارية أو مخالفة أو شبه مخالفة سير ... علاقة الراشي بالمرتشي هي علاقة مواطن بمواطن أو لنقل شبه مواطن بشبه مواطن نحن بعيدون كل البعد عن مفهوم المواطنة ، ويبقى هذا التصنيف نسبيا لأنه لا يتم التبليغ عن جميع قضايا الرشوة ، كما أن المواطن أصبح يعاين بكل وضوح مشاهد تقديم الرشوة لهذا ليس من الغريب أن نجد بلدنا يتبوأ مكانة مرموقة ضمن الدول التي تعرف انتشار هذه الظاهرة فهو لا يبرح الرتبة 105 من أصل 163 دولة حسب جريدة الشروق.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو متى تحدث الرشوة في الجزائر؟

وذلك عندما يقوم مسؤول المشتريات مثلا في أي معمل أو وزارة أو إدارة أو شركة أو مدرسة أو متجر بعملية مغالطة في سعر السلع والأدوات التي يقوم بشرائها لصالح الجهة التي يعمل فيها ويشتري لها وذلك بالاتفاق مع مسؤول جهة بيعها بتسجيل مبالغ في فواتير الشراء زائدة على القيمة الحقيقية للسلع المدونة والمرقمة فيها بحيث يأخذ النصيب الأوفر منها لحسابه الخاص ويعطي بمسؤول المبيعات الفاضل منها كرشوة على قيامة بتزوير حقيقة تلك المعاملة.

ومثل هذه الرشوة فيها أمران أولهما النصب والاحتيال والسرقة لأموال الشركة والإدارة والوزارة التي يعمل فيها والأمر الثاني دفع الرشوة من ذلك المال المسروق لإنجاح عملية الاختلاس والتستر عليها باستصدار الأرصدة المزورة.

وتتم أيضا حينما يأخذ الموظف أو العامل مبالغ بمشارطة أو غير مشارطة من المراجعين والزبائن وأصحاب الاشتراكات والعضويات الخاصة كشرط لتسريع

معاملاتهم في الوقت الذي يتقاضى فيه راتباً معيناً معلوماً على عمله الذي يؤديه لهم من الجهة القائمة على محل عمله.

وتعاطي الرشوة في مثل هذا المورد خيانة لشرف المهنة ومن باب التوسل بالأساليب الملتوية لتحصيل المال من غير وجه حق يستحقه.

كما تقوم كذلك الحكومات بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة وتطرح عدداً من المشاريع للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي، والتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع بالقطاع الخاص لدفع رشوة لبعض المسؤولين الحكوميين للحصول على مثل هذه المناقصات، ويترتب على مثل هذا السلوك الفاسد للمسؤول الحكومي زيادة في أسعار المواد والسلع الموردة وزيادة في القيمة الإجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدماتية المتوسطة والكبيرة، حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة الرشاوي والعمولات إلى التكاليف مما يؤدي إلى تحميل الدولة نفقات إضافية تصل إلى 25 ٪ من قيمة العقود والمشاريع.

أما فيما يتعلق بالرشوة الدولية فتدفع لقاء قيام حكومة في دولة من الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة دون أخرى(المناقصات الدولية لتنفيذ مشروعات ضخمة، امتيازات التنقيب عن البترول و الغاز والمعادن، شراء الطائرات المدنية، والعتاد العسكري الثقيل والخفيف بما فيها الطائرات الحربية، مناقصات قطاع الاتصالات، .... إلخ) .مما يدفع بالشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات.

ومن أمثلة ذلك أن العدالة الجزائرية وضعت رهن الرقابة القضائية الرئيس المدير العام للشركة البترولية سوناطراك، وأمرت بسجن بعض كبار معاونيه، ووجهت إلى كل هؤلاء تهمة الارتشاء وإبرام صفقات مشبوهة مع مكاتب دراسات أجنبية.

وحسب ما أوردته الصحافة الجزائرية نقلاً عن مديرية البحث والأمن (وزارة الدفاع) التي تولت التحقيق الأولي في القضية، لا تقل قيمة الصفقات المذكورة عن مئات ملايين الدينارات.

وليست هذه أول مرة يلقي فيها الفساد بظلاله على هذه الشركة، ففي 2006، كشفت المفتشية العامة للمالية عن إبرامها صفقات كثيرة «بالتراضي» (أي دون

مناقصات علنية) مع «بي آر سي»، ودفعها مبالغ باهظة إلى هذه الشركة لقاء خدمات كان يمكن الحصول عليها بأقل مما أنفقته بكثير.

كما أمرت العدالة بسجن مسؤولين سامين في وزارة الأشغال العمومية التي يسيرها الوزير عمار غول، وقد وجهت إليهم تهمة الحصول على رشاوي من مجمع مؤسسات صيني (CITIC-CRCC)، مقابل إعطائه معلومات سرية مكنته من الفوز بمشروع إنجاز الشق الغربي من «الطريق السيار شرق-غرب» الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ما لا يقل عن 12 مليار دولار.(8)

وقد ازدادت فضائح الفساد بامتلاء خزائن الدولة بمئات مليارات الدولارات، فالجزائر تمتلك حالياً احتياطي صرف ضخم قدر بـ 144،3 مليار دولار في جويلية 2009، فضلاً عن عشرات المليارات الجاهزة للاستعمال في «صندوق معادلة نفقات الدولة» الذي تُصب فيه الفوائض الناتجة من تباين السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في الميزانية السنوية عن سعره في السوق العالمية (بلغ الفرق بينهما في جوان 2008 مثلاً حوالى 120 دولاراً).(9)

رابعا: الاختلاس

الاختلاس يعني أن تستولي على أموال تحت تصرفك وليس لك الحق فيها بحكم العمل مثل الأموال التي توجد في خزنة العمل مثلا، فالاختلاس مرتبط بالمال وأمين المال هو الذي يسرقه، والفرق بين الاختلاس والسرقة هو أن هذه الأخيرة ليست مرتبطة بالمال فقط سرقة المال، سرقة الأدوات، سرقة الأمل، سرقة الشرف، سرقة الفكر.. وهناك أنواع سرقات لا نهاية لها، فالسرقة أخذ الشيء من صاحبه بدون علمه .

2- أنواع الاختلاسات(10)

***الاختلاسات النقدية**

تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعًا بين الموظفين، وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي، وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة من عمليات الاختلاس من الأمور المعقدة والصعبة، وفي

بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس.

***التزوير**

إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10%إلى 18٪ في البنوك؛ نظرًا لتزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وزادت صعوبة اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية.

*** تزييف العملات**

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات، حيث قامت الجزائر بتقدير حجم العملة المزورة بنحو مليون دينار جزائري فئة 100،500،200دج ويتم تداولها في السوق السوداء.

*** السرقة والسطو**

إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو. هذا وتزداد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الجزائر بعكس الدول الأخرى.

*** الجرائم الإلكترونية**

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعًا وتتمثل في المجالات الرئيسة التالية:

- أجهزة الصرف الآلي، نقاط البيع.، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.
- تبادل البيانات آليًا، عمليات الاختلاس الخارجي، عمليات التجزئة الآلية.

3- الجزائر تحت وطأة الاختلاس

سجلت قضايا الاختلاس هذه السنة تصاعدا لافتا للنظر، يُنذر بمزيد من الانحدار الأخلاقي على أعلى المستويات، فالاختلاس، على خلاف السرقة، سلوك لا يمارسه تقريبا إلا إطارات الدولة، رجال ونساء يمكن أن تصل أيديهم إلى ما لا تصل إليه أيدي بسطاء اللصوص إن صح التعبير من محترفي السطو على مرتادي أسواق بومعطي والمدينة الجديدة وغيرهما، ولذلك فإن تزايد عدد قضايا الاختلاس يشير إلى أن البلاد باتت تمتلك، للأسف الشديد، عددا غير قليل من الإطارات غير النزيهة.

وتتأكد هذه الحقيقة المؤسفة أكثر حين نلقي نظرة على أخطر وأبرز قضايا الاختلاس التي عالجتها محاكمنا منذ بداية سنة 2009 وما خفي أعظم حيث تورط مواطنون بقيمة ووزن وصفة مدراء عامين وأمناء عامين ومقتصدين ورؤساء مصالح، دون الحديث عن كثير من الأميار الذين بات قيامهم بالاختلاس أمرا مألوفا، حتى أصبح من الصعب أن تنقضي عهدة انتخابية من غير أن يودع السجن العشرات من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية المنتخبة، بتهم ثقيلة تتعلق أساسا بتبديد المال العام والاختلاس وما إلى ذلك .

ظاهرة اختلاس المال العام ليست جديدة في الحقيقة، خصوصا في ظل وجود نظرية خاطئة تقول أن سرقة مال الدولة حلال، فالمال العام لم يسلم من الاختلاس حتى في "زمن الغفلة"، ولم يكن أبدا بالحجم الذي هو عليه اليوم! فاليوم أصبح المختلسون الذين يسطون بفضل مناصبهم على المال العام، ينافسون اللصوص وقطّاع الطرق من اللصوص الصغار الذين لا حول لهم ولا قوة غير إرهاب البسطاء مثلهم. ونخشى أن يتحول الاختلاس في هذا البلد إلى قاعدة.

ففي دراسة جزائرية شملت ست دول فإن حوالي 60٪ من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون و20٪ قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن

حوالي 85 %تقريبًا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمسة كانت لخلل في أمانة الموظفين(11).

خامسا: غسيل الأموال

هو كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها ،واختطاف وسائل النقل، واحتجاز الأشخاص وجرائم الإرهاب وتمويلها، والنصب وخيانة الأمانة والتدليس ، والدعارة، والجرائم الواقعة على الآثار، والجرائم المنظمة والجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج والداخل، والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان علية ، والغدر.

ولهذا تعد جريمة غسيل الأموال مخرجا لمأزق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر أموالا باهظة، كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق وأنشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس وغيرها

والتعبير بكلمة غسيل للدلالة على الطريقة أو الطرق التي يتم بها تحويل الأموال الخبيثة إلى أموال مباحة في الظاهر؛ كما أن التعبير بكلمة الأموال يُراد بها الأموال النقدية على وجه الخصوص ؛ لذا فإن غسيل الأموال فيه دلالتان :الأولى: لتمويه بإظهار الشيء على غير ما هو عليه في باطن الأمر، الثاني: أن حصول هذا واقع من فاعل عامد لذلك

2- غسيل الأموال ظاهرة عالمية وليست محلية

تؤكد الإحصاءات والتقارير الاقتصادية أن ظاهرة غسيل الأموال تتصاعد بشكل مخيف خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وشيوع التجارة الإلكترونية و أن الدول التي ينتشر فيها الفساد بكثرة تكوّن بؤراً يكثر فيها غسل الأموال وتتقدمها روسيا، وأشهر قضية غسل أموال كان بطلها زوج ابنة الرئيس الروسي يلتسن.

حيث أشارت التقارير الاقتصادية إلى أنه قام بسرقة حوالي عشرة مليارات دولار من القروض الدولية الممنوحة لروسيا، وقام بغسلها في بنك أوف نيويورك

الأميركي"، وكشفت التحقيقات أن البنك الأميركي قام بتحويل هذه الأموال المسروقة إلى عشرات البنوك في العالم ومن بينها بنوك في روسيا.

كما قدر خبراء الاقتصاد المبالغ المالية التي يتم غسلها سنوياً "بترليون دولار"، وهو ما يعادل 15٪ من إجمالي قيمة التجارة العالمية، و أن البنوك السويسرية بها ما يتراوح بين "ترليون" و"ترليوني" دولار من الأموال التي جاءت من مصادر محرمة.(12)

وذكر تقرير الأمم المتحدة مؤخراً أن سويسرا تحتل مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المغسولة، والتي تصل إلى (750) مليون دولار سنوياً، وتتقاسم بقية الكمية كل من لوكسمبورغ وإمارة موناكو والنمسا وجمهورية التشيك وأخيراً إسرائيل،(13) كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن تايلاند تتصدر قائمة من 68 دولة يتم فيها الغسيل الإلكتروني على نطاق واسع.

إن ظاهرة تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر، وحرية حركة الأموال بين كافة الدول المتقدمة والنامية، وظاهرة التوسع في المضاربات المالية من خلال البورصات، يجعل عملية غسيل الأموال تنمو وتتكاثر، ويجعل الكثير من البنوك تتسابق لتأخذ من هذه الظاهرة القذرة ما أمكن بالمراوغات والمخادعات، والالتفاف على القوانين أو أية إجراءات إدارية، وغالباً ما تتستر هذه العمليات وراء أسماء كبيرة لشركات أو مستثمرين، وكثيراً ما تتم مثل هذه العمليات في إندونيسيا وماليزيا وغيرهما من البلدان الإسلامية.

جدول رقم01: توزيع الدول التي تعتبر مصدر غسيل للأموال(14)

النسبة للإجمالي%	المبلغ بالمليار دولار / السنة	الدولة	الترتيب
46.30	1320	الولايات المتحدة	1
5.30	150	إيطاليا	2
5.20	147	روسيا	3
4.60	131	الصين	4
4.50	128	ألمانيا	5

4.40	125	فرنسا	6
4.10	116	رومانيا	7
2.90	82	كندا	8
2.40	69	المملكة المتحدة	9
2.20	63	هونج كونج	10
2.00	56	أسبانيا	11
16.10	463	أخرى	12
100	**2850**	**الإجمالي**	

وقد أظهرت التقارير أن حجم تجارة غسيل الأموال يتراوح حالياً وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي ما بين مليار دولار و1.5 ترليون دولار.(15) و أن حجم الدخل المتحقق من تجارة المخدرات في العالم يصل إلى نحو (688) مليار دولار أميركي وأن (150) مليار دولار من هذه العمليات تحدث في الولايات المتحدة الأميركية و(5) مليارات في بريطانيا و(33) مليار في دول أوروبا و(500) مليار في بقية دول العالم.(16)

3- مراحل غسيل الأموال(17)

أولاً: مرحلة التوظيف

والهدف من هذه المرحلة هو وضع الأموال غير المشروعة داخل النظام المالي إما عن طريق نقلها بكميات صغيرة في حقائب بواسطة المسافرين أو عن طريق نقلها بالبحر مع تجار عاديين في بعض الأحيان، كما يمكن الاعتماد على عدد كبير من الأشخاص المرتزقة بحيث يتم من خلالهم إيداع مبالغ صغيرة متعددة في عدد مختلف من الحسابات ومن ثم تجميعها بعد ذلك مصرفياً في حساب واحد بطريقة لا تثير الكثير من الشبهات ويتولى المرتزقة مهمة تفتيت هذا الحجم الهائل من الأموال إلى مبالغ صغيرة ويمكن أيضاً تحويلها إلى بضائع مختلفة صالحة للنقل أو الشحن.

ثانياً: مرحلة التمويه

يتم فيها العديد من العمليات المعقدة بهدف إخفاء المصدر الحقيقي للأموال ومنها على سبيل المثال

خطابات اعتمادات غير أصلية، شراء ثم إعادة بيع عقارات أو أغراض ثمينة، شراء تذاكر اليانصيب الرابحة، تحويلات مصرفية وتحويلات أموال، .شراء حصص في محافظ استثمارية.

ثالثاً: مرحلة الدمج:

ويتم فيها ضخ الأموال في الاقتصاد مرة أخرى لتبرير ثروات "غاسلي الأموال" وجعلها تبدو من مصدر مشروع، وأمثلة على ذلك الودائع النقدية، استثمارات في محافظ استثمارية، أوراق مالية، تحف فنية، رسومات فنية، صناديق استثمار، عقارات.

4- الجزائر تحت وطأة غسيل الأموال

ومن الأمثلة البارزة في مجال غسيل الأموال بالجزائر نذكر مجموعة الخليفة التي شهدت خلال السنوات الخمس الأخيرة تألقا تخطى حدود الجزائر، يوم ألقي القبض في مطار العاصمة الجزائرية على ثلاثة مقربين من رئيس المجموعة وهم يتأهبون للسفر إلى باريس على متن طائرة خاصة وهم يحملون حقائب تحتوي على مليوني يورو نقدا وشيكات تعادل قيمتها الإجمالية 88 ألف يورو(18)، كما نجد أيضا أن أوراسكوم تيليكوم والتي تعد الشركة الأولي للهاتف المحمول في الجزائر ولديها نحو 15 مليون مشترك، لها نشاطات مشبوهة تتمثل في غسيل الأموال والتهرب الضريبي(19)، حيث قرّرت الحكومة الجزائرية تشديد الرقابة على الحسابات المالية في البنوك لكشف عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي أو استعمال الحسابات لأنشطة محظورة، كما أن البنك المركزي أمر جميع البنوك والمؤسسات المالية بإجراء عملية مراقبة الحسابات المالية للأشخاص الذين تعرف حساباتهم حركة غير عادية في إيداع وسحب رؤوس الأموال للتأكد من وجود شبهة تبييض الأموال أو عملية تهرب جبائي أو تخصيص تلك الأموال لتمويل أنشطة محظورة، كما سجلت حالات تهرب ضريبي واسعة النطاق، حيث تحصل البنك المركزي علي معلومات بوجود نحو 150 حسابا ماليا تجاوزت حركة رؤوس الأموال فيها 1 مليار دينار (قرابة 14 مليون

دولار أمريكي) في الأسابيع الثلاثة الأولي فيفري 2009، ما يجعل البنوك والمؤسسات المالية تبدي قلقها من هذه الكتلة المالية غير المبررة اقتصاديا في كثير من الأحيان(20).

ومن أبرز الآثار المترتبة على هذه الظاهرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ما يلي:

- استقطاعات من الدخل القومي ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية.
- زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.
- التهرب من سداد الضرائب المباشرة ومن ثم معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.
- شراء ذمم رجال الشرطة والقضاء والسياسيين مما يؤدي إلى ضعف كيان الدولة واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم،.

استخلاصات ختامية

وعودة إلى ما ذكرناه عن أشكال الفساد وأسبابه نلمس بوضوح حجم الانعكاسات السلبية للفساد على المسار التنموي في تلك الدول، فالفساد يضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ، ويؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة، كما أن الفساد يعمل ضد الديمقراطية لأنه يزيد من سلطة ونفوذ الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، كما أنه يؤذي الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى جانب تشويهه للسياسات العامة وتفتيته للموارد ويضعف الفساد من شرعية الدولة ويتهدد الاستقرار السياسي والأمني، مما يستدعي العمل على إيجاد حلول ناجعة لمحاصرة هذه الظاهرة التي تستنزف موارد هامة في تلك الدول

يمكن أن توجه إلى الاستثمار في قطاعات مختلفة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن قدرة الجزائر على محاربة الفساد والحد من نموه وانتشاره لا تزال رهينة الإرادة السياسية، وهذه الإرادة غير متوفرة في كثير من الأحيان ذلك أن نوعية الحكم ومسؤوليه متورطون في سلوكيات فاسدة وحققوا ريعاً مادياً ضخماً من التجاوزات القانونية التي مارسوها – يخشون المطالبة بإعادة ما حققوه من مكاسب مادية بصورة غير شرعية و الملاحقة القانونية - ، فهم و إن كانت تظهر رغبتهم في محاربة الفساد إلا أنهم يمارسون الفساد بمختلف أشكاله.

ومما لا شك فيه أن جرائم العدوان على المال العام (الاختلاس، الرشوة، غسيل الأموال، الاستيلاء وتسهيل التربح والإضرار بالمال العـام) لها آثار سلبية وخيمـة على الاقتصاد القومـي ... فضلا عـن كونها جرائم ذات طبيعة خاصة تختلـف عـن الجرائم التقليدية سواء من حيث مرتكبيها ومستوى ثقافتهم أو مـن حيث الضرر الـناجم عنها، فغالـبا مـا يتسم مـرتكبي تلك الجرائم بمستوى ثقافي مرتـفع وخبرة عاليـة في مجال عملهم تمكنهم مـن طمـس وإخفـاء آثار جرائمهم كما أن حجم الضرر الـناجم عـن تلك الجرائم غـالبا مـا يكـون بالـغ الأثر على الاقتصاد القومي مما يتطلب قدرات خاصة وجهد مكثف لمواجهتها.

وعليه يمكن وضع واقتراح بعض السبل لمكافحتها أو التقليل منها:

- إن محاولة رسم استراتيجية لمكافحة الفساد في الجزائر يجب أن تبدأ أولا وقبل كل شيء بالأخلاق والضمير وقدرة الفرد الجزائري على مقاومة ما يسمى بتحليل ما حرم الله عز وجل، ذلك أن التسلح بالإيمان والأخلاق هو السبيل الوحيد لمحاربة النفس على أخذ ما ليس لها فيه وجه حق، ومن هنا تبدأ الخطوة الأساسية في محاربة هذه الظاهرة التي استفحلت في المجتمعات العربية والإسلامية نتيجة ابتعادها عن تعاليم دينها الحنيف.
- الشفافية في العمليات الحكومية، حيث تعد الشفافية في العمليات الحكومية أمراً ضرورياً لسلامة المالية العامة وحسن الحكم والإدارة والنـزاهة والحد من الفساد، ويمكن تعريف الشفافية على أنها "الانفتاح على الجمهور العريض فيما

يتعلق بالهيكل والوظائف التي تقوم بها الحكومة، ومضمون سياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام والتوقعات.

- توعية المواطنين بضرورة التبليغ عن كل شخص يعرقل تقديم الخدمات والتشهير به.
- الرفع من الأجور بالنسبة للموظفين العموميين، وتخفيض الضرائب والتعريف بالحقوق للمواطنين، الشيء الذي يقلل من تقاضي الرشاوي.
- وضع نظام جزائي وردعي قاسي لكل من يساهم ويستغل منصبه للحصول على امتيازات غير مشروعة.
- القيام بإصلاحات داخلية في كل القطاعات التي يتفشى فيها الفساد، خاصة في القطاع الإداري، من خلال إنشاء هيئات مراقبة ومتابعة في المؤسسات الحكومية، وكذا إيجاد ميكانيزمات للإشراف والموافقة على المشروعات من خلال نظام التدوير الوظيفي.
- تضييق الفجوة بين الإجراءات الرسمية وغير الرسمية، من خلال ملاحظة تلك الإجراءات الرسمية في الواقع العملي لاختبار مدى فعاليتها ونجاعتها، وتعديلها بما يتوافق وقدرتها على الأداء، وتجاوز مظاهر الفساد.
- مراقبة وتنظيم عملية اتخاذ القرارات وتوزيع العمل على الموظفين بشكل مدروس و تطوير نظم المساءلة بهدف الحد من ممارسات الفساد وتحسين الخدمات الحكومية.
- العمل على إيجاد ووضع آليات للتوظيف والترقية على أساس الكفاءة والجدارة والاستحقاق لا أساس قيم المحاباة والقرابة أو الانتماء السياسي.
- الاهتمام بتأسيس الجمعيات بمختلف أنواعها، للقيام بأدوارها الاجتماعية والسياسية وإرساء دعائم الديمقراطية، من خلال محاربتها للفساد وتبليغ المظالم والشكاوى ومحاسبة المسؤولين عن تصرفاتهم الفاسدة، والتشهير بهم عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- استقلالية ونزاهة النظام القضائي، حيث أن أغلب قضايا الفساد تمر بسهولة من خلال القضاء الذي تعش فيه الرشوة والمحاباة، ولذلك فمن أجل الحد من تفشي هذه الظاهرة لا بدمن تنظيف النظام القضائي ومعاقبة كل موظف فيه يتقاضى رشوة أو يقوم بأي سلوك يضلل به العدالة عقابا صارما ورادعا.
- التنسيق مع الأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية والشركات لسد الثغرات التي قد يستغلها ضعاف النفوس في الإضرار بالمال العام وكذا تقديم العون والمساعدة والمشورة لتلك الجهات فيما يواجهها من مشكلات وذلك بهدف منع تلك الجرائم قبل وقوعها
- تدريب العاملين بالمؤسسات الاقتصادية وتوعيتهم وإحاطتهم علما بأساليب محترفي الاستيلاء على المال العام وأفضل الطرق لمواجهتهم وحماية المال العام من عبثهم.
- المشاركة في إعداد القوانين المستحدثة لمواجهه ما يستجد من جرائم اقتصادية وكذا إبداء الرأي في إدخال بعض التعديلات اللازمة على بعض مواد القانون المتعلقة بالجرائم الاقتصادية.
- متابعة الظواهر الاقتصادية عالميا ومحليا لمعرفة مدى تأثيرها على الاقتصاد القومي ومحاولة التوصل إلى أفضل الطرق لتجنب الآثار السلبية لتلك الظواهر.

المـــراجـــع

1. محمد علي البدوي:دراسات سوسيولوجية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 236
2. محمد علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، الجزء الثاني، مصر، 1999، ص 156
3. محمد جمال باروت، مجلة الوطن السعودية، 16/ 12/ 2004، www.mowaten.org.
4. محمد جمال باروت، مجلة الوطن السعودية، 16/ 12/ 2004، www.mowaten.org
5. محمد جمال باروت، مجلة الوطن السعودية، 16/ 12/ 2004، www.mowaten.org
6. محمد علي محمد: **أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، الجزء الثاني، مصر، 1999، ص 156
7. زياد علي عربية: **الفساد واستراتيجية الحد من تناميه**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، العدد 16، 2005، ص 100"
8. الفساد في الجزائر: **جريدة الخبر**، عدد 6185، 26أكتوبر 2010
9. "الجزائر في المرتبة 105 بين الدول الأكثر فسادا في العالم"، **جريدة الشروق**، العدد 3097، الأربعاء 27 أكتوبر 2010، ص03
10. ماجد عبد الله المنيف: "التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة،العدد 12، صيف 1998، ص 45
11. رمضان بالعمري، "أيام سوداء" يعيشها الوزير مراد مدلسي"، **القطاع المالي في الجزائر يهتز على وقع فضيحة جديدة**، موقع قناة العربية الخميس 10 نوفمبر 2005م، الساعة 18.30
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: **الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته** سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية إصداره / 1999 ، الكويت ص3
13. المرجع السابق، ص 4
14. ماجد عبد الله المنيف: "التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد 12 ، صيف 1998، ص 47
15. 15-أماني غانم: "الجهود الدولية لمكافحة الفساد"، **ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية**، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة ، 1999 ، ص 358 – 359

16. المرجع السابق، ص 48
17. صندوق النقد الدولي: **آفاق الاقتصاد العالمي 1998**، بيروت، مكتبة لبنان، 1997، ص 153-143
18. ياسين تيملالي: "مكافحة الفساد في الجزائر،أو الأيادي النظيفة الوسخة"، جريدة الأخبار، الاثنين 13 أيلول 2010 ، ص 08
19. المرجع السابق، ص09
20. المرجع السابق، ص 15

المحور الثالث

في التربية والتعليم

الفصل الأول: نحو إستراتيجية إعلامية للطفل العربي.

الفصل الثاني: التنمية البشرية وإستراتيجية التعليم في الجزائر.

الفصل الثالث المحيط الاجتماعي للأسرة وعلاقته بالتفوق الدراسي للأبناء.

الفصل الرابع: الرعاية الاجتماعية- التربوية للطفل المعوق سمعيا.

الفصل الخامس: الإصلاحات التربوية في الجزائر بين المتطلبات والصعوبات..التعليم الثانوي نموذجا.

الفصل السادس: "الجودة الشاملة في التعليم العالي الجزائري...الواقع والصعوبات.

الفصل الأول

نحو إستراتيجية إعلامية للطفل العربي.

تمهيد

لا يزال الإنتاج الفكري في مجال إعلام الطفل محدودا ونادرا في الكثير من الدول العربية، مما يتطلب تضافر جهود الكثير من الباحثين والمختصين.

ونظرا لأهمية دور وسائل الإعلام المتخصصة في مجال الطفولة في الإعلام والتفسير والتثقيف والتعليم والتنشئة الاجتماعية والتوجيه والتسلية والإمتاع، وحتى يمكن لهذه الوسائل من أداء وظائفها السالفة الذكر، ينبغي بناء وتحديد استراتيجية إعلامية هادفة.ونحاول من خلال هذه الورقة اقتراح جملة من أساسيات العمل الإعلامي الموجه للطفل

وتعتبر الحياة الإنسانية مجموعة من الحلقات العمرية المتصلة مع بعضها البعض أولها وأكثرها أهمية نجد مرحلة الطفولة، والتي تنسب في اشتقاقها إلى الطفل ويعرف الطفل بأنه الصغير من كل مولود ذكرا كان أو أنثى، الذي لم يصل بعد إلى مرحلة الحلم"(1)

ولا يمكن لشخصية الطفل أن تنمو أو تتطور إلا عن طريق مجموعة من المؤسسات تعرف بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تتمثل على وجه الخصوص في الأسرة، المدرسة، دور العبادة، النوادي ووسائل الإعلام، والتي تعمل مجتمعة على تطبيع الطفل وصقله بقوالب المجتمع وقيمه ومعاييره.

و تعد الأسرة أقوى هذه المؤسسات وأكثرها تأثيرا على نمو الطفل لاحتكاكه الدائم بها، لذلك وجب عليها أن ترعى الجوانب النفسية والجسمية والعقلية للطفل، إلى جانب المؤسسات الأخرى للتنشئة الاجتماعية.

إن النمو السليم للطفل لا يمكن أن يتم إلا في إطار اجتماعي وثقافي يتفاعل معه ويرعى متطلبات نموه ومراحل تطوره، ويتمثل هذا الإطار الاجتماعي الثقافي في بيئة الطفل الاجتماعية وفي أسرته التي يعيش فيها وفي المؤثرات والعلاقات الثقافية

التي يتعرض لها في مراحل نموه، ومن بينها وسائل الإعلام العديدة والمتنوعة ببرامجها وموضوعاتها.

الطفل أكثر تأثرا بوسائل الإعلام

لقد فرضت وسائل الإعلام وجودها على الإنسان وسيطرت على نمط حياته، بعد التطورات التكنولوجية الكبيرة التي تم التوصل إليها في مجال الاتصال والإعلام، ولم يعد بمقدور أيا كان أن يعيش بدونها، حيث تطارده في كل مكان من خلال التنوع الكبير في وسائلها، سواء بالصوت من خلال الإذاعة، أو من خلال الكلمة في الصحف والمجلات وبالصوت والصورة من خلال التلفزيون والفيديو والسينما والإنترنيت لتنقل له الخبر والمعلومات وتفسرها له.

ولم يعد جمهور وسائل الإعلام والاتصال مقصورا على الكبار بل أصبح الأطفال أكثر عرضة لهذه الوسائل وأكثر استجابة لمضمونها بحكم قابليتهم للاستهواء والتقليد والتقبل، وشدة التأثر بمختلف المواقف والآراء.

إن الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام في الطفل تراكمي، وهو يتفاوت في شدته حسب نوع وسيلة الإعلام وخصائصها، وأن أكثر هذه الوسائل تأثيرا هو التلفزيون، بحكم انتشاره، وما لديه من طواعية في الاستخدام من خلال الصوت والصورة، لذلك وجب على القائمين على وسائل الإعلام تكييف البرامج العربية المحلية الموجهة للطفل في ظل الغزو الإعلامي الأجنبي وما يقدمه من معلومات وبرامج، خاصة تلك التي تعرض ثقافته ونمط حياته واستهلاكه إلى جانب تلك القصص الخيالية وأفلام العنف والجريمة، ذلك أن الطفل و في هذه السن المبكرة تكون لديه القدرة على تقليد أبطال الروايات المعروضة والتعاطف مع شخصياتها، مما قد يؤدي في النهاية إلى الانحراف أو التعرض له.

وحتى نتمكن من مواجهة مخاطر وآثار هذه الوسائل ينبغي علينا بناء و تحديد استراتيجية إعلامية قائمة على أسس علمية وتربوية تكون موازية للإعلام الغربي، وتعمل في نفس الوقت على إعداد وتنشئة الطفل العربي بما يتوافق وخصوصيته الثقافية والاجتماعية والدينية وتراعي ميولاته وقدراته.

الإستراتيجية إعلامية

الاستراتيجية الإعلامية هي الإطار النظري الذي توضع في ضوئه ومنهجه السياسات والخطط(2)، مع ضرورة الالتزام بالموضوعية والدقة في تقديم المعلومات والأخبار و استخدام الشواهد والأدلة والبراهين، للتحقق من مصادر الأخبار، وحتى يكون المضمون الإعلامي قادرا على التغيير المطلوب.

ويمكن تحديد أهم خطوات هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- **ضرورة التكامل بين وسائل الإعلام**

يشكل الإعلام عنصرا أساسيا من عناصر أي مجتمع إنساني، مهما كانت درجة تطوره ولذلك فإنه يدرس على أنه ظاهرة اجتماعية"(3).

والمعروف أنه من خصائص الظواهر الاجتماعية العمومية والانتشار والجبرية أو القهرية وأنها خارجية، وهذا يدعونا إلى القول أن تأثير وسائل الإعلام على الفرد، إنما هو تأثير كبير وخطير في نفس الوقت إذا لم توجه هذه الظاهرة وفقا للنمط الاجتماعي السائد في أي مجتمع.

كما أن ضرورة تحقيق التكامل بين مختلف وسائل الإعلام هو أمر ضروري حيث أثبتت الكثير من الدراسات أن أقوى وأنجح أساليب التأثير في الفرد هي التي تجمع بين الاتصال المباشر الذي يعتمد على التأثير الشخصي وكلمة الفم من مصدر موثوق به... والاتصال غير المباشر من خلال وسائل الإعلام التي تتميز بقدرتها على نشر المعرفة، وزيادة الدراية بالأفكار وتتميز حملاته الإعلامية الناجحة في مجال ثقافة الطفل في الدول المتقدمة بأنها تجمع بين أكثر من أسلوب أو وسيلة(4)، إذا ما علمنا أيضا شدة التأثير الذي تمارسه هذه الوسائل السمعية البصرية، فما تقدمه الصحف والمجلات من أخبار ومعلومات ثقافية وتعليمية للأبناء طيلة شهر أو شهرين أو حتى سنة، فإنه بإمكان التلفزيون والفيديو والإنترنيت أن يقدمه في ساعة أو ساعتين من البث أو العرض.

وعندما نتكلم أيضا عن التكامل بين وسائل الإعلام فإننا بذلك ندعو إلى ضرورة التنسيق بينها، لكي نتمكن من مواجهة مشكلة توصيل المعلومات والمعارف إلى الطفل، فالتنوع في استخدام وسائل الإعلام بين الوسائل المكتوبة والمسموعة

والسمعية البصرية، يتيح لنا الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال، مهما كانت انتماءاتهم أو مستواهم التعليمي والاجتماعي.

- الاهتمام بالبحوث التربوية والإعلامية المتخصصة في تنمية وعي الطفل العربي.

إن المزاوجة بين الإعلام والتربية أمر هام وضروري، حتى يتسنى وضع خطط للتنمية الإعلامية والتربوية في إطار متكامل، قائم على التخطيط المشترك ومرتكزا على أسس علمية هي في الأساس محصلة لأبحاث ودراسات علمية متخصصة، حيث أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مطالبة بأن تولي اهتمامها بالدراسات التي تتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والأطفال والبحث عن العوامل التي تساعد على رفع مستوى الوعي و تثقيف الطفل العربي، إلا أن أغلب الدراسات الحديثة تركز على دراسة الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام في الطفل مثل دراسة أثر التلفزيون والإنترنيت على الطفل و ودراسة دور التلفزيون في تثقيف الطفل في مصر.

- مراعاة أسس وقواعد مخاطبة الأطفال واستخدام الأسلوب السهل والواضح

بحيث يجب أن تكون المادة الإعلامية المقدمة قائمة على دراسة علمية لخصائص الطفل وحاجاته، ومطالب نموه، كما يجب أن لا تتعارض القيم التي تقدمها وسائل الإعلام مع قيم المجتمع العربي، حتى نتفادى الصراع النفسي الذي قد تتعرض له شخصية الطفل، وفي هذا الإطار يقول حسن إبراهيم أنه ليس من المعقول أن يأتي التلفزيون مثلا ببرامج غربية أو شرقية تتعارض والمفاهيم التربوية والإسلامية التي تعلمها الأطفال فيشب مزدوج الشخصية(5)

إلى جانب ضرورة ربط الطفل ببيئته العربية، وتراثه الإسلامي، حتى لا يشعر أنه غريب عن واقعه وتاريخه مما قد يقلل من روح الانتماء لديه ويفقده هويته. والابتعاد بقدر المستطاع عن تقديم المادة الإعلامية التي تتضمن الثقافة الأجنبية المليئة بنماذج من العنف والسلوك الانحرافي، خاصة في الإنترنيت والتلفزيون اللذان أصبحا يعجان ببرامج العنف والسلوك المنحرف والأخلاق الهابطة، التي تضر أطفالنا مثل قصص السوبرمان والجاسوسية.

كما ينبغي أن تكون المادة الإعلامية الموجهة للطفل العربي باللغة العربية وسهلة وواضحة وأن تبتعد بقدر الإمكان عن استخدام الكلمات والعبارات

السطحية والعامية، خاصة في الإعلانات والحصص الترفيهية التي نشاهدها يوميا على شاشات التلفزيون ويرددها أبناؤنا.

- دراسة وتحديد مضمون الرسالة الإعلامية الموجهة للطفل

إن الاستراتيجية الإعلامية لإعداد طفل عربي واعي ومثقف ومزود بالخبرات والمعلومات لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق رسالة إعلامية هادفة، قائمة على أسس علمية تراعي قدرات الطفل العربي وتسهم في تكوين شخصية متزنة وتوجهه إلى مبادئ التفكير السليم، وكيفية البحث عن المعلومات، خاصة إذا قدمت هذه المعلومات بأساليب وأشكال فنية متنوعة، فإن ذلك من شأنه أن يجعلها راسخة في أذهان الأطفال.

وفي هذا الجانب يشير الدكتور محمد معوض إلى ضرورة التقليل من الفقرات والأشكال التي تقدم العنف، نظرا لما يتميز به الطفل من قابلية للاستهواء وميل إلى التقليد، كذلك استبعاد كل المواد التي تعتمد على إثارة نوازع الجنس أو العدوان أو تسبب الفزع، أو تبرز العنف بشكل يتنافى مع القيم الإنسانية السائدة (6)

- تدريب العاملين في مجال إعلام الطفل

التدريب هو كل شيء يحدث نمو لدى الإنسان، وهو يسهم في تنمية قدرات العاملين على إعداد برامج وموضوعات إعلامية تهم الطفل وتخدم تطور شخصيته، والرفع من مستوى أدائهم، ذلك أن التدريب يكفل استمرارية الإطلاع على كل ماهو جديد، كما يمكن العاملين من حسن اختيار المادة الإعلامية وتنقيحها وتكييفها بما يتوافق وخصوصيات المجتمع العربي ومتطلبات الطفل في الوقت الحالي.

ولعل أفضل البرامج التدريبية تلك التي تبنى على الكفاية Competency ويقصد بها كفاية جميع المعلومات والخبرات والمعارف والمهارات التي تنعكس على سلوك القائم بالإعلام.

كما يقصد بها أيضا تحديد الأهداف المرجوة من الإعلام تحديدا دقيقا وبشكل واضح، بحيث تلزمهم بالمسؤولية لبلوغ هذه الأهداف.

- الاهتمام بالأطفال ذوو الحاجات الخاصة

إن الاهتمام بالمعوقين في وسائل الإعلام من المسائل الهامة التي يجب على القائمين على الإعلام أخذها بعين الاعتبار، ذلك أن وضعيته النفسية والاجتماعية تتطلب رعاية ومعاملة من نوع خاص، ترتبط على وجه الخصوص بنوع الإعاقة ومدى تأثيرها على النمو الفكري والجسمي للمعوق وتوافقه وتكيفه الاجتماعي معها، خاصة إذا علمنا أن هناك طفلا واحدا من بين كل عشرة أطفال يولد معوقا(7) وتؤكد البحوث والدراسات المتخصصة في مجال الأطفال المعوقون أن 98 ٪ من هؤلاء الأطفال لا يتلقون أي رعاية ومنه كان لزاما على وسائل الإعلام أن تهتم بهذه الشريحة من المجتمع من خلال تقديم مادة إعلامية تتوافق واحتياجات ومتطلبات هذه الشريحة.

وتتمثل هذه الرعاية على وجه التحديد في تقديم الإرشادات والبرامج التي تساعده على التعايش ومواجهة هذه الإعاقة، والاهتمام بالبرامج الهادفة التي تنمي قدراته وتبرز مواهبه وميولاته.

- الحرص على غزارة الإعلام الهادف في ظل الغزو الإعلامي الأجنبي

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات دولية كثيرة، منها ظهور النظام العالمي الجديد، والتوجه نحو الديمقراطية والسعي نحو مأسسة الأنظمة السياسية وخلق مجتمعات مدنية، وتزايدت وتيرة الثورة التكنولوجية وخاصة في مجال الاتصال والإعلام، ومنه دخلت الأنظمة الدولية في مجال العولمة الشاملة لكل القطاعات.

والعولمة عبارة عن عملية مستمرة ذات أبعاد كثيرة تشمل مجالات مختلفة من اقتصاد واجتماع وثقافة واتصال، إلا أن محركها الأساسي يتمثل في صناعة تكنولوجيا الاتصال بالأقمار الصناعية، والشبكات المعلوماتية متعددة الخدمات والثورة الرقمية، وذلك للخدمات الكبيرة التي تقدمها هذه الشبكات المعلوماتية في عملية العولمة (8)

ومنه كان لزاما على وسائل الإعلام العربي، وخاصة تلك المتخصصة في مجال الطفل والطفولة الحرص على الاستخدام السليم لهذه الشبكات والاستغلال العقلاني لمختلف برامجها وموضوعاتها الثقافية، حتى نتجنب الوقوع في خطر العولمة المعلوماتية و الثقافية.

لذلك يجب أن نحرص على غزارة وتكثيف البرامج والمادة الإعلامية العربية المحلية، وضرورة غربلة تلك المادة الإعلامية والبرامج الغربية من كل ما يسيء للهوية الثقافية للطفل العربي

وما يمكن أن يقال في الأخير أنه يجب أن تكون المادة الإعلامية المقدمة للطفل هادفة وشاملة تسهم في تنمية وبلورة شخصية ووعي الطفل، وكل ما من شأنه تطوير قدراته وملكاته اللغوية والثقافية والاجتماعية والوجدانية والأخلاقية، وتحفزه على التفكير الإبداعي وتنمي لديه القيم الدينية والأخلاقية كما يجب أن تراعي وسائل الإعلام العربية طبيعة جمهور الأطفال وخصائصه العمرية والجنسية واللغوية والثقافية المعرفية، وأن تخاطبه بناءا على تلك الخصائص.

المراجع

1- محمد إسماعيل إبراهيم: معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربي، د ت، ص204

2- عبد العزيز شرف: الإعلام الإسلامي وتكنولوجيا الاتصال، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 228.

3- جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، مصر، د ت، ص215

4- محمد معوض: إعلام الطفل، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص15

5- قسم التحقيقات: الإذاعة والتلفزيون والطفل، مجلة التربية، العدد 76، قطر، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، آذار1974، ص 61

6- محمد معوض: مرجع سبق ذكره، ص 48

7- فوزية فهيم: الإذاعة والتلفزيون في خدمة الطفل المعوق، مجلة الفن الإذاعي، العدد95، ص 38

8- فضيل دليو وآخرون: الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، الجزائر 2001، ص 135

الفصل الثاني

التنمية البشرية وإستراتيجية التعليم في الجزائر

مقدمة

يمر العالم اليوم بتغيرات سريعة في ظل نظام عالمي جديد اتفق على أنه عولمة وما بعد حداثي، نظام تحكمه المعرفة والتبادل المعلوماتي، وتغيرت رؤى العالم وظهرت ملامح جديدة للتنمية، حيث أصبح مضمون التنمية هو الأساس بدلا من مظاهر التنمية البشرية، وأصبح الإنسان هو مركز هذه التنمية.

ولأن التنمية البشرية بالإنسان وللإنسان فلا بد من تحقيق ثلاثية التنمية وهي:

- بناء القدرة البشرية وتطويرها.
- الاستخدام الاجتماعي الأمثل لهذه القدرة
- دعم المشاركة الفردية والجماعية في اتخاذ القرار.

وفي ضوء هذه الثلاثية جمعت التنمية البشرية بين الدخل والصحة والتعليم، وأصبح الهدف هو القضاء على المشكلات التي يعاني منها الإنسان في كل المجالات، ويعد التعليم من أهم ركائز التنمية البشرية في أي مجتمع، وذلك لما يؤديه من وظائف هامة في حياة الفرد والأسرة والمجتمع ككل، هذا بالإضافة إلى أن التعليم يرتبط ارتباطا قويا بكثير من مؤشرات التنمية الأخرى.

ولذلك فإن نجاح العملية التعليمية يتطلب رؤية واستراتيجية جديدة تهدف إلى تنمية البشر اجتماعيا ومعرفيا، وتسهم في تنمية المجتمع الجزائري من كل الجوانب.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تغيرات كثيرة في مجالات متعددة ومتنوعة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية، كانت من نتيجتها ازدياد الاهتمام بالإنسان وتنمية قدراته وميولاته وامكانياته، وتغيرت رؤى العالم وظهرت ملامح جديدة للتنمية، حيث أصبح مضمون التنمية هو الأساس بدلا من مظاهر التنمية البشرية، وأصبح الإنسان هو مركز هذه التنمية أي أن الإنسان هو وحده القادر على عملية الاستثمار، والإنتاج، وتحسين الكفاءة، ومنه القدرة على تحقيق التنمية، من خلال ما يمتلكه من قدرات عقلية

ومعرفية والتي اكتسبها عن طريق عملية التربية والتعليم، وعليه فإن الوصول إلى التنمية الشاملة والازدهار لا يعتمد على مجرد الثروة المادية، بل يعتمد أساسا على الخبرة العلمية والفنية العالية، وعلى هذا الأساس يصبح التعليم هو الإطار المحدد لعملية التنمية، في ظل نظام عالمي جديد اتفق على أنه عولمة وما بعد حداثي، نظام تحكمه المعرفة والتبادل المعلوماتي.

و يعتبر قطاع التربية والتعليم أداة استثمار اجتماعي واقتصادي بفضل مخرجاته من الإطارات والفنيين، حيث "يعد مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات التي ننتجها وتحسين الإنتاجية التي نحن في حاجة ماسة إليها، إنه السبيل إلى رفع مستويات التوظيف وبناء قوى عمل ذات نوعية مرتفعة، كما أنه السبيل نحو مستويات معيشية أرفع لكافة الأفراد"(1)

وعليه فإن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم يعد السبيل الرئيسي لكل مجتمع نحو التنمية والتقدم الاجتماعي، باستخدام مجموعة من الوسائل والبرامج التربوية وضرورة التخطيط لها لتحقيق الأهداف المرجوة، والتي تستمد أهدافها وقيمها من مقومات ومبادئ وخصوصية كل مجتمع.

1- حول مسألة التنمية البشرية والتعليم:

قبل الشروع في تحديد مفهوم التنمية البشرية يجدر بنا أولا تعريف التنمية، حيث يشير علماء الاقتصاد والاجتماع إلى وجود اختلاف بين مصطلحي النمو والتنمية، فالأول يعني وجود زيادة ثابتة ومستمرة في جانب معين من جوانب الحياة، بينما تشير التنمية إلى زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في مختلف المجالات.

فالتنمية هي أسلوب للعمل الاجتماعي يرتكز أساسا على إحداث التغير الاجتماعي المقصود من خلال الإعداد والتنفيذ للمشروعات والبرامج"(2)، كما أنها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي"(3)

أما التنمية البشرية فهي مجموع البرامج والأنشطة التي تشبع احتياجات الإنسان لزيادة معارفه ومهاراته في العمل.(4)

أما في معناها العام فهي زيادة معارف ومهارات واتجاهات الأفراد من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة التي تحدد بطرق تلائم قدرات الفرد واستعداداته وميولاته.

أما الاستراتيجية، فهي التخطيط الفعال للموارد البشرية من خلال إعداد خطط وبرامج وتسطير الأهداف للأفراد المتوقع منهم أدائها، والمقصود بالإعداد هنا هو تنمية الأفراد نفسيا ووجدانيا وسلوكيا.

2- أهداف التنمية البشرية

تهدف التنمية البشرية إلى تحقيق حياة أفضل بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بأسلوب علمي مخطط، أي أن التنمية البشرية تعتمد بدرجة كبيرة على المبادرة والقدرة على التنبؤ بكل الظروف والمتغيرات التي قد تؤثر على مواردها البشرية، ولأن التنمية البشرية بالإنسان وللإنسان فلا بد من تحقيق ثلاثية التنمية وهي:

- بناء القدرة البشرية وتطويرها.
- الاستخدام الاجتماعي الأمثل لهذه القدرة
- دعم المشاركة الفردية والجماعية في اتخاذ القرار.

وفي ضوء هذه الثلاثية جمعت التنمية البشرية بين الدخل والصحة والتعليم، وأصبح الهدف هو القضاء على المشكلات التي يعاني منها الإنسان في كل المجالات.

2-1- بناء القدرة البشرية وتطويرها

تهدف التنمية البشرية إلى تنمية مهارات الأفراد، بحيث تصبح قادرة على الزيادة في الإنتاج وتحقيق مسألة التوازن بين الإنتاج والزيادة السكانية، أي أنها تعتمد على عملية تنظيم الأسرة من خلال تنظيم عملية الإنجاب وترشيد الاستهلاك، إلى جانب تشجيع الأسر على العمل على استغلال قدرات أفرادها خاصة منها المرأة الماكثة في البيت وتحفيزها على الإنتاج المنزلي بكل أنواعه سواء في الطبخ أو الخياطة والتطريز أو النسيج...إلخ

2-2- الاستخدام الاجتماعي الأمثل لهذه القدرة

ويظهر من خلال محاولة تجنيد وتعبئة كل الأفراد والكفاءات وحثهم على ضرورة النهوض بالمناطق الريفية والنائية، بما يحقق نوعا من التوازن والتكافؤ بينها وبين المناطق الحضرية، وذلك بهدف التقليل من ظاهرة النزوح الريفي، بحثا عن وسائل أكثر رفاهية ومستويات معيشية أفضل، كما تهدف التنمية البشرية في هذا الجانب إلى تشجيع كافة النشطاء الاجتماعيين والثقافيين للنهوض بالمجتمع وتنميته من خلال تكوين الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي الخيري والثقافي وكذلك الرياضي.

2-3- دعم المشاركة الفردية والجماعية في اتخاذ القرار

تعد عملية تدريب الأفراد على اتخاذ القرارات والمشاركة في الحياة العامة من أهم أهداف التنمية البشرية، ذلك أن العمل الجماعي لا يتحقق من فراغ، وإنما لا بد من تنمية مهارات الأفراد لكي يصبحوا أعضاء فعالين سواء في التنظيم أو في المجتمع، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وذلك بالنظر إلى الممارسات الجديدة في عملية التسيير منها خاصة استقلالية المؤسسات والخوصصة، والذي نتج عنها تخفيض درجة المركزية في السلطة.

3- مؤشرات التنمية البشرية

إن التنمية البشرية في مختلف المجالات لها عدة مؤشرات وملامح ساعدت على بلورة وتجسيد ما تصبوا إليه من أهداف، ومن أهم مؤشرات التنمية البشرية في أي مجتمع نجد:

3-1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى التنمية في أي مجتمع، حيث نجد أن الفرد في الدول المتقدمة نصيبه من الدخل يفوق بكثير نصيب الفرد في الدول النامية، لعدة اعتبارات اقتصادية، أهمها تحقيق الموازنة بين قيمة الإنتاج (السلع) والقدرة الشرائية للمواطن (الاستهلاك)، إلى جانب الانتعاش الاقتصادي لهذه الدول.

3-2- الصحة

يعد القطاع الصحي من القطاعات الهامة الدالة على مستوى التنمية في أي مجتمع، حيث تهدف التنمية البشرية في هذا الجانب إلى الوقاية والحد من انتشار الأمراض والأوبئة، وتوفير الإمكانيات اللازمة للعلاج والقضاء على المشكلات الصحية، ومحاولة الوصول إلى الأساليب والطرق العالمية في العلاج والتغذية ونشر الوعي الصحي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

3- 3- التعليم

لقد باتت دول العالم الغنية منها والفقيرة تنظر إلى قطاع التربية والتعليم على أنه من أهم القطاعات التي تساعد على التقدم والرقي في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحساسة في المجتمع ومن أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، التي تساهم بشكل بارز في "تكوين وبناء قدرات الإنسان ليصبح مفكرا ومبدعا وواعيا من خلال تنمية طاقاته الاستيعابية وتطوير قدراته بما يتلاءم مع اختياراته ومعطيات الواقع المعيشي" (5)

و يشير مفهوم التعليم إلى تلك العمليات والأنشطة والفعاليات التي يقوم بها المعلم وهو بصدد تعليم تلاميذه درسا جديدا، بحيث يسخر تلك الفعاليات لتحقيق الهدف من الدرس وهو إيصال ما يود المعلم إلى تلاميذه، بحيث يتعلم هذا الأخير شيئا جديدا، والهدف منها دون التطرق إلى مفاهيمه وخصائصه.

كما يعرف التعليم بأنه عملية نقل المعرفة من المعلم إلى المتعلم، أي أن الهدف الرئيسي من عملية التعليم هو نقل وإكساب المعلومات إلى المتعلم، ومن هنا يمكن القول أن عملية التعليم هي جملة الأنشطة والعمليات المقصودة التي يقوم بها المعلم في سبيل نقل المعارف والعلوم إلى المتعلمين ويستعين في ذلك بمختلف المعارف والمهارات الضرورية لنجاحه في أداء مهمته على أحسن وجه.

4- مشكلات التنمية البشرية والتعليم في الجزائر

يعد نظام التعليم مكونا أساسيا للبنية التحتية لأي مجتمع، والمصممة لمواجهة كافة احتياجات الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال توفير الموارد التي يحتاجها حتى يتمكن من الارتقاء بمهارات الأفراد والتكيف مع متطلبات المجتمع المتزايدة.

إن التطورات الحديثة على المستويين المحلي والعالمي جعلت سياسات التعليم في دول العالم النامي وفي الجزائر على وجه التحديد تواجه مجموعة من التحديات والصعوبات، خاصة بعد التحول نحو الاقتصاد المفتوح المبني على العولمة وتكنولوجية المعلومات والمعارف، حيث يرى البعض أن " التغير التكنولوجي والاتجاه نحو مجتمع المعلومات سوف يوفر المزيد من فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة، غير أن هذا الأمر مرهون بتوفر الرغبة لدى العمال للتغير وقدرتهم على التوافق مع المتطلبات التي يفرضها الاقتصاد"(6)

وعليه فإن تكوين شخصية الفرد هي نتاج عملية التعلم والتعليم، أي أن التربية هي التي تساهم بشكل فعال في اكتساب الخبرات والمهارات المتراكمة عبر مراحل الحياة المختلفة، والتي يمكن من خلالها تلبية احتياجاته الفعلية والتوافق مع المتطلبات والاحتياجات الاجتماعية، لكن رغم هذا فإن عوائد التعليم خاصة في المجتمعات النامية والجزائر على وجه الخصوص تبقى دون المستوى والطموحات المرجوة، مقارنة مع كلفته، وذلك لوجود عقبات تقف حائلة دون تحقيق أهدافه، وتعيق سير العملية التعليمية مما يؤدي إلى إهدار تعليمي واجتماعي، ومن هذه المشكلات نذكر:

4-1- السيطرة الحكومية بتنظيماتها البيروقراطية على نظم التعليم

إن العملية التعليمية في دول العالم الثالث وفي الجزائر على وجه التحديد تخضع للسيطرة شبه كلية من طرف الحكومات، وما ينجم عنها من تعسف في تسييرها وإدارتها، مما يقلل من عملية تنفيذ السياسات والبرامج والمقررات التعليمية المسطرة بطريقة فعالة وناجعة تسهل عملية الاستيعاب والتحصيل الدراسي بالإضافة إلى المشكلات المالية وضعف الكفاءات في التسيير والإدارة، الشيء الذي يجعل من عملية الإصلاح بطيئة ولا تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها.

4-2- نقص موارد التمويل

يعتبر هذا المشكل من المشكلات البارزة في معظم الدول النامية، وتعاني المدرسة الجزائرية من ضعف كبير في ميزانية التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تعاني المنظومة التربوية من محدودية تمويل المدارس بالوسائل البيداغوجية التعليمية ومن إدخال تكنولوجيا المعلومات، مما أثر على المردود التعليمي ونقص الكفاءات التي تقدمها المدارس خاصة في ظل الانفتاح العالمي و الاقتصاد الجديد المبني أساسا على المعرفة والتقنية.

4-3- نقص الخبرات والمهارات

تعاني المنظومة التربوية من نقص كبير في تكوين المؤطرين والمربين بما يتوافق والمتطلبات الجديدة للتغير، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات التربوية التي لم يقابلها برنامج تكويني صارم يساهم في التأطير العلمي والمهني للأساتذة، الشيء الذي نتج عنه الكثير من المشكلات أهمها التذمر الكبير في أوساط المربين على هذه الإصلاحات، والإضراب عن العمل أكثر من مرة.

4-4- التسرب المدرسي

يعتبر التسرب المدرسي من أهم المشكلات التربوية التي تعاني منها المدرسة الجزائرية، حيث أصبحت تشغل اهتمام جميع العاملين في قطاع التربية والقائمين على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، وقد أرجع بعض علماء الاجتماع مثل "بورديو" "Bourdieu"، "باسرون" "passeron"، و"بودلو" "Boudelot" و "استبلي" "Establet" أسباب التسرب المدرسي إلى الوضع والمكانة الاجتماعية التي يعيش فيها المتعلم، أي أن الأطفال الذين ينتمون إلى طبقات ذات مستوى اجتماعي متدهور يكون مردودها التعليمي ضئيل ومن ثمة فهي الأكثر عرضة للتسرب"(7)

والتسرب المدرسي يعني انقطاع التلميذ عن المدرسة في مرحلة معينة قبل إتمام متطلباتها، مما يؤثر على مخرجات العملية التعليمية، ومنه فشل الاستثمار البشري في هذا المجال، وتتمثل خطورة هذه الظاهرة في ترك أعداد كبيرة ممن تلقوا نصيبا من التعليم دون متابعة أو استكمال لتعليمهم، مما يزيد في نسبة الأمية في الجزائر.

1- أنواع التسرب

من بين أكثر أنواع التسرب المدرسي و الأكثر انتشارا في الجزائر نذكر:

√- ضعف قدرة التعليم على مواجهة متطلبات المجتمع، حيث لا يلتحق الطفل تماما بالمدرسة، نظرا لقلة الإمكانيات المجتمعية في التعليم، خاصة في المناطق الريفية والنائية، ومنه فإن هذا النوع من التسرب هو نتاج لعدم التحاق الطفل بالمدرسة رغم بلوغه السن القانونية للتعليم.

√- انقطاع التلميذ عن المدرسة قبل إتمامه لمراحل تعليمه، كأن يتوقف في السنة السادسة ابتدائي أو التاسعة أساسي أو في السنة الثالثة ثانوي...، وهذا النوع من التسرب هو الأكثر شيوعا، خاصة في المرحلة الثانوية.

√- تسرب التلميذ وانقطاعه عن الدراسة قبل إتمامه للمرحلة التعليمية.

2- عوامل وأسباب التسرب المدرسي

إن المتتبع لنسب التسرب المدرسي في الجزائر يلاحظ أن نسبة التلاميذ الذين ينهون التعليم الأساسي والثانوي دون تكرار أو بتكرار واحد، تتجاوز 15٪، وأن 20 ٪ ممن انتقلوا لا يتحصلون على شهادة البكالوريا، ومن ثمة يمكن تصور النسبة الهائلة للإخفاق المدرسي (التسرب المدرسي)، بحيث يقدر: عدد المتسربين ب 500.000 ألف تلميذ سنويا، منهم 200.000 ألف خلال التعليم الأساسي و130.000 ألف في نهاية التعليم الأساسي، و140.000 ألف في نهاية التعليم الثانوي (8)

ومن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظاهرة تسرب التلاميذ نذكر:

√- العوامل الشخصية الذاتية

من عوامل التسرب المدرسي التي ترجع إلى التلميذ نفسه هو ضعف الصحة والعاهات والتشوهات الخلقية، وهي عوامل تعوق وتحد من قدرة المتعلم على بذل الجهود ومسايرة زملائه داخل القسم الدراسي، وقد يصاب التلميذ ببعض الاضطرابات الفيزيولوجية وبعض الأمراض الشائعة الانتشار كفقر الدم أو السمنة المفرطة أو اختلال في الغدة الدرقية، مما ينتج عنه نفور من الدراسة ومن الزملاء

الشيء الذي يؤدي إلى ضعف مردودية المتعلم، وقد يكون سببا في تسربه وتركه للدراسة.

√- العوامل العقلية

لقد أثبتت دراسة كريستين إنجرام أن الترابط بين نسبة الذكاء ونسبة التحصيل قد تصل أحيانا إلى 0.74، وهذا يعني أن العوامل العقلية لها دور كبير في ظاهرة التسرب الدراسي، نظرا لما تتطلبه العملية التعليمية من قدرات واستعدادات، فالتلميذ الضعيف لا يستطيع أن يتقدم في دراسته للمواد المقررة على التلاميذ العاديين، ولا تناسبه طرق التدريس المتبعة، لذلك يكون أكثر عرضة للفشل والإحباط علاوة على العقاب و السخرية التي قد يتعرض لها سواء داخل المدرسة أم خارجها.

√- العوامل النفسية

إن انعدام الرغبة في التعليم وعدم الاهتمام بها من أهم الأسباب الشخصية لظاهرة التسرب المدرسي وقد يرجع ذلك للوسط الاجتماعي وظروف التنشئة الاجتماعية للطفل، مثل السكن، الشجار الدائم بين أفراد الأسرة، المعاملة القاسية للتلميذ، عدم الشعور بالحب والاطمئنان...إلخ.

ويعد مستوى الطموح من أهم العوامل النفسية التي تتصل اتصالا وثيقا بالنجاح و الفشل، إذ يفشل الكثير من التلاميذ الموهوبون في دراستهم ويحصلون على نتائج عادية أو ضعيفة، لعدم إدراكهم لمستوى قدراتهم، أو لانعدام الرغبة والهدف فتعجز خبراتهم الدراسية عن استثارة ميولهم وقدراتهم.

وقد تكون لطبيعة العمل المدرسي أثرها في تعب المتعلم وشعوره بالملل وعدم قدرته على التركيز حيث أن الكثير من البرامج الدراسية تجعل من يوم التلميذ يوم عمل كامل، مما قد يسبب نوعا من الملل والضجر والصعوبة في أداء الأعمال والوظائف، ومنه النفور من الدراسة والتعليم، كما أن عامل القلق وعدم الشعور بالأمن يعيق التلميذ على التفكير الإبداعي والنقدي وقد يتسبب التوتر في تشتيت ذهن المتعلم ويسيطر عليه أثناء الامتحانات.

٧- العوامل الاجتماعية

لا تقل العوامل الاجتماعية أهمية عن العوامل السابقة، بل إن الأسرة والمحيط الاجتماعي الذي يتفاعل معه التلميذ يلعب دورا حاسما في تنمية اتجاهات وتحديد أهدافه وطموحاته، فالطفل قبل أن يلتحق بالمدرسة يقضي داخل أسرته وقتا لا يقل عن خمسة سنوات، و لاشك أن الطفل يستمد من أسرته الميول والاتجاهات والعادات والتقاليد واللغة، ويتأثر بما تهيؤه له الأسرة من أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية وعاطفية، وهذا ما يؤثر في دافعية المتعلم للتعلم و الرغبة في التحصيل.

كما تلعب حالة عدم الاستقرار داخل الأسرة وكثرة الخلافات والشجارات بين الأبوين دورا حاسما في الفشل الدراسي والتسرب، حيث تؤدي تلك الخلافات إلى إهمال التنشئة الاجتماعية للطفل وعدم إشباع حاجاته الضرورية وحرمانه من العطف والحنان ومن الرعاية والاهتمام، إلى جانب كثرة الأبناء وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة، وغياب الأب المستمر عن البيت سواء بسبب العمل أو الوفاة أو السفر، كلها عوامل تؤدي إلى إهمال تربية الأبناء ورعايتهم ومتابعتهم دراسيا، فكل هذه الأوضاع والظروف التي يعيش في كنفها المتعلم قد تؤدي إلى إهماله لتعليمه ومنه فشله في الدراسة وانقطاعه عنها، ذلك" أن الاضطرابات الأسرية تنعكس سلبا على الفرد وتفكيره، حيث أنه لا يستطيع التركيز في أداء واجباته المدرسية، أو مراجعة دروسه، وقد يكون إهمال الآباء و الأمهات وانشغالهم بأعمالهم سببا في الغياب والهروب والتسرب من المدارس، إن عدم الاستقرار في الحياة، ما هي إلا نتيجة لتلك المنازل التي تخلوا من الآباء، ليس فقط الأب المتوفى أو المنفصل عن عائلته بالطلاق أو المرض الطويل، بل الأب الذي يطغى عليه عمله أو أصحابه، وما إلى ذلك من طغيان يحرم عائلته من الحضور معهم والأنس بهم"(9) ولا يمكن أن ننسى ما للحي والجيران والأصدقاء من دور في اكتساب العادات السلوكية والخبرات الفكرية، فكلما كان المستوى الفكري لهؤلاء جيد، كلما ساعد ذلك على اكتساب العادات والخبرات الحسنة، ومنه التحفيز على التعلم، إلى جانب التأثير الكبير للمكانة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتعلم، فقد توصلت دراسة عبد الله عبد الدائم إلى حقيقة مفادها أن معدلات ترك المدرسة والتخلف الدراسي كبيرة لدى التلاميذ الذين ينتمون إلى طبقات متواضعة وخاصة البيئة العائلية والاجتماعية... ذلك أن الطبقة

الاجتماعية ليست عائقا يقف دون دخول المتعلم للتعليم فحسب، وإنما هي عامل سلبي في النجاح الدراسي(10)

ويمكن تلخيص أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب الدراسي في النقاط التالية:

- ضعف الروابط والعلاقات داخل الأسرة، وكثرة الخلافات والشجارات الدائمة بين الوالدين.
- كثرة عدد أفراد الأسرة، مع ضيق المنزل وانخفاض مستوى الدخل.
- غياب أو وفاة أو مرض أو سفر الأب.
- المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المتعلم، كالحي والشارع والمستوى الفكري والثقافي للجيران والأصدقاء.
- المكانة أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتعلم المتسرب.

٧- العوامل الاقتصادية

إن الفقر والحرمان من أهم العوامل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الأسر الجزائرية خاصة في المناطق الريفية والنائية وفي الأحياء الهامشية والشعبية في المناطق الحضرية، والتي تؤدي إلى التسرب الدراسي، حيث أن معظم الذين يتسربون ويعيدون السنة الدراسية هم من أبناء الطبقة الفقيرة(11)، والتي تعاني من نقص في التغذية والسكن غير الملائم دراسيا وصحيا، وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لشراء الأدوات المدرسية، مما يدفع الوالدين إلى تشغيل أبنائهم بعد الدراسة، فالابن يساعد الأب في كسب المال بالعمل معه أو عند الآخرين، والبنت تساعد والدتها في الأعمال المنزلية وقد تعمل أيضا خارج البيت، ذلك أنه من العوامل التي قد تلعب دورا سلبيا في التحصيل الدراسي، أن التلميذ في بعض الأسر الفقيرة يعتبر مصدرا من مصادر الدخل، فيستعان به على ذلك لأن بعض الأسر تعجز على تحمل شراء اللوازم المدرسية والتي تطلب من التلميذ من حين لآخر(12)

√- **العوامل الثقافية**

يلعب المناخ الثقافي الذي توفره الأسرة دورا في قدرة التلميذ على التحصيل الدراسي، فضعف المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين لا يساعدهما على القيام بدورهما في متابعة وتوجيه أبنائهما دراسيا والعكس صحيح، فالمعلم في المدرسة يقدم الدرس بطريقة جماعية قد تصلح للبعض دون الآخر فالتلميذ الذي يعيش في أسرة متعلمة أو مثقفة تساعده على فهم الأمور المستعصية، وفي هذه الحالة تلعب دورا مكملا للمدرسة في رسالتها التعليمية.

وما يقال عن المستوى الثقافي والفكري داخل الأسرة، يمكن أن يقال أيضا عن المدرسة، فالمدرسة الفقيرة من ناحية الوسائل التعليمية والثقافية والترفيهية والمؤطرين، و تفتقر للأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين، تؤدي إلى عدم قدرة التلميذ على التعبير عن مشاكله الاجتماعية والنفسية والدراسية وكذلك عدم قدرته على إبراز مواهبه وقدراته بالشكل اللازم، وقد تؤدي عملية الإهمال وعدم مراعاة المواهب والقدرات والمشكلات إلى نوع من الملل والنفور من الدراسة، ومنه الانقطاع والتسرب.

ولكن رغم ما للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من دور في ظاهرة التسرب، إلا أنها تبقى عاجزة عن تقديم تفسير شامل ودقيق عن عدم تكافؤ فرص النجاح، لذلك يجب أن لا نغفل عن دور ورغبة المتعلم وإرادته في التعليم وكذلك الإدارة التعليمية وما توفره من عوامل بيداغوجية تحفز المعلم والمتعلم على التعلم.

√- **العوامل البيداغوجية**

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات المسؤولة عن رعاية وتنمية قدرات التلميذ، فهي المؤسسة التي يقضي فيها المتعلم معظم وقته، ولذلك يجب أن تتوفر المدرسة على جملة من العوامل والشروط التي تسهل على المتعلم استيعاب الدروس والتحصيل، ويمكن حصر أهم العوامل البيداغوجية التي لها تأثير كبير على ظاهرة التسرب في النقاط التالية:

- **المناهج وطرق التدريس**

قد لا تتماشى مناهج وطرق التدريس مع كل التلاميذ وفي كل الأوساط الاجتماعية، فضعف المناهج التربوية وتعقد وصعوبة موادها وطول حجمها يجعلان المعلم والمتعلم يواجهون صعوبات في تعلمها وفي إنهاء المقرر أيضا من البرنامج، حيث يسرع الأستاذ في إنهاء البرنامج دون فهم أو استيعاب التلاميذ، وفي غياب منهجية منظمة ومحددة، وطريقة مناسبة للتدريس، كل هذا يؤدي بالمتعلم إلى التخلي عن المادة وعدم فهم محتواها بالشكل المطلوب، والعكس إذا كان التلميذ على درجة كبيرة من الذكاء ويسبب ضعف المناهج وعدم كفاءة المعلم وسوء تحكمه في طرق التدريس فإن ذلك قد يؤدي بالمتعلم إلى الاستهانة بدروسه، لأنها لا ترضي حاجاته إلى البحث والمعرفة، على ذلك يهمل دروسه ولا يستذكرها(13)، ومن هنا يبدأ الفشل الدراسي والرسوب والتسرب.

كما أن افتقار البرنامج إلى أنشطة يدوية أو وسائل إيضاح تساعد على الانتباه وتمنع تشتت فكر التلميذ يعيق المتعلم على تنمية روح التفكير و الاستنباط وقدراته الابتكارية.

- **العلاقات التربوية داخل المدرسة**

يعد الجو المدرسي وما يسوده من علاقات اجتماعية بين أطرافه من العوامل الأساسية في زيادة دافعية التعلم وتحفيزه ويقصد بالجو المدرسي العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع المدرسي، سواء كانت علاقة المدير بالمعلمين والتلاميذ، أو علاقة المعلم بتلاميذه، ثم علاقة التلاميذ ببعضهم البعض، فإذا كان الجو المدرسي يسوده الود والمحبة وروح التعاون وتحمل المسؤولية، كان لذلك أثر عظيم على التحصيل الدراسي، والعكس إذا كانت هذه العلاقات يحكمها الكره، فسوف يؤدي حتما إلى الفشل(14).

5- انعكاسات التسرب المدرسي على التنمية البشرية

قد يبدوا للبعض أن ظاهرة التسرب المدرسي، ما هي إلا مشكلة تربوية تحدث داخل الأقسام الدراسية إلا أن المتمعن في الظاهرة يرى أن لها آثار وانعكاسات

تتجاوز بكثير المحيط المدرسي، و هذه الانعكاسات تتجلى بشكل واضح على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

5-1- الانعكاسات الاقتصادية

إن التطورات الاقتصادية ومتطلبات التغير الاجتماعي تفترض وجود يد عاملة على درجة من المهارة والكفاءة، وأن يكون العامل على درجة أدنى من التعليم حتى يتسنى له القيام بدوره على أحسن حال غير أن ظاهرة أو مشكلة تسرب التلاميذ تقف عائقا أما م هذه الشروط والمتطلبات في ظل اقتصاد متفتح على العالم وتسوده تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأفكار والمعارف، وعليه فإن التسرب المدرسي يساعد على ظهور طبقة من اليد العاملة المحرومة مهنيا وحرفيا ومعرفيا، مما يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية.

ومن نتائج التسرب المدرسي نمو اتجاهات وقيم سلبية وغير مقبولة اجتماعيا واقتصاديا، كعدم إتقان العمل بسبب افتقاد الخبرة والكفاءة، عدم احترام الوقت، وهو من أهم المشاكل التي يعاني منها الفرد في المجتمعات النامية، فالوقت لا يمثل له الكثير على اعتبار غياب الدافع أو عدم القدرة على الابتكار والتجديد إلى جانب اللامبالاة، وعدم القدرة على إقامة علاقات والتعاون مع المحيطين به داخل التنظيم وهو الشيء الذي قد يضعف من نزعة الولاء وحب الانتماء لدى الفرد.

5-2- الانعكاسات الاجتماعية.

من بين أكثر انعكاسات التسرب الاجتماعية نجد صعوبة الاندماج والتكيف في البيئة الاجتماعية للفرد وذلك لشعوره الدائم بالنقص والاختلاف عن الآخرين، مما قد يدفع به للقيام بسلوكات تجعله متميزا عنهم، ومن أهم السلوكات الناتجة عن ظاهرة التسرب المدرسي نجد الانحراف والجنوح، فنتيجة لوقت الفراغ وعدم وجود عمل يشغله، يلجأ المتسرب إلى بعض السلوكات الانحرافية للحصول على المال والترفيه عن نفسه، كالسرقة المنزلية، أو السطو والاعتداء على الآخرين...إلخ.

كما أن المستوى التعليمي المحدود للفرد المتسرب لا يسمح له بالمشاركة الفعالة في القضايا والنشاط الاجتماعي والسياسي لمجتمعه، كالمشاركة في اتخاذ القرارات أو القيادة.

6- نحو رؤية استراتيجية للتنمية البشرية والتعليم في الجزائر

من خلال الطرح السابق يمكن القول أن التعليم يلعب دورا رئيسيا ومؤثرا في عملية التنمية والتقدم الاجتماعي وفي زيادة قدرة الفرد على العمل والإنتاج، ومنه المجتمع على مواجهة التحديات التي تعترض مساره.

ولتعاظم أهمية ودور التربية في واقعنا الاجتماعي، أصبحت عاملا هاما وأساسيا في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تعد بحق استثمارا في الموارد البشرية وانتعاش المؤسسات المجتمعية، بما تحققه من زيادة في الإنتاج الوطني، من خلال تطوير وإدخال الأساليب و التقنيات العلمية والمعرفية، وتحليل النظم الاقتصادية والتسيير العقلاني للتنظيمات وترشيد الاستهلاك، وتعبئة الجماهير والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تخص مجتمعهم.

إن علينا أن ندرك حقيقة أن قوة المجتمع تكمن في قوة نمط التعليم وأساليبه في حاضره وأن مستقبلنا سوف يعتمد على درجة استعدادنا لإعادة هيكلة وبناء وتجديد نظمنا التعليمية، وهذا كله لا يأتي من فراغ و لا يتحقق بطريقة عشوائية، وإنما ينبغي علينا البحث عن الطرق والسبل الممكنة.

ولذلك فإن نجاح العملية التعليمية يتطلب رؤية واستراتيجية جديدة تهدف إلى تنمية البشر اجتماعيا ومعرفيا، ويمكن صياغة أهم الرؤى الاستراتيجية للتنمية البشرية والتعليم في الجزائر من خلال النقاط التالية:

6-1- تحسين محتوى المقررات الدراسية

والمقصود به ضرورة مواكبة البرامج والمقررات الدراسية للتغيرات الحاصلة في الحياة الواقعية للمتعلم، كما لا ينبغي أن تنفصل العملية التعليمية والتكوينية عن الحياة العملية للمجتمع، حتى لا يحدث نوعا من الانقطاع و عدم التواصل بين ما هو نظري تعليمي وما هو عملي تطبيقي.

6-2- تبني الطرق الحديثة في التدريس

إن الاعتماد على الطرق التقليدية في التدريس لا يساعد على تنمية قدرات المتعلم وإبراز مواهبه ولذلك علينا تبني طرق التدريس الحديثة لرفع درجة وعي وتفكير المتعلم التي تساعده على الإبداع والابتكار وضرورة الابتعاد عن الطرق التلقينية التي لا يساهم فيها المتعلم على الإطلاق والتي تقوم فقط على مجرد تراكم المعارف دون فهم أو تمحيص.

6-3- زيادة الاهتمام والرفع من ميزانية التعليم

تتطلب العملية التعليمية جملة من الوسائل والأدوات البيداغوجية لتحقيق أهدافها، ولذلك لا بد من الرفع في مستوى الإنفاق التعليمي لكل تلميذ في مختلف المناطق الجغرافية وفي كل المراحل التعليمية وحسب خصوصية كل مرحلة، وذلك من خلال بناء المدارس وتوزيعها بشكل عادل، وتوفير التمويل المادي الكافي لمد النظام التعليمي بكافة التسهيلات اللازمة للعملية التعليمية من كتب وأجهزة ومعدات للعمل التطبيقي المدرسي.

6-4- التقليل من الحجم الساعي الدراسي للمعلم

ويعني ضرورة تخفيض العبء الدراسي للمعلم، و جعله في مستويات معقولة، حتى يتمكن المعلم من تقديم عمله بطريقة فعالة وناجعة، كما أن هذا التخفيض يساعده على التدقيق والتركيز أكثر في مجال تخصصه، وذلك ضمانا لإعداد أفضل للتلاميذ ودرجة أداء أحسن من جانب المعلم.

6-5- تخفيض عدد التلاميذ داخل القسم

تتطلب درجة الإعداد المهني والتعليمي أن تكون عملية الاتصال بين المعلم والمتعلم سهلة وبسيطة غير أن كثافة القسم تجعل من عملية الاتصال عملية صعبة، كما تتشتت مجهودات المعلم بين عدد كبير من التلاميذ الذين يختلفون فيما بينهم، من حيث القدرات والاستعدادات وكذلك من حيث درجة التهذيب والانضباط، وهو

الشيء الذي يؤدي إلى ضعف التحصيل وعجز في الاستيعاب، ولذلك لا بد أن لا يزيد عدد التلاميذ داخل القسم الدراسي عن ثلاثون تلميذا.

6-6- تعديل العمر التدريسي وإدخال الطفل المدرسة قبل سن السادسة

إن التغيرات العلمية الحاصلة اليوم والتي يمر بها المجتمع الجزائري وخاصة في ظل الإصلاحات التربوية، تتطلب إعداد التلاميذ وإكسابهم المهارات الأساسية في المراحل الأولى من حياتهم قبل سن السادسة التي يدخل فيها الطفل الجزائري إلى المدرسة.

6-7- توفير مستشاري التوجيه والأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين

تتطلب عملية التنمية البشرية والتعليم في الجزائر ضرورة إعداد وتوفير كوادر من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين وحتى من المعلمين في كل المؤسسات التعليمية، وفي كل المراحل التعليمية وخاصة بالنسبة للتلاميذ الذين يعانون من مشكلات دراسية أو اجتماعية والاعتناء بالتلاميذ ذوو الاحتياجات الخاصة.

6-8- تحسين ظروف عمل المعلم وزيادة الأجور

تلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية دورا أساسيا في تحديد كفاءة المعلم وأدائه، وذلك لما للحوافز والمكافئات من دور في إنجاز العمل على أكمل وجه، ومن ثمة لا بد من تحسين هذه الظروف حتى لا يلجأ المعلم إلى طرق أخرى لكسب المال والتي أدت إلى وجود خلل كبير في كفاءة وتحصيل مخرجات العملية التعليمة.

6-9- دعم التعاون بين مؤسسات التعليم والمجتمع.

ونقصد بها زيادة المشاركة الفعلية للمجتمع المحلي بنظمه ومؤسساته المختلفة في العملية التعليمية خاصة في مجال الأعمال والتكوين، حيث وعلى أساس المصلحة المتبادلة يمكن للمؤسسات الاقتصادية مثلا أن تستقبل الطلاب للتكوين العملي المباشر(وهنا يستفيد القطاع التعليمي)، كما أن هذه المؤسسة تستفيد بعد تخرج الطلاب من تكوينهم وتدمجهم في عالم الشغل عندها، دون عناء البحث عن إطارات أو يد عاملة أخرى تتطلب الإعداد والتكوين(وهنا تستفيد المؤسسة الاقتصادية).

6-10- تشجيع الابتكار و دعم الاحتكاك وتبادل الخبرات

وذلك من خلال زرع روح المنافسة بين المتعلمين وتحفيزهم على الاجتهاد والابتكار خاصة المتفوقين منهم، وتشجيع عمليات التبادل الدولي بين الطلبة والمتعلمين والباحثين، بهدف التقليل من الفجوة المعرفية بيننا وبين المجتمعات المتقدمة، وكذلك لتحسين نوعية وأساليب التعليم وزيادة مهارات المعلمين، مما يسمح بتنمية الموارد البشرية وتدعيم كفاءتها.

6-11- ضرورة أن يتكفل بتعليم تلاميذ المرحلة الابتدائية أخصائيين من علم الاجتماع وعلم النفس

ذلك أن التعليم في هذه المرحلة يتطلب تهيئة وإدماج التلاميذ أكثر في الوسط المدرسي الجديد، مع تقديم معارف بسيطة تتوافق مع قدراتهم ومستواهم المعرفي، وأن تكفل خريجوا أقسام علم الاجتماع وعلم النفس بتدريس هذه الفئة، يسمح لهم بالتحضير السيكولوجي والاجتماعي والتعبير أكثر وإبراز مواهبهم.

خلاصة

لا شك أن الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة والتقدم الاجتماعي لا يعتمد على مجرد الثروة المادية بل يعتمد أولا وقبل كل شيء على الخبرة العلمية والفنية العالية، ولهذا يعتبر القطاع التربوي أداة استثمار اجتماعي واقتصادي بفضل مخرجاته من الإطارات والفنيين ذوي الخبرة العالية، بالرغم مما قد يصيبه من عوائق ومشكلات أهمها مشكلة التسرب المدرسي التي تؤدي إلى هدر الطاقات البشرية والموارد المادية التي تنفق عليها.

وقد أصبح لزاما على الدول أن تهتم أولا بالتربية و أن تضع لها الخطط والاستراتيجيات الناجعة والتي تجعل منها أداة من أدوات تعجيل التنمية الشاملة والنهوض بالمجتمع وأن تجعل شعارها الدائم لا تقدم ولا تنمية و لا حياة دون التربية.

المراجع

1- يوسف حمد الإبراهيم: التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص 106

2- أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص 14

3- نفس المرجع، ص 14

4- راوية حسن: مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2001 2002 ص 30

5- أحمد أبو زيد وآخرون: دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات كلية الآداب جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص 263

6- يوسف حمد الإبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 108

7- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 45

8- وزارة التربية الوطنية: إصلاح المنظومة التربوية، أكتوبر، 2003، ص 12

9- أرزقي أبركان: التسرب المدرسي عوامله ونتائجه وطرق علاجه، مجلة الرواسي، العدد06 جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، باتنة، الجزائر، 1991، ص 32

10- عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ص 503

11- سميرة أحمد السيد: علم الاجتماع التربية، ط1، دار الفكر التربوي، القاهرة، 1993، ص 185

12- مجلة التربية: مفهوم التأخر الدراسي عند علماء النفس والتربية، العدد 94، اللجنة الوطنية القطرية الثقافية، 1997، ص 122

13- وزارة التعليم الإبتدائي والثانوي: دروس في التربية وعلم النفس، الطباعة الشعبية للجيش الجزائر، 1974، ص 34

14- العربي ولد خليفة: مرجع سبق ذكره، ص 46

الفصل الثالث

المحيط الاجتماعي للأسرة وعلاقته بتفوق الأبناء دراسيا

تمهيد

لقد أدركت معظم الدول منذ زمن بعيد القيمة الحقيقية للمتفوقين باعتبارهم ثروة بشرية نادرة ينبغي استثمارها، لأنها عدة الأمم صاحبة الحضارة والرؤية المستقبلية المتطورة، ومن هنا فإن هذه الفئة تستحق بل ويجب أن تجد الرعاية اللازمة لتوظيف طاقاتها وقدراتها الإبداعية.

إن رعاية المتفوقون والموهوبون ليس قاصرا على المدرسة أو الكلية وما يتواجد بها من مناهج وطرائق دراسية، ولكنه يشمل أيضا الأسرة ومؤسسات أخرى للتنشئة الاجتماعية.

وتعتبر الأسرة من أهم النظم الاجتماعية في المجتمع و في حياة الإنسان، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، فهي التي تحث الأبناء وتشجعهم على النجاح والتفوق، وقد تكون السبب الرئيسي في فشلهم وإخفاقهم ليس فقط على المستوى الدراسي، بل قد يتعدى إلى الحياة الاجتماعية، فالإبداع يأتي عن طريق التربية السليمة ومقدار ما غرسته الأسرة من طموح ورغبة في أبنائها، ولذلك نحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن أهم الطرق والأساليب التي تتبعها الأسرة في رعاية أبنائها المتفوقون، وكيف أن طبيعة العلاقة بين الوالدين والظروف الحياتية للأسرة تؤثر على نجاح الأبناء أو فشلهم.

أولا- مقدمة وأهمية الدراسة

يعتبر موضوع التفوق من المواضيع التربوية الهامة التي تشغل كل من الآباء والمربين والباحثين في مختلف التخصصات، وتشغل الفرد نفسه، فمحاولة الفرد لتحقيق التوازن بين دوافعه المتنازعة ومقابلة أزمات الحياة في حدود إمكاناته وقدراته أمر بالغ الأثر على شخصيته.

والتفوق الدراسي هو أحد المداخل لإثبات الذات، كما يعتبره البعض معيار يمكن على ضوئه قياس وتحديد المستوى التعليمي للتلميذ، غير أنه لا يمكننا الاعتماد

على صدق الدرجات التحصيلية التي يتحصل عليها التلميذ، وذلك لوجود عوامل تؤثر في تلك الدرجات، فمنها ما يتعلق بقدراته وميوله واستعداداته وأحواله المزاجية والصحية، ومنها ما يرتبط ببيئته الاجتماعية، من حيث مركز الأسرة الاجتماعي والاقتصادي والذي ينعكس بدوره على اتجاهات أولياء التلميذ وتحفيزهما له على التعلم والحصول على الدرجات العليا ومنه على النجاح، وهناك عوامل أخرى لها صلة بالمواد الدراسية وذلك من حيث سهولتها أو صعوبتها أو الطريقة المتبعة في تدريسها.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في كون أن عملية التفوق غير متاحة للجميع، وتتطلب توفر جملة من الشروط من بينها الوضعية الاجتماعية داخل الأسرة وقدرات التلميذ وطموحاته ودافعيته للتعلم.

ثانيا- هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات السائدة بين الوالدين وأثرها على تفوق أبنائهما دراسيا، وإبراز أهمية المحيط أو البيئة الاجتماعية للمتعلم في تحقيق النجاح والتفوق كما نحاول أيضا من خلال هذه الدراسة الكشف عن أهم أساليب المعاملة التي يتبعها الوالدين في رعاية أبنائهم وقيادتهم نحو التفوق.

ثالثا- مشكلة الدراسة

تعتبر الأسرة من أهم النظم الاجتماعية في المجتمع و في حياة الإنسان وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، فهي التي تحث الأبناء وتشجعهم على النجاح والتفوق، وقد تكون السبب الرئيسي في فشلهم وإخفاقهم ليس فقط على المستوى الدراسي، بل قد يتعدى إلى الحياة الاجتماعية، فالإبداع يأتي عن طريق التربية السليمة ومقدار ما غرسته الأسرة من طموح ورغبة في أبنائها، ولهذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي أهم أساليب المعاملة التي تتبعها الأسرة في رعاية أبنائها المتفوقون؟.
- هل لطبيعة العلاقة بين الوالدين والظروف الحياتية للأسرة علاقة بنجاح الأبناء وتفوقهم؟.

رابعا- فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة إثبات مجموعة من الفرضيات هي:

- تتنوع أساليب المعاملة التي تتبعها الأسرة في رعاية أبنائها المتفوقون بين أسلوب التعزيز والتحفيز والعقاب.
- إن لطبيعة العلاقة بين الوالدين والظروف الحياتية داخل الأسرة علاقة بتفوقهم الدراسي.

خامسا- تحديد المفاهيم

1- المحيط الاجتماعي

المحيط الاجتماعي هو الوسط الذي يعيش في كنفه ويتفاعل معه الإنسان منذ ولادته، سواء داخل الأسرة أو خارجها، (كالمدرسة، الشارع، وسائل الإعلام، الأصدقاء...) ونقصد به في هذه الدراسة جملة التفاعلات والعلاقات السائدة بين أفراد الأسرة، سواء داخل الأسرة أو خارجها أي بين مختلف الأطراف التي يتفاعل معها الطفل، حيث تحدد العلاقة الاجتماعية كنموذج للتفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر ويمثل هذا النموذج أبسط وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجي، كما تنطوي على الاتصال الهادف والمعرفة المسبقة لسلوك الشخص الآخر"(محمد عاطف غيث،1997: 109)

2- أساليب

لغة هو سطر النخيل، وكل طريق ممتد والأسلوب هو الوجه والمذهب"(ابن منظور،1988: 178) ، وفي هذه الدراسة هو مجموعة الوسائل والطرق التي تتبعها الأسرة في متابعة المسار الدراسي للتلميذ والمحافظة على تفوقه.

3- رعاية

لغة هي من فعل رعى، أي حفظ وحاط، والرعاية هي حرفة الراعي، ويقال رعت الماشية ترعى مرعيا، ويقال راعيت فلان فلانة، ورعاء أي راقبته وتأملت فعله ولاحظته ونظرت إلى ما يصير به"(ابن منظور،1988: 188)

تعتبر الرعاية نظاما أو أسلوبا يضم العديد من الوسائل وأنماط التدخل الأسري والاجتماعي التي تهتم بمتابعة المسار الدراسي للتلميذ والاعتناء به لتحقيق التفوق والنجاح، ومن بين أساليب الرعاية نجد الحوار واللين، مساعدة الأبناء في المذاكرة، والثواب

4- التفوق

وهو تحقيق الفرد لرغبة ما أو لما يطمح إليه، وهناك عدة محكات يعتمد عليها الباحثين في تعريف التفوق وهي الذكاء، التحصيل، آراء المدرسين، سجلات المدرسة والقدرات الإبداعية.

فالتفوق هو تلك المحكات التي ترسم لنا صورة المتفوق في ذكائه وتحصيله وقدراته الإبتكارية"(مصطفى الشعبي،دون تاريخ: 197)

5- الأسرة

ويعرفها برنار بربارB.BARBER بأنها "المؤسسة التي ينتمي إليها الطفل وتضع الجذور الأولى لشخصيته وخبراته التي تستمر طوال حياته (267, 1975: (B.BARBER

أما أوجست كونتA. COMTE فيعرفها "بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد": (عبد الخالق محمد عفيفي، 1998: 73)

من خلال ما سبق فإن الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، لها وظائف تهدف إلى نمو الطفل نموا اجتماعيا ونفسيا، و لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق التفاعل اليومي المستمر بين أفرادها، والذي يلعب الدور الكبير في تكوين شخصية الطفل وتربيته وفقا للقيم والقواعد والمعايير السائدة في المجتمع.

سادسا- الإطار النظري للدراسة

التفوق الدراسي هو تحقيق الفرد لرغبة ما أو لما يطمح إليه، وهناك عدة محكات يعتمد عليها الباحثون في تحديد مفهوم التفوق الدراسي، وهي الذكاء

والتحصيل وآراء المدرسين وسجلات المدرسة والقدرات الإبداعية، وهو في أبسط معانيه تحقيق النجاح بطريقة سهلة وبأقل تكلفة أو مجهود.

والتلميذ المتفوق هو الذي يتمكن بسبب ما يملكه من قدرات عالية على إظهار أداء متميز مقارنة بالمجموعة العمرية التي ينتمي إليه، فهو التلميذ الذي يتفوق في المجالات التالية:

- المجالات العقلية
- المجال العلمي مثل الاختراعات العلمية التكنولوجية، واكتشاف مصادر الطاقة الجديدة.
- المجال الإبداعي مثل الشعر، الأدب، الرواية.
- مجال القيادة الجماعية مثل الرئاسة، الزعامة، الإشراف.
- المجال الفني مثل الرسم والنحت والزخرفة.

وقد ذهب كل من "هلمان" و"كوفمان" إلى أن المتفوقون ليسوا بشرا خارقين، بل هم بشر عاديين ولكنهم يتحلون بمواهب وقدرات في بعض الحقول والمجالات التي تقدرها الجماعة، ويبدوا أن المتفوقين يملكون كل شيء مثل الذكاء العالي والقدرة على الإبداع، الإنجاز المرتفع والشعور بالرضا عن الذات.

ولا توجد في التراث التربوي قائمة محددة بخصائص المتفوقين، غير أن بعض الدراسات التتبعية لفئات من المتفوقين، أكدت على وضوح بعض الخصائص أكثر عند المتفوقين مثل دراسة "لويس ترمان"، حيث أكدت أن معظم الأفراد العاديين يشاركون المتفوقين في نفس الخصائص، إلا أن درجة وضوح تلك الخصائص لدى المتفوقين تكون أقوى، استنادا على مظهر التفوق الذي يبرزه كل منهم في أدائه لسلوكه":(مدحت عبد الحميد عبد اللطيف ،1990: 119) ، وعموما يمكن أن نصنف المتفوقين إلى الفئات التالية هي:

√ المتفوق تحصيليا: وهو الذي كون تحصيله مرتفع عند الاختبارات، وهو نوعان تفوق تحصيلي عام وتفوق تحصيلي خاص، فالأول هو تفوق التلميذ في جميع المواد الدراسية، أما الثاني فهو تفوق في مادة أو عدد غير قليل من المواد

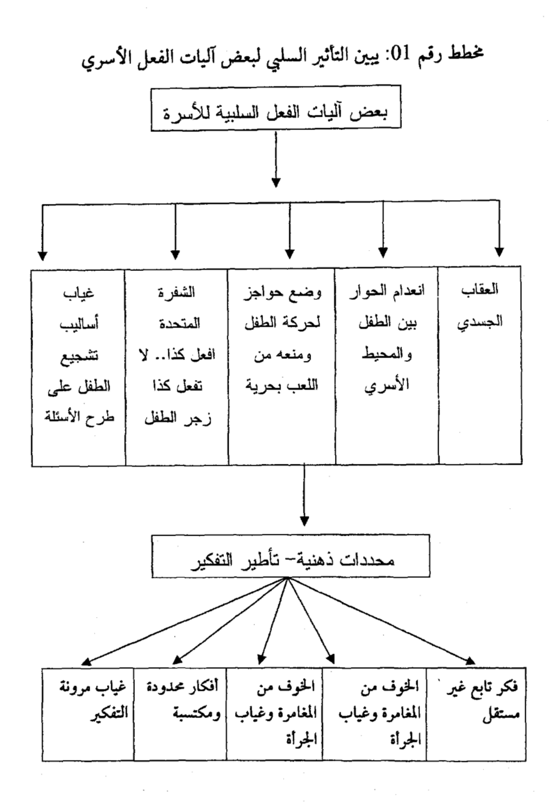
√ المتفوق ذكاءا: وهو الذي يتمتع بدرجة عالية من الفطنة وسرعة في التكيف والتوافق مع مختلف المواقف التي يتعرض إليها، ويتميز بثلاث خصائص منها الخصائص الجسمية، خصائص عقلية وخصائص شخصية.

√ المبدعون والموهوبون: ويتميز بدرجة عالية من الموهبة وقدرة على الابتكار والتفوق والتعامل مع الناس.

إن نمو الطفل من الناحية العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية هو نتيجة للتفاعل المستمر بينه وبين بيئته التي يعيش فيها، وخاصة الأسرة التي تعد بمثابة المحدد الرئيسي لشخصية الطفل ونبوغه أو فشله في مجال معين، حيث يذهب عدد من الباحثين في علم والنفس والتربية إلى التأكيد على أهمية السنوات التي يقضيها الطفل في أسرته وتأثير العلاقة الأسرية عليه منذ الميلاد إلى أن يبلغ سن الرشد، هذه العلاقة لها دور كبير في تحديد وتشكيل شخصية الطفل، ومن بين العوامل التي تؤثر على التلميذ في الأسرة، تأثره بما تهيؤه له من فرص تربوية وثقافية واجتماعية وصحية، فقد تبين أن عددا من الموهوبين تعلموا القراءة بمساعدة الأسرة قبل دخولهم إلى المدرسة ذلك أن الجو العام الذي كان يسود أسرهم يميل إلى الغنى في المؤثرات التربوية والثقافية، وإلى الاستقرار في الجو العاطفي والاجتماعي وحسن المعاملة بين الوالدين وبينهم وبين أبنائهم، حيث "تعتبر الأسرة مؤسسة إنتاج اجتماعي رائدة في المجتمع، حيث فيها تتم صناعة البشر، بواسطة آليات الفعل الأسرية، التي تضع المعالم الأساسية في الشخصية منذ الأيام الأولى التي تعقب الولادة... والأهم من ذلك كله أنها تحدد وإلى درجة كبيرة بينة العقل من حيث طريقة التفكير ومعالم الخريطة الذهنية والتي يحتاج إليها الطفل أكثر من غيرها من أجل أن يتكيف مع محيطه" (إبراهيم عبد الكريم الحسين، 2002: 55)

وآليات الفعل الأسرية قد تكون سلبية أو إيجابية على شخصية ونمو الطفل عقليا وانفعاليا ويظهر الجانب السلبي منها من خلال وضع محددات ذهنية في بنية عقل الطفل، تسير تفكيره منذ سنواته الأولى، وبالتالي تتكون شخصية اتكالية مستكينة وجامدة، وغير فاعلة في عملية التغير والتجديد والابتكار والإنتاج الفكري المعرفي، والمخطط التالي يوضح ذلك:

مخطط رقم 01: يبين التأثير السلبي لبعض آليات الفعل الأسري



أما الدور الإيجابي لآليات الفعل الأسري فهي التي تساعد الطفل على تنمية قدراته الخاصة وإيجاد قنوات اتصال بينه وبين العالم المحيط به، وتشجيعه على طرح الأسئلة وإبداء الرأي في مواضيع مختلفة، حتى تنمو لديه ملكة الخيال التي تعد العامل الحاسم في الارتقاء العلمي والمعرفي وتنمية الابتكار لدى الطفل، كما أنه ومن أساسيات الفعل الإيجابي للأسرة توفير الأدوات الدراسية والترفيهية اللازمة وكتب المطالعة وقراءة القصص بصوت مرتفع حتى يسمو الطفل بخياله مع أحداثها والمخطط التالي يبين بعض آليات الفعل الإيجابية للأسرة.

مخطط رقم02: يبين بعض آليات الفعل الإيجابية للأسرة

بعض آليات الفعل الإيجابية للأسرة

قنوات حوار دائمة مع الطفل	تشجيع الطفل على إبداء رأيه	الإجابة على أسئلة الطفل بواقعية وعلمية	قراءة القصص على مسمع الطفل في مرحلة مبكرة	توفير أدوات للعب وإعطاء الطفل الحرية في اختيار مضمونها

عقل مفكر

استقلالي في التفكير	أصالة في الأفكار الذهنية	مرونة في الأفكار	شخصية محاورة وتتعلم باستمرار	يحول حالات الفشل إلى نجاح

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن من أهم أساليب رعاية الأطفال المتفوقون نذكر:

- الحوار بين أفراد الأسرة، خاصة بين الوالدين وأبنائهم، وتشجيعهم على التعبير عن أفكارهم وأرائهم بكل حرية.
- تقديم الحوافز وتشجيع الطفل عن كل نجاح يحصل عليه (الثواب)
- المعاملة الموحدة و عدم التفريق في المعاملة أو العقاب بين الأبناء.
- عدم مقابلة الوالدين لإخفاق أو فشل بالتهديد والوعيد والحرمان والسخرية والردع لأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة التوتر والقلق لدى الطفل.
- قراءة القصص على مسمع الطفل في المرحلة المبكرة من طفولته.
- عدم المضايقة والتشديد على الطفل بأسلوب حياته بتنظيم صارم لمواعيد الأكل واللعب والنوم والاستيقاظ لأن ذلك قد يصيبه بالقلق والتوتر وضعف الشهية ويفقده الثقة بالنفس ويقلل من اعتماده على نفسه وتكوين اتجاهات عدائية.
- توفير أدوات للعب وإعطاء الطفل الحرية في اختيار مضمونها.

سابعا- ميدان الدراسة والعينة

يتمثل ميدان الدراسة في أسر التلاميذ المتفوقون على مستوى مدينة سطيف ومشهود لهم بالتفوق طيلة مراحل تعليمهم، بالتالي فالعينة قصدية وهي تتكون من 35 أسرة أبناؤها متفوقون في الطورين الثانوي والإكمالي.

ثامنا- منهج الدراسة

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي مع تحليل المعطيات المستقاة من الميدان.

تاسعا- أدوات الدراسة

استخدم في هذه الدراسة المقابلة المباشرة مع أسر (أب وأم) التلاميذ المتفوقون في الطور الإكمالي والثانوي ومع بعض الأساتذة لجمع المعلومات، والإطلاع على الملف الدراسي لهؤلاء التلاميذ

وقد احتوت استمارة المقابلة على المحاور التالية:

- المحور الأول: البيانات الشخصية.

- المحور الثاني: طبيعة العلاقات الوالدية وأثرها على نجاح وتفوق الابن.
- المحور الثالث: الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وأثرها على تفوق الابن.
- المحور الرابع: أساليب الرعاية التي يستخدمها الوالدين لتحقيق تفوق الابن.

عاشرا- النتائج

نعرض فيما يلي النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، من حيث طبيعة العلاقات بين الوالدين وأساليب رعاية الابن المتفوق.

1- طبيعة العلاقات الوالدية وأثرها على نجاح وتفوق الابن.

تلعب العلاقة بين الوالدين دورا مهما في استقرار الأبناء نفسيا وانفعاليا ويعتبر هذا النوع من العلاقة من أهم العلاقات الاجتماعية، ذلك أنه على أساسه يتحدد وضع الأسرة، أسرة مستقرة هادئة أم أسرة متصدعة ومهددة بالتفكك، فإذا كانت العلاقة بين الوالدان يسودها الحب والتفاهم والانسجام والتعاون، أدى ذلك إلى جو أسري يساعد على نمو شخصية الطفل نموا متزنا سويا بينما تؤدي الخلافات الزوجية والشجار الدائم بين الزوجين، وخاصة الطلاق إلى تنشئة الطفل تنشئة غير سوية ونمو نفسي غير سليم، ينعكس على سلوكاته وشخصيته في مرحلة المراهقة، "فتفكك أسرة التلميذ سواء كان بطلاق الوالدين، أو الغياب أو الهجر أو موت أحدهما أوكلاهما، واستمرار التوترات والمشاحنات داخل الأسرة، كل هذا يؤدي إلى فقدان الحنان العاطفي للتلميذ الذي هو في أمس الحاجة إليه، والتدهور في الدراسة خاصة في هذه المرحلة العمرية، ولكن يمكن أن يحدث كل ذلك في الأسر الميسورة الحال، بسبب استعمال الدلال المسرف أو القسوة الشديدة، حيث أنها تعرقل نمو المدركات"(أحمد السيد إسماعيل، 1995: 127)

وقد أثبتت الدراسة الميدانية ومن خلال الجدول رقم 01، أن العلاقة بين الوالدين في معظمها علاقة جيدة يسودها التفاهم والانسجام وهو ما يجعل اهتمامهما منصبا على رعاية ومتابعة أبنائهم دراسيا وسلوكيا، كما أن هذا الاستقرار في العلاقة بين الوالدين ينعكس على علاقتهما بأبنائهم، حيث سجلنا نسبة 66 ٪ من الأولياء علاقتهم جيدة بأبنائهم، وهذا قد يرجع إلى نوع المعاملة التي يحظى بها الأبناء، إلى

جانب تفهم الأولياء لمراحل النمو التي يمر بها أبناؤهم، وخصوصية كل مرحلة في عملية

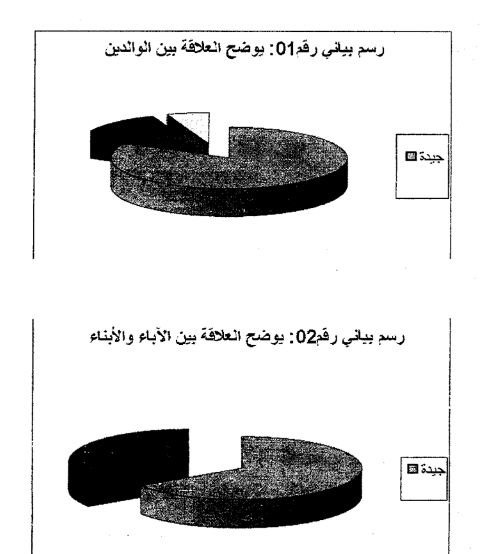
التكفل النفسي والاجتماعي والمعرفي، بينما سجلنا نسبة 34٪ منهم علاقتهم عادية، وهذا قد يدل على عدم الضغط على الأبناء وترك هامش من الحرية لهم، سواء في الدراسة أو في قضاء وقت الفراغ واختيار الأصدقاء.

جدول رقم 01: يبين نوع العلاقة بين الوالدين، وبينهما وبين أبنائهم

الإجابة	العلاقة بين الوالدين		العلاقة بينهما وبين أبنائهم	
	ع	٪	ع	٪
جيدة	29	83	23	66
عادية	04	11	12	34
متوترة	02	06	-	-
المجموع	35	100	35	100

لذلك تعد الحالة الاجتماعية من أهم العوامل المساعدة على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأبناء ومنه تحقيق النجاح والتفوق، ذلك أن استقرار العلاقة بين الوالدين تتيح لهم تربية أبنائهم، وتكريس الوقت الكافي لكل واحد منهم والاهتمام بدروسهم والتعرف على كل انشغالاتهم الدراسية واليومية ففي ظل الأسرة المستقرة التي تسودها روح الحوار والديموقراطية والاهتمام بقدرات الطفل، يمتلك الأبناء نسبة عالية من الذكاء، حيث تلعب العلاقات الزوجية المستقرة دورا كبيرا في تحقيق تنشئة اجتماعية سليمة، كما أن لعلاقة الوالدين بالطفل وكيفية معاملته تلعب دورا أهم في تكوين شخصيته، فالطفل الذي تكون علاقته بوالديه قائمة على أساس الاحترام وإشباع الحاجات البيولوجية والنفسية تكون شخصيته سليمة وسوية يتوفر لها القدرة على التوازن الانفعالي والتوافق والتعاون مع الآخرين، وعلى العكس من ذلك عندما تكون العلاقة بين الوالدين والطفل قائمة على الإفراط في

الحب والتدليل، والتصاق الطفل بأبويه، فإنها سوف تنشأ شخصية أنانية اتكالية تتميز بضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على التعاون والتوافق مع الآخرين.



جدول رقم02: يبين ما إذا كان الأب يشرك الأم في قراراته؟

الإجابة	ع	٪
دائما	22	64
أحيانا	09	26
لا يشركها	04	11
المجموع	35	100

وتقاس أيضا طبيعة العلاقة بين الوالدين من خلال المشاركة الثنائية لكليهما في كل الأمور والقضايا التي تخص الأسرة، حيث يشرك الأب الأم في كل القرارات التي يتخذها بشأن الأسرة، وكذلك العكس بالنسبة للأم، وقد سجلنا من خلال الجدول رقم02، 64٪ من وحدات الدراسة من يشرك بعضهما البعض في القضايا والمسائل التي تخص الأسرة والأبناء، وهذا يدل على مدى الاستقرار والانسجام في العلاقة بين الزوجين، في حين سجلنا نسبة 26٪ من يشارك أحيانا في هذه القرارات وقد يرجع ذلك إلى طبيعة تلك القرارات، كمعاقبة الابن عن سلوك صدر منه، أو لأمور لا تستدعي أن يستشير طرف الطرف الآخر، أو قد يرجع إلى وجود توتر من حين لآخر في العلاقة بينما سجلنا نسبة 11٪من لا يشرك الأب الأم في قراراته، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الأب التسلطية.

معاملة الوالدين لأبنائهم

جدول رقم 03: يبين معاملة الوالدين لأبنائهم

الإجابة	ع	٪
عادية	09	26
قاسية	04	11
لينة	04	11
جيدة	16	46
عدم الاهتمام	02	06
المجموع	35	100

إن عملية التنشئة الاجتماعية تتضمن تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، حتى يستطيع القيام بدوره الاجتماعي في المستقبل، كما يجب أن يتكيف مع المعايير الاجتماعية السائدة في بيئته، وهذا ليس بالأمر السهل، وغير متاح لكثير من الأسر، فقد ينجح بعض الأبناء ويتفوقون في الدراسة لإتباع الأسرة لأسلوب صحيح وسليم في معاملة وتربية أبنائهم، وقد تخفق بعض الأسر في ذلك لخطأ في اختيار الأسلوب والاعتقاد بأنه الأنجح والأصح ومن بين الأساليب المستخدمة في التربية نجد:

الإفراط في التدليل والرعاية

إن الإفراط في تدليل الطفل، تجعله ينشأ شخصا اتكاليا أنانيا، عاجز عن مقاومة المتغيرات من حوله ومواجهتها، وغير قادر على تحمل المسؤولية، بل أن بعض الآباء يدللون أبنائهم ويرفضون توبيخهم أو إجبارهم على نظام معين، فهذا ليس تعبيرا عن الحب، فالحب هو أن تبذل الجهد الكافي في الرعاية والتنظيم لطفلك، كما أن بعضهم

يقوا طوال الوقت مع الطفل، وهذا ما يجعله يشعر بالطفولة مهما كبر سنه"(زكريا الشربيني، يسرية صادق، 1992: 47)

إن الأسرة التي تقابل تصرفات الابن المراهق الخاطئة وغير المقبولة بتساهل واستهتار وعدم المبالاة، أو أنها تفرط في تدليل الابن وتجعل منه دائما طفلا صغيرا لا يستطيع أن يقوم بأي دور يوكل إليه، أسرة تجهل أساليب التربية الصحيحة "حيث أن التدليل الشديد للطفل والحماية الزائدة له تفسده، بل تجعله عاجزا عن مقاومة المتغيرات أو مواجهة المواقف المختلفة وغير قادر على تحمل المسؤولية، بل ويلجأ إلى الهروب من المنزل"(السيد أحمد إسماعيل ، 1995: 64)

ولهذا لا يجب أن يصل التدليل إلى الدرجة التي ينعكس فيها سلبا على حياة الطفل ومواجهته لواقعه، فالانتباه الشديد إليه والحب المفرط وإتباع كل خطواته وسلوكه من شأنه أن يؤثر على الجانب الانفعالي والسلوكي للطفل المراهق فيما بعد، حيث يتعود على والديه في كل القرارات والأمور التي من المفروض أن تكون من صميم أرائه واتجاهاته و ميولاته، ولا يستطيع الانفصال عنهم ويتوقع من الآخرين نفس المعاملة التي يعامله بها والديه، كما يجب على الوالدين عدم تدليل الطفل وتفضيله عن أخيه، لأن ذلك قد يولد البغض والكراهية بينهم.

الإفراط في القسوة

"قد تؤدي القسوة في معاملة الطفل إلى ردود أفعال عدوانية تأخذ أشكالا من السلوك غير الاجتماعي، وقسوة أحد الوالدين في معاملة الطفل تلجأ إلى الميل إلى الطرف الآخر، كما أن التناقض في المعاملة فيما بين الوالدين يؤدي إلى عدم مقدرة الطفل على تحديد المعايير السلوكية المرغوب فيها وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف قيمه العليا"(السيد أحمد إسماعيل، 1995: 64)

فقد يرى بعض الآباء أن اتخاذ الأسلوب التسلطي في معاملة الأبناء هو الأسلوب الأنسب في تربيتهم، فيغالي في تطبيق أسلوب الطاعة والأدب والخضوع ولا يقبل الحوار والمناقشة مع أبنائه حتى في المواضيع التي تخصهم، وعدم السماح لهم باختيار الأصدقاء أو قضاء وقت الفراغ خارج البيت، مما يفقدهم الثقة بالنفس ويشعرهم بالعجز والقصور، ومنه الفشل والتسرب.

تفضيل أحد الأبناء

إن الاختلاف في معاملة الأبناء وتفضيل أحدهم عن الآخرين، قد يؤدي إلى حدوث مشاكل بين الإخوة، وبينهم وبين الطفل المفضل وبينهم وبين الآباء، فضلا عن أن تفضيل أحد الأبناء عن الآخرين قد يحدث بعض المشاكل النفسية بين الإخوة ومنها خاصة الغيرة، وتعد قصة سيدنا يوسف عليه السلام نموذج لتفضيل الأب لأحد أبنائه وما نجم عنها من مشاكل بينهم إن كل الأطفال ليسوا سواء، فمنهم من يكون أكثر حساسية وأكثر وسامة، وللكثير من الآباء تكون هذه الصفات محببة لديهم، وقد ينجذب لأحد الأبناء عن الآخرين وهذا خطأ كبير وقد يؤذي بقية الأطفال نفسيا(السيد أحمد إسماعيل، 1995: 56)

وقد دلت الدراسة الميدانية على أن 26٪ منهم يعاملون أبناءهم معاملة عادية، أي أنهم لا يطبقون في عملية متابعة أبنائهم لأساليب محددة ومخطط لها مسبقا، بل أن معاملتهم لهم تلقائية وعادية، بينما نجد أن 11٪ منهم يعاملون معاملة قاسية وأيضا 11٪ يعاملون معاملة لينة، وهذا يدل على الاختلاف في البيئة الأسرية بين مفرط في الشدة والقسوة على أبنائه من أجل تحصيل جيد، وهذا الأسلوب العدواني قد يكون من طرف الأب، وفي هذه الحالة يلجأ الطفل إلى الأم لأنها تمثل له مصدر العطف والحنان وينفر من الأب، وإذا كان هذا الأسلوب من طرف الأم، فإنه يتجه نحو الأب، وبين متساهل ولين في معاملة أبنائه فيما يخص الدراسة والحصول على التفوق، والذي قد يعود في معظم الأحيان إلى قدرات الابن العقلية ورغبته في التعلم والتفوق.

إن عدم الاتفاق بين الوالدين على أسلوب موحد للتربية قد يعود إلى اختلاف في المستوى الاجتماعي والثقافي، حيث تتنوع أساليب التربية بين الوالدين وقد تتفق، إلا أن الأكيد أن منهم من يفضل استخدام الأسلوب السلطوي على أساس أنه السبيل الأنسب في تربية الطفل لما يمتاز به من ضبط وصرامة وعنف وتخويف، لذلك على الأسرة الجزائرية أن تكون على علم ودراية بأساليب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة والصحيحة، لأن ذلك يساهم بفعالية في خلق وتكوين جيل من الأبناء الموهوبين والمتفوقين القادرين على قيادة التغيير وتوجيه مساراته.

في مقابل ذلك سجلنا 46٪ منهم يعاملون معاملة جيدة، وهو ما قد يخلق لدى التلميذ الحافز على التحصيل الجيد والتفوق، عرفانا بتلك المعاملة والثقة التي وضعها الآباء في أبنائهم، بينما سجلنا نسبة 06 ٪ من الآباء الذين لا يهتمون كثيرا بتربية أبنائهم وتركوا قضية التفوق لقدرات التلميذ وطموحاته الشخصية، فقد أشار كل من" كلهون "و"بالدوين" عام 1945 إلى أن الأبناء الذين يتمتعون بنسبة الذكاء مرتفعة نشأوا في بيوت تسودها الديموقراطية، عكس الأبناء منخفضي الذكاء الذين انحدروا من أسر تسودها معاملة ذات طابع مستبد ومسيطر وغير متسق"(عبد الفتاح مراد ، 1998: 72)

جدول رقم04: يبين ما إذا كان الوالدان يشجعان الابن على القيام بالأعمال التي يحبها؟

الإجابة	ع	٪
دائما	31	89
أحيانا	03	09
لا	01	03
المجموع	35	100

و يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أغلب أولياء التلاميذ المتفوقون يشجعونهم على القيام بالأعمال التي يحبونها، وهو ما يساعدهم على تنمية مواهبهم وقدراتهم التحصيلية والمعرفية، وذلك بنسبة 89٪، بينما سجلنا نسبة 03٪ من لا يشجعون أبناءهم على القيام بالأعمال التي يحبونها، وذلك حرصا منهم على عدم إهدار إمكانياتهم وقدراتهم بعيدا عن مذاكرة دروسهم.

2- الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وأثرها على تفوق الأبناء

و من العوامل الأكثر أهمية وتأثيرا في عملية التفوق الدراسي نجد درجة تعلم الوالدين، حيث أن الآباء المتعلمين أكثر فعالية ومساهمة في تعلم أبنائهم، فهم القادرون على معالجة مشاكلهم داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، والاعتناء بهم

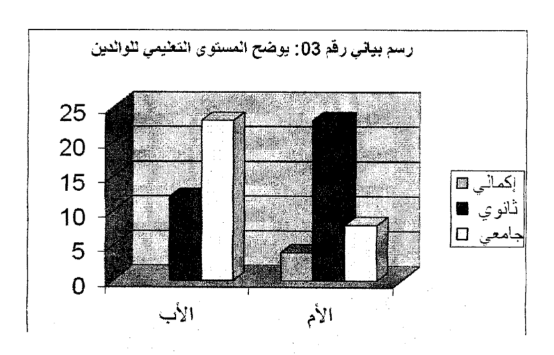
ومتابعة تحصيلهم من خلال الاهتمام بدروسهم وواجباتهم المدرسية، كذلك فإن الوالدان المتعلمان قادران على توفير الجو المناسب لاكتشاف القدرات الكامنة لدى أبنائهما، وهما أكثر وعيا بالهوايات المختلفة التي يميل إليها الأبناء وخاصة المطالعة، فاهتمام الوالدين بالتحصيل الدراسي لأبناء ليس مجرد واجب فقط يقومان به، بل هو طموح نابع من الذات، لأنه يعد أحد مظاهر التفوق، فهو يؤثر على مستوى ميل الأولاد نحو التعلم والتحصيل، فالأب يتوقع دوما أن يحقق الأهداف التي يضعها له، ومن بينها تحقيق التفوق على بقية زملائه في المدرسة، ومن ثمة فالوالدان يسعيان بكل جهديهما إلى غرس دوافع التحصيل وبالتالي تحفيز الأبناء على تحقيق التفوق والتغلب على العوائق، فتصبح رغبة الوالدين في التفوق دافع للأبناء لتحقيق ذلك (مها زحلوق، 1993: 83)، وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن 66٪ من آباء التلاميذ المتفوقون دراسيا لهم مستوى جامعي، وأن 34٪ منهم لهم مستوى ثانوي، بينما نجد أن نسبة 11٪فقط من أمهات التلاميذ المتفوقون من لهم مستوى تعليمي إكمالي، و66٪ منهم تعليمهم ثانوي، بينما بلغت نسبة من لهم مستوى تعليمي جامعي 23٪، وهذا يدل على المستوى والبيئة الفكرية والثقافية التي يعيش في وسطها هؤلاء التلاميذ المتفوقون.

جدول رقم05: يبين المستوى التعليمي للأولياء

الإجابة	الأب		الأم	
	ع	٪	ع	٪
إكمالي	-	-	04	11
ثانوي	12	34	23	66
جامعي	23	66	08	23
المجموع	35	100	35	100

و يلعب العامل الاقتصادي للأسرة دور مهم في عملية التفوق الدراسي، وذلك لما لهذا العامل من أهمية في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، حيث نجد أن أغلب الأزواج يفضلون عمل زوجاتهم لتقاسم المسؤولية، ويرى العديد من

الباحثين أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي للأسرة كلما أتيحت فرص التعليم لأبنائها، وبالتالي تحصيل جيد إذا كانت هناك متابعة، فإذا ما كان دخل الأب مرتفع فإنه يستطيع توفير مستلزمات الدراسة من أدوات مدرسية وكتب علمية وثقافية، كذا توفير الغذاء المناسب، وهي كلها عوامل تساهم في التحصيل الدراسي الجيد للأبناء، فقد يساعد العامل المادي على أخذ الدروس الخصوصية كتدعيم وتعزيز لفهم المقرر الدراسي جيدا والحصول على نتائج ايجابية داخل القسم، إلى جانب ذلك يظهر أثر هذا العامل في توفير بيئة غنية بالعوامل التثقيفية الحديثة كالمكتبة داخل المنزل ووسائل الاتصال وتوفير جهاز الكمبيوتر باعتباره أحدث وسيلة تكنولوجية تساعد في الجمع بين التعلم والتثقيف والترفيه، وبالتالي تظهر ميولات الأبناء أكثر وتتفجر قدراتهم العقلية والمعرفية.



جدول رقم 06: يبين كفاية الدخل

الإجابة	التكرار	النسبة٪
كاف	30	89
غير كاف	05	11
المجموع	35	100

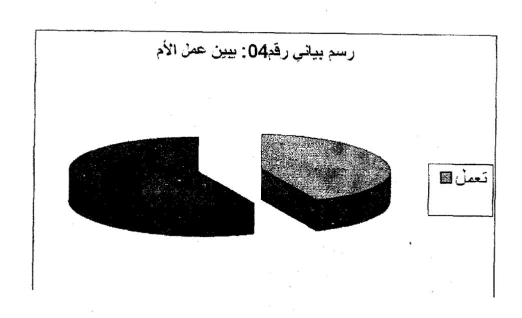
وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن 89٪ من أسر التلاميذ المتفوقون لها دخل كاف ويغطي كافة احتياجاتها ومصارفها، وهو الشيء الذي يسمح بنمو وتغذية جيدة لأبناء إلى جانب توفير كل مستلزمات العملية التعليمية، بينما سجلنا نسبة 11٪من لا يكفيها الدخل، وهو ما قد يشكل عائقا أمام إبراز كل مواهب وقدرات التلميذ الكامنة، ذلك أن الظروف الاقتصادية لها دور سلبي في عملية التفوق الدراسي، وتبدوا آثار الفقر واضحة في نقص الوسائل الترفيهية والتثقيفية التي تنمي وتوسع مدارك الطفل كالتلفزيون والمجلات والرحلات وشراء الكتب المتخصصة والقصص، كما تظهر أيضا في نقص التغذية التي تؤدي حتما إلى تدهور حالة التلميذ الصحية، كما قد يشكل الفقر دافعا وحافزا أكبر للتعليم والارتقاء في المستوى والمكانة الاجتماعية.

وفي المقابل نجد أن بعض الآباء وبالرغم من توفر الظروف الاقتصادية والمالية، فهم لا يكترثون بشراء قصة جيدة لأبنائهم ولا يهتمون بمعرفة سير نموهم العقلي والجسمي، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى افتقار الأسرة إلى الجو الفكري والثقافي والاهتمام فقط باكتناز وجمع الأموال، وفي هذا الإطار نجد أن دراسة مكارثي قد أثبتت وجود علاقة بين البيئة الثقافية العالية والتحصيل، حيث أن " الأطفال في البيئات الاجتماعية المتوسطة والعليا تكون حصيلتهم اللغوية أكبر من حصيلة الأطفال في البيئات الاجتماعية الدنيا، إذ أنهم يعانون من نقص في التجارب وفي تنوع المثيرات وفي الخلفية الثقافية التي توفرها البيئات العادية أو الغنية للطفل" (مها زحلوق ، 1993: 84)

جدول رقم07: يبين عمل الأم خارج المنزل

الإجابة	التكرار	النسبة٪
تعمل	15	43
لا تعمل	20	57
المجموع	35	100

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة 43٪ من أمهات التلاميذ يعملن خارج المنزل، مقابل 57٪ من لا يعملن، وهو ما قد يساهم في مصاريف المنزل وإشباع حاجات البناء، كما أن عدم عمل الأم خارج البيت، قد يزيد من اهتمامها ومتابعتها لأبنائها دراسيا خاصة إذا كانت على مستوى ودرجة من التعليم وهو ما سجله الجدول رقم 04.



كما أن الأسرة تعمل على توفير الظروف الفيزيقية والنفسية المناسبة لنمو انفعالي ونفسي جيد لأبنائها، وذلك من خلال توفير المسكن المناسب وتجنب مشاركة الأبناء في المشكلات العائلية والمالية بل تعمل على منحهم الدفء والحنان والاهتمام، وإعطائهم الاستقلالية وفرص الاعتماد على النفس، حيث يتضح من خلال الجدول رقم 07 أن أغلب التلاميذ يسكنون في شقق في عمارات، وهذا يدل على أن التفوق ليس مشروطا بوجود سكن رفاهي، أو متطلبات اقتصادية ضخمة، بل وفي وجود الإمكانيات وتشجيع الأسرة والاستقرار العاطفي والاجتماعي يستطيع التلميذ أن يحصل على التفوق والنجاح، وهو ما يتبين من خلال 25٪من التلاميذ الذين يقطنون في بيوت عادية قد لا تتوفر على عدد الغرف يتناسب مع عدد أفراد الأسرة، في مقابل ذلك نجد أن نسبة 20٪ منهم يقطنون في فيلا، وهو عامل مساعد على نجاح التلميذ وتفوقه خاصة في وجود غرفة خاصة وتوفر اللوازم الدراسية.

جدول رقم **08**: يبين نوع السكن

الإجابة	التكرار	النسبة ٪
شقة	19	55
فيلا	07	20
بيت عادي	09	25
المجموع	35	100

إن تفوق التلميذ يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود عوامل مساعدة تيسر عملية التعلم ولعل أهمها في وقتنا الحاضر توفر جهاز الكمبيوتر والمكتبة، حيث أن اغلب التلاميذ المبحوثين يتوفر لهم جهاز كمبيوتر وتلفزيون ومكتبة وذلك بنسبة 55٪، بينما سجلنا فقط نسبة 03٪ منهم من لا يملكون من هذه الوسائل سوى التلفزيون، وقد يكون تفوق هؤلاء التلاميذ محصورا في النتائج الدراسية فقط، بينما لا يملكون أو لا يستطيعون تطوير وتنمية قدراتهم ومواهبهم الأخرى.

جدول رقم 09: يبين الوسائل التثقيفية المتاحة داخل الأسرة

الإجابة	ع	٪
التلفزة	01	03
التلفزة + جهاز الكمبيوتر	05	14
المكتبة + التلفزة	10	29
كل ما سبق	19	55
المجموع	35	100

3- أساليب رعاية التلميذ المتفوق داخل الأسرة

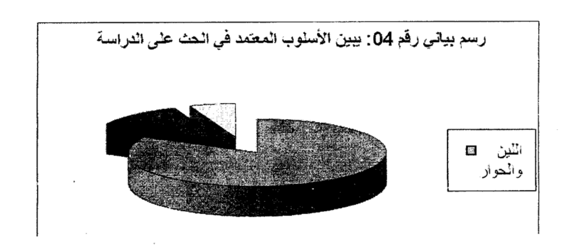
تعد الأسرة البناء الاجتماعي الأكثر أهمية في حياة الطفل وأكثرها أثرا في التنشئة الاجتماعية، فالطفل في حاجة ماسة للكبار، لإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية، ولذا يلتمس الطفل رضا الوالدين وموافقتهم على سلوكه وتقبلهم له، فالطفل في مراحل طفولته الأولى يكون قابلا للاستهواء سهل التأثير عليه، لذا قد ينصاع لأوامرهم ونواهيهم في بعض الأحيان.

وتختلف كل أسرة عن الأخرى في عملية رعاية أبنائها وحثهم على النجاح والتفوق، فقد يستخدم البعض منهم أسلوب اللين والحوار عن طريق النصح والإرشاد، وكذلك زرع الطموح والرغبة في الدراسة للوصول على مكانة اجتماعية مرموقة أو مهنة راقية ونبيلة، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية حيث سجلنا نسبة 83 ٪ من تستخدم أسلوب الحوار واللين، وهو الأسلوب الأمثل في التعامل مع التلميذ وهو يمر بمرحلة المراهقة والتي تتطلب معاملة خاصة للمراهق بالنظر للتغيرات الفيزيولوجية والنفسية التي يمر بها، في مقابل ذلك سجلنا نسبة 06٪ منهم من لا يبالون بعملية تعلم أبناءهم، أي أن نجاحهم وتفوقهم لا يرجع إلى نوع المعاملة التي يتلقونها، وغنما استعدادا منهم وموهبة للتفوق، بينما 11٪ منهم يستخدمون الشدة والقسوة لحث

أبنائهم على الدراسة والمذاكرة وقد يرجع ذلك للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة، أو للاعتقاد بأنه الأسلوب الأفضل في الحث على الدراسة.

جدول رقم 10: يبين الأسلوب المعتمد في حث الأبناء على الدراسة

الإجابة	ع	٪
اللين والحوار	29	83
القسوة والشدة	04	11
اللامبالاة	02	06
المجموع	35	100

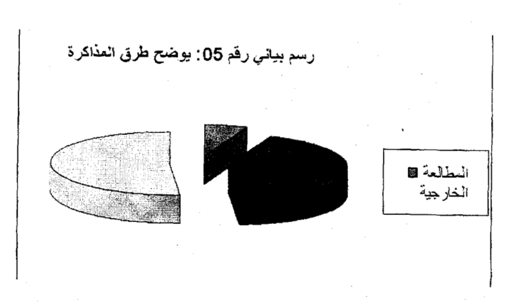


وتتنوع أساليب المذاكرة بين تلميذ وآخر وبين مادة وأخرى، وما يلاحظ من خلال الدراسة الميدانية أن52٪ من التلاميذ المتفوقون يستخدمون أسلوب الحفظ والفهم والمطالعة الخارجية، وهو ما يجعل معلوماتهم متنوعة وأفكارهم مختلفة عن التلاميذ الذين يعتمدون فقط على الحفظ أو الفهم، ولم نسجل أيا منهم من يعتمد على أسلوب الحفظ وحده أو الفهم وحده، بل مقرونان مع بعضهما البعض لدى التلميذ المتفوق، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم**11**: يوضح طرق المذاكرة للأبناء

الإجابة	ع	٪
المطالعة الخارجية	02	05
الحفظ+ الفهم	15	43
كل ما سبق	18	52
المجموع	35	100

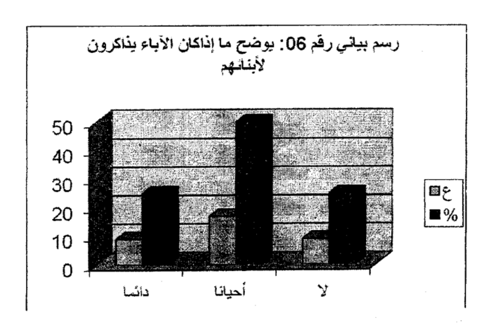
وعن سؤال هل يساعد الآباء أبناءهم على المذاكرة سجلنا أن50 ٪ منهم من يذاكرون لأبنائهم من حين لآخر، بينما 25٪ منهم من يذاكرون لأبنائهم دائما ونفس النسبة منهم لا يذاكرون لبنائهم على الإطلاق، وهذا يدلنا على أن النجاح والتفوق هو بالدرجة الأولى نابع من التلميذ نفسه ودرجة اهتمامه وقدراته على النجاح، ثم تأتي مساعدة الأهل في المواد الصعبة أو القضايا التي يستعصى فهمها من طرف التلميذ، لذلك يمكن القول أن النجاح والتفوق يتطلب تدخل الأولياء من حين لآخر ولو من خلال تقديم التوجيهات وكيفية التحضير للامتحانات والمذاكرة أو حل بعض المسائل الصعبة.



جدول رقم12: يوضح ما إذا كان الآباء يذاكرون لأبنائهم

الإجابة	ع	٪
دائما	09	25
أحيانا	17	50
لا	09	25
المجموع	35	100

وتتوج عملية الحث على الدراسة والمذاكرة بنجاح التلميذ في بعض المواد والإخفاق في مواد أخرى، وتستخدم الأسرة أساليب متعددة في متابعة المسار الدراسي لأبنائها منها ما يطلق عليه عملية التعزيز أو التدعيم في حالة النجاح أو استخدام الثواب أو العقاب المادي والمعنوي في حالة الفشل والإخفاق.

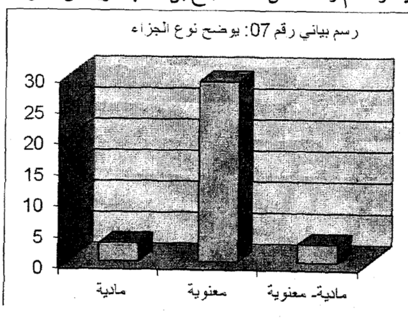


جدول رقم 13: يوضح نوعية الجزاء المقدم للأبناء عند الفشل.

الإجابة	ع	٪
مادية	03	09
معنوية	29	83
مادية- معنوية	03	09
المجموع	35	100

ويوضح الجدول أعلاه أن نسبة 83٪ من التلاميذ من يتعرضون إلى جزاء معنوي في حالة الإخفاق وهذا يدل على مدى تأثير العقاب المعنوي على نفسية التلميذ المتفوق، ووعي الأسرة بما للكلمة من تأثير ووقع على التلميذ المتفوق، بينما سجلنا نسبة 09٪ من يتعرضون إلى عقاب مادي ومعنوي في نفس الوقت، وقد يرجع إلى أسلوب المعاملة الذي تتبعه الأسرة وهو الشدة والقسوة ويبقى أن التأنيب والعقاب المعنوي هو السائد والممارس من طرف أولياء التلاميذ المتفوقون.

أما في حالات النجاح فنجد أن اغلب الأسر66٪ تقدم الجزاء المادي والمعنوي معا، بينما نجد 02٪ منهم فقط من يقدم الثواب المعنوي، وقد يرجع ذلك لإمكانيات الأسرة المادية أو لعدم رضاها عن هذا النجاح بل تطلب المزيد من التفوق.



جدول رقم14: يوضح نوعية الجزاء المقدم للأبناء عند النجاح.

الإجابة	ع	٪
مادية	10	29
معنوية	02	05
مادية معنوية	23	66
المجموع	35	100

جدول رقم15: يوضح كيفية قضاء الابن لوقت الفراغ

الإجابة	ع	٪
في البيت	18	52
مع الأصدقاء	08	23
الاثنين معا	04	11
في قاعة الإنترنيت	04	11
في النادي الثقافي	01	03
المجموع	35	100

وعن كيفية قضاء التلميذ المتفوق لوقت فراغه نجد أن 52٪ منهم يقضونه في البيت، وهو ما يدل على استغلال وقت الفراغ استغلالا سليما، سواء في اللعب مع الإخوة أو المطالعة ومراجعة الدروس، أو استخدام الحاسوب المنزلي، بينما نجد أن نسبة 23٪ منهم يقضونه مع الأصدقاء وهذا سواء في اللعب والترفيه أو في المراجعة والتحضير للامتحانات، في مقابل نجد أن 11٪ يقضونه في قاعة الإنترنيت، لجمع المعلومات والمطالعة، وأن03٪ منهم من يقضي وقت فراغه في النادي الثقافي، وقد يرجع ذلك لانخراطه وممارسته لبعض النشاطات الرياضية والثقافية.

خلاصة

يلعب المحيط الأول الذي هو الأسرة دورا كبيرا في حياة التلميذ حيث يؤثر مستوى تعليم الوالدين وثقافتهما ومدى اهتمامهما بالعلم وتحصيل أبنائهم على تفوقهم الدراسي، ومن خلال أيضا السعي الدائم نحو توفير أفضل الشروط والجو الملائم لتحسين تحصيلهم ورفع مستواهم الفكري، وذلك عن طريق تزويدهم بالوسائل والإمكانيات اللازمة من كتب ومجلات ومن خلال توفير الظروف الاقتصادية المساعدة وإبعادهم عن مختلف المشاكل التي قد تتعرض إليها الأسرة سواء كانت مشاكل عائلية اجتماعية أو مالية اقتصادية، وهو عكس ما نجده داخل الأسر الممتدة، على الرغم من المجهودات التي تبذلها بعض هذه الأسر إلا أنها نادرا ما تحقق التوافق العقلي والنفسي لتفوق أبنائها نظرا لاتساع شبكة علاقاتها وتدخل مختلف الأطراف في تربية الأبناء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المراجع

1- ابن منظور: لسان العرب المحيط، المجلد الثالث، دار لسان العرب، بيروت، 1988.

2- نفس المرجع، ص 188

3- إبراهيم عبد الكريم الحسين: إعداد الطفل للتفوق، دار الرضا للنشر، سوريا، 2002.

4- أحمد السيد إسماعيل: مشكلات الطفل السلوكية وأساليب معاملة الوالدين، ط2، دار الفكر الجامعي، مصر، 1995.

5- السيد أحمد إسماعيل: مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.

6- نفس المرجع.

7- نفس المرج.

8- زكريا الشربيني ويسرية صادق: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، مصر، 1992.

9- عبد الخالق محمد عفيفي: الأسرة والطفولة ، أسس نظرية... ومجالات تطبيقية، مكتبة عين شمس، القاهرة،1998.

10- عبد الفتاح مراد: موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي، الإسكندرية، 1998.

11- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر 1997 .

12- مصطفى الشعبي: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ.

13- مدحت عبد الحميد عبد اللطيف: الصحة النفسية والتفوق الدراسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1990.

14- مها زحلوق: التربية الخاصة بالمتفوقين، منشورات جامعة دمشق، 1993.

15- نفس المرجع.

16- B.BARBER; Social Stratification: A. comparative analysis of structure and process (n, y) Harcourt brace world; 1975.

الفصل الرابع

دور الأسرة في التكفل النفسي والاجتماعي بالمعاق سمعيا

مقدمة

تعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية التي لها أثر كبير في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث اتضح أن ضمير الفرد وفكرته عن نفسه، وأسلوبه الخاص في معاملة الناس وفي حل مشكلاته، وما يكتسبه إبان الطفولة من اتجاهات دينية وقومية وغير ذلك... يصعب تحريره فيما بعد، كما يتضح أن اتجاهاتنا نحو الناس وصلاتنا العاطفية بهم، هي اتجاهات وصلات تعلمناها في محيط الأسرة على غرار صلاتنا بأمهاتنا وآبائنا وأخواتنا ، واتجاهاتنا نحو الرؤساء والمرؤوسين والأصدقاء والزملاء والزوجة والأولاد والغرباء... ففي الطفولة توضع بذور الصداقات والعداوات المقبلة.(1) فالأسرة هي النواة و الجماعة الأولى التي ينشأ فيها الأفراد ، باعتبارها مجتمع مصغر ومنها تتكون مبادئ العلاقات الاجتماعية والطباع، وفيها تنشأ أسس العلاقات بين الأفراد، فهي الوسط الاجتماعي الأكثر أهمية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، باعتبارها المصدر الأساسي لكل فعل أو سلوك يقوم به الأبناء، والمتهم الأول في كل عملية خروج عن قيم ومعايير المجتمع، ذلك أن الأبناء يتلقون منها مختلف المهارات والمعارف الأولية، كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى، فهي تعتبر البيئة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد وتبنى فيها الشخصية الاجتماعية باعتبارها المجال الحيوي الأمثل للتنشئة والقاعدة الأساسية لإشباع مختلف حاجات الفرد المادية منها والمعنوية، بطريقة تساير فيها المعايير الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية(2)، وذلك من خلال إتباع الوالدين مجموعة من الأساليب تساهم في إشباع حاجات أبنائهم، فالطفل بحاجة ماسة للكبار، لإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية، ولذا يلتمس الطفل رضا الوالدين وموافقتهم على سلوكه وتقبلهم له، فالطفل في مراحل طفولته الأولى يكون قابلا للاستهواء سهل التأثير عليه، لذا قد ينصاع لأوامرهم ونواهيهم في بعض الأحيان، لذلك نجد أن وظائف الأسرة تختلف باختلاف أبنيتها في الزمان والمكان ، حيث يؤكد الكثير من المفكرين أن وظائف الأسرة قديما تختلف عن وظائف الأسرة المعاصرة، ويرجع فقدان

الأسرة المعاصرة لمعظم وظائفها للتقدم التكنولوجي ، وتعقد الحياة الاجتماعية ، وتشابك أنشطة الجماعات ، ومن هنا ظهرت بعض المؤسسات التي أنشأها المجتمع للقيام بهذه الوظائف منها:

الوظيفة العاطفية

وهي التفاعل المتعمق بين جميع أفراد الأسرة في المشاعر العاطفية حيث تعتبر المجال الوحيد الذي يمارس فيه الفرد عواطف الأبوة والأمومة والأخوة.

الوظيفة الحضارية

فالأسرة تؤكد الاستمرار الحضاري من خلال نقل ثقافة المجتمع للأعضاء ، وبالتالي تجنب اقتراف السلوكات الاجتماعية ذات التأثيرات الضارة والتي لا تتناسب مع قيم المجتمع الحضارية(3)، ومن هنا يجب أن ترتبط حياة الأفراد داخل الأسرة وتتماشى مع الظروف المجتمعية المتطورة ، أي يجب أن تساير التغير الاجتماعي.

الوظيفة الاقتصادية

"الأسرة في المجتمعات المعاصرة أصبحت وحدة مستهلكة، نظرا لأن المجتمع أوجد منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات وبأسعار أقل نسبيا."(4) فبعد أن كانت الأسرة في المجتمعات التقليدية وحدة إنتاجية لكل مستلزماتها ، ونتيجة للتغير الاجتماعي وحدوث التطور التكنولوجي والتعقد الثقافي، فقد هيأ المجتمع مؤسسات جديدة تقوم بدور الإنتاج ، ومن هنا أصبح دور الأسرة دور استهلاكي أكثر منه إنتاجي.

حفظ النوع البشري:

تهتم الأسرة بحفظ النوع البشري من خلال اتصال جنسي مشروع يستلزم تصديق المجتمع وقبوله، وذلك وفقا لقواعد تمثل في جملتها تنظيمات اجتماعية تتحكم فيها العادات والتقاليد المجتمعية.(5)

إعالة الأفراد وتربيتهم

فالأسرة تقوم برعاية الطفل والمحافظة عليه من خلال إكسابه العادات والمعتقدات والخبرات اللازمة له، وتنمية الشعور بالانتماء الأسري والاجتماعي وتكوين شخصيته، كما تقوم بتوفير الإشباع النفسي للأفراد بتوفير علاقات الاهتمام

والتكافل لأفرادها، والأمن النفسي، لخلق إنسان متزن ومستقر، يشعر بالانتماء الأسري والتفاعل المتعمق من أجل مصلحة الأسرة والمحافظة على كيانها ووحدتها. (6)

فالأسرة تقوم بتزويد الطفل بمختلف الخبرات أثناء سنوات التكوين، وهي تمثل أكبر قوة للتأثير وتنمية الشعور بالألفة والمحبة والشعور بالانتماء للأسرة والمجتمع الخارجي ، فهي تقوم بتربية الطفل فتتولاه بالتربية من الناحية البيولوجية، العقلية ، النفسية ، الجسمية ، الاجتماعية والدينية.

التربية البيولوجية:

من مكونات الشخصية الجانب البيولوجي، والفسيولوجي الذي هو في حاجة إلى مواد بناء الطاقة كالغذاء الذي يتناوله الفرد لكي يعيش وتسمح هذه الطاقة للأعضاء بالقيام بوظائفها.(7)، وباعتبار الأسرة البيئة الأولى التي تتلقى الطفل وتتولاه بالرعاية ، فهي المسؤول الأول و الأخير عن تنمية هذا الجانب من شخصية الطفل، بتوفيرها للظروف الصحية الملائمة، وتوفير وسائل الوقاية من الأمراض ، لأن نجاح الأسرة واستمرارها يتوقف على ما توفره من إشباعات لحاجات الطفل، النفسية، الجسمية والاجتماعية .

التربية العقلية:

يقصد بالتربية العقلية تنمية القدرات العقلية لدى الفرد، ويتأثر النمو العقلي بالمستوى الاقتصادي للأسرة وما توفره من وسائل التعليم كالألعاب المعدة للفك والتركيب، كما يعتمد النمو العقلي على ما توفره الأسرة من تغذية غنية بالعناصر الضرورية والطاقة لبناء الجسم ونموه نموا سليما.(8)

التربية النفسية:

إن الفرد لكي ينمو نموا سليما فهو بحاجة إلى الحب والعطف اللازمين لنموه النفسي والعقلي والاجتماعي.(9)

وباعتبار الأسرة الجماعة الأولى التي تتلقى الطفل وتتولاه بالرعاية فهي التي توفر له ما يلزمه من الناحية النفسية لكي ينمو نموا سليما وتربيته تربية نفسية سليمة

خالية من الأمراض والعقد ، فإهمال الأسرة للجانب النفسي للفرد يؤدي إلى نتائج خطيرة قد تؤدي بالفرد إلى الانحراف عن القيم المجتمعية.

التربية الاجتماعية

بمعنى أن الأسرة هي أول المؤسسات الاجتماعية التربوية التي تتولى مهمة تزويد الفرد بقواعد السلوك والآداب العامة وقوالب العرف والعادات والتقاليد ومستويات الخير والشر والرذيلة والفضيلة ، أي المعنى العام أو الشامل وليس الضيق للأخلاق،وكذا تعليم الطفل الطقوس الخاصة بالعبادة والحياة الجماعية والدينية.(10)

ومن المعلوم أن الأسرة ترسخ أغلب المبادئ التربوية في ذهن الطفل منذ صغره، وأهم هذه المبادئ التي يكون الطفل خاضعا لها في الأسرة تلك المتعلقة بالآداب : كآداب الأكل والتحلي بالتواضع والاحترام والحياء أمام الأقارب والأصدقاء وكذا التحلي بالمبادئ التربوية الأخلاقية التي تنص على الأذى الذي يجب تجنبه والخير الذي يجب عمله،فللأسرة وظيفة أساسية بعد الإنجاب هي وظيفة التنشئة الاجتماعية والثقافية بجانب وظيفتها العاطفية والاقتصادية وغيرها من الوظائف التي تتولاها لأفرادها، كما أن مفهوم الذات صناعة اجتماعية بالكامل تتكون من لحظة الميلاد الأولى وذلك من خلال علاقة الطفل بأمه ثم بالآخرين واحتكاكه معهم واتجاهاتهم نحوه وكذا تصورات الوالدين واتجاهاتهم تنطبع في تصورات الطفل وتنغرس عميقا ضمن شخصيته وتلعب دورها الحاسم في نوعية توافقه كما أن التوافق النفسي للفرد يتأثر سلبا أو إيجابا حسب نوع التجارب والخبرات الأسرية التي يمر بها و منه يمكن القول أنه لا يتأتى قيام الأسرة بهذه الوظائف الهامة إلا بتهيئة الوسائل السليمة المتعلقة بالحضانة والكفالة للأطفال ، حيث أن علاقة الوالدين بالطفل وكيفية معاملته تلعب دورا أهم في تكوين شخصيته، فالطفل الذي تكون علاقته بوالديه قائمة على أساس الاحترام وإشباع الحاجات البيولوجية والنفسية تكون شخصيته سليمة وسوية يتوفر لها القدرة على التوازن الانفعالي والتوافق والتعاون مع الآخرين، والعكس صحيح هذا بالنسبة للطفل العادي فما بالك إذا كان الطفل من ذوي الحاجات الخاصة حيث أن أغلب الأسر تكون لديها ردود الفعل الانفعالية والتي تبدأ بالصدمة التي تتولد لدى والدي الطفل فور اكتشافهما للإعاقة ، فالإعاقة هي ذلك القصور أو النقص الذي يصيب الفرد سواء كان حسيا أو عضويا

أو عقليا ،سواء كان لعوامل فطرية أو مكتسبة ، لذلك تهدف المجتمعات إلى تأهيل المعاقين وتنمية ما تبقى من قدراتهم إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، ومن بين الإعاقات المنتشرة نجد الإعاقة السمعية التي تعتبر من الإعاقات الحسية التي تصيب حاسة السمع وتجعل المصاب بها وهو المعوق سمعيا يتميز بمجموعة من الخصائص النفسية والعقلية والاجتماعية والتي تختلف من معوق لآخر نظرا لعدة متغيرات كدرجة الإعاقة ووقت حدوثها وتشخيصها والاتجاهات الوالدية نحو إعاقته وظروف البيئة والتنشئة الاجتماعية للمعوق سمعيا وكذا طبيعة برنامج الرعاية التربوية التي تقدم له(11)، حيث تتطلب هذه الفئة نوعا خاصا من المتابعة وبرامج تربوية دقيقة ومدروسة أطلق عليها علماء النفس والتربية مفهوم "التربية الخاصة"

أولا: حول مفهوم الإعاقة والطفل المعاق

قبل تحديد مفهوم الإعاقة والطفل المعاق يجدر بنا تحديد مفهوم في غاية الأهمية متداول في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة ألا وهو التربية الخاصة وهو الشائع في مجال رعاية هذه الفئة.

1- التربية الخاصة :

وهي تلك التي تتم في المؤسسات الخاصة لتساعد الأطفال ذوي القصور العقلي أو الحسي أو الجسمي، وكذا المتفوقين بالخدمات والتعليم المناسب لقدراتهم، كما أنها تعمل على توفير الرعاية اللازمة لكل أفراد المجتمع بما يتفق وما لدى كل منهم من قدرات وإمكانيات."(12)

كما تعرف أيضا بأنها فرع من فروع التربية العامة، تختص بممارسة المعاملة والتنشئة الاجتماعية وتمكين الأطفال المعاقين، وتقوم بها معاهد خاصة للمعلمين لتأهيلهم للتعامل مع الأطفال ذوي إعاقة معينة."(13)

2- الطفل المعوق:

المعاق هو الشخص الذي يعاني من قصور فيزيولوجي سواء كان وراثي أو مكتسب، ويحول دون قيامه بالعمل أو أن يتولى أموره بنفسه، أو يحول دون إشباع حاجاته الأساسية بما يتناسب والمرحلة العمرية التي يمر بها."(14)

أما الطفل المعاق فهو الطفل الذي يتدنى مستوى أدائه عن أقرانه بشكل ملحوظ في مجال من مجالات الأداء، وبشكل يجعله غير قادر على متابعة الآخرين، إلا بتدخل خارجي من الآخرين أو بإجراء تعديل كلي في الظروف المحيطة به، وقد يكون هذا التأخر في قدرة واحدة أو اثنين أو أكثر من ذلك، إي إعاقة مركبة، وقد صنفت الإعاقات كما يلي حسب عبد الرحمان العيسوي:

- تخلف في القدرة العقلية العامة بدرجات متفاوتة.
- تعويق في إحدى حواس الاتصال(السمع، الإبصار، الكلام)
- تعويق في الأعضاء والوظائف العصبية والبدنية.
- تعويق من الجوانب الاجتماعية والنفسية، كالقصور الشديد في الظروف البيئية والاضطرابات النفسية الحادة.
- تعويق في قدرات التحصيل أو عيوب في عمليات التعامل مع الرموز المكتوبة المقررة.(15)

3- مفهوم الإعاقة السمعية

تعددت تعريفات الإعاقة السمعية ، حيث تراوحت مستويات السمع ما بين صعوبات السمع وبين الصمم، فمنهم من يرى ، أن الإعاقة السمعية يجب أن يتم وفق أبعادها أو تصنيفاتها الثلاث وهي :(16)

أ_حسب درجة فقدان السمع: ويمكن تقسيمها إلى

- **الإعاقة السمعية البسيطة(27-db40)** :أين يكون الطفل قادرا على سماع الصوت الخافت ، و لديه القدرة على تمييز الأصوات.
- **الإعاقة السمعية المعتدلة(41-db55)** : فالفرد هنا يفهم كلام المحادثة علىبعد(3-5) متر وجها لوجه.
- **الإعاقة السمعية المتوسطة(56-db69)**: يفهم الشخص كلام المحادثة العالية وجها لوجه فقط.
- **الإعاقة السمعية الشديدة (70-db90)**يكون الفرد هنا غير قادر على سماع الأصوات العالية كما أنه يعاني من اضطرابات بالغة في اللغة

- الإعاقة السمعية الشديدة جدا وتزيد قيمة الخسارة السمعية لدى هذه الفئة عن 92 ديسبيل، حيث يعتمد أفراد هذه الفئة على حاسة البصر أكثر من حاسة السمع،كما تكون لغتهم ضعيفة جدا

ب_ حسب العمر الذي وقعت فيه الإصابة: ويمكن تقسيمه إلى

الصمم قبل اللغوي Pre -Lingual deafness

يحدث هذا النوع من الصمم لدى الشخص قبل مرحلة اكتساب اللغة أي قبل عمر الثلاث سنوات، ويرجع إلى مشاكل جينية أو وراثية أو مشاكل أثناء الحمل، ويقسم هذا النوع إلى قسمين هما:

- **صمم منذ الولادة**:أي أن الطفل يولد وهو أصم.
- **صمم بعد الولادة مباشر.**

ت_ الصمم بعد اللغويpost-Lingual deafness

يظهر بعد أن يتعلم الشخص كيف يتكلم ،وهذه الفئة قادرة على الكلام وتنقسم إلى قسمين:

- **الصمم المفاجئ**:وهو يحدث فجأة ،وينتج عن مرض أو حادث أو جراحة ،وأحيانا يكون السبب مجهولا،كما يعد ظاهرة نادرة الحدوث.
- **الصمم المتأخر** : حيث يحدث هذا النوع من ضعف السمع بشكل تدريجي خلال عدة سنوات.

ج_ حسب طبيعة الإعاقة: وتقسم إلى:

- **فقدان السمع التوصيلي**: ويشير إلى الإعاقة السمعية الناتجة عن خلل في الأذن الخارجية أو الأذن الوسطى ، على نحو يحول دون وصول الموجات الصوتية بشكل طبيعي إلى الأذن الداخلية.
- **الفقدان السمعي الحس عصبي** :ويشير إلى الإعاقة السمعية الناجمة عن خلل في الأذن الداخلية في القوقعة الحلزونية وعصب السمع ومركز السمع بالمخ.

- الفقدان السمعي المختلط :تحدث هذه الإعاقة في الأذن الداخلية والوسطى وهو عبارة عن ضعف سمعي مشترك يحوي ضعف السمع التوصيلي وضعف السمع العصبي نتيجة لوجود خلل في أجزاء الأذن الثلاث.
- -الفقدان السمعي المركزي: ويحدث في حالة وجود خلل يحول دون تحويل الصوت من جذع الدماغ إلى المنطقة السمعية في الدماغ ،أو عندما يصاب الجزء المسؤول عن السمع في الدماغ.

ثانيا: وضعية الأسرة عند قدوم طفل معوق سمعيا

يعد اكتشاف الإعاقة السمعية لدى الطفل بداية لسلسلة من الضغوط النفسية لدى الوالدين عامة، والأطفال خاصة، فقد يسرف الوالدان في تدليل الطفل بتعويضه عما فقده وعما يعانيه من صعوبات بالإذعان لمطالبه مهما كانت غريبة أو شاذة دون المراعاة لظروف الواقع الذي تعيشه الأسرة وقد يسرف الوالدان في استخدام القسوة والشدة مع الطفل للتنفيس عن غضبهم وحزنهم ، وقد يستخدم مع الطفل الشدة واللين أو أحدهما وقد يفرض الوالدان الحماية الزائدة مع الطفل وإخضاعه لكثير من القيود والخوف الزائد عليه وقد تختلف وجهة نظر الأب عن الأم فيما يتبع من أساليب وما يظهر منها من تناقضات تربوية وغالبا ما تؤدى هذه الأساليب إلى إعاقة نمو الطفل حيث أنهما لا يصدقان أن طفلهما معوق (17)، بل أن الأسرة تحاول أن تقنع نفسها وتنكر عدم وجود هذه الإعاقة، والإنكار هنا يمثل أحد الحيل الدفاعية التي يمارسها الفرد أو الجماعة عند التعرض لموقف مؤلم أو غير مرغوب وغير متوقع ، ثم يتولد شعور بالذنب لدى والدي الطفل المعوق لشعورهما بأنهما تسببا في إعاقة طفلهما نتيجة التقصير أو لاعتقادهما بان إعاقة الطفل إنما هي عقاب على جريمة أو فعل خاطئ لهما فقد لا يتقبل الوالدين إعاقة ابنهما و يتصفان بالاستياء تجاهه وينزعان إلى التقليل من شأنه ومن قدراته وصفاته الشخصية ، ولا يقدمان له أي تعزيز عندما يقوم بسلوك حسن ، ويؤدي إتباع الرفض للابن، إلى صعوبة بناء شخصية مستقلة لديه، وقد يعاني من الشعور بالنقص، وبالتالي يرفض السلطة الوالدية وينسحب شعوره هذا إلى معارضة السلطة الخارجية، وغالباً ما يصبح متمردا ومتسلطا عليها في المستقبل ، كما نجد أن بعض الآباء والأمهات يبحثن عن أخطاء الطفل و يبدون ملاحظات نقدية هدامة لسلوكه، مما يفقد الطفل ثقته بذاته، ويجعله مترددا في

أي عمل يقدم عليه خوفا من حرمانه من رضا الكبار وحبهم، في حين أن بعض الأسر ونتيجة لإعاقة ابنهم يشعرون بأنه عاجز ويختلف عن أخوته ، ومن ثم فإنه في حاجة أكثر للرعاية.

ولذلك نجد أن بعض الآباء يعتنون عناية خاصة بصحة أبنائهم المعاقين، فنجدهم يتخذون من الأساليب اللازمة لوقايتهم من المرض ، كما نجدهم يتنابهم القلق والضيق الذي يصل إلى حد الفزع والخوف حول وقاية أبنائهم من الأخطار وسلامتهم منها ، ونجدهم يخافون من عدم قدرة أبنائهم على الدفاع عن أنفسهم ضد الأطفال الآخرين ، كما يميل بعض الآباء إلى إتباع بعض النظم القياسية في النظافة ، وإتباع القواعد الصحية مع أبنائهم إلى درجة بعيدة ومثل هذه الأسر لخوفها الشديد على الطفل المعاق من أي مكروه ، تريده أن يأكل ما لا يحبه لأنه سيغذيه، أو يأكل كميات من الطعام أكثر مما يحتاج ، أو يلبس أكثر مما يحتمل حتى لا يصاب بالبرد ، وتريده ألا يجري أو يلعب كغيره من الأطفال حتى لا يقع أو يجرح ، فوجود الإعاقة عند طفل ما، قد يعني أن نسبة كبيرة من محاولاته ونشاطاته سيكون مصيرها الفشل ، وهذا بالطبع سيكون مثبطا لعزيمته ، خاصة إذا كان الوالدان قليلي الصبر أو دائمي الانتقاد لتصرفاته ، فإذا لم يشعر الطفل بالقدرة على الإنجاز فإن هذا يؤدي إلى تنمية مشاعر النقص وعدم الكفاءة لديه ، فيشعر الطفل بالذنب كلما قام بسلوك غير مرغوب فيه، أو كلما عبر عن رغبة محرمة، كما قد يكون ذلك أيضا عن طريق تحقير الطفل والتقليل من شأنه أيا كان المستوى الذي يصل إليه في سلوكه أو أدائه.

ثالثا: المراحل التي تمر بها الأسرة عند قدوم طفل معاق :

إن قدوم أي طفل، يعني تغيرا في الأسرة مما يعني ذلك المزيد من الالتزامات المالية و الأخلاقية والاجتماعية فقدوم الطفل الأول يحدث تغيرا في حياة الزوجين ، وقدوم الطفل الجديد غالبا ما يحمل الزوجين على التضحية ببعض الأنشطة الاجتماعية وغير الاجتماعية في محاولة للتكيف مع الوضع الجديد ، وإذا كان الطفل العادي يخلق تغيرا داخل الأسرة ويترك آثار في الأدوار الاجتماعية للوالدين ويزيد من مسؤولية أفراد الأسرة فإن الطفل المعاق لا شك سيكون أكثر تأثير ووطأة، حيث تشير الدراسات إلى أن ميلاد الطفل المعاق يؤدي إلى استجابات انفعاليه معينه لدى

الوالدين ،ومن الطبيعي أن هذه الاستجابات لن تكون متشابهه عند جميع الأسر ... كما أنه ليس من الضروري أن تمر جميع الأسر بهذه السلسلة من الاستجابات.

فالاستجابات الوالدية في هذا المجال ستختلف كنتيجة طبيعية لاختلاف نوع الإعاقة ودرجتها ، وكذلك نتيجة لاختلاف شخصيات الآباء والأمهات وكذلك السن الذي اكتشفت فيه الإعاقة إضافة إلى عوامل بيئية وثقافية أخرى والتي يمكن تقسيمها إلى :

1- الصدمة.. choc

فكثيرا ما تشكل ولادة طفل معاق صدمة للوالدين، وهذا أمر طبيعي إلا أن درجة الصدمة ومداها الزمني يعتمدان على درجة الإعاقة وطبيعتها وكذلك وقت اكتشاف الإعاقة.

2- الرفض أو الإنكار denial.

من الاستجابات الطبيعية للإنسان أن ينكر ما هو غير مرغوب وغير متوقع ومؤلم خاصة عندما يتعلق الأمر بأطفاله والذين يعتبرون امتدادا له .. هذه الاستجابة تعتبر كآليات دفاعيه في الموقف القاسي.

3- الشعور بالذنب guilt

4- الإحساس بالمرارة bitterness.

قد ينتاب الوالدين هذا الإحساس لان وجود الطفل المعاق قد يؤدي إلى حرمانها الكثير من الأنشطة وحرمانهما من الكثير من الاشباعات والحاجات الشخصية.

5- النبذ rejection.

إن فشل الطفل المعاق في كثير من الأمور سيؤدي إلى شعور الوالدين بالإحباط وخاصة إذا كانا من النمط المثالي وقد يعبر الوالدان لهذا الإحباط بنبذ الطفل .. كتركه في مؤسسة أو إهماله من حيث إشباع الحاجات الأساسية والثانوية داخل المنزل.

6- الغضب anger .

مشاعر الغضب مشاعر طبيعيه في ظل الإحباطات الكثيرة والمتكررة نتيجة وجود الطفل المعاق داخل الأسرة ،حيث أن مشاعر الغضب قد يتم التعبير عنها بالشكوى .. وقد تظهر هذه المشاعر من خلال توجيهها إلى مصادر أخرى كالطبيب أو المدرس أو أي شخص آخر

7- الخجل والخوف

ففي ظل ثقافة البعض يعتقد أن إعاقة الطفل هي عقاب على خطيئة قد يحاول الوالدان تجنب مخالطة الناس أو عزل الطفل المعوق خجلا أو خوفا من ردود أفعال الآخرين.

8- الاكتئابdépression

ويعني هنا الغضب الموجه نحو الذات ويحدث ربما حين يشعر الآباء بالعجز أو أنهم كان يمكنهم عمل الكثير للوقاية من الإعاقة لذا فإن غضبهم من أنفسهم لأنهم لم يفعلوا كل ما باستطاعتهم.

9- القلقanxiety

وهو ناجم عن المسؤوليات الجسيمة والضغوط الهائلة والاحتياجات الخاصة المترتبة على إعاقة الطفل السمعية.

10- التقبل والتكيف acceptance and adaptation

المهم أن يصل الأهالي إلى المرحلة الأخيرة بسرعة، لان التأخر في الخدمات يحرم الطفل من الاستفادة من الرعاية الطبية و التأهيلية التي يجب أن يحصل عليها و التي قد تتأخر بسبب إنكار الأهل لوجود مشكلة أو الغضب أو نبذ الطفل و التخلي عنه .(18).

ثالثا:أساليب المعاملة الوالدية للطفل المعاق سمعيا

بديهي القول أن لكل أسرة فقيرة أو غنية، جاهلة أو متعلمة ، أسلوبها الخاص في رعاية طفلها، وهذه الأساليب منها ماهو موروث، ومنها ماهو مكتسب من مصادر الثقافة المتعددة من المجتمع (19).

كما أن أساليب التنشئة و أهدافها ومعاييرها تختلف بين المجتمعات ، بل يمكن أن يكون الاختلاف في أساليب التنشئة داخل الجماعات التي يتكون منها نفس المجتمع، كما تختلف هذه الأساليب من أسرة إلى أخرى ومن الأب إلى الأم، بل تختلف أساليب أحدهما من وقت لآخر حيث يتعرض الطفل في سياق أسرته إلى ممارسات وأساليب واتجاهات معينة في تنشئته من قبل الوالدين الذين يمارسون مع أبنائهم أساليب واتجاهات متعددة منها الصريح والضمني والمقصود وغير المقصود في توجيههم وتشكيل سلوكهم.

1- الرفض: Rejection

يتمثل الرفض في شعور الابن بأنه غير مقبول من والديه، ولهذا فإن أفكاره وتصرفاته لا تعجبهما، ويتجنبان التعامل معه، ويسرعان إلى الغضب منه أو إلى عقابه، ويكثران الشكوى منذ كل ما يعمله، وفي أخص الحالات يشعر الابن أنه يعامل من الوالدين كما لو كان شخصا غريبا(20)

فالرفض الوالدي لا تكون محصلته سوى فرد يعاني من سوء التوافق وعدم الاتزان الانفعالي، وعدم القدرة على تكوين علاقات اجتماعية جيدة ، بل يؤدي إلى شخصية مترددة قلقة تعاني من الخجل والانطواء، ترفض التعامل مع المجتمع وتشعر بالعزلة والانطواء و يتمثل أسلوب الرفض في إدراك المعاق سمعيا بأن والديه لا يتقبلانه، ولا يبديان مشاعر الود والحب نحوه، ولا يلبيان حاجاته إلى جانب شعوره بأنه عبء كبير على الأسرة، وهناك العديد من المواقف الوالدية يدرك المعاق سمعيا من خلالها أسلوب الرفض الوالدي، منها:

- الشعور بالتباعد بينه وبين والديه نتيجة لعدم وجود لغة حوار مشتركة متبادلة بينهم .
- يحاول بعض الآباء إخضاع أبنائهم لبعض القواعد السلوكية باتخاذ مقاييس تتسم بالصرامة والقسوة مما يشعر الابن بعدم الحب.
- شعور الابن بأنه عبء على والديه، وقد يرجع ذلك إلى عدم تقبل الآباء لإعاقة أبنائهم.(21)

2- الحماية الزائدة:Overprotection

يظهر في هذا الأسلوب في حرص الوالدين -أو أحدهما - على حماية ابنهما والتدخل في كل شئونه بما لا يتيح له فرصة اتخاذ القرار المناسب بنفسه، فالأم التي تتبنى اتجاه الحماية الزائدة نحو ابنها تعمد إلى عدم إعطائه الفرصة للتصرف في كثير من أموره، بل تتحمل هي نفسها نيابة عنه كل أموره دون إشراكه حتى في الأمور التي تعتبر من أموره الخاصة، فإذا ما اعتدى أحد أصدقائه عليه قامت بالدفاع عنه، وقد تظهر مظاهر أخرى للإفراط في الرعاية خاصة عند الآباء ممن يساورهم القلق لدرجة الفزع حول سلامة أبنائهم من الخطر أو المرض، فيعرضون عليهم نظاما معينا من الطعام خوفا على صحتهم وقد يتابعون كل حركة من حركاتهم خوفا من تعرضهم للخطر وغيرها من مظاهر الإفراط في الرعاية، ويخلق مثل هذا النمط من التربية شخصا مترددا يخشى اقتحام المواقف الجديدة ولا يعتمد على نفسه.

إن حرمان الابن هذه الفرص يؤدي لعجزه وعدم تحمله لمسئولياته كفرد في المستقبل ومواجهة الصعاب والمواقف الاجتماعية، فالمعاق سمعياً يحتاج لما يحتاج إليه العادي من إتاحة فرص التعلم واكتشاف بيئته مع مراعاة اختلاف طرق التعلم والتوجيه، حيث أن عاهته تجعله صعب التكيف اجتماعيا فعلى المحيطين به مساعدته على تحقيق التكيف، ويخطئ من يظن أن ذلك يتم من خلال مزيد من الرعاية والإفراط في الحماية، إذ أن الحماية الزائدة لها نتائجها الخطيرة على سلوك المعاقين سمعيا، حيث أنها تؤدي إلى انعزالهم حتى داخل الأسرة(22)، حيث أن عددا كبيرا من الآباء لا يتوقعون الكثير من أبنائهم المعوقين، فالحماية الزائدة بالنسبة لهم هي البديل المريح، وبالتالي تصبح مشكلة حقيقية تعيق النمو النفسي للمعوق سمعيا، خاصة في الحالات التي يفتقر فيها الآباء إلى معرفة الأبعاد الطبية والسيكولوجية للإعاقة أو عندما يشعرون بالذنب بسبب إعاقة أبنائهم، وقد لا يدرك الآباء أنهم يسيئون إلى ابنهم المعاق بتوفير الحماية الزائدة له ولذلك فهم بحاجة إلى الإرشاد لكي يحددوا أهدافا واقعية ويتبنوا توقعات ملائمة،ولأن

الشخص المعوق كثيرا ما يحتاج إلى وقت طويل نسبيا لإتمام المهام المختلفة، فإن الآباء يقومون بتأدية تلك المهام نيابة عنهم(23)

3- أسلوب إثارة الشعور بالنقص Arousing Inferiority

يتمثل هذا الأسلوب في استخدام الآباء لأساليب من شأنها تأنيب الأبناء واستثارة مشاعر الذنب لديهم، والتقليل من شأن كل ما يصدر عنهم من سلوك وتصرفات مما يشعرهم بالضيق، والألم، والشعور بالنقص والدونية، مثل :أساليب التأنيب، والتوبيخ واللوم فإذا ما نظرت الأسرة إلى الآخرين، ومن ثم أقل تقبلاً لدى المجتمع، فإن ذلك ينعكس عليه سلباً، فيكره ذاته ومجتمعه وتنتابه مشاعر الدونية وينسحب من المجتمع ويشعر بأنه أقل من غيره ويفقد الثقة بالنفس، فالمعاق سمعياً يبني ثقته بنفسه واعتماده عليها من خلال سلسلة من التصرفات والأفعال الناجحة التي يتلقى على أثرها القبول والتشجيع من والديه ومن الآخرين المحيطين به، وعلى العكس من ذلك عندما يقوم بعمل سلسلة من التصرفات والأفعال الخاطئة التي قد تؤدى إلى العقاب أو التأنيب من قبل والديه أو الآخرين حوله فيشعر بفقدان الثقة بالذات والإحباط، وبالتالي فإن فقدان الثقة سيقلل من فرص نجاحه في تصرفاته ومحاولاته المستقبلية، وسيعرضه للشعور بالنقص والدونية(24)

4- أسلوب التفرقة: Discrimination

يلجأ بعض الآباء إلى التفرقة بين الأولاد في المعاملة وعدم المساواة بينهم بسبب الجنس أوالسن أو الترتيب الميلادي أو لأي سبب آخر، وهذا الأسلوب يسيء إلى صحتهم النفسية، حيث يزرع الحقد بين الإخوة ، فوجود التفرقة ناتج عن انقطاع خط الاتصال بين الوالدين والابن المعاق سمعيا بسبب عدم إتقان الوالدين للغة الإشارة التي يجيدها المعاق سمعيا، ونظرا لاختلاف السلوك الأسري بين المعاق سمعيا وعاديي السمع من حيث تفاعل الوالدين مع الأخير بتلقائية وسهولة، فإن ذلك يشعر المعاق سمعيا بأنه غريب بين أهله ويتملكه الحقد والكراهية من إخوته ،وهكذا فإن المعاق سمعيا يمكن أن يكون أكثر حساسية لأسلوب التفرقة من السامعين، فأي تفضيل للأخوة الآخرين على حسابه يجعله يشعر بالغيرة منهم وأحياناً الحقد عليهم وبخاصة عندما تشعره هذه التفرقة بالإعاقة والقصور الذي ألم به.

5- أسلوب التسلط:Authoritarianism

يقصد باتجاه التسلط :المبالغة في الشدة دون الاهتمام بحاجات ورغبات الابن، وفرض الطاعةالمعتمدة على أساليب قسرية كالتهديد والعقاب الجسمي، أكثر من

أساليب الشرح والتفسير كما يتمثل أسلوب التسلط في فرض الأم أو الأب لرأيه على الابن، ويتضمن ذلك الوقوف أمام رغباته التلقائية أو منعه من القيام بسلوك معين لتحقيق رغباته التي يريدها حتى ولو كانت مشروعة، وقد يستخدم أحد الوالدين أو كلاهما في سبيل ذلك أساليب تتراوح ما بين الخشونة والنعومة، كاستخدام ألوان التهديد أو الضرب أو الحرمان أو غير ذلك، ولكن النتيجة هي فرض الرأي سواء تم ذلك باستخدام العنف أو اللين

فالأساليب التسلطية في التربية تؤدي إلى بناء شخصيات انطوائية، توجه عدوانها نحو ذاتها، كما يترتب على الإفراط في استخدام التسلط بناء شخصية متمردة خارجة على قواعد السلوك ،فإذا كانت هذه الآثار تشكل خطراً على شخصية الأبناء العاديين، فإنها سوف تشكل خطراً أكبر على شخصية الأطفال غير العاديين ومنهم المعاقين سمعياً، إذ أنهم يميلون بسبب عاهتهم إلى الانسحاب من المجتمع، ويعانون من صعوبة التكيف مع الآخرين، مما يؤدي إلى ظهور الكثير من صور الانحراف السلوكي لديهم، وحين يمارس معهم أسلوب التسلط والقسوة فإن ذلك يؤدي إلى نتائج أكثر خطورة، يصعب التحكم فيها أو علاجها بسبب طبيعة عاهتهم(25)

6 -أسلوب الإهمالNegligence

يتمثل أسلوب الإهمال في تجنب الآباء التفاعل مع الأبناء، وتركهم دون تشجيع على السلوك المرغوب فيه، ودون محاسبة على السلوك غير المرغوب فيه، ودونما توجيه إلى ما يجب أن يقوموا به أو إلى ما ينبغي عليهم أن يتجنبوه، وهذا الإهمال من قبل الوالدين يؤدي إلى شعور الأبناء بالقلق والاغتراب والخوف الدائم مما يؤثر على نموهم النفسي وتكيفهم ، ويتمثل هذا الاتجاه من وجهة نظر فروم في إهمال الابن وعدم تحقيق الأمن والرعاية والحنان، حيث أن المعاق سمعياً يدرك أسلوب إهمال والديه له من خلال معاملتهم له، حيث أنهما يهملانه فلا يعرف مشاعرهم نحوه بالضبط، هل هي سلبية أم إيجابية؟

7- أسلوب القسوة :Cruelty

يعبر أسلوب القسوة عن مجموعة من السلوكيات التي يتبعها الآباء لضبط سلوكيات الأبناء غير المرغوبة فيها بالنسبة للآباء، ويتضمن العقاب الجسمي الصفع

والضرب، أي كل ما يؤدي إلى إثارة الألم الجسمي، وقد يكون مصحوبا بالتهديد اللفظي أو الحرمان، وقد تصل شدة العقاب لدرجة إساءة معاملة الابن وإيذائه.

فقد يكون المعاق سمعيا أكثر شعورا بقسوة والديه من عاديي السمع، ذلك لأن كثيراً من الأوامر والنواهي التي يفرضها والداه عليه لا يفهم كثيراً منها، وماذا تعنى، ولذا يكون عقاب والديه -نتيجة مخالفة تلك الأوامر -فيه شعور بالإجحاف والظلم مما يؤثر على نفسية الطفل، فالقسوة الشديدة تؤدى إلى تقوية النواحي الهدامة في الضمير وكذا إضعاف الذات وتأخير نضجها وخلق شخصية على درجة كبيرة من الحساسية المرضية بما يجعلها حساسة لكل أمر حتى لو كان بسيطاً(26)

رابعا: تأثير الإعاقة السمعية على الطفل المعوق سمعيا:

تتباين تأثيرات الإعاقة من طفل إلى آخر، كما تختلف باختلاف عدة عوامل منها: نوع الإعاقة السمعية شدتها، العمر عند حدوث الإعاقة، القدرات السمعية المتبقية وكيفية استثمارها ، وكذلك المستوى الاجتماعي والاقتصادي والخدمات التعليمية المتاحة

ويبدو تأثير الإعاقة السمعية في تأثير الخصائص النمائية المختلفة وفي وجود احتياجات خاصة بالطفل المعوق سمعيا.

1- الخصائص الشخصية للمعاق سمعيا:

1-1الخصائص اللغوية

تؤثر الإعاقة السمعية بشكل كبير على النمو للغوي للفرد حيث كلما زادت درجة الإعاقة السمعية للفرد زادت المشكلات اللغوية التي يتعرض لها ،لذلك فالمعاق يعاني من تأخر واضح في النمو اللغوي تأثيرها يكون سلبيا حيث يصبح غالبا أبكما .

والفرق بين الطفل العادي و الطفل الأصم من حيث اللغة هو أن الطفل العادي يتعرف على ردود أفعال الآخرين نحو الأصوات التي يصدرها و أن الطفل المعوق سمعيا لم يحصل على التعزيز السمعي وفي حالة وجود بعض المهارات اللغوية عندهم فإن ذخيرتهم اللغوية محدودة و يعانون من صعوبات في النطق وعدم اتساق نبرات الصوت أما فيكون بطيئا.

1-2 الخصائص الجسمية والحركية

تؤثر الإعاقة السمعية على حركة الأطفال حيث يعاني أفراد هذه الإعاقة من المشكلات في الاتصال و التي تحول دون اكتشافهم للعالم الخارجي و التفاعل معه ، لذلك يجب تزويدهم بالتدريب اللازم للتواصل ،حيث أن هذه الإعاقة تفرض قيود على النمو الحركي لديهم مما يلاحظ عندهم تأخر النمو الحركي مقارنة مع الأسوياء و ذلك لأنهم لا يسمعون الحركة.

1-3 الخصائص المعرفية

أثبت الدراسات إلى أن ذكاء الأفراد المعاقين سمعيا لا يختلف عن مستوى ذكاء الأفراد العاديين بالرغم من تأثير الإعاقة السمعية على النمو اللغوي للفرد المعاق ، و أداء هؤلاء الأفراد على اختبارات الذكاء لا يعتبر مؤشرا على وجود إعاقة عقلية بل على وجود إعاقة لغوية لذلك يجب تكيف اختبارات الذكاء لتكون أكثر دقة في قياس ذكاء هؤلاء الأفراد حيث يجب أن تخصص لهم اختبارات ذكاء غير لفظية إذا ما أريد أن يقاس ذكائهم بشكل دقيق. (27)

1-4 الخصائص الانفعالية والاجتماعية

يعاني أصحاب هذه الفئة من مشكلات في التكيف الاجتماعي بسبب النقص الواضح في قدراتهم اللغوية، وصعوبة التعبير لفظيا عن أنفسهم وكذلك صعوبة تفاعلهم مع الآخرين في البيت والعمل والمجتمع المحيط بشكل عام، ولذلك المعاقون سمعيا يميلون للتفاعل مع أشخاص من نفس الإعاقة.

أما عن النمو الانفعالي عند المعاقين سمعيا فقد أثبت دراستنا جمة على أن نسبة كبيرة من المعاقين سمعيا يعانون من سوء التكيف النفسي فهم يعانون من تدني الذات وعدم الاتزان العاطفي، وهم أكثر عرضه للاكتئاب والقلق والعدوانية وعدم الثقة بالآخرين.(28) .

2- احتياجات المعاق سمعيا و كيف يتم التكفل بها نفسيا و اجتماعيا.

2-1- الاحتياجات الخاصة بالطفل المعوق سمعيا:

لا يتوقف تأثير الإعاقة السمعية على ما تحدثه من تأثير في المظاهر النمائية المختلفة للمعوق سمعيا بل تفرض احتياجات خاصة بالطفل المعوق سمعيا وتظل

للطفل المعوق سمعيا نفس حاجات الطفل السامع والتي يؤدي إشباعها إلى سهولة تكيفه وإعادة توافقه والتي تتمثل في الحاجات الأولية البيولوجية كالأكل ، الشرب والتنفس... وغيرها من الحاجات التي يتطلبها النمو باعتباره كائنا عضويا، إلا أنه ومع تطور الحياة الاجتماعية تظهر لدى المعاق احتياجات أخرى والمتمثلة في الحاجة إلى الحب والأمن، الحاجة إلى تحقيق الذات ، الحاجة إلى اللعب ، والحاجة إلى تقبل الآخرين.

إلى جانب الاحتياجات الخاصة بالمعاق هناك احتياجات أخرى والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:

2-2- احتياجات تعليمية:

فيحتاج الطفل المعوق سمعيا إلى أساليب تعليمية تختلف عن الأساليب المتبعة مع الأطفال العاديين ، وكلما كانت الخبرات التعليمية التي يمر بها الطفل المعوق سمعيا أقرب إلى الواقعية كلما أصبح لها معنى ملموسا وثيق الصلة بالأهداف التي يسعى الطفل إلى تحقيقها ويرجع ذلك لبطء تعلم اللغة عند المعوقين سمعيا والذي يعوق نمو خبراتهم التعليمية بوسائل التعليم العامة، وهذه الوسائل التعليمية تعمل على استثارة الطفل المعوق سمعيا وإشباع حاجته للتعلم ، التي هي بمثابة الدافع الذي يساعده على التعلم خاصة وأن حصيلته من الصور تبدأ مبكرة عن حصيلته من الكلمات والألفاظ ،ومنه فكلما كانت الخبرات التعليمية التي يمر بها الطفل أقرب إلى الواقعية أصبح لها معنى ملموس ومثبت في ذاكرته.

2-3- احتياجات تأهيلية:

يقصد بالتأهيل مساعدة الطفل المعوق سمعيا على استغلال قدراته و إمكاناته الباقية منها والناقصة، ويشمل التأهيل الجوانب الطبية ، النفسية ، الاجتماعية، التربوية والتعليمية والمهنية ، وذلك لأن الطفل المعوق سمعيا يحتاج إلى توجيهه لما تبقى لديه من قدرات ومواهب وما يناسبها من أساليب مهنية مما يمكنه من مقاومة الشعور بالنقص ويتغلب على النتائج النفسية المصاحبة لإعاقته، وهو ما يتطلب تضافر جهود فريق عمل متعدد الاختصاصات لتطبيق تلك البرامج بكفاءة وذلك في المدارس الخاصة بصغار الصم وكذا مراكز التأهيل المهني لمن أنهوا دراستهم بالمدرسة

الخاصة والتي توفر الخدمات المهنية التي تؤهل المعوق سمعيا للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه كالتوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل ،ومنه فإن كلا من المدارس الخاصة ومراكز التكوين المهني تعمل على توفير مختلف الخدمات التي تلبي الاحتياجات التأهيلية للطفل المعوق سمعيا.

2-4- احتياجات تدريبية خاصة:

في ظل غياب الأصوات المسموعة لا يستطيع المعوق سمعيا تنمية وتطوير مهارات الكلام واستخدام اللغة من خلال حاسة السمع ، ويلزمه نوع من التدريب المنظم ، وتقنيات ذات طبيعة خاصة ، وقد يمكن تحقيق ذلك باستخدام المعينات السمعية لتدعيم ما تبقى لديه من قدرة سمعية وهذا عن طريق ما يعرف بالتدريب السمعي لتلبية حاجته للتمييز بين الأصوات المختلفة،وتمكينه من إخراجها وتقليدها ، كما أن الطفل المعوق سمعيا بحاجة إلى تدريب على مختلف أشكال التواصل بينه وبين أفراد المجتمع حتى تتاح له الفرصة لتنمية مهارة اللغة وذلك في سن مبكرة عن طريق عمليات التنطيق ، بالإضافة إلى تدريبه وتعليمه طرق التواصل الأخرى كالقراءة على الشفاه، الإشارة وهجاء الأصابع.(29)

رابعا: دور الأسرة في التكفل بالمعاقين سمعيا

الأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على صياغة نماذج النمو الاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، والأسرة هي التي تحدد بذور الشخصية كما تحدد فيه طبيعة الإنسان ، وهذا ما ذهب إليه "تشارلز كولي **Charles Cooley**" فكما يتشكل الوجود البيولوجي للإنسان في رحم الأم يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في رحم الأسرة وحضنها، والأسرة المضطربة تنتج أطفالا مضطربين، وأن أكثر اضطرابات الأطفال ما هي إلا عارض من أعراض اضطرابات الأسرة المتمثلة في الظروف غير المناسبة في التنشئة الاجتماعية"(**30**).

ويظل تأثير الأسرة جزءا أساسيا من كيان الأبناء حتى بعد أن يدخلوا إلى المدرسة، مشاركة بذلك المجتمع والمدرسة في التأثير على شخصياتهم (31)

فرعاية الطفل المعاق سمعيا واجب مقدس انطلاقا من أن إصابة هذا الطفل هي إصابة طبيعية تفرض وجودها بسبب العوامل الشخصية والعوامل المحيطة وتزداد تعقيدا نتيجة ردود الفعل الاجتماعية حيث تقوم الأسرة بردود فعل مختلفة بدءا من الصدمة، فأول ما يسمع الوالدان أنهما رزقا بطفل يعاني من إعاقة سمعية أو انه أصبح معاقا سمعيا بعد الولادة بقليل لسبب أو لآخر، فإن هذا الخبر يمثل أسوأ خبر يسمعانه في حياتهما ، ثم يقومان بالنكران وهي إحدى وسائل الدفاع الأولية ويتضمن عدم التصديق بأن الطفل معوق وكذلك إنكار إعاقته، حيث يعتبر اكتشاف الإعاقة السمعية من أصعب الأوقات التي يواجهها الوالدين فهي تعد بمثابة صدمة يرتبط بها كثير من مشاعر الإنكار والغضب والحزن ، وبعد تخطي مرحلة الصدمة هذه يواجه الوالدان – وبشكل مباشر – صعوبة التفاهم مع الطفل بالشكل الذي اعتادوا عليه سواء بالنسبة لأبنائهم الآخرين أو بالنسبة للتعامل مع الأطفال بصفه عامة ، لذا كان لابد من لجوئهم للمختصين والمتخصصين في المجال الطبي والتربوي التأهيلي حتى يمكنهم التعرف علي كيفية التواصل مع أبنائهم من ناحية وكيفية مواجهة الاتجاهات السلبية التي قد يبديها حيالهم من ناحية أخرى ؛ تلك الاتجاهات التي تظهر في صور عدة فمنهم من يلجأ إلي إهمال الطفل والاستسلام لمظاهر إعاقته وعدم محاولة مواجهتها بصوره إيجابية .. ومنهم من يلجأ إلي إظهار مشاعر العطف الشديدة وإحاطة الطفل بالحماية الزائدة التي قد تؤدي إلي تأثيرات عكسية لا تختلف كثيرا عن نتائج إهمال الطفل وحرمانه من فرص التدريب والتعليم خاصة وأن الحماية الزائدة تستحوذ على معظم وقت الأهل مما يحرم الأطفال الآخرين في الأسرة من حقهم الطبيعي في الرعاية والاهتمام مما قد يزيد من مشاعرهم السلبية حيالهم.

ويظهر أهمية دور الأسرة من حقيقة مؤكده بأن مشاعر الطفل تجاه نفسه بصفة عامة والطفل المعوق بصفة خاصة نفسه إنما هي انعكاسا لمشاعر المحيطين به تجاهه وتجاه إعاقته وبالتالي فسوف يتأثر بطبيعة نظرتهم إليه مما قد يؤثر تأثيرا سلبيا أو إيجابيا على نموه النفسي الاجتماعي، كما تظهر تلك الأهمية أيضا من أن الأسرة هي التي يقع علي عاتقها اتخاذ القرار لإلحاق ابنها المعاق سمعيا بالبرامج العلاجية و التأهيلية المتخصصة والمشاركة في الأنشطة المختلفة لتنمية حواسهم وزيادة تفاعلهم مع العالم من حولهم .

1- تكفل الأم بالطفل المعوق سمعيا

تلعب الأم دورا هاما في حياة طفلها فهي التي تقوم بإشباع حاجاته الأساسية الجسمية منها والنفسية وهي المرآة التي تعكس للطفل طبيعة العالم من حوله وتؤثر على تصوره له وإحساسه به حيث ويبدأ دورها بالنسبة لطفلها المعاق سمعيا من اللحظة الأولى التي تكتشف فيها إصابته بإعاقة سمعية مهما كانت شدتها .. حيث يتحتم عليهما عدم التردد في إشعار الطفل بالتقبل والتفهم المقترن بالتعبير - اللفظي وغير اللفظي – عن مشاعر الحب والحنان والعطف والتقارب وذلك عن طريق ضمها لطفلها وملاعبته والتحدث معه والغناء له والذي يكون له الأثر في إدراكه للأصوات المختلفة بتنغيماتها المتعددة من خلال التواصل الجسدي معه .

وقد أظهرت كثير من الدراسات أنه من الصعب إحلال أي طريقة للتدريب والتأهيل مكان الدور الذي يمكن أن تقوم به الأم في تكوين خبرات مشتركة مع الطفل الأصم لكي يفهم وظيفة اللغة ومساعدته علي استخدامها في التواصل مع الآخرين وعلي زيادة وعيه وخبراته المعرفية بالعالم من حوله.

2- تكفل الأب بطفله المعوق سمعيا:

إن رعاية الأب للطفل لا تقل أهميه عن رعاية الأم حيث أن تأثير الأب يجب أن يفهم في إطار الوحدة والتفاعل الأسري.. فهو يؤثر في تطور الطفل بطريقتين:

- **طريق مباشر** : من خلال تفاعله المباشر مع الطفل والذي يؤدي سلوكه معه في تدعيم تطوره ونضجه النفسي والاجتماعي.
- **طريق غير مباشر** : وذلك من خلال دعمه المستمر للأم انفعاليا وعاطفيا والذي ينعكس بدوره على علاقة الأم بالطفل، فالتفاعل الإيجابي المشبع بين الزوجين يجعل من مشاركة الأب و اهتمامه بالطفل عظيم الأثر في نظرة أبنائهم البناءة للعالم من حولهم ويحد كثيرا من احتمال تعرضهم للمظاهر السلوكية أو الانفعالية المنحرفة.

ويرتكز اهتمام الأب وانشغاله بالنسبة لابنه المعاق سمعيا في المقام الأول على مستقبل هذا الطفل وعلى قدرته على مواجهة متطلباته وإيمانه باحتياجه المستمر لمن يرعاه .. وهذا الاتجاه يعتبر إعاقة نفسية للطفل في حد ذاتها قد تفوق آثارها السلبية

إعاقة الصمم ذاته لأنه غالبا ما يلجأ الآباء إلى المبالغة في الاهتمام بطفلهم ذلك الاهتمام المرتبط بمشاعر القلق والخوف من المستقبل وهو أمر يحد كثيرا من تطور الطفل نفسيا ويؤدي إلي اضطراب صورة الذات له والإحساس بالدونية وانخفاض مستوى الطموح لديه المرتبط بضعف قدرته علي تحقيق الاستقلالية مع تقدم نموه الجسمي وعمره الزمني.

دور الإخوة في التكفل بالطفل المعاق سمعيا:

إن الجو الانفعالي داخل بعض أسر الأطفال المعوقين يتسم بعدم الاستقرار – خاصة مع بداية اكتشاف إعاقة الابن – لدرجة يمكن القول بأن هذا الجو يعد موقفاً ضاغطاً بصوره كبيره ليس علي الوالدين فقط بل وعلي الإخوة أيضا وهو أمر يفرضه أيضاً ديناميكية التفاعل الأسري وما يرتبط به من ضعف التواصل داخل الأسرة وضرورة كبت الأخوة لمشاعر القلق وعدم التعبير عما يدور بداخلهم من تساؤلات حول حالة الأخ أو الأخت المعوقة مما يسهم في الإحساس بالوحدة النفسية لهؤلاء الأطفال .

كما أن وجود طفل معوق سمعياً داخل الأسرة يؤثر علي علاقة الوالدين بالإخوة .. فقد ينشغل الوالدان باحتياجات ومشكلات طفلهم الأصم إلي الحد الذي يجعلهم يغفلون عن احتياجات هؤلاء الإخوة مما قد يستثير مشاعر الغيرة بينهم (32)، بالإضافة إلى أن الآباء قد يزداد ضغطهم علي الإخوة كرد فعل لما يستشعرونه من توتر حيال إعاقة أخيهم الأمر الذي قد يؤدي إلي اضطراب العلاقات بين الإخوة بعضهم ببعض.

وقد تأخذ اضطراب العلاقات هذه مظاهر عده تتوقف علي العمر الزمني لهؤلاء الإخوة واتجاهات الوالدين حيال أخيهم أو أختهم المعوقة الأمر الذي يظهر ويؤكد أهمية دور الوالدين في مساعدة أخوة الطفل المعوق سمعيا علي تقبل إعاقة أخيهم وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال:

1- تحدث الوالدين مع أبنائهم في كل الموضوعات المرتبطة بإعاقة أخيهم بما يسمح بفهم تلك الإعاقة باعتبارها عجزا في أحد الحواس التي يمكن تعويضها بالحواس الأخرى .

2- السماح لهؤلاء الإخوة بالتعبير عن آرائهم وتساؤلاتهم بل وقلقهم حيال تلك الإعاقة سواء حالياً أو في توقعاتهم المستقبلية .

3- العمل علي مشاركة هؤلاء الأخوة في جميع المواقف الحياتية و التأهيلية للطفل المعوق من خلال التفاعل الإيجابي بينهم المرتبط بالمساواة في المعاملة دون تحمل مسئوليات إضافية لمواجهة المشاعر السلبية التي قد تظهر تجاهه.

4- التفهم الكامل لإمكانيات هؤلاء الإخوة والفروق الفردية بينهم لتفادي التوقعات العالية التي قد يلقيها الوالدان علي كاهلهم كتعويض لحالة أخيهم المعوق .

5- مشاركة هؤلاء الإخوة في برامج الإرشاد والتوجيه التي يعقدها المتخصصين للوالدين خاصة إذا كانوا في سن يسمح بذلك.

استخلاصات ختامية

إن وجود طفل معوق في محيط الأسرة يمثل ضغطا كبيرا على الوالدين وقدرتهما على التكيف مع هذا الوضع إلا أن الكثير من الأسر تنجح في مسايرة هذا الضغط بطرق بناءة ومثمرة ، مثل هؤلاء الآباء والأمهات يتقبلون الواقع بالنسبة لحالة الطفل الحقيقية ، ويواجهون التحديات الناتجة عن ذلك بطرق تؤدي إلى مساعدة الطفل، كما أن الاهتمام بالطفل المعوق يتطلب ضرورة إقامة علاقات بناءه ضمن نطاق الأسرة قوامها التقبل وتوفير أوجه الدعم المختلفة لها لمواجهة الضغوط النفسية والمادية الناجمة عن وجود طفل معوق بينهم مما يسمح بإرساء اتجاهات إيجابية نحوه أو تغيير الاتجاهات السلبية، كما يسمح أيضا ببذل الجهد الواعي لرعايته ومساعدته على الاستمرار والاندماج ليس داخل أسرته فقط ولكن داخل المجتمع ككل .

وخلاصة القول أن هناك عوامل كثيرة يمكن أن تسهم في نجاح أي برنامج تدخل مبكر يهدف إلى مساعدة الأطفال المعوقين سمعيا على بناء وتنمية وتطوير مهاراتهم اللغوية والتواصلية، وتأتي المقومات الثلاث التالية على رأس هذه العوامل :

1. والدة (أو والد) مثقفة متقبلة لطفلها، حريصة على انتشاله من الإعاقة السمعية وتأثيراتها المدمرة لنموه.
2. تواصل مشترك بين طرفين (الطفل ومن يتحدث إليه) مبني على الحوار وتبادل الأفكار بين المتحدث والطفل، لا من طرف واحد فقط .
3. تشجيع الطفل وحثه على الإنصات والاستماع الجيدين عن طريق الاستخدام الذكي الواعي للمعين السمعي الخاص به، أي طريقة تواصلية أفضل تلاؤما مع حالة الطفل.

وفي الأخير يمكن أن نختم ورقتنا هذه بتقديم بعض المقترحات للتكفل النفسي والاجتماعي الجيد داخل الأسرة بالطفل المعوق سمعيا:

- تقبل الآباء الحقيقة كون طفلهما أصم وهي مسألة قضاء وقدر
- مواجهة المسئولية كأب وأم وبذل الجهد في العناية التامة والاهتمام بالطفل.
- إعطاء الطفل المزيد من الحنان فهذا الأسلوب الذي يفهمه من سن مبكرة.
- المتابعة مع الطبيب المختص لمعرفة مدى إمكانية العلاج.
- يعتبر اللعب ضرورة تربوية تتم بواسطته عملية صقل مواهب الطفل وتزوده بالخبرات
- تشجيع إخوته للعب معه والسماح له بالاختلاط بالأطفال العاديين، مع تجنب موضوع المقارنة مع الأطفال العاديين.
- مشاركة الأم له في الأعمال المنزلية والتحدث إليه ووصف كل ما تقوم به عن طريق الكلام.
- اصطحاب الطفل الأصم عند قيام الأم أو الأب بزيارة الأقارب والجيران.
- يستحسن تعليق صور ملونة مناسبة بالقرب من سريره كصور أفراد العائلة وأصدقاءه وأقاربه وصور من الشارع الذي يعيش فيه وصور للحيوانات التي يحبذها وتكتب تحتها كلمات أو جمل بسيطة..
- التحدث بصفة دائمة إلى الطفل المعاق سمعيا وأنت تنظر إلى وجهه.

- تزويد الطفل بخبرات في التعامل مع الآخرين، تتضمن المشاركة وانتظار دوره في اللعب (مما يزوده بخبرات التطبيع الاجتماعي .
- تنمية قدرات الطفل اللغوية ومهاراته في الكلام وقراءة الشفاه .
- مساعدة الطفل على الاستفادة بأقصى ما يمكنه من القدر المتبقي لديه من حاسة السمع وذلك من خلال استخدامه للوسائل السمعية المعينة ومكبرات الأصوات
- تنمية معرفته بمفاهيم الأعداد

المراجع

1. محمد عمر الطنوبي، **قراءات في علم النفس الاجتماعي**، مكتبة المعارف الحديثة الاسكندرية، 1997 ص91.
2. ممدوحة سلامة، تقدير الذات والضبط الوالدي للأبناء في نهاية المراهقة وبداية الرشد، دراسات نفسية،أكتوبر، 1991 ،ص 115
3. أحمد يحي عبد الحميد، **الأسرة والبيئة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 20
4. سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، د ط، 1995،ص73
5. 5-عبد الخالق محمد عفيفي، **الخدمة الاجتماعية المعاصرة في مجال الأسرة والطفولة**، مكتبة عين شمس، القاهرة،2000 عبد الخالق محمد عفيفي، 2000،ص ص153-156
6. خيري خليل الجميلي ، بدر الدين عبده، 1997، ص 27
7. قرمية سحنون، **دور التنشئة الاجتماعية الأسرية في نمو شخصية المراهق الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1996-1997قرمية سحنون، 1996-1997، ص50
8. علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة،دار المعارف بالقاهرة، 1981ص187
9. قرمية سحنون، مرجع سابق 1996-1997، ص52
10. عبد المطلب أمين القريطي، **سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم**، ط1 ، دار الفكر العربي، امصر 1996، ص 154
11. محمد عبد الله السليطي،: تأثير الإعاقة السمعية على عمليات التنشئة والعلاقة بين الأسرة والطفل المعوق سمعيا ، (بحث منشور) ، الملتقى الثالث للجمعية الخليجية للإعاقة ، 14 – 16 ، ص13
12. رشاد عبد العزيز موسى: **بحوث في سيكولوجية المعاق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 09.
13. عبد الرحمان العيسوي: سيكولوجية الإعاقة الجسمية والعقلية، دار الراتب الجامعي، لبنان 1997، ص ص 09.08
14. أحمد مصطفى خاطر: **الخدمة الاجتماعية،نظرة تاريخية، مناهج الممارسة، المجالات**، ط02، المكتب الجامعي، مصر، 1998، ص 397.

15. عبد المجيد عبد الرحيم: تنمية الأطفال المعاقين، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،دون سنة، ص .38

16. 16-سعيد حسني العزة الإعاقة العقلية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع 2001ص51

17. محمد عبد الله السليطي،مرجع سابق ص ص 14 – 16

18. جمال الخطيب ، ومنى الحديدي ، التدخل المبكر مقدمة في التربية الخاصة في الطفولة المبكرة. الطبعة الاولى . دار الفكر : الاردن 1998ص 45

19. 19 ابراهيم عبد الكريم الحسين، الطفل للتفوق، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، 2002،ص 73 -

20. السيد كامل الشربيني منصور اتجاهات الطلاب الصم نحو إعاقتهم السمعية :دراسة مقارنة بين العاملين منهم وغير العاملين، دراسات نفسية صادرة عن رابطة الأخصائيين المصرية. 2003 :، المجلد 13 ، العدد 2 ص 299

21. عبد الرحمن محمد عبد العزيز محمد : القبول /الرفض الوالدي كما يدركه ذوي الإعاقة السمعية وعلاقته بالمشكلات النفسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، معهد الدراسات العليا للطفولة ،2003 جامعة عين شمس -مصر ص ص60.-61

22. 22 -حمدي محمد شحاتة عرقوب :اتجاهات الوالدين نحو أطفالهما الصم وعلاقتها بمفهوم

23. الذات لدى هؤلاء الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة،1996 جامعة

24. عين شمس -مصر.ص28

25. منى الخطيب، جمال و الحديدي، :المدخل إلى التربية الخاصة، ط 1997،1 مكتبة الفلاح،عمان – الأردن. ص ص 165-166

26. إيهاب عبدالعزيز البيلاوي: العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية والسلوك العدواني لدى ذوي الإعاقة السمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، 1995جامعة الزقازيق - مصرص43.

27. حمدي محمد شحاتة عرقوب ص ص25-28.

28. إيهاب عبدالعزيز البيلاوي مرجع سابق ص 47

29. صالح حسين الداهري أساسيات التوافق النفسي والإضطرابات السلوكية والإنفعالية – الأسس والنظريات، الطبعة 1، 2008 ص124

30. عبد الرحمان العيسوي مرجع سبق ذكره، ص 48

31. محمد سيد حلاوة، الرعاية الاجتماعية للطفل الأصم، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية مصر 1999، ص ص 76-80

32. سهير كامل أحمد،أساليب تربية الطفل بين النظري والتطبيق مركز الاسكندرية للكتاب 1999ص13

33. الرفاعي نعيم، الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف، مكتبة إحياء التراث، ط8، مكة، سنة1987.

34. عبد المطلب القريطي ، 2001، مرجع سابق ص 220

الفصل الخامس

الإصلاح التربوي في الجزائر بين المتطلبات والصعوبات

قراءة في إصلاح المناهج والطرائق وتكوين الأساتذة

مقدمة

إن مفهوم التعليم قد تطور تطورا عميقا منذ أكثر من عقدين، بفضل البحث في تعليمية المواد، تجربة المدارس الناشطة، التربية الحديثة، بيداغوجية المشاريع، المقاربة التفاعلية، التعاونية و التشاورية، و من ثم فإن تعليم اليوم لا يقتصر على صب المعلومات فحسب، بل يعتمد أساسا على جعل التلميذ في وضعيات تحفزه و تكسبه معنى للمعرفة و العمل المدرسي.

و هنا يتعلق الأمر بالتغيير الجذري لمهنة المعلم أو الأستاذ، فمهما كانت درجة اختصاصه عليه أن يشعر بأنه مسؤول عن التكوين الشامل لكل تلميذ و ليس فقط مسؤولا عن المعارف المتعلقة بمادته، و هذا يعني نوعا جديدا من المهنية في تكوين المعلم أو الأستاذ، و هنا يكمن مصير و مستقبل المنظومة التربوية.

ولتدعيم البعد النوعي للتعليم الممنوح، وجعل إصلاح المنظومة التربوية محركا قويا للتحولات الحضارية، الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، فإن عملية إصلاح المناهج و إعداد الكتب المدرسية المكيفة و الملائمة، يعد حتما من العناصر الأساسية التي لا يمكن تفاديها.

غير أننا لا نستطيع تطوير و تنفيذ مناهج ذات فعالية مهما كانت قيمتها، دون التكفل الجيد بتكوين المدرسين تكوينا يؤهلهم لذلك، ذلك أن تطبيق المناهج الجديدة المعتمدة أساسا على المقاربة بالكفاءات تتطلب تحويلا حقيقيا للإستراتيجيات التربوية، منطق التكوين، طرائق التقييم، تسيير الأقسام، أنماط تسيير المؤسسات و إعادة هيكلة السلوكات البيداغوجية.

إن الاهتمام المتزايد اليوم بميدان التربية و التعليم و السعي إلى إصلاحه هو دليل على و جود اهتمام بتكوين وإعداد إطارات فنية و كفاءات عالية كهدف من أهداف التربية، لكن هذه العملية ليست سهلة، بل تتطلب وعيا وعملا جديا متواصلا

وفعالية، لأن الإطار المطلوب اليوم ينبغي أن يكون قي مستوى التطورات التي شهدها العالم المعاصر.

ولأن التربية هي تلك العملية الواسعة التي تهدف إلى اكتساب الفرد مجموعة من المهارات و القدرات والقيم و الاتجاهات بغية الوصول إلى نوع من المتطلبات و التكيف و التجانس الاجتماعي ثم الإنساني بصفة عامة، حيث يقول هربرت سبنسر"التربية هي عملية إخراج الفرد من حالة الاعتماد على الغير إلى حالة الاعتماد على النفس و القيام بوظائفه الاجتماعية"(1)

فالتربية والتعليم لا يعلمان الاتكالية و انتظار ما هو جاهز، وهذا يذكرنا بالمثل الصيني الشهير "لا تعطيني سمكة، بل علمني كيف أصطادها"، وفي هذا الصدد نفسه يقول الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط ينبغي أن نعلم الطلاب التفكير و ليس الأفكار" لذلك فان الإصلاح التربوي هو عبارة عن عمليات وتدابير الانتقال بنظام تربوي معين من وضعية تقليدية إلى وضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل من مناهج وتقنيات و أساليب و ممارسات جديدة و عصرية و بالتالي جعل مضامين المناهج الدراسية متمحورة حول المعارف و التخصصات التي لها ارتباطات وظيفية و مباشرة بالقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية المتجددة(2) فشمولية تحسن نوعية التعليم من أصعب العمليات تحقيقا ولكنها مطلب أساسي و ضروري لإحداث الإصلاحات التربوية المرجوة.

إن الإصلاح التربوي هو عمليات فكرية يقوم بها المختصون بعد تأكدهم من وجود خلل على مستوى المنظومة التربوية، فتبرمج جملة تعديلات و تغيرات لمواجهة هذا الخلل، و لمواكبة الأنظمة الحديثة للوصول إلى نتائج فعالة، من خلال التحسينات التي تمس المدرسة، التنظيم، الإدارة، البرامج التعليمية، طرائق التدريس، الكتب المدرسية و غيرها.

أولا- مستلزمات و صعوبات الإصلاح التربوي الجديد:

لتدعيم البعد النوعي للتعليم الممنوح، وجعل إصلاح المنظومة التربوية محركا قويا للتحولات الحضارية، الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، فإن عملية إصلاح

المناهج و إعداد الكتب المدرسية المكيفة و الملائمة، يعد حتما من العناصر الأساسية التي لا يمكن تفاديها.

غير أننا لا نستطيع تطوير و تنفيذ مناهج ذات فعالية مهما كانت قيمتها، دون التكفل الجيد بتكوين المدرسين تكوينا يؤهلهم لذلك.

إن تطبيق المناهج الجديدة المعتمدة أساسا على المقاربة بالكفاءات تتطلب تحويلا حقيقيا للإستراتيجيات التربوية، منطق التكوين، طرائق التقييم، تسيير الأقسام، أنماط تسيير المؤسسات و إعادة هيكلة السلوكات البيداغوجية.

إن مفهوم التعليم قد تطور تطورا عميقا منذ أكثر من عقدين، بفضل البحث في تعليمة المواد، تجربة المدارس الناشطة، التربية الحديثة، بيداغوجية المشاريع، المقاربة التفاعلية، التعاونية و التشاورية، و من ثم فإن تعليم اليوم لا يقتصر على صب المعلومات فحسب، بل يعتمد أساسا على جعل التلميذ في وضعيات تحفزه و تكسبه معنى للمعرفة و العمل المدرسي.

و هنا يتعلق الأمر بالتغيير الجذري لمهنة المعلم أو الأستاذ، فمهما كانت درجة اختصاصه عليه أن يشعر بأنه مسؤول عن التكوين الشامل لكل تلميذ و ليس فقط مسؤولا عن المعارف المتعلقة بمادته، و هذا يعني نوعا جديدا من المهنية في تكوين المعلم أو الأستاذ، و هنا يكمن مصير و مستقبل المنظومة التربوية.

1- الوسائل التعليمية:

تساهم الوسائل التعليمية في استثمار النشاطات التربوية بفعالية في بناء التعليمات و اكتساب الخبرات، كما تساعد على التركيز و تكوين التفاعلات الإيجابية بين المتعلمين و محتوى المعرفة، لذلك يعد استخدامها في تنشيط عمليات التعلم في أي مستوى كان، ضرورة بيداغوجية لا مناص منها، على اختلاف أنواعها، و هي تتشكل من مجموعة المواد و المواقف و الأجهزة التعليمية، و الأشخاص الذين تم توظيفهم ضمن إجراءات إستراتيجية التعليم، بغية تسهيل عملية التعليم و التعلم، مما يضمن و يسهم في تحقيق الكفاءات المرجوة في نهاية المطاف، و تتكيف حسب المواد، و المستويات التعليمية، و محتويات التعليم.

و حتى تكون الوسائل الجديدة في مستوى التأطير المناسب للعمليات التعليمية في مختلف الوضعيات، و المواد الدراسية و مراحل التعليم و مستوياته، فلا مناص من الأخذ بمجموع الإجراءات البديلة الآتية (3):

- تكييف أشكال التسيير الحالية للتجهيزات و الوسائل العلمية و التعليمية لتسيير عملية تناولها و استعمالها وفق الحاجة، و في الأوقات المناسبة.
- إعادة النظر جذريا في نموذج التسيير الحالي للمدارس الابتدائية من حيث التجهيزات و الوسائل المختلفة و الخدمات.
- إنشاء أقسام التجارب العلمية في الابتدائيات، وكذا أقسام خاصة للإعلام الآلي.
- تطوير الكتاب المدرسي، شكلا و مضمونا.
- تحديد التوثيق البيداغوجي، وتدعيم إنشاء المكتبات المدرسية.
- الأخذ بأساليب العصرنة في توفير الأجهزة و العتاد العلمي و التكنولوجي و الوسائل الديداكتيكية المتنوعة.
- تشجيع التوثيق الذاتي للمدرسين، ليحصلوا على أفضل مصادر لدعم نوعية عملهم بإنشاء نظام مكافآت خاصة بذلك.

و تعتبر الوسائل التعليمية الدعامة المناسبة للأستاذ، فعليها يركز في بناء الخبرة المعرفية و التفاعل الصفي الإيجابي في عرض الحصص التعليمية.

1-1عناصر الوسائل التعليمية:

- **المواقف التعليمية**:وهي تشير إلى الأحداث التي يعايشها التلاميذ داخل المدرسة وخارجها ومن أمثلتها الزيارات الميدانية، المحاضرات والندوات..إلخ.
- **المواد التعليمية-المكونات اللينة**: و هي تشير إلى أشياء تتضمن أو تخزن محتوى دراسي معين و من أمثلتها: الكتب الدراسية المقررة، الأفلام و التسجيلات الصوتية و غيرها.

- **الأجهزة و الأدوات التعليمية**: تشير إلى الأشياء التي تستخدم لعرض محتوى المواد التعليمية مثل: الفيديو، الإعلام الآلي، السبورات بأنواعها، المجسمات.
- **الأشخاص**: وهم الأفراد الذين يؤتى بهم إلى الموقف التدريسي بغية مساعدة التلاميذ على التعلم.

1-2- معايير اختيار الوسائل التعليمية: تختار الوسائل التعليمية بناء على:

- الأكثر ملاءمة لخصائص التلاميذ.
- الوسيلة التعليمية التي تعمل على تنفيذ إستراتيجية التعلم.
- الأكثر إسهاما في تحقيق الكفاءات التعليمية.
- الوسيلة التعليمية التي تتوفر على الجودة التقنية.
- الوسيلة التعليمية التي تتوافر لها إمكانيات العرض الناجح من حيث المكان و الأجهزة السمعية البصرية، أقراص مضغوطة، جهاز كمبيوتر، قصص، مجلات..إلخ.
- يمكن الاستفادة من هذه الوسائل في مختلف المجالات و على سبيل المثال:

يستعمل المسجل لتسميع السور القرآنية و الأحاديث النبوية، و الأناشيد و الأغاني ... و من هذه الوسائل نذكر.

أ- الكتب المدرسية:

يمكن أن يعرف الكتاب المدرسي على أنه:"مطبوعة جرت هيكلته إداريا من أجل مسار تعليمي قد تحسين النجوع Francois Mariegrand et Xavier Roegiers (4)"و باعتبار الكتاب المدرسي وسيلة تربوية و دعامة أساسية للمعلم و المتعلم لا يمكن الاستغناء عنها، يتعين على مدير التربية و مختلف المسؤولين أين كان موقعهم العمل على وضعه بين يدي التلاميذ عند التحاقهم بمقاعد الدراسة في مستهل الموسم الدراسي، لأن الكتاب المدرسي جانب هام في تحضير الدخول الدراسي (5)

لقد عرف الكتاب المدرسي عبر أجيال، تحولات عميقة سواء من حيث الشكل أو المضمون و كذا من حيث المساعي التعليمية التي يقترحها على المتعلم، و يجب أن

تكون الكتب المدرسية متكيفة مع روح العصر الذي يعيش فيه التلاميذ و متماشية مع مستواهم الدراسي و مستجيبة لأذواقهم و اهتماماتهم.

وكان للتغيرات العميقة التي أدخلت على منهجية إعداد البرامج الدراسية امتداد إيجابي على منهجية إعداد الكتب المدرسية حيث حدثت قطيعة جذرية مع الإجراءات التي كانت سارية من قبل في مجال تحليل التنظيم الدراسي.

إن الكتب المدرسية التي تم إعدادها لتطبيق المناهج الجديدة تتميز بكونها تترجم مقارنة الكفاءات المعتمدة بما تقترحه من الوضعيات والسندات التربوية، فإذا كانت الكتب المدرسية بالنسبة للمتعلم المصدر الأساسي للتعلم، لذلك روعي في إعدادها عدة اعتبارات تربوية و بيداغوجية و علمية و جمالية حتى تكون في مستوى المناهج الجديدة فإنها أيضا أداة فعالة بين أيدي المتعلمين، حيث تم إعداد ما لا يقل عن مائة و خمسة و خمسين "155" كتابا مدرسيا جديدا منذ الانطلاق في تطبيق الإصلاح التربوي و إلى غاية بداية العام الدراسي في سبتمبر2008.

و الجدول رقم (01) يبين برمجة التطبيق التدريجي للكتب المدرسية الجديدة (6).

بداية العام الدراسي	المستويات الدراسية المعنية	عدد العناوين التي تم إعدادها
سبتمبر 2003	س1ابتدائي+س1متوسط	17=6+11
سبتمبر 2004	س2ابتدائي +س2 متوسط	16=5+11
سبتمبر 2005	س3ابتدائي+س3متوسط+س1ثانوي	36=17+11+8
سبتمبر 2006	س4ابتدائي+س4 متوسط+س2 ثانوي	45=25+11+9
سبتمبر 2007	س5ابتدائي+س3 ثانوي	37=28+9
	المجموع	151

عدد العناوين الجديدة الخاصة بالإصلاح التربوي في بداية كل عام دراسي.

تحديد المستفيدين من مجانية الكتاب المدرسي (7):

هناك ثلاث فئات لها الحق في الاستفادة من الكتب المدرسية بصفة مجانية، مفصلة على النحو التالي:

أ-كل التلاميذ المسجلين في السنة أولى ابتدائي.

ب-جميع التلاميذ المعوزين المستفيدين من المنحة الدراسية الخاصة "2000دج" خلال السنة الدراسية "2007-2008" في إطار الحصة المخصصة لكل ولاية.

ج-كل التلاميذ أبناء عمال قطاع التربية الوطنية، ما عدا المتمدرسين منهم في السنة الأولى ابتدائي في إطار الفقرات السالفة الذكر.

ب-المناهج الدراسية:

يعرف المنهج "Curriculum" في اللغة العربية بأنه الطريق الواضح، و قد ذكر المنهج في القرآن الكريم لقوله تعالى:"لكل منكم جعلنا شرعة و منهاجا" (8)، و لقد فسر ابن كثير الشرعة بالشريعة أو ما يبتدئ فيه على الشيء، في حين فسر المنهاج بالطريق الواضح، و في هذا الصدد نشير إلى أن هذا المصطلح يستخدم بصيغتين و هما: المنهج و المنهاج لكن الدلالة تبقى نفسها في الفكر التربوي و يعرف آلين بيتون و آخرون المنهج بأنه:"هو مسار تربوي، مجموعة متنوعة بتجارب التعلم ينفذها و ينجزها أحد تحت رقابة معهد تربوي شكلي خلال فترة معينة" (9).

هذا التعريف يأخذ في الحسبان، جميع الأسس المكونة لنظرية المنهج من المتعلم إلى المعلم، و المجتمع بكل أبعاده.

و لمنهاج هو الوثيقة البيداغوجية الرسمية و الإجبارية التي تقنن تعليم مادة ما، و من ثم فالتقيد بتوجيهاتها و تعليماتها أمر واجب لا ينبغي لأحد أن يحيد عنه.

والمنهج كما يعرفه البعض هو: تسجيل و تحليل و فحص دقيق للطرق و الحركات التي تدخل في إنجاز أي جزء من العمل، و ابتكار أسهل الطرق و أكثرها إنتاجية لإتمام العمل (10).

ويسمح لنا هذا التعريف بالقول أن المنهج يدخل في جزء من أي عمل كما يدخل في مرحلة محددة من العمل، أو أنه يغطي كل مراحل العمل و أجزائه حتى إتمامه كاملا.

ويعرفه ستنهوس [Stenhouse] بأنه عبارة عن تصميم أو خطة أو نظام من ناحية، و وصف للحالة الراهنة بالأوضاع المدرسية من ناحية أخرى، و لا يمكن مناقشة أي من الناحيتين قبل وصفها.

والمنهج هو المقرر الذي ينبغي أن يؤدي إلى درجة علمية و هذا التعريف ركز على المحتوى التعليمي.

إن المناهج الدراسية تكتسي أهمية كبرى، فهي نظريا عبارة عن مخططات دقيقة وكاملة لمسارات دراسية محددة، و من ثم فهي الإطار النظري الذي يعتمد عليه المربون.

إذن المنهاج الدراسي: هو مجموعة أنشطة مندمجة يتم تصميمها عن دراية علمية و بمهارة فائقة بغرض بلوغ مرام و أهداف محددة سلفا.

ولإصلاح المناهج التعليمية أهمية كبرى في تصور أي إصلاح يستهدف تطوير نوعية التكوين في المدرسة، و ذلك لما للمناهج التعليمية من دور فعال في تكوين الأجيال و إعدادها للحياة في مختلف المجالات، و في هذا السياق فقد جاء في افتتاحية كتاب "تطوير المناهج" للدكتور رحمي أحمد الوكيل ما يؤكد مكانة المناهج في أي تطوير يخص مجتمع ما في مختلف ميادين الحياة، إذ يقول: "لتطوير المناهج أهمية كبرى و مكانة بالغة، و لن نكون مبالغين إذا قلنا بأن له أهمية تفوق أهمية التطوير في أي جانب من جوانب الحياة، و ذلك لأن تطوير المناهج معناه في الواقع تطوير في بناء و إعداد إنسان المستقبل ورجل الغد، و متى طورنا هذا الإنسان فإنه سيصبح بدوره قادرا على الإمساك بدقة التطوير في كافة مجالات الحياة ليشق طريقه إلى غد مشرق"(11)

من منطلقات هذا التصور تبين بشكل أكيد أولوية إصلاح المناهج على غيرها من الإصلاحات دون الأخرى، في إستراتيجية أي تطوير مستهدف، و إصلاح المناهج لا يقتصر على جانب من جوانبها، كما لا يقتصر على الجانب العلمي دون الجانب التربوي، بل يشمل كل ذلك، من منطلق إستراتيجية للإصلاح في حد ذاتها، ثم من

حيث غاياتها و أدواتها، و من هذا التصور تستمد صياغة المناهج شكلها و أبعادها دون إغفال ثوابت المجتمع و متغيراته في كل ميادين الحياة، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب العلمية و البيداغوجية، و ما استجد من الساحة من مقاربات من حيث بناء المناهج و تطويرها، وانطلاقا من هذا ومن معطيات مقاربة التعليم بالكفاءات التي هي بصدد التكريس في أنماط النشاطات المدرسية، فلا مناص من اعتماد مدخل هذه المقاربة الجديدة في إعداد المشاريع الإصلاحية التي تستهدف المناهج في كل مركباتها المتمثلة في:

1- الأهداف في كل مجالاتها و مستوياتها.

2- المحتويات المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف.

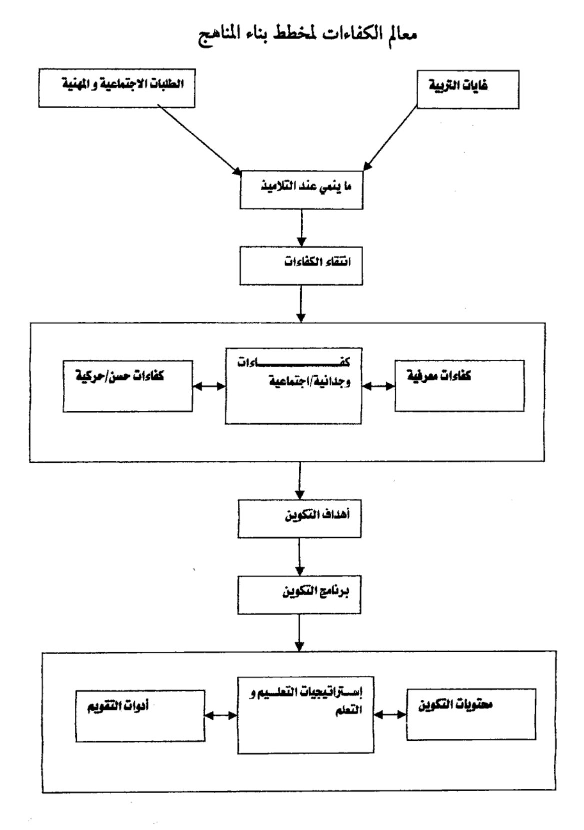
3- الطرائق الموجهة لنشاطات التعلم في كل مستوى و مادة.

4- الوسائل المسيرة للتعلم و المساعدة على تحقيق الأهداف.

5- التقويم المبني على قواعد قياس أداء المتعلمين في المستويات و المجالات.

و فيما يلي مخطط تمثيلي لهيكلة بناء المنهاج وفق معالم الكفاءات المحددة للنشاط التكويني (12)

معالم الكفاءات لمخطط بناء المناهج



- **بناء المناهج الدراسية الجديدة (13)**

إن اختيار المواد الواجب تدريسها في كل طور و كل مستوى دراسي و تخصيص الحجم الساعي لكل منها و المعاملات التي يمكن أن نقررها و كذا تنظيم التمدرس...

كل ذلك قد تم إنجازه طبقا لترتيبات المنصوص عليها في المخطط المرجعي العام للمناهج.

فمنذ بداية العام الدراسي 2007-2008 تم الانتهاء من وضع البرامج الدراسية الجديدة حيز التطبيق لمجموع المستويات الدراسية"عددها 12" التي تتكون منها المنظومة التربوية أي ما لا يقل عن 185 منهاجا دراسيا جديدة، تم بناؤها منذ انطلاق الإصلاح في سنة 2003.

و من بين المائة و خمسة و ثمانين منهاجا دراسيا جديدا ينبغي تسليط الضوء على عدد من المكاسب نوجزها فيما يلي:

- أصبحت مادة التربية الإسلامية مقررة في برامج أقسام السنة الثالثة من التعليم الثانوي و أدرجت في قائمة مواد امتحان البكالوريا.
- يشرع في تدريس اللغة الأمازيغية ابتداء من السنة الرابعة من التعليم الابتدائي و ليس كما كانت مقررة في برنامج السنة الرابعة من التعليم الأساسي القديمة.
- يدرس التاريخ والجغرافيا ابتداء من السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، و لقد شرع في ذلك منذ بداية الموسم الدراسي 2006-2007.

يضاف إلى هذا ظهور مواد دراسية جديدة نذكر من بينها:

- التربية العلمية والتكنولوجية التي أدرجت في قائمة البرامج الجديدة وتم تدريسها ابتداء من السنة الأولى من التعليم الابتدائي.
- تدريس مادة الإعلام الآلي ابتداء من السنة الأولى من التعليم الثانوي منذ العام الدراسي 2005-2006 وشرع في تدريسها لأقسام السنة الأولى من التعليم المتوسط في عدد من الإكماليات ابتداء من العام الدراسي 2006-2007.

ومن جهة أخرى فإن الإدراج المبكر لتعليم اللغة الفرنسية ابتداءا من السنة الثانية من التعليم الابتدائي، خلال الموسم الدراسي 2004-2005، كشف عن بعض الخلل على الصعيدين البيداغوجي و التنظيمي على حد السواء، و لقد تقرر في سنة 2006.تأجيل تعليم اللغة الفرنسية إلى السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، إذ ينبغي الإشارة إلى أن هذه اللغة لم تكن تدرس في السابق، إلا ابتداء من السنة الرابعة من التعليم الأساسي.

أما تدريس اللغة الإنجليزية فإنه يقدم الآن ابتداء من السنة الأولى من التعليم المتوسط بعد أن كان يمنح في السابق ابتداء من السنة الثانية من التعليم المتوسط.

- **الوثائق المرافقة للمنهاج:**

لقد أرفق كل منهاج بوثيقة تربوية هي وسيلة تكوينية للأستاذ و المعلم، القصد منها تقديم الأسس البيداغوجية التي يقوم عليها المنهاج، و شرح المقاربة الجديدة المعتمدة في بنائها من زاوية كل مادة، و تذليل الصعاب التي تعترض الأستاذ، و قراءة و فهم المنهاج، كما تقترح عليه كيفيات تناول !الوحدات المقررة و أساليب معالجة تعليمها بما يتناسب و مستوى نمو المتعلمين العقلي والاجتماعي و الوجداني.

هذه الوثيقة المرافقة للمنهاج، و التي ستثري من خلال تطبيق المنهاج و تتحول إلى دليل الأستاذ، و تهدف إلى مساعدة الأستاذ على وضع المنهاج الجديد قيد التنفيذ من خلال توضيح: (14)

- الاختيار المنهجي للمقاربة بالكفاءات.
- منطق التعليم.
- بيداغوجيا العلاقة أستاذ/ متعلم/ معرفةفي ضوء المقاربة بالكفاءات.
- عرض المحتويات المعرفية من خلال التعلم.
- منهجية التناول.

إن هذه الوثيقة ليست غاية في حد ذاتها ليلتزم بما ورد فيها بالحرفية، و إنما هي عبارة عن وسيلة مساعدة يستثمرها بإمعان ليتمكن من تخطيط عمله في ضوء

التوجيهات الواردة و مكتسباته و خبراته الشخصية، كما أنها تساعده في بناء عشرات الوضعيات في كل وحدة تعليمية و كذا الهدف الختامي الاندماجي للسنة.

2- تكوين الأساتذة:

إن بلوغ أهداف الإصلاح التربوي الجديد لا يمكن أن تتم بمعزل عن تحسين أداء الأستاذ و تكوينه و جعله يصبوا لمواكبة التطورات و الاستجابة لمستجدات و متطلبات العمل و القيام بالأدوار و التمكن من الأساليب الحديثة لتقنيات تسيير العملية التربوية.

يحتل التكوين عن بعد مكانا مرموقا مع بداية الألفية الثالثة لما له من إمكانيات في تعليم و تدريب أعداد كبيرة من رجال التربية و التعليم، و يرتبط التكوين بفلسفة التعليم المستمر ليس من أجل التكوين وحده، و لكن من اجل التعليم و التنمية و مواجهة المتطلبات و الحاجات والمهارات التي تظهر من حين لآخر، و بما أن المدرس محور المنظومة التربوية، يلعب دورا أساسيا و لا يمكن الاستغناء عنه، فإن نوعية التعليم الممنوح و مستوى التكوين يرتبطان قبل كل شيء بكفاءة المعلمين، و بشعورهم بمسؤولياتهم، و بخصائصهم الإنسانية و البيداغوجية، و التكوين في اللغة العربية عبارة عن مفردة مشتقة من الفعل الثلاثي كون و يعني شكل، صنع، أي إدخال تعديلات و تغيرات على الحالة الأولية ويقابلها في اللغة اللاتينية Farmare التي يقصد بها تشكل الأشخاص أو الأشياء أو غيرها.... و هي العملية العميقة التي تجري على الإنسان بغية تعديل آلياته و أساليبه و مهاراته و أنماطه الفكرية.

تعرفه منظمة اليونسكو بأنه: عملية تربوية ملموسة و مخططة، تضم تحصيل المعارف، المعلومات، الاتجاهات و الكفاءات المنوطة أو المتعلقة بأدوار و مهام أو أعمال المتكونين .... كعملية تربوية، فإن العنصر الأساسي في التكوين هو التعلم، هذا يحدث تغيرات عند المتكونين الذي يرفع من مستوى كفاءتهم ليس فقط في المجال المعرفي، لكن أيضا في اتجاهاتهم و سلوكهم (15)

وفي هذا الصدد تقول مستشارة بيداغوجية كندية: سواء كانوا مهيئون للتعليم في الابتدائي، المتوسط، أو الثانوي، يجب على المدرسين تلقي تكوينا أكاديميا جامعيا، و تكوين تطبيقي للتكفل الأمثل بتلامذتهم.

إذن التكوين وسيلة لإعداد الكفاءات تتزاوج فيها المعارف و الكفاءات و السلوكيات بحيث تكون هذه الكفاءات مؤهلة للعمل الناجح و القابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني(16)

إن تكوين المؤطرين البيداغوجيين و الإداريين و تحسين مستواهم يعتبر قطبا قائما بذاته ضمن برنامج إصلاح المنظومة التربوية، و تتعلق المسألة في هذا المجال فيما يلي:

- تحسين نظام التكوين الأولي للمعلمين ليتماشى مع المعايير الدولية في هذا الباب.
- تطبيق نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة يوجه خصيصا للمدرسين العاملين في مرحلتي التعليم الابتدائي و المتوسط.
- التدريب المتواصل لجميع المستخدمين للتكفل على أحسن وجه بعمليات إصلاح المنظومة التربوية.
- إعادة تأهيل شهادة الأستاذ المبرز في التعليم الثانوي.

والتكوين الذي يخضع له الأساتذة نوعان: التكوين الأولي و التكوين أثناء الخدمة.

2-1- التكوين الأولي:

يعرفه خالد احمد طه:"بأنه نظام تعليمي يسعى إلى تكوين الطالب المعلم ليصبح معلمنا في المستقبل"(17) و يعتبر التكوين الأولي مرحلة ذات الأولية في مسار تكوين المعلمين و هو يرتكز أساسا على المبادئ الآتية(18): -التكوين الأولي للمعلمين بمن فيهم معلمي الابتدائي لا يكون إلا بعد الحصول على البكالوريا.

- التكوين الأولي لمعلمي الابتدائي يضمن من طرف المؤسسات المختصة "IFPM" و التي توفر كل شروط نجاحه و تستغرق مدة ثلاث سنوات.
- تشمل محتويات التكوين عدة مجالات مكملة لبعضها البعض "أكاديمية، بيداغوجية، تعليمية، نفسية، تكنولوجية، مدنية، جمالية، تطبيقية".

- تكوين معلمي الابتدائي ينطلق في مطلع الدخول المدرسي 2003/ 2004 في بعض مؤسسات تكوين المعلمين [IFPM] التي توفر كل الشروط الملائمة مثل:
  - قاعات الدراسة.
  - مخابر الإعلام الآلي.
  - فضاءات للتعبير الفني.
  - فضاءات اللعب.
  - شبكة مؤسسات للتطبيقات.
- التأطير يتم بواسطة أساتذة معينون من طرف وزارة التربية الوطنية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و يتوقع ابتداء من شهر أكتوبر تأسيس عدة شعب لأساتذة اللغة الأمازيغية على مستوى معهد بن عكنون.

و من جهة أخرى ينبغي أن ينمي التكوين الأولي المعارف الأساسية المتصلة بما يأتي:

- مضمون المادة التعليمية.
- البرامج و الوسائل التعليمية المتوفرة.
- خصائص التلاميذ.
- الإستراتيجيات العامة للممارسة البيداغوجية.
- السياق التربوي العام.

و لضمان تكوين ممتاز بادرت وزارة التربية الوطنية بإدخال تحسينات شاملة على تنظيم التكوين الأولي للمعلمين في شتى المراحل التعليمية، و يستدعي تطبيق هذا التنظيم الجديد ما يلي:

- تطبيق معايير أكثر صرامة فيما يخص الالتحاق بمؤسسات التكوين.
- تكييف مدة التكوين وفق مقتضيات كل مستوى تعليمي.
- إعادة النظر بصورة جذرية في مخططات التكوين.

- الاستعانة بفرق تأطير مكونة أساسا من جامعيين مؤهلين للتكفل بالتكوين الأكاديمي.
- اعتبار التكوين العملي و التدريبات التطبيقية جزء لا يتجزأ من مناهج التكوين على أن يسند على موظفين تابعين لقطاع التربية الوطنية.

2-2- التكوين أثناء الخدمة:

يعرفه بن عيسى السعيد:"هو التكوين الذي يتلقاه المعلمون من تاريخ ترسيمهم إلى التقاعد و يدوم حيتئذ طيلة مباشرة الموظفين، الإداريين لمهامهم، و ذلك استهدافا للتحسين و الإتقان"(19)

إن التكوين أثناء الخدمة هو عملية أساسية لتطوير الفعل التربوي التعليمي، الذي لا يمكن لأي نظام تربوي أن يحقق أهدافه المتوخاة وفق خطة تكوينية واضحة المقاصد و محددة الغايات، مبنية على أساس الحاجات التربوية و العلمية المراد تحقيقها من طرف المعنيين بهذه العملية، شرط أن تكون متماشية مع التطورات الحديثة.

إن التكوين يجب أن ينظر إليه على أساس أنه عملية ملازمة للمعلمين و الأساتذة في مختلف الأطوار و وفق التطورات و المستجدات الحاصلة في المجالات المعرفية العلمية و المهنية، و عليه فهو عملية بحث و تكوين و تطوير قصد التحكم في تعليمية التعلم و طرق التبليغ و الاتصال من اجل تفكير دائم و بناء مستمر.

يصل العدد الإجمالي للمعلمين في القطاع إلى 344316.6 معلما و لهذا فإن مخطط التكوين السنوي للسنة الدراسية 2003/ 2004 برمج العمليات الآتية

- مرفقات البرامج الجديدة: وهي عبارة عن مجموعة عمليات إعلامية و تكوينية موجهة إلى معلمي السنة الأولى ابتدائي و عددها 22600 و موجهة أيضا لفئة مفتشي و أساتذة السنة الأولى متوسط و عددها 35600 إضافة إلى مدراء المؤسسات.
- التحضير لاستعمال تقنيات الإعلام و الاتصال في المؤسسات.
- التحضير لإنتاج الوسائل الإعلامية.
- تعليمية المواد.

- الكوارث الطبيعية.
- مشروع مؤسسة.
- التسيير المالي.
- التحضير للامتحانات المهنية.

وعلى غرار الدول الأخرى التي مسها التغيير العالمي الذي يهدف إلى تعويض البكالوريا بشهادة الليسانس كحد مرجعي لتوظيف المدرسين، مثلما حدث في مصر بداية 1983 و فرنسا في أوائل الستينات(20).

اتخذت الجزائر هي الأخرى هذا المسار، و إن جاءت هذه الانطلاقة متأخرة نوعا ما، و عليه أصبح الاهتمام بالتكوين أثناء الخدمة ينظر إليه كنتيجة حتمية لواقع النظام التربوي الجزائري، و كاستجابة لمتطلبات الإستراتيجية الواقعية لعمليتي التعليم و التعلم و كذا محور العملية على الإطلاق المدرس، وجب دفع هذه الإستراتيجية وفق المنظور العالمي و التوقعات المنتظرة في المجال المعرفي و التربوي.

- **الطريقة التربوية الجديدة للتدريس (المقاربة بالكفاءات):**

يشهد عصرنا الحالي تغيرا سريعا في المعارف و في شتى الميادين، مما جعله يعيش فعلا مرحلة الانفجار المعرفي... فكان لخبراء التربية أن يفكروا جديا في إعادة بناء الفعل التعليمي - التعلمي على مبادئ قائمة أساسا على ما هو الأنفع و الأفيد بالنسبة للمتعلم، و من هنا جاءت طريقة المقاربة بالكفاءات كمنهج يدعو أساسا إلى العناية بشخصية المتعلم داخل المجتمع، و التركيز على العملية التعليمية-التعلمية، و ذلك قصد تأهيله بالشكل الملائم داخل المؤسسة التربوية حتى يتمكن من التكيف السليم داخل المحيط الذي يتفاعل معه.

ولأن منهجية التدريس بواسطة الكفاءات كبديل وصلت إليه الأبحاث التربوية-أصبح في وقتنا الراهن محط اهتمام لجميع المعنيين في المؤسسات التربوية و التعليمية.

فالمقاربة لغة: "قارب الأمر أي ترك العلو و قصد السداد و الصدق فيه و المقاربة حسب لاروس "La rousse" هي أسلوب معالجة موضوع أو مشكل"(21).

- مجموعة المساعي و الأساليب الموظفة للوصول إلى هدف معين.
- الحركات والأفعال التي تمكن من التدرج و القرب من الشيء و تحقيق الهدف منه.

إصطلاحا:

المقاربة هي أسلوب تصور موضوع أو تناول مشروع حل مشكل أو تحقيق غاية، و تعتبر الناحية التعليمية قاعدة نظرية تتضمن مجموعة من المبادئ يستند إليها تصور بناء منهاج تعليمي، و هي منطلق لتحديد الإستراتيجيات و الطرائق و التقنيات و الأساليب النظرية(22).

فالمقاربة تصور ذهني أما الإستراتيجية فتتمثل في مجريات نشاط البحث.

الكفاءة:

لغة: يقصد بها المماثلة و المساواة في القوة و الشرف و القدرة على الأداء و الإنجاز، و الكفء هو القادر على العمل و حسن أدائه.

اصطلاحا:

الكفاءة مفهوم شامل للاستعداد و القدرة و المهارة على تصريف العمل، باستعمال المهارات و القدرات و المعارف في وضعيات جديدة، فالكفاءة تعني التنظيم و التخطيط للعمل مما تعني التخطيط و التجديد، التطور و القدرة على التكيف الإيجابي مع النشاطات المستجدة(23).

دواعي اختيار منهج المقاربة بالكفاءات:

إن متطلبات العصر التكنولوجية و الانفجار المعرفي تفرض على المجتمعات استمرارية التغير و التجدد نتيجة تطلع الأفراد نحو مسايرة المستجدات للاستفادة من تلك المتطلبات التي تصنع الرقي و الازدهار الحضاري، بحيث يتم اختيارما يتناسب و حاجيات الفرد التي تعتبر جزء لا يتجزأ من حاجات مجتمعه و الرقي بأسلوب حياته إلى مستوى يكفل له مواجهة التحديات الجارية في ظل العالمية و العولمة، و مستوى يمكن المجتمعات من استغلال مواردها البشرية والطبيعية والاستغلال الأحسن و تسمح لها بالتحكم في مستوى العلمي و الثقافي.

في هذا السياق يسعى النظام التربوي الجزائري إلى إيجاد التوازن الموضوعي و المنهجي لعناصر المنظومة التعليمية بدءا بالغايات و انتهاء بالتقويم و التوجيه المدرسي و المهني، و لتحقيق هذا التوجه تم اختيار بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات، حيث تلعب دورا فعالا في التغيير لما تتضمنه من أسس تربوية، بيداغوجية و نفسية، و يتم الانتقال من هذه المقاربة من منطق التعليم الذي يركز على المادة المعرفية إلى منطق التعلم الذي يركز على المتعلم و يجعل دوره محوريا في الفعل التربوي كما يستجيب للمتغيرات الكبرى الحاصلة في المحيط الاقتصادي و الثقافي، كما تتوخى الوصول إلى مواطن ما يترك التعلم فيه أثرا و يمكنه من التكيف مع مختلف الإشكاليات.

*** تصور آخر للتعلم:**

- تعلم ينى على اكتساب الكفاءات و ليس على الحشو للمعارف.
- تعلم موجه نحو الحياة.
- تعلم مؤسس على إدماج المعارف و استدخالها في شخصية الفرد لتأهيله لحل مختلف المشاكل.

*** تصور آخر لدور المعلم و المتعلم:**

- إن هذه المقاربة تهدف إلى جعل المعلم مبدعا تلقائيا و مستقلا بذاته، منشطا لتلاميذه أكثر من كونه ملقنا للمعارف.
- أما التلميذ [المتعلم]فيشارك في العملية و يساهم فيها، فيكون فاعلا إيجابيا.
- ويضع المعلم تلاميذه في وضعيات للتعلم تدفعهم إلى تجنيد مختلف المكتسبات السابقة لكل المشكلات.

*** تصور آخر لتسيير القسم ثم تسيير المدرسة:**

تهدف هذه المقاربة إلى مراعاة الفروق الفردية للمتعلمين، فكل تلميذ يمتاز بكم سابق من المعلومات بكيفيات تختلف عن زملائه، فيعلمه المعلم على تجديد العلاقة مع المعلمين و سلوك توجيهه أقل و معرفة أحسن لوضعية لكل متعلم بناء مشروع فردي و كذا بالنسبة لرؤساء المؤسسات، حيث يستلزم إعداد مشاريع مؤسسات.

***تصور آخر للتقويم:**

تهدف المقاربة بالكفاءات إلى دمج التقويم ضمن التعلم، و يركز فيه أكثر على البعد التكويني تجنب الرسوبات و تجنب النجاحات المفرطة معا..

خلق نوع من الحماس لدى المتعلم لتنمية الكفاءات و ذلك بتمثلها بشكل فعلي.

***تصور آخر للتوجيه**

إذا كان التوجيه المدرسي و المهني هو عملية مساعدة التلميذ على اكتشاف ذاته و محيطه الخارجي [الدراسي التكويني و المهني الاقتصادي و الاجتماعي] ذاته يسعى إلى إنضاج شخصيته من خلال تحقيق التوافق بين المعطيين ليكون في مستوى المسؤولية لاتخاذ القرارات المناسبة لبلوغ الطموحات و تحقيق المشروع الذي ينشده في حياته المستقبلية.

مع العلم أن المشروع الفردي لأي تلميذ لا يرتبط حتما بمدى متابعة مساره الدراسي حتى الطور الجامعي بل هو مرتبط بطموحات كل متعلم و التي قد لا ترتبط بمستوى التعليم الأساسي و الثانوي أو أكثر.

وسائل القياس في منهجية المقاربة بالكفاءات(24):

– **الاختبارات**: تعد أكثر الوسائل استعمالا في التقويم، و أهم ما ينبغي مراعاته و بناء الاختبار بمقاربة الكفاءات يتطلب ما يلي:

- أن نتناول عناصر الاختبار تقويما لإنتاج التلاميذ.
- أن يكون مستوعبا لمستويات الكفاءة.
- أن يقيس فعلا مؤشرات الكفاءة حسب مستوياتها الزمانية.
- أن تكون الأسئلة مميزة بين التلاميذ الذين تحقق فيهم مؤشر الكفاءة و أولئك الذين لم يتحقق فيهم هذا المؤشر.
- أن تتدرج الأسئلة في صعوبتها حسب مستوى الكفاءة.

القياس بالملاحظة:

هي المشاهدة التي يقوم بها الفاحص ليسجل بها الظواهر البارزة على الفرد.

و الملاحظة أنواع:

- المباشرة و غير المباشرة.
- المقابلة الشخصية.
- الحرة و المفيدة.

ولابد من توفر مجموعة من الشروط لتكوين ملاحظة جيدة أهمها:

- وضوح الهدف.
- أن تكون مشاهدة موضوع الملاحظة متاحة و متيسرة.
- سهولة تحويل المشاهدة إلى بيانات رقمية.
- القدرة على استعمال أجهزة وأدوات الملاحظة عند الحاجة مثل الوسائل السمعية-البصرية.

و مما يساعد المعلم على التكيف المستمر مع الموقف التعليمي-ينصح باستخدام شبكة للملاحظة يركز من خلالها على العناصر التالية:

- أخطاء الجانب المعرفي
- التنظيم
- الصعوبات والعوائق
- التفاعل مع وضعي مشكلة التشويق
- الرضا عن العمل.

و ينبغي في ذلك استخدام سجل للملاحظة يراجع باستمرار للتأكد من تحقق مستويات الكفاءة.

3- التقويم التربوي و إصلاحه:

يحتل التقويم التربوي جانبا مهما من العملية التربوية، و يشكل عضوا أساسيا من عناصر المنهج المدرسي، حيث يسعى إلى معرفة مدى نمو شخصية المتعلم من جميع جوانبها العقلية و العاطفية و النفسية و السلوكية و غيرها (25)

التقويم Evaluation و هي عملية ملازمة للتكوين، الهدف منها معرفة مدى تحقيق أهداف التكوين و تصحيح مساره.

و يعرف التقويم" بأنه مجموعة من الأحكام التي تزن جانب من جوانب التعليم أو التعلم، و تشخيص نقاط القوة والضعف فيه، وصولا إلى اقتراح حلول تصحيح المسار فهدف التقويم تحسين و تجديد مستمرات المواكبة العملية التعليمية(26)

لذلك يعد التقويم من التقنيات المهمة التي يجب أن يعطيها المدرس أهمية أثناء الإعداد لذلك يجب أن نشير إلى بعض التساؤلات:

-كيف يمكن أن يكون التقويم طريقة أو وسيلة للتعلم أو التكوين؟

-كيف يمكن أن يكون التقويم أداة تساعد كلا من المدرس و التلميذ على ضبط و تشخيص النقائص التربوية و العمل على تصحيح سيرورة التعليم/ التعلم في كل أبعادها؟ -ما هي أنواع التقويم؟

يعرفه كل من سكانيل و تراسي Scannel et Tracy بأنه عملية إصدار أحكام بخصوص مستوى أداء المتعلم، و أنواعه، أساليب التدريس، أو مواد تعليمية، و يكون إصدار الحكم على بيانات يتم تجميعها بواسطة قياسات شكلية أو عن طريق الملاحظة غير الرسمية، الدفاتر المدرسية، التقارير (27)

ويعرفه ويلي Wely:"هذا النشاط بأنه تجميع البيانات المتعلقة بتغيير سلوك المتعلمين و استثمارها في تخليط المناهج التربوية"(28)

أما ماك دوالد:"فيرى أنه يقوم بمهمة تزويد الإعلام للمتعاملين داخل المؤسسة التربوية، هذا الإعلام متعلق أيضا بمحتويات و وسائل الفعل التربوي(29)

إذن التقويم التربوي هو العملية التي بواسطتها يتم إصدار حكم معين على مدى وصول العملية التربوية إلى أهدافها، و مدى تحقيقها لأغراضها و الكشف عن نواحي النقص فيها أثناء سيرها و اقتراح الوسائل المناسبة لمعالجة هذا النقص(30)

فالتقويم جزء مهم في العملية التربوية و مقوم أساسي من مقوماتها، فهو عملية مستمرة متصلة تبدأ من بداية العملية التربوية و تلازمها حتى نهايتها من أجل تحسينها و تطويرها.

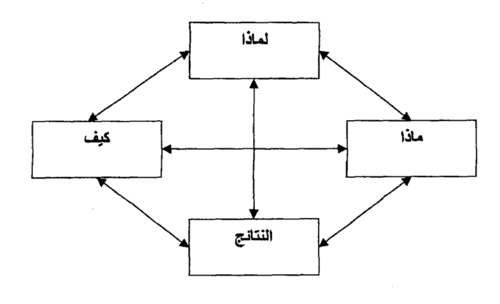
أو هو عملية استكشافية تهدف إلى تشخيص الظاهرة المقاسة من أجل تقديم الحل الناجع لإزالة الاعوجاج في الظاهرة.

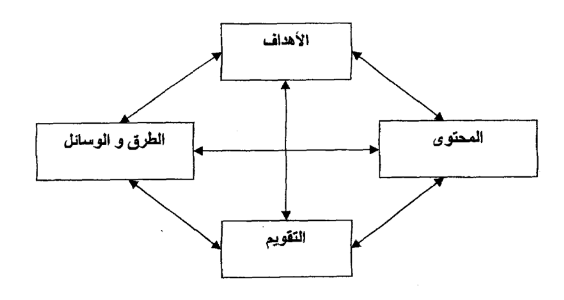
و عند تقويم أي ظاهرة تربوية يجدر بنا أن نطرح جملة من الأسئلة:

لماذا نقوم؟ ماذا نقوم؟ متى نقوم؟ بماذا نقوم؟

و التقويم لا يقتصر على نتائج التلاميذ فقط، بل يمتد إلى تقويم الوسائل و الطرائق و المحتويات المتعلمين و الأنشطة التربوية المختلفة و الشكل التالي يوضح أهم الأقطاب الأساسية للفعل التربوي.

الأقطاب الأساسية للفعل التربوي(31)





أنواع التقويم:

تم تقسيم التقويم إلى ثلاثة أنواع وفق الأبعاد التالية(32):

1-التقويم التشخيصي.

2-التقويم التكويني.

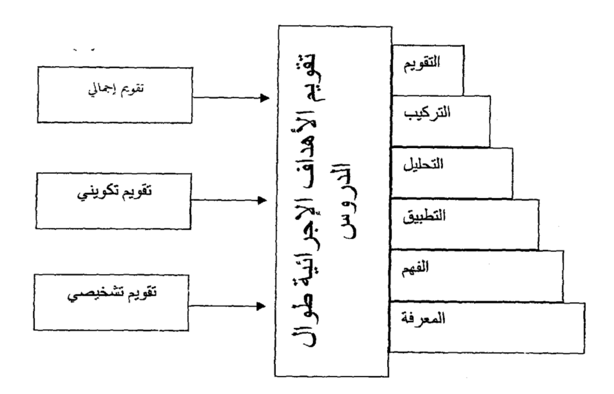
3-التقويم الإجمالي.

جدول رقم 02: يبين أنواع التقويم وأهدافه

أنواع التقويم	الوضعية	الأهداف المتوخاة
التقويم التشخيصي	قبل انطلاق أو في بداية الدرس	ضبط مجموعة المعارف السابقة أو المكتسبات السابقة
التقويم التكويني	أثناء مراحل الدرس	ضبط مدى استيعاب مقاطع الدرس أو معطيات جديدة
التقويم الإجمالي	و بعد الدرس أو نهاية[الوحدة...]	ضبط الاستيعاب الكلي للدرس

وضعيات التقويم

و الشكل التالي: يبين أنواع التقويم لتقويم الأهداف الإجرائية من خلال مسار تعليمي



الفرق بين الاختبارات و التقويم:

تلعب الاختبارات دورا أساسيا في البرنامج التقويمي، إلا أن لكل منهما خصوصيته و حدوده في العملية التعليمية، لذا نستطيع القول بأن هناك بعض الفروق بينهما هي(33):

الاختبارات	التقويم
1-عملية نهائية للبرنامج التقويمي	1-يتضمن و يشمل الاختبارات
2-تهتم بالجانب المعرفي للتلميذ	2-شمل جوانب مختلفة للتلميذ
3-مرتبط بزمان و مكان معين	3-عملية مستمرة و ملازمة لعملية التعليم و غير محدودة بزمان و لا مكان
4-عملية قياسية تقيس مدى كفاءة الفرد في إحدى النواحي	4-عملية علاجية تشخيص الحالة الراهنة و تعتمد لرسم العلاج المناسب
عملية يقوم بها طرف واحد هو المعلم	5-عملية تعاونية شاملة يشترك فيها كل من له علاقة بالعملية التعليمية.

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن عملية التقويم عملية ضرورية و مهمة باعتبارها المدخل الرئيسي

في تطوير المناهج الدراسية و تحسينها، و تتجلى أهميته من انه يساعد المتعلم على الكشف عن محاولات جديدة و التطلع إلى فتح آفاق أخرى عن العمل المقيم، كما أنه يسعى إلى توضيح الأهداف و المرامي المطلوبة و الوقوف على إمكانية تحقيقها وأن التعديلات التي طرأت في وتيرة عمليات التقويم و التي أدت بالضرورة إلى تكييف كشوف نتائج التقويم في جميع مراحل التعليم من شهر سبتمبر2006.(34)

ثانيا- صعوبات تطبيق الإصلاح التربوي الجديد:

يمكن أن نقول أنه من الفطرة أن يصادف كل إصلاح و في شتى المجالات أو الأنظمة مجموعة من المعيقات أو المشاكل التي تعرقل السير الحسن لهذا الإصلاح و بلوغه الأهداف المسطرة، و هذا ما يمكن إرجاعه إلى انعدام التخطيط المحكم و عدم رصد جميع المشكلات المحيطة به من مشكلات ثقافية، اقتصادية أو اجتماعية.

والنظام التربوي كغيره من النظم الاجتماعية الأخرى يتعرض أو يخضع لمجموعة من التغيرات و الإصلاحات و بالتالي هو غير بعيد على أن تعترضه مجموعة من الصعوبات التي تعيق إبرازه لأهم الأهداف التي جاء بها هذا الإصلاح، و على غرار هذا القول فقد تعرضت المنظومة التربوية الجزائرية لمجموعة من الإصلاحات منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا لكنها لم تخل من صعوبات.تقف أمام التطبيق الحسن فيها، منها صعوبات اجتماعية و أخرى ثقافية بيداغوجية، و اليوم تدخل إصلاحات جديدة حيز التنفيذ تطمح من ورائها إلى إذلال الصعوبات المعرقلة و تدارك النقص الموجود، لكن هذا الأخير لا يمكن أن يكون بعيدا كل البعد عن العقبات أو الصعوبات السابقة الذكر.

و بناءا على قرارات أساتذة و مفتشي التعليم حول المقرر الدراسي و طريقة التدريس الجديدة تم الإشارة، إلى أن هناك مجموعة من الصعوبات عرقلت تطبيق الإصلاح التربوي الجديدة، تمحورت جلها حول الكتاب المدرسي،المنهاج تكوين المكونين و طريقة التدريس [المقاربة بالكفاءة]...الخ.

1- تكوين المكونين(35)

إن تكوين المكونين يعد أهم عنصر من العناصر التي يتعلق بها نجاح أو فشل تطبيق الإستراتيجية الجديدة، حيث يعد المكون العامل الفعال في أي إصلاح تربوي، غير أن المؤشرات الأولى توحي بنقصان الفعالية رغم عمليات التحسيس، و إحساس الأكثرية من المعنيين بالحاجة إليها مكونين منهم و متكونين، و الأسباب كثيرة و متنوعة يمكن حصرها فيما يلي:

- نقص التكوين القاعدي المناسب لاستيعاب مضامين برامج التكوين الجديدة، و خاصة في المواد العلمية بالنسبة لمعلمي التعليم الابتدائي، وارتفاع مستواها و تجديد مصطلحاتها بالنسبة للآخرين .
- السن: تقدم السن بين الأغلبية يطرح صعوبة فهم و تطبيق محتويات التكوين المقترحة.
- ذهنية التقليد: من الصعوبة تعديل سلوك العمل المكتسب منذ سنين، و المتجذر في أخلاقيات الممارسة اليومية لأغلبية المربين و تطويره إلى درجة الخلق و الإبداع.
- -انعدام الحوافز التشجيعية، المادية منها و المعنوية المتسببة بصورة مباشرة في انخفاض مستوى الوعي المهني، و تقلص روح الاجتهاد و المبادرة [الظروف النفسية و الاجتماعية التي يعشها المعلم، و تراجع وظيفته في السلم الوظيفي و الاجتماعي].
- -معظم برامج التكوين تهتم بالجانب النظري و تعتمد على أسلوب المحاضرات التي تتداخل فيما بينها فتؤدي إلى التكرار.
- نقص الأخصائيين الأكفاء لترشيد الأساتذة في المحاضرات وورش العمل و غيرها من الأساليب
- غياب المعلمين و عدم حضورهم إلى برامج التكوين وذلك لعدة أسباب منها:

- بعد مكان الدورة التكوينية عن مقر سكن المعلم.
- عدم مناسبة وقت البرنامج للمعلمين و تضاربه مع أوقات العمل

إن البرهان سيكون صعبا، حيث أن النجاح على مستوى رسكلة هؤلاء أو إعادة تكوين أولئك أمر غير مضمون، خاصة إذا اقتصر العمل على التكوين النظامي المبرمج، دون إدخال نمط التكوين الذاتي الحر و المستمر، كما سيدخل عامل الزمن كعنصر مهم في إستراتيجية هذا التكوين، حيث أن استدراك فارق المستوى على المدى البعيد سيكون قليل الاحتمال.

2- معوقات استخدام الوسائل التعليمية:

تعتبر الوسائل التعليمية من أهم الركائز التي يرتكز عليها التعليم وبذلك فإن نقص هذه الوسائل أو عدم توافقها مع المقرر الدراسي قد يؤدي إلى بروز مجموعة من الاختلالات التي تعرقل سير العملية التعليمية و بلوغ الأهداف المسطرة و الإصلاح التربوي الجديد عرف صعوبات من هذه الناحية منها مايلي:

- الثمن المكلف للوسيلة التعليمية.
- صعوبة الحصول عليها.
- صعوبة اختيار الوسيلة التعليمية و ذلك لقلة خبرة المعلم.
- عدم وجود مكان مناسب توضح فيه الوسيلة التعليمية
- عدم توافر الوسيلة اللازمة لمادة التخصص، و عدم معرفة تشغيلها.
- انعدام الكتب و المصادر و المراجع الجديدة داخل مكتبة المؤسسة التربوية أي بقاء الكتب القديمة على حالها
- تأخر وصول الكتاب المدرسي و غلاء ثمنه وإشكالية اقتناء الكتاب الواحد و تجزئته إلى قسمين
- عدم التطابق بين الوثيقة المرافقة للمناهج و الكتاب المدرسي في بعض الدروس.

3- الاكتظاظ داخل الأقسام:

مع ما تعرفه مدارسنا من اكتظاظ كبير في التلاميذ داخل الأفواج، يصعب على المعلم مراعاة الفروق الفردية و التي تتطلبها أساسا منهجية المقاربة بالكفاءات.

4- في المناهج و المحتوى و طريقة التدريس الجديدة:

- المناهج عبارة عن محاور عامة.
- عدم توافق عناصر المنهاج مع محتويات الكتاب المدرسي.
- عدم صياغة المواضيع بعناصر واضحة أساسية و فرعية تسهل عملية التعلم مما يجعل الأستاذ يرجع الكم على الكيف.
- وجود مجموعة من الأخطاء في بعض الكتب مما يعرقل سير العملية التربوية و التعليمية.
- مستوى البرامج التربوية الجديدة لا تتناسب مع المعلومات القبلية للتلميذ خاصة في المرحلة الابتدائية.
- احتواء البرامج التربوية الجديدة على مفاهيم مما صعب على الأساتذة الدقة العلمية و اللغوية لتحديد مميزات المواضيع.
- وجد جل الأساتذة صعوبات في التدريس بالمقاربة بالكفاءات وذلك لنقص التدعيم المادي و المعنوي وتثبيتهم في بعض الأحيان على الطريقة القديمة [التلقين].
- صعوبة التقويم من حيث الأساليب غير الواضحة كما أنه لا يتماشى مع الوقت المحدد أو الحجم الساعي لكل مادة.

إن المقاربة بالكفاءات ليست قطيعة مع الماضي بل هي تطور واسع يعبر عن متابعة السيرورة الدائمة للمتعلم في عملية التعلم، حتى ينشا الفرد على حل المشكلات التي تواجهه داخل و خارج المدرسة من خلال التكيف مع مختلف الوضعيات.

إن تطبيق هذه المنهجية يستلزم تغيرات كبرى في تنظيم العمل في المدرسة و في علاقة المتعلمين بالمدرسة، إلا أنه لا يمكن تصور أداء ميداني يحقق التطبيق المنشود –

لإستراتيجية التعليم و التعلم الجديدة، القائمة على مقاربة تنشيط بمدخل الكفاءات – ما لم يتمكن منشطو العملية في الميدان على اختلاف مستوياتهم و فئاتهم مؤهلين علميا و بيداغوجيا و سلوكيا، لأن تحقيق الكفاءة لدى الفرد يتطلب أن يتوافر على مكتسبات [معارف، طرائق، مرافق..] و لكن الأهم من هذه المكتسبات أن يقدر على تسخيرها و تجنيدها بصورة فعلية لمعالجة وضعية مشكلة معينة.

يعتبر التعليم وسيلة للتجديد و الإصلاح و التغيير و التطوير و التكيف مع المتغيرات التكنولوجية و العلمية الحديثة، و من هذا المنطلق عرفت النظم التعليمية العالمية إصلاحات عديدة خلال العقدين الماضيين حيث طرأت عليها تغيرات أساسية هامة شملت جميع مراحل التعليم و مستوياته و عمت جميع ميادينه و مجالاته، دعت إلى ذلك أسباب و دواعي مختلفة و ساعدت على إصلاحها عوامل مختلفة أيضا أوجدتها ظروف و عوامل مختلفة، فمنها من يرجع هذه العوامل إلى عوامل سياسية و منها ما يرجعها إلى التغيرات العلمية و التكنولوجية و الحضارية و إلى ظروف اقتصادية و اجتماعية و سكانية و قد أدت هذه العوامل إلى اتساع دائرة التعليم و تعدد مراحله و اختلاف مجالاته و تنوع معارفه و تخصصاته، و اتضحت غاياته و أهدافه و ظهرت أدواره الأساسية في الحياة بجميع مجالاتها، مما جعل أفراد المجتمع بمختلف فئاته، تزداد رغبتهم فيه و قناعتهم به، الشيء الذي أدى إلى زيادة الإقبال عليه، و لا سيما بعد أن أصبحت معظم النظم التعليمية تقوم على مبادئ أساسية مثل الإلزامية و المجانية و الديمقراطية ...لقد كان للعوامل السابقة و غيرها دور هام في تشجيع بعض البلدان على القيام بمحاولات إصلاحية لأنظمتها التعليمية و تعزيزها بمرافق جديدة تكون أكثر ملاءمة مع متطلبات العصر الحديث المتميز بتغير سريع، و هو ما أدى إلى بروز ظاهرة الإصلاحات التربوية الجديدة.

و عليه يتضح أن الجزائر كغيرها من الدول عمدت إلى تحسين أوضاعها في شتى المجالات باسم العولمة كخطوة أولى لهذا المشروع، و ارتأت وضع خطة لإصلاح منظومتها التربوية، إلا أنه رغم ما لهذا الإصلاح من إيجابيات إلا أنه يمكن أن تحد من إيجابياته صعوبات تحول دون التطبيق السليم له كنتيجة لسوء التخطيط المسبق أو عدم توفر الإمكانيات اللازمة قبل التنفيذ المباشر له.

المراجع

1- سموك علي: المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة و واقع العولمة، مجلة العلوم الانسانية، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، فيفري 2005، ص .122

2- رمضان أرزيل و محمد حسونات: نحو إستراتيجية التعليم بمقاربة الكفاءات، ج1، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، تيزي وزو ، الجزائر، 2002، ص ص 31-32. ¹

3- فاطمة الزهراء بلهوشات و آخرون: مخطط التكوين خاص بالجهاز الدائم للتكوين أثناء الخدمة في إطار تطبيق الإستراتيجية الجديدة لتكوين المكونين، د ط، أوت 1998، ص .122

4- وزارة التربية الوطنية: منشور إطار التحضير للموسم الدراسي [2006-2007]رقم 57/ 30.

5- بوبكر بن بوزيد: إصلاح التربية في الجزائر، رهانات و إنجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 110-113.

6- النشرة الرسمية للتربية الوطنية: الترتيبات الخاصة بتسيير الكتاب المدرسي، العدد [514]، ماي / جوان 2008، ص ص 7-8. ¹

7- القرآن الكريم: الآية 48 من سورة المائدة.[7]

8- Aloin Beiton, Christine Dollce et autre : **Naissance de la sociologie sciences sociales** 3eme édition, 2002, p 22.

9- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة لبنان، بيروت، 1997، ص 279

10- عزيمة سلامة خاطر: المناهج، مفهومها، أسسها، تنظيمها، تقويمها، و تطويرها، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط1، 2002، ص 16

11- رمضان أرزيل و آخرون: مرجع سابق، ص 28.

12- بوبكر بن بوزيد: مرجع سابق، ص ص 56-57.

13- -Fibe:///F:/programme/ secondaire/ Dochtml/ docacc/ histoire **géographie**, H.T.M.27/09/2005/p 18.

14- Adama Ouane et Mercy Abereu de armengol : **Manuel sur la formation pour la posth. chartisation et l'éducation fondamentale**, institut de l'Unesco pour l'éducation , hambour, 1991, p 35.

15- لحسن بوعبد الله و محمد مقداد: تقييم العملية التكوينية في الجامعة- دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري- ديوان المطبوعات الجامعية، بدون ط، 1998، ص 10.

16- خالد احمد طه: تكوين المعلمين من الإعداد إلى التدريس، ط1، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 278.

17- نافذة على التربية: مرجع سابق، ص 04.

18- بن عيسى السعيد: مقاربة نقدية لواقع تكوين المعلمين، مرجع سابق، ص 278

19- الإصلاح و المدرسة: مجلة دورية لوزارة التربية الوطنية، مرجع سابق، ص 14

20- بوصوف فريدة و آخرون: نحو إستراتيجية المقاربة بالكفاءات، يوم دراسي بثانوية قيرواني سطيف، بتاريخ 12/ 02/ 2006.

21- رمضان إرزيل و آخرون، مرجع سابق، ص 69.

22- بوبكر بن بوزيد: مرجع سابق، ص 54.

23- بوصوف فريدة و آخرون: مرجع سابق، ص 12.

24- بوعناقة علي: التقويم التربوي في المؤسسة الجزائرية، مجموعة مقالات لمحمد مقداد و آخرون، قراءة في التقويم التربوي، جمعية الإصلاح الاجتماعي و التربوي، باتنة، ط1، باتنة 1993، ص 73.

25- سامية محمد عوض: تقويم البرنامج التدريبي لمدربات و مساعدات التعليم العام للبنات بالرياض، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 8، عدد 26- المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، يناير 2002، ص 246.

26- المركز الوطني للوثائق التربوية: من قضايا التربية، تقنيات تحضير الدروس، الملف 22، الجزائر، 2000،ص 20

27- المرجع نفسه: ص20

28- A.Ioucif, l 'évaluation, **fonction et méthodes iosp**- Guelma : séminaire : Constantine les 24-25 et 26 Novembre, 1992, p2.

29- المركز الوطني للوثائق التربوية: العمليات التحصيلية في التعليم موعدك التربوي، العدد [23] برج بوعريرج، الجزائر، 2007، ص 17.

30- ميلود زيان: أسس تقنيات التقويم التربوي مع نماذج و أنشطته و تطبيقه، منشورات تالة، 1998، ص 13.

31- المرجع نفسه: ص 16.

32- سلسلة موعدك التربوي: العدد 23، مرجع سابق، ص 18.

33- المنشور الوزاري رقم: 48 المؤرخ في 06/ 12/ 2009 حول تعديلات خاصة بكشوف نتائج التقويم في مراحل التعلم الابتدائي و المتوسط و الثانوي .

34- مجلة الاصلاح و المدرسة: مرجع سابق، ص 18

الفصل السادس

الجودة الشاملة في التعليم العالي الجزائري..الواقع والصعوبات

مقدمة

نظرا لما للتعليم العالي من أهمية في تحقيق احتياجـــات المجتمع المتنوعة بمتطلبات التنمية الشاملة المستدامة ، وكذلك لما له من تأثير مباشر على حياة كل فرد من أفراد المجتمع خاصة في ضوء التغيرات التي يشهدها العالم من تطور في المجال العلمي والتكنولوجي ، وثورة الاتصالات المعلوماتية ، والانفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري ، وهيمنة ثورة العولمة واتساع مساحة المشاركة الديمقراطية على جميع المستويات . ونظرا لما يشهده التعليم العـالي من توسع كميا فائقا مما أتاح فرصة الالتحاق بالتعليم العالي أمام الجميع في مختلف أنحاء العالم المتطور والذي هو في طور التطوير في الجزائر مما جعل التنافس بين مؤسسات التعليم العالي في نوعية وجودة مخرجاتها ضرورة حتمية للبقاء والتميز في عصر العولمة المعلوماتية

إن الخطاب الفكري الأيديولوجي الذي اعتمدته الجامعة الجزائرية، و الذي قام بشكل خاص على الإصلاحات المتكررة التي قامت بها من أجل تحسين المردودية والوصول إلى الجودة العالمية التي يتطلبها الوضع العولمي الجديد .. أفرز وضعيات مختلفة وبرامج متذبذبة كانعكاس لمجموع تغيّرات معرفية ومجتمعية قلبت الموازين السياسية، و البيداغوجية العلمية، وفرضت نمطا فكريا سياسيا ومعرفيا مستحدثا عكس من خلال مظاهره "المستحدثة" مطلبا أساسيا قد تُجسده حتمية إعادة النظر في الواقع التعليمي المتأزّم الذي لم يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الفكرية العالمية المعاصرة.

أولا: مفهوم الجودة الشاملة

ورد في اللغة العربية أن الجودة مشتقة من الفعل الثلاثي جاد، ومعناها صار جيداً، أما المعنى الاصطلاحي للجودة الشاملة، فنظر إليها بعضهم على أنها"مجموعة الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها،بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات، وعمليات، ومخرجات، قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين" (1)

كما يرجع مفهوم الجودة إلى الكلمة اللاتينية Qualitas التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة الصلابة، وقديما كانت تعني الدقة والإتقان(2) كما أنها تعني إنتاج منتوج يتطابق مع المواصفات الموضوعة في التصميم ومع حاجات ورغبات العملاء بأقل نسبة من العيوب والأخطاء وبأقل تكلفة ممكنة بهدف إرضاء العميل

تعتبر الجودة الشاملة هي نتاج ثقافة المؤسسة ويجب أن تكون مدفوعة بها ، والثقافة هي مجموعة الأفكار والقيم التي يعتنقها كل أفراد المؤسسة حيث تعبر المستويات العليا من الإدارة عن هذه القيم التي يعتنقها كل أفراد المؤسسة حيث تعبر المستويات العليا من الإدارة عن هذه القيم من خلال توجهاتهم وسلوكهم وبمرور الزمن تبدأ المستويات الأدنى في التأثر بهم ويقومون بسلوكيات مماثلة ومشابهة تصب جميعا في إنتاج منتج أو خدمة عالية الجودة .

الجودة تعني كذلك الالتزام بالمتطلبات التي يحددها العميل»، وهي «الإنتاج الكفء الذي يلبي احتياجات سوق العمل، أي أنها التطابق الفعلي مع المعياري» ISO 9000-2000، التطابق مع المتطلبات التعليمية و درجة التميز في المنتج التعليمي، فهي تعني الكفاءة (Efficiency)، و الفعالية (Effectiveness). (3)

فالجودة أسلوب تفكير، ومنهج عمل، وطريقة تحدد كيفية إدخال التطوير والتحسين المستمر على مسار الأداء العام

وهي توجيه للسلوك، والتزام بالتغيير والتطوير والتحسين لتحقيق أعلى جودة وأفضل وضع تنافسي للمنظمة .

كما أنها إستراتيجية تهتم بتغيير بعض الإجراءات والسلوكيات الإدارية السائدة لتحل محلها ثقافة وسلوكيات الجودة التي تبرز ملامح شخصية المنظمة ورؤيتها المستقبلية وتوجهاتها وقيمها الشخصية و التنظيمية فهي ليست هدفاً محدداً بل إنها هدف متغير يسعى إلى التحسين والتطوير المستمر، وتؤكد على التزام الجميع بمبادئ الجودة كما تؤكد على أهمية اندماج هذه الفلسفة مع بنية المنظمة، وهي لا تعني الجودة التامة و لكنها تعني تحقيق أعلى جودة ممكنة و إيجاد بيئة عمل يسعى فيها الجميع إلى تحسين الجودة.

إن الجودة الشاملة في مجال التعليم تشمل الكفاءة والفعالية معا، وذلك لأنه إذا كانت الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للإمكانات التعليمية المتاحة (المدخلات) من أجل الحصول على نواتج ومخرجات تعليمية معينة، أو الحصول على مقدار محدد من المخرجات التعليمية باستخدام أدنى مقدار من المدخلات التعليمية (أقل تكلفة ممكنة)، فهذا يمثل أحد الأسس التي ترتكز عليها الجودة الشاملة، وهو تحقيق المواصفات المطلوبة بأفضل الطرائق وأقل تكلفة. وإذا كانت الفعالية في أبسط معانيها تعني تحقيق الأهداف، أو المخرجات المنشودة، فإن هذا أيضاً يمثل أساساً مهماً للجودة الشاملة، بل إنها تذهب إلى أبعد من هذا، حيث يعد التحسين المستمر في مراحل العمل المختلفة، وفي أهداف المؤسسة من أهم أسس الجودة، فإدارة الجودة الشاملة مسايرة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"

كما يقصد بجودة الخدمة أن يكون مستوى إنتاجها أي تقديمها على النحو الذي يتوافق مع رغبات و توقعات المستفيد المعلنة و.. المتوقعة وفقا لمعادلة الجودة: الجودة: مستوى ما يتوقعه المستفيد من الخدمة = مستوى الخدمة التي تلقاها فعلا.

و يمكن التعبير عن مقياس جودة الخدمة وفقا للنموذج الرياضي المبسط التالي:

جودة الخدمة = الخدمة كما أديت أو قدمت فعلا - توقعات المستفيد

وللجودة الشاملة عناصر أساسية تتمثل في:

- أدوات إدارة الجودة الشاملة
- تقنيات إدارة الجودة الشاملة
- العناصر البشرية المدربة التي تستخدم الأدوات وتطبق التقنيات

ثانيا: بين واقع التعليم العالي و الخطاب البيداغوجي في الجامعة الجزائرية

إن التطورات المختلفة الحاصلة في جميع الميادين على الصعيد الوطني أو الدولي أدى إلى تغيير في طبيعة الوظائف التي يقوم بها نظام التعليم العالي في بلادنا وذلك تماشيا مع التحول النوعي والكمي الكبير الذي أنتجته التكنولوجية وعالم المعلوماتية، سواء في برامجه أو أساليبه الإدارية، مما جعل هذا النظام يحاول مسايرته ويكيف خطابه البيداغوجي وفقا لهذه التغيرات المعرفية والتكنولوجية خاصة في ظل العولمة

واقتصاد المعرفة الذي تشهده الدول المتقدمة، "فالاقتصاد الجديد هو اقتصاد عالمي، إذ أن الاستثمار والإنتاج والإدارة والأسواق والعمل والمعلومات والتكنولوجيا ...كلها يتم تنظيمها خارج الحدود القومية ن وليس الجديد هو محض تحول التجارة الدولية لتصبح مكونا هاما في اقتصاد كل بلد، وإنما كل الاقتصاديات الوطنية أصبحت تعمل اليوم كوحدات على المستوى العالمي"(4)

وعليه تواجه المؤسسة الجامعية اليوم تحديات كبيرة على المستوى العالمي والمحلي بسبب التغيرات المتسارعة التي يشهدها العصر على جميع الأصعدة، فجاءت هذه الألفية وهي مثقلة بالعديد من المشكلات التي تركت بصمتها واضحة في كل أطوار التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي على حد سواء، وبسبب التوسع السريع والكبير في إنشاء الجامعات والمؤسسات التعليمية والنمو السريع والمتواصل في إعداد الطلبة الملتحقين بها وزيادة التخصصات العلمية الدقيقة والمتنوعة.

فقد ظهرت مشكلات عديدة تطرح لنا قضايا متعددة منها: الانحدار الشديد في جودة التدريس والبحث في هذه المؤسسة، وانخفاض الكفاءة لدى هيئة التدريس والإدارة، مما ولد انخفاضا في المنتوج سواء كان هذا المنتوج طالبا أو نشاطا علميا وغير ذلك من المشكلات التي تفرضها الجامعات اليوم.

فظهرت أزمة تعيشها المؤسسة الجامعية نتيجة ضعف قدرتها على الاستجابة السريعة والمتلاحقة للمتغيرات الإقليمية والعالمية وعلى توفير متطلبات التنمية الشاملة للعنصر البشري، فكانت تلك أزمة الجامعة العربية والجامعة الجزائرية أيضا، وما يمكن ملاحظته الآن هو أن التعليم العالي يقف أمام مصبات كثيرة تحتم عليه أن يختار إحداها اختيارا صائبا ورشيدا يجعله يرسوا من خلاله إلى بر الأمان من الناحية العلمية أو من الناحية العملية، ذلك الأمان الذي قد نصفه بوصف آخر ونقول عنه بالجودة ولقد شهدته اليوم بعض الجامعات بغية التحسين والتطور ومواكبة ركب الدول المتقدمة، لذلك صارت الجودة الشاملة مطلبا ملحا أكثر من ذي قبل.

والجامعة الجزائرية هي إحدى الجامعات التي تواجه تحديات العصر بآليات بسيطة لكنها أهلتها للدخول في سباق مع الزمن ومع مثيلاتها من المؤسسات التقليدية

لتحميل الجودة والنوعية بشكل أفضل مما سبق، فهل هي قادرة على شحن المتعلم العالي ب: _جودة التصميم _ جودة الأداء _ وجودة المخرج

ونظرا لما للتعليم العالي من أهمية في تحقيق احتياجات المجتمع المتنوعة بمتطلبات التنمية الشاملة المستدامة وكذلك لما له من تأثير مباشر على حياة كل فرد من أفراد المجتمع خاصة في ضوء التغيرات التي يشهدها العالم من تطور في المجال العلمي والتكنولوجي، وثورة الاتصالات المعلوماتية، والانفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري وهيمنة ثورة العولمة واتساع مساحة المشاركة الديمقراطية على جميع المستويات، ونظرا لما يشهده التعليم العالي من توسع كمي فائق، الشيء الذي أتاح فرصة الالتحاق بالتعليم العالي أمام الجميع في مختلف أنحاء العالم المتطور والذي هو في طور التطوير في الجزائر، كل هذا جعل التنافس بين مؤسسات التعليم العالي في نوعية وجودة مخرجاتها ضرورة حتمية للبقاء والتميز في عصر العولمة وما بعد الحداثة.

وكمؤسسة تعليمية يبدو أن التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري ومتطلبات القرن الحادي والعشرين تقتضي من الجامعة الجزائرية ضرورة مراجعة أهدافها وهياكلها على النحو الذي يتوافق مع جذرية هذه التحولات ومغازيها، إذ أن التطورات السريعة والمتسارعة في التكنولوجيا ومطالب السوق مصحوبة بالطبيعة المتغيرة للتكوين الاجتماعي الجزائري تتطلب اتساعا ومرونة في المهارات والتوجهات أكثر بكثير من ذي قبل، ومن هنا يتحتم على الجامعة مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها الحالية والخروج من طوباوية الطرح والفلسفة المؤسسة للخطاب البيداغوجي للتعليم العالي، وذلك لتحقيق المطالب التي تمليها التنمية المستدامة في ثوبها المجتمعي الجديد" فالتعليم الجامعي وفي كل مستوياته لا يمكن أن يعد عملية تلقين وإنما عملية تكوين، هذا الأخير ينبغي أن يهتم بالقدرات وتقديم تعليم له أهداف لتنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية(العملية)، ومن ثم يجب أن تطور الجامعة نفسها للتعليم المستمر للخريجين وأنماط أخرى من الطلاب العاملين: بمن فيهم المدرسين ورجال الأعمال والمسيرين، ومن دون شك أن كل هذا يتطلب إجراء تغييرات أساسية في تنظيم وإدارة جامعة المستقبل، جامعة تواجه الظروف الجديدة، حيث يركز التعليم الجامعي والتكويني على المتعلم كمحور العملية التربوية والتعليمية والبيداغوجية وأساليب تكوينه في مواقف حية تستثمر العمل والتدريب"(5)

وبغرض الوصول إلى هذه الغاية والتي من ورائها تحقيق صفة الفاعلية في ميدان التكوين الجامعي ينبغي تبني واعتماد سياسة جديدة موضوعية لقبول الطلبة بالجامعات تتوافق من ناحية مع خطط التنمية الشاملة وسوق التشغيل وكذلك بحاجات المتعلمين وقدراتهم من ناحية أخرى، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اعتماد أسلوب الاختيار والتوزيع على مختلف التخصصات الدراسية النظرية والعملية المرتكزة على منهج القياس والإرشاد الدراسي الجامعي والتوجيه الصحيح، وليس على أساس التوجيه الفوضوي الأعمى واللاعلمي المرتبط بفكرة سد الفراغ وشعار لكل حامل بكالوريا مقعد بيداغوجي بالجامعة.

إن ذلك يتطلب إسناد هذه المهمة (التوجيه والانتقاء) إلى ذوي الاختصاص من أكاديميين وسيكولوجيين وعلماء الاجتماع من أصحاب الخبرات والكفاءات العالية، ومن جهة أخرى يتوجب تقليل النصاب الطلابي سواء على مستوى المدرجات أو القاعات لكل الأقسام، وهذا بدوره يقلل النصاب الطلابي لهيئة التدريس في صالح تنمية أسلوب ومنهجية التعليم، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه مهما اختلفت أدوار الأستاذ الجامعي من جامعة إلى أخرى أو من كلية إلى أخرى أو من قسم إلى آخر، فإن قيمة الجامعة تظل مرهونة بقيمة أساتذتها وكفاءتهم العلمية.

ولقد زادت أعباء الأساتذة في الجامعة بشكل ملفت للانتباه بحكم الضغط من جانب الأعداد المتزايدة من الطلاب وضعف الأقسام على التخريج وضعف التقدير المادي والمعنوي لهيئات التدريس، وقد ترتب على هذا كله ضعف العلاقة بين الأساتذة والطلاب كما أنيطت بغير الأساتذة الجامعيين وحاملي شهادة التدرج (الليسانس) مهام التدريس وذلك في محاولة لتغطية العجز المسجل في إعداد هيئة التدريس مقابل ارتفاع عدد الطلاب!!!.

أما فيما يخص المحتوى التعليمي فهناك العديد من الأسئلة التي ينبغي طرحها في هذا الصدد وهي ما هي نوع المعرفة المطلوبة في ظل المنافسة الدولية الشرسة؟ وما ذا يجب أن يصاحبها ؟ وكيف نرفع من جودة التعليم؟

إن جودة التعليم العالي من الوظائف الهامة التي تطمح الجامعة الجزائرية تحقيقها أملا منها للوصول إلى بر الأمان والبقاء على الأقل في ركب الدول المتقدمة في

عالم ما بعد الحداثة، خاصة في مجالي العلوم التطبيقية والإنسانية التي تعد مفتاح التطور والنهضة في المجتمع، من خلال إعداد وتكوين يد عاملة تمتلك المعرفة كقاعدة للنمو الاقتصادي والتي تمكنهم من مسايرة التغيرات العولماتية من خلال تزويدهم بالمهارات والمعارف الأكثر تخصصا، وهذا يقودنا إلى القول بأنه من الضروري أن تقلل الجامعة الجزائرية من دورها كمؤسسة للتعليم وأن تتوجه أكثر نحو توليد ونشر وتطبيق المعرفة لتحقيق التنمية الفعالة وإرساء أسس للجودة الشاملة في التعليم، وذلك من خلال:

- دراسة القضايا البيداغوجية المرتبطة بتطوير أساليب وطرائق التعليم والتكوين والمناهج.
- إعادة النظر في التسيير والتنظيم الهيكلي للمؤسسات الجامعية
- ينبغي أن تكون الجامعة نافذة تطل على البيئة والمحيط المجتمعي من خلال مسايرة براجها للتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات المجتمعية والاقتصادية والمعرفية

ويقودنا هذا الطرح إلى القول بأن مسايرة العالم ما بعد الحداثي يتطلب ضرورة اندماج ثلاث منظومات رئيسية في حياتنا الاجتماعية والدولية هي:

- المنظومة المالية
- المنظومة الإعلامية والاتصالية
- المنظومة المعلوماتية التي تجسدها بشكل واضح شبكة الإنترنيت

ومن الواضح في هذا الإطار أن الحداثة وبالتالي مسايرة التغيرات العالمية ومنها تطبيق نظم الجودة الشاملة في كل القطاعات والمؤسسات التنظيمية لا نهاية له، وبالتالي فإن نبذها معناه التنازل عن العمل المسؤول في سبيل صنع التاريخ، كما أن الدعوة إلى الأصالة تعني في هذه الظروف محاولة إيقاف سير التاريخ عند مرحلته السابقة على الرأسمالية ونشأة الحداثة، وهو هدف طوباوي يتعذر تحقيقه.

1- معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي الجزائري

لقد أدركت كثير من دول العالم في العقد الأخير ،ومنها الجزائر أهمية الأخذ بمعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي كخيار لامناص منه، خاصة على مستوى

الخطاب البيداغوجي الذي تأمل أن تصل أو تحقق جزء من أهدافه، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت بإنشاء هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي لتكون الجهة المسئولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي على المستوى المؤسسي وعلى المستوى البرامجي أو التخصصي بهدف تأهيل مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية حتى تتمكن من الحصول على الاعتماد للمؤسسات والبرامج التي تقدمها.

إن التغير السريع في المبادئ الاقتصادية والتقنية الاجتماعية والديموغرافية استدعى نشوء مطالب ملحة على الجودة وعلى فعالية هذه الجودة. والمجتمع الجزائري يشهد في الوقت الراهن كثيرا من التغيرات الملحوظة في شتى المجالات ، التي تفرض على منظماته الإدارية تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة ، وتبني المفاهيم الإدارية الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (6)، والجدول التالي يوضح لنا الفروق الموجودة بين نمطي التسيير التقليدي والمدار على أسس الجودة.

جدول رقم 01: المقارنة بين المنشآت التقليدية والمنشآت التي تدار على أسس الجودة(7)

المنشآت التقليدية	منشآت الجودة الشاملة
1- الهيكل التنظيمي هرمي يتصف بالجمود في خطوط السلطة والمسؤولية.	1- الهيكل التنظيمي مسطح ومرن وأقل تعقيداً.
2- التركيز على إبقاء الوضع الكائن وعدم إصلاح ما لم يحصل خطا أو مشاكل.	2- التركيز على التطوير المستمر في الأنظمة والعمليات عملاً بمبدأ تجنب حصول الخطأ.
3- ينظر العاملون إلى رؤسائهم نظرتهم إلى الحاكم أو الشرطي الرقيب.	3- ينظر العاملون إلى رؤسائهم نظرتهم إلى المدرب أو الميسر للأمور، و إلى المدير على أنه قائد.

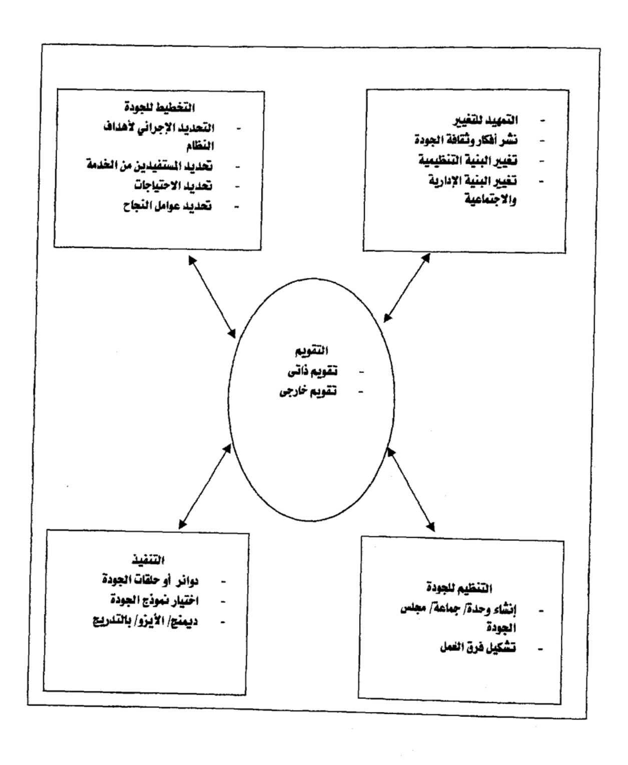
4- تتصف علاقات الرئيس بالمرؤوس بصفات التواكل والحقوق والسيطرة.	4-تتحول العلاقات بين الرئيس والمرؤوس إلى علاقات مبنية على الاعتماد المتبادل والثقة والالتزام من الجانبين.
5- التركيز على الجهود الفردية حيث تسود المنافسة بين الأفراد.	5- التركيز على الجهد الجماعي حيث تسود روح الفريق.
6- تنظر الإدارة إلى عناصر العمل والتدريب على أنها عناصر تكلفة.	6- تنظر الإدارة إلى العمل على أنه أصل من الأصول وإلى التدريب على أنه استثمار مفيد.
7- تحدد ماهية الجودة وما إذا كان تم التوصل إلى مستويات هذه الجودة.	7- تطلب المنشأة من عملائها(الطلاب و ذويهم في المدارس) توصيف الجودة وتطور مقاييس لتحديد ما إذا كان تم التوصل إلى متطلبات وتوقعات العملاء مع السعي الدائم لتحسين الأداء.
8- تبنى القرارات على المشاعر والأحاسيس التلقائية.	8- تبنى القرارات على أسس من الحقائق والأنظمة.

والتعليم العالي كأي نسق تعليم نظامي، ليس إلا انعكاساً للسياق الاجتماعي والاقتصادي العام، وليس بالمستغرب أن يعاني التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي من مشكلات كبيرة (8)، حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحديات وتهديدات بالغة الخطورة نشأت عن المتغيرات التي غيّرت شكل العالم وأوجدت نظاماً عالمياً جديداً يعتمد العلم والتطور التكنولوجي المتسارع أساساً، ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والتفوق، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتردد في البدء

ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لمؤسسات التعليم الوطنية القدرة على تجاوز مشاكلها ونقاط الضعف فيها (9).

كما أن هناك قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية في الجزائر مؤداه أن إدارة الجامعات تفتقر إلى الكفاءة، وأن غالبية الجامعات تعاني من انعدام الاستقلال الذاتي وضخامة الأنظمة والتعليمات وغموضها وتناقضها، وتعدد المستويات أو الحلقات الإدارية والهرمية في كتابة التقارير والضبط، فالقرارات يتم اتخاذها على أعلى مستوى في قمة الهرم الإداري، وإهمال دور القيادات الإدارية الوسطى والتنفيذية، الأمر الذي ترتب عليه عجز في الإداريين المقتدرين، وسيادة نمط إداري معروف باسم إدارة الطوارئ والأزمات، كما أن معظم طاقات الجامعات تصرف على الأمور الروتينية ولا توجد أية سيطرة إدارية على أداء العاملين من أكاديميين وإداريين، وبالتالي معرفة مستوى هذا الأداء، وغالباً ما تستخدم أساليب مراوغة وتأخير لمقاومة الإصلاح والتغير (10)

ولتطبيق إدارة الجودة ومعاييرها، هناك نموذج يتكون من خمس خطوات إجرائية يمكن الالتزام بها- في ضوء ظروف كل مؤسسة تعليمية- يوضحها الشكل التالي: (11)


التخطيط للجودة
- التحديد الإجرائي لأهداف النظام
- تحديد المستفيدين من الخدمة
- تحديد الاحتياجات
- تحديد عوامل النجاح
- التمهيد للتغيير
- نشر أفكار وثقافة الجودة
- تغيير البنية التنظيمية
- تغيير البنية الإدارية والاجتماعية
التقويم
- تقويم ذاتى
- تقويم خارجى
التنفيذ
- دوائر أو حلقات الجودة
- اختيار نموذج الجودة
- ديمنج/ الأيزو/ بالتدريج
التنظيم للجودة
- إنشاء وحدة/ جماعة/ مجلس الجودة
- تشكيل فرق العمل

2- مبادئ الجودة الشاملة في التعليم العالي

في اعتقادي أن من أهم ملامح التغيير من حيث تأثيره على مسار العملية التعليمية والبحثية بالجامعات- هو في ظل توجهها نحو مزيد من الاستقلال الأكاديمي والاقتصادي، حيث ستحدد تكلفة تعليم الطالب التي تحقق مستوي مقننًا من الجودة، وعلى الدولة أن تسدد هذه التكلفة للجامعة في إطار حفاظها على توفير التعليم وإتاحته لقاعدة عريضة من السكان، أي أن مجانية التعليم - كما يكفلها الدستور- ستتحقق من خلال العلاقة المباشرة بين الدولة والطالب، وبالاعتماد أيضا على خلفية فلسفية لتطوير القوانين والتشريعات الحاكمة لمؤسسات التعليم العالي تركز على المبادئ التالية :(12)

- تقنين جودة الخدمة التعليمية
- الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التعليمية
- الفصل بين الملكية والإدارة
- مستويات شمول التشريع

إن تقنين الجودة مع استمرار الإتاحة سيتعذر تحقيقه في ظل الأعداد الكبيرة للراغبين في الالتحاق بالمرحلة الجامعية، كما أن النقص المتوقع في الأعداد المقبولة بمؤسسات التعليم العالي – الذي سينتج عن تطبيق معايير ضمان الجودة - سيتعذر تعويضه في ظل محدودية الإنفاق القومي عل التعليم والبحث العلمي

كما أن التوجه نحو ضمان الجودة – في ظل المناخ التعليمي والتركيبة السكانية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة- من الممكن أن يؤثر سلباً على هدف "ديمقراطية التعليم" وإتاحته للقاعدة العريضة من السكان، كما أنه برغم أهمية الأخذ بضمان الجودة كمعيار حاكم لنجاح مؤسسات التعليم في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال التضحية بما تحقق خلال النصف الثاني من القرن الماضي من التوسع في إتاحة التعليم للراغبين فيه، "فقد أكدت المواثيق والأعراف الدولية بأن التعليم يتعين أن يكون حقاً للقادر وغير القادر على حدٍ سواء، وأن مفهوم "ديمقراطية التعليم" يجب أن يتسع ليشمل طبقات اجتماعية أكثر اتساعاً وشمولاً، وعلي الرغم من أن الانتقال إلى "مجتمع المعرفة" يتطلب موارد بشرية

على مستوي عال من المهارات المعرفية والعلمية، فإنه يحتاج كذلك إلى التوسع في التعليم والتثقيف للشعوب والأفراد من خلال توفيره وإتاحته على كافة المستويات .

وعليه فإن الجامعة المقبلة على تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ستواجه جملة من التحديات المتشابكة مثل إعادة النظر في أهدافا وتحديد أدوارها، وتنظيم مسئوليات العمل فيها، وتوفير البيانات المستمدة من الممارسات والأبحاث لتوجيه السياسات والأداء، وكذلك تخطيط وتنفيذ سلسلة متصلة من أعمال التدريب سواء برامج التنمية المهنية أو السلوك القيادى في مختلف المستويات، وذلك من أجل الوصول إلى تحسين جوانب العمل والمناخ المحيط بالأداء التعليمي، وحتى تكون الجامعة وسيلة حياة جديدة في مجتمع جديد، فهي مطالبة ببذل الجهد الوفير وتخصيص الوقت الكافي ومتابعة التغير بعين يقظة حتى تتمكن من الأخذ بمبادئ إدارة الجودة والمتمثلة في: (13)

1. ضرورة تبني الإدارة العليا لمفاهيم الجودة وإعطائها الأولوية المناسبة
2. تحقيق رضا المستفيد(تقصي رغبات المستفيدين وتطلعاتهم للعمل على تحقيقها ثم قياس مدى رضاهم).
3. التركيز في تطبيق مفاهيم الجودة على مراحل العمل وليس فقط على الخدمة النهائية
4. إجراء التقييم الذاتى وصولا لتحسين الأداء.
5. الأخذ بأساليب العمل الجماعى وتشكيل فرق العمل
6. جمع البيانات الإحصائية وتوظيفها بشكل مستمر.
7. تفويض السلطات والعمل بالمشاركة.
8. إيجاد بيئة تساعد على التغير.
9. إرساء نظام للتحسين المستمر للعمليات(البحث عن السبل الكفيلة بالتحسين المستمر لأداء الأعمال).
10. القيادة التربوية الفعالة.
11. 11-تطبيق المنهج العلمي في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات

كما أن الجودة الشاملة تقوم على مقومات ومرتكزات تتمثل في:

- إرضاء المستفيد (الطلاب – الأكاديميين – الإداريين – جهات العمل في المجتمع – أولياء الأمور – وسائل الإعلام ...الخ
- تقويم الأداء
- الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي
- بناء شبكة معلومات
- تنمية الموارد البشرية
- تطوير البحث العلمي وتوفير بيئة بحثية متميزة
- تطوير الفعالية التنظيمية
- تلبية احتياجات المجتمع لتحقيق تنمية متوازنة

وللجودة الشاملة وسائل و أدوات تستند إلى:

- التدريب والتعليم المستمر
- التقويم الذاتي.
- المشاركة في اتخاذ القرارات
- التخطيط والتوجيه
- فرق العمل .
- التعاون بين القيادات .
- المكافآت والحوافز
- قياس الجودة – ومراقبة توكيدها
- إدارة العمليات والتحسينات
- المقارنات المرجعية.
-

ثالثا: لماذا يقف التعليم الجامعي بالجامعة الجزائرية عاجزا أمام تطبيق ركيزتين أساسيتين للجودة الشاملة في الالتزام والتحسين المستمر؟

من المؤكد أن هنالك معوقات تتعلق بالمواد البشرية والمادية اللازمة لهذا البرنامج سيما وان الموضوع ليس بالسهل ولا يخفى على أحد المقاومة الكبيرة التي يواجها التغير وهو ما يمكن إرجاعه إلى عوامل ومتغيرات عديدة من بينها، الخوف من كل ما هو جديد بسبب عدم القدرة على التكيف مع متطلباته، فكثير من أعضاء هيئة التدريس والعاملين يعتقدون أن الأخذ بنظام الجودة يحتاج إلى مهارات معينة أو خبرات محددة أو قدرات متميزة لا تتوفر عندهم، أو بسبب الخوف من انكشاف بعض ممارساتهم وإظهار بعض سلبيات العمل، إضافة إلى المقاومة المتوقعة من أعضاء هيئة التدريس تجاه أي محاولات لتقييم أدائهم، نتيجة القناعة لدى عدد كبير منهم بأنهم في موضع فوق المسائلة.

إذن هناك فجوة هائلة بين الواقع الفعلي للجامعة والمستوى المطلوب الوصول إليه، وفق بعض معايير الجودة، فالواقع الفعلي يفرض قيودا على فاعلية بل ومصداقية تطبيق أو تحقيق الجودة بها، حيث لا يمكن تطبيق نظم جودة وتقييم أداء في المؤسسة الجامعية تفتقد للمقومات الأساسية و اللازمة لتقديم خدمة تعليمية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، فالأعداد الكبيرة – مثلا- للطلاب مصحوبة بضعف الإمكانات المادية والبشرية، تحول دون قيام عملية تعليمية ذات معنى ترضى عنه أي هيئة للاعتماد وضمان الجودة في العالم.

وعموما يمكن القول بأن هناك جملة من الصعوبات التي تواجهها الجامعة في خضم محاولاتها الإصلاحية وتطبيق نظام الجودة الشاملة يمكن إجمالها في ثلاث مستويات(14)

1- العوائق التنظيمية

- عدم ملائمة ظروف العمل (المكاتب، المطاعم .....)
- عدم أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس في الجوانب الإدارية
- ضعف الاتصالات الإدارية داخل الجامعة
- ضعف الاعتماد على العمل الجماعي

- عدم المساواة في الفرص بين أعضاء هيئة التدريس
- ضعف أساليب اختيار أعضاء هيئة التدريس
- عدم توافر الأساليب و الوسائل التعليمية الحديثة
- ضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس
- عدم حرص القيادات الأكاديمية على تطبيق مفهوم الجودة الشاملة
- عدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية
- ضعف الروابط الاجتماعية كالنوادي واللقاءات الاجتماعية
- تعقيد إجراءات الترقية
- ضعف تنمية أعضاء هيئة التدريس(الدورات التدريبية، الأبحاث...)
- المركزية عند تقديم الخدمات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس
- عدم وضوح معايير قياس الأداء
- عدم توفير مناخ عمل خالي من البيروقراطية

العوائق التعليمية و المعرفية

- عدم تشجيع التحول المعرفي من التلقين إلى الإرشاد و التوجيه
- ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة (التعليم المستمر)
- ضعف حرية التعبير و الرفض و التفكير النقدي
- عدم وجود آليات لتنمية سلوكيات المعرفة لدى الطلاب
- عدم التشجيع على التفكير و النمو الذاتي
- عوائق البحث العلمي
- زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي
- عدم توفر وسائل البحث العلمي
- ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية
- عدم تحديد الاحتياجات البحثية التي تضمن أولويات التميز

- عدم تشجيع البحوث المشتركة مع مراكز الأبحاث العالمية و المحلية
- عدم وضع معايير علمية لتقييم الأبحاث
- عدم توفير الموارد البشرية المؤهلة لمراكز الأبحاث

3- **عوائق خدمة المجتمع**

- عدم وجود معايير لقياس رضا العملاء الداخليين و الخارجيين
- عدم اهتمام الجامعة بتطوير العلاقة بسوق العمل
- عدم الاتصال بمؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم
- عدم وضع آلية لتلمس مشاكل حاجات المجتمع
- عدم التوسع في برامج التعليم المستمر من خلال الدورات

وفي هذا السياق فقد أشار سيزاس (15) إلى أن انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والتي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية و الإبتكارية والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة، إلى جانب انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية وتتمثل في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل والمجتمع مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى، كلها عوامل كامنة ومؤثرة لضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي، الذي ينبغي أن تحدد مقاييس ومعايير لتقييم الخدمات التعليمية المقدمة، حيث يقدم لنا سيزاس نموذجا للتقييم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح معايير تقييم جودة الخدمة في المؤسسات التعليمية حسب سيزاس(16)

العنصر	نواحي الجودة
1- المنهج العلمي	- درجة تغطية المواضيع الأساسية. - التناسب مع قدرة استيعاب الطالب في هذه المرحلة. - الارتباط بالواقع العملي. - الإلمام بالمعارف الأساسية. - إعداد الطالب لعصر العولمة من خلال تعلم لغة أجنبية.
2- المرجع العلمي	- درجة المستوى العلمي والموثوقية. - شكل وأسلوب إخراج المرجع العلمي. - وقت توافر المرجع العلمي. - سعر المرجع العلمي. - امتداد الاستفادة من المرجع العلمي. - أصالة المادة العلمية. - نوع الاتجاهات التي ينميها المرجع العلمي.
3- أعضاء هيئة التدريس	- المستوى العلمي والخلفية المعرفية. - إدراك احتياجات الطلاب. - الانتظام في العملية التعليمية. - الالتزام بالمنهج العلمي. - تقبل التغذية الراجعة. - العمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية. - تنمية الحس الوطني والوازع الأخلاقي. - الهدف من أسلوب التدريس المستخدم. - تنمية الاتجاه التحليلي. - تنمية النظرة المتعمقة. - درجة التفاعل الشخصي. - الوعي بدور القدرة العلمية والخلقية.

4- أسلوب التقييم	- درجة الموضوعية والاتساق. - درجة الموثوقية والشمول. - عدم التركيز على التلقين. - التركيز على القدرة التحليلية. - التركيز على التفكير الانتقادي.
5- النظام الإداري	- توافر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام. - التوجه نحو سوق العمل. - المناخ الجيد لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية. - كفاءة وفعالية النظام الإداري. - تلقى الشكاوى والتعامل معها.
6- التسهيلات المادية	- تناسبها مع طبيعة العملية التعليمية. - تنمية وإشباع الناحية الجمالية.

استخلاصات ختامية

تواجه المنظمات ومنها الجامعات ومراكز المعلومات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة موجة من التحديات متمثلة في انخفاض الإنتاجية، وزيادة التكاليف، ونقص الموارد المالية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة، وكذلك تدني مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين، إلى جانب طوباوية الطرح البيداغوجي البعيد كل البعد عن المعايير الدولية للمنافسة في المجال المعرفي التكنولوجي والاقتصادي.

ومواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أمر في غاية الأهمية، لا لتتمكن الجامعة من المنافسة، بل لتتمكن من البقاء، لذلك كان لا بد من التطبيق السليم والشامل لمفهوم إدارة الجودة لتحسين مستويات الجودة وتمكينها من التميز، وذلك عن طريق تحقيق عدد من الفوائد أهمها: زيادة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الأداء وتحسين مستوى جودة المنتج أو الخدمة التي تقدمها للمستفيد، إلا أن النظرة التقليدية المتمثلة في وجهة النظر القائلة بأن تحسين الجودة يتعارض مع زيادة الإنتاجية ويساهم في زيادة تكاليف الأداء، جعل الجامعة تتردد في الاستثمار في تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، والذي انعكس بدوره على تفاقم المشكلات البيداغوجية والتنظيمية وكذلك مخرجات العملية التكوينية وبالتالي عدم تحقيق الكفاءة والمكانة العلمية المتميزة.

وعليه يمكن اقتراح جملة من الخطوات الإجرائية للأخذ بمبدأ الجودة الشاملة في تسيير مؤسسات التعليم العالي بالجزائر منها:

المقترحات

- التشدد في الضوابط العلمية وعدم التساهل فيها، أو التنازل عنها، أي إعطاء فرص متكافئة وفق أصول وضوابط
- إدخال مفهوم التعليم الالكتروني إلى جانب التعليم التقليدي
- التأكيد على استقلالية الجامعات وإصدار الأنظمة الخاصة بها.
- اعتماد نظام الجودة التعليمية وتكليف جهة مختصة بذلك ووضع معايير معتمدة من قبل جهات وطنية ودولية
- تطوير النظم الإدارية والقانونية لعمل الجامعات باتجاه المرونة والابتعاد عن المركزية
- تأكيد مبدأ الرقابة المنظمة وفق أسس واضحة للاعتمادية والموثوقية
- ترسيخ آليات التحليل والتكييف والتدريب على الخلق والإبداع وفق نظرية التعلم الذاتي
- تطوير العملية الامتحانية ووضع معاير للتقويم تعتمد على التحليل واقتراح الحلول المناسبة للمشاكل والعقبات وعدم تناسي الموهبة والإبداع والابتكار الأدبي والعلمي.

المراجع

1- عابدين محمود عباس: الجودة واقتصادياتها في التربية: دراسات نقدية، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، المجلد (7)، القاهرة، العدد 44، 1992، ص 125

2- طارق الشبلي، مأمون الدرانكة: الجودة في المنظمات الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص15

3- عشيبة، فتحي درويش: الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري: دراسة تحليلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص رقم (3)، تموز، 2000، ص 86

4- Carnoy et Al.1993. **multinationalsin a changing world** ,penn state university 4- press.p 6

5- ضياء الدين زاهر: جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة، تحديات وخيارات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000، ص

6- خفاجي عباس: الجودة الشاملة ، جامعة الإسراء ، الأردن، 1995، ص 66

7- الخلف عبد الله موسى: ثالوث التميز، تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، معهد الإدارة العامة، 1997، ص24- بتصرف-

8- -فرجاني نادر: مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية، ورقة عمل، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، آذار، بيروت، 2003، ص 56

9- مدكور علي أحمد: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 288

10- الخطيب أحمد: الإدارة الجامعية (دراسات حديثة)، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، الأردن، 2001، ص 18

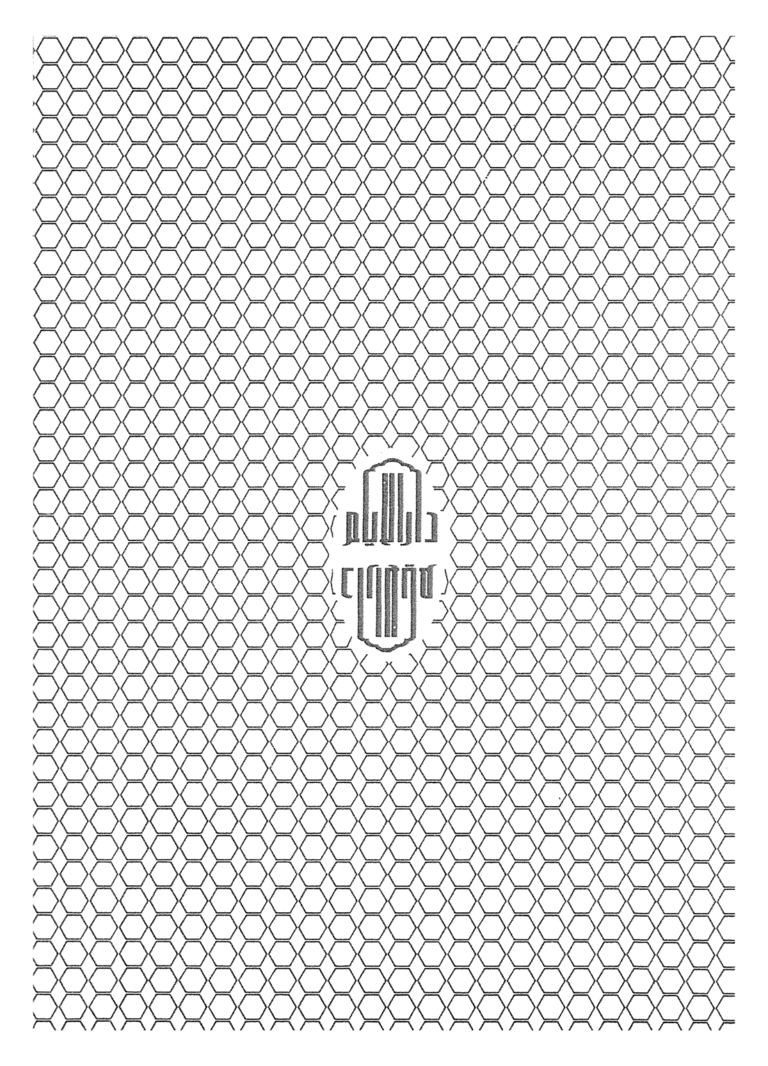
11- الخلف عبد الله موسى:مرجع سبق ذكره، ص22

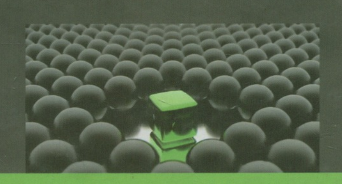
12- 12- Lewis, R.G. and Smith, D.H. Total Quality in Higher Education. St. Lucie Press (1994), pp. 28-30.

13- السعود راتب: الفاعلية المدرسية في الفكر التربوي الأمريكي: مدخل لإصلاح التعليم وتطويره في المدرسة العربية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 21 (أ)، العدد (1)، 1994، ص 119

14- السعود راتب: المرجع السابق، 120

15- Cizas, A. E. (1997). Quality assessment in smaller countries problems and Lithuanian approach. Higher Education Management. Global J. of Engng. Educ., 9(1), 43-48 6- obcit.p51





مشكلات وقضايا

سوسيولوجية معاصرة



9789957563646



دار الأيام للنشر والتوزيع

عمان-ش الملك حسين - وسط البلد أول طلعة

جبل الحسين بجانب سرفيس جبل الحسين خط 9

ص.ب 925636 العبدلي 11190 الاردن

هاتف: 4633362 6 00962 تلفاكس: 4633352 6 00962

جوال: 707630 795 00962 - 509925 797 00962

E-mail.salah_tallawi@yahoo.com